

٢١٦٩
٢٠٢

الاتقان والاحكام في شرح تحفة الحكام لابن
عاصم ، تأليف ميارا ، محمد بن أحمد - ١٠٧٢ هـ
بخط علي بن الحاج سالم بن منصر البقلوطيسي
سنة ١١٧٧ هـ .

ج ١ (٢٦٢ ق) ٢٣ ص ٢٠ x ١٥ سم
نسخة حسنة ، خطها مغربي وسط ، طبع مرات
آخرها بمصر سنة ١٢١٥ هـ .

٧٣٤٦

الاعلام (ط ٤) ١١:٦ معجم المطبوعات ١٨٢٢:٢
١- المخاصصات ، الفقه أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح
تحفة الحكام هـ- شرح ميارة علي العاصمية

١١٠٥٦
١٤١٢/٧/٢٧

۷۳۵۶

٧٢٤٦

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٢٤٦ ف ١٥٥٦
العنوان: الديقاع والادغام شرح محققه الكلام لابن جهم
المؤلف: حبار، محمد بن محمد - ١٠٧٤ هـ
تاريخ النسخ: ١١٧٧ هـ
اسم الناشر: علي بن الحاج سالم بن منصور البقلوطي
عدد الاوراق: ج ١ (١٥٦٤ ص) - - -
ملاحظات: - - - - -

اليمينى القنوان

الحق في آواز رحمة

والله اعلم

الفقر الى

منه وفرد

— ۱۲۰۸۱۱

حکم
المع

معارف

سورة

و علی

عرفه
٧٤

مستور

271
51

٤٠

المكتبة المركزية - قبة المجلدات

Copyright © King Saud University

٧٠

ما بعده الخراف من معطلاته **فتح** ثم بعده بعض المناظر
وهو أبو القياصر تقي الدين محمد بن عبد الله بن علي بن أبي
نسيم واشتهر بأبي القياصر الوادي الأهلي والحجازي التمسلي
نشأه ودارا ثم حاكمه في بني تقي الدين الصبابة. والحنا
بالتصريح عزراة. إلا أنه لم يبق في النفل علبلا. ولا
ابرامزة. الجبل علبلا. **وقد مر** أيضا بعض المذاهب
من أهل المجلة لمصر ولا يصلح حد ألينا. **و** لما مر الله علينا
بأفراية وفراية. واستعمال المير في تقي الدين علبلا. **و**
في دنيا هو أمم المير والبشر ما هو كالتقي الدين للبشر
عين. وأبرزنا من تركته ونحو براته ما فيه لطالبه قوة العين
طلبنا منا من عاين ذلك مرالا كجاب وشاهدته مرذوب الألباب.
أزنى حد ثم حاكم علبلا بحصل السر حين عايننا كتمان الفضل
من أيراد ما يحتاج إليه من النفل. وتبين الصبابة حتى تفض
معناها للنفل. مظهر زائد فهو أير كحتاج إليها الباطن
وفواكرو يستعين بها المناظر. وتبينها. وتحيها
تزين السبقات. حاكم محمد الله قلمي ثم حاكم فصول طالبيه
وأفيا. ويصلح حايب في مولفات البغ. وأما فصيل الله
فهي أن يجعله من الأعمال التي لا تقطع بالوفاء ولا تقف
ما جها حبيب العوان. وأن يضع به لما يقع بأجله ثم ركب
من المومنين في تحصيله وحصوله. ويجعله وحلة بيننا وبينه
وتبيننا به إلا أن يرعاه الله وأما أنه يجمع حبيب وحيم
قريب **وصحبت** افتقا لأشياء في شرح كنف الحكيم جمل
الله خالصا وجهه ومغربا من حمة **فالرحمة الله لجميع الناس**

والوصف ما يكون الا باللسان فيكون موزوناً، فاعلموا هذا
 الوصف يجوز ان يكون بآراء لغة وغيرهما فيكون متعلقاً بما
والشكر على النعم يكون لغة فعلية غير تعليلية المنع
 من حيث انه منع على الشكر او غير، فيكون موزوناً، واللسان
 والجواز والادكان **ومتعلقه** النعمة الواحدة التي انشأ
 بكل منهما العلم والحق من الذي هو وجهه في ان يوايل مدح
وغير افعال القلب والجوارح شكر فقه **وغير افعال**
 اللسان بآراء الا نفع محروك وحق وحق ما يعطى بشيئ
 المنع على الحامر او غير **والشكر** ما هو في العبد جميع ما
 انعم الله به عليه من النعم وغير، التي ما خلقها لجله بالشكر
 اخبر مطلقاً لا يختص بغيره بآيات **والنقيصة** يكون
 المنع من عباد الشكر وغير، ولو جوب قسم الا لا يفي
 فجلاب الحز ان كلامه ان شئت **وانما قال** في جهة الحمد
 الوصف بالجميل والوصف لا يكون الا باللسان لا موزوناً،
 تعريف الحمد الواقع في الكتاب المصروح وهو كذا لوصف بالسان
 باللسان **ومزاراد تعريف** الحمد القديم والحادث فالصو
 الشكر بالكلية فيعمل القديم والحادث والمذبح بمعنى وبغير
 فان في ان الحمد خاص بالولي العلم والمذبح يكون بالولي العلم او غير
وفيه في جهة الشكر عري العبد الى ما زاد بفضله كغير
 الذي هو صفة صفة صفة وسمع التي تلي ما يقع عن
 مرضاته والاختصاص غير متبهاً له واربعة الحمد صفة او الحسن
 وهي التي يصلح في موضعها كل نحو ان الانسان في شخص وذا
 لان الحمد ما قد علم وهو كذا انما قل النعم اولها من عباد، احداث

لان الكلام

فوق

وهو كذا لوصف باللسان لا موزوناً، فاعلموا هذا
 الوصف يجوز ان يكون بآراء لغة وغيرهما فيكون متعلقاً بما
والشكر على النعم يكون لغة فعلية غير تعليلية المنع
 من حيث انه منع على الشكر او غير، فيكون موزوناً، واللسان
 والجواز والادكان **ومتعلقه** النعمة الواحدة التي انشأ
 بكل منهما العلم والحق من الذي هو وجهه في ان يوايل مدح
وغير افعال القلب والجوارح شكر فقه **وغير افعال**
 اللسان بآراء الا نفع محروك وحق وحق ما يعطى بشيئ
 المنع على الحامر او غير **والشكر** ما هو في العبد جميع ما
 انعم الله به عليه من النعم وغير، التي ما خلقها لجله بالشكر
 اخبر مطلقاً لا يختص بغيره بآيات **والنقيصة** يكون
 المنع من عباد الشكر وغير، ولو جوب قسم الا لا يفي
 فجلاب الحز ان كلامه ان شئت **وانما قال** في جهة الحمد
 الوصف بالجميل والوصف لا يكون الا باللسان لا موزوناً،
 تعريف الحمد الواقع في الكتاب المصروح وهو كذا لوصف بالسان
 باللسان **ومزاراد تعريف** الحمد القديم والحادث فالصو
 الشكر بالكلية فيعمل القديم والحادث والمذبح بمعنى وبغير
 فان في ان الحمد خاص بالولي العلم والمذبح يكون بالولي العلم او غير
وفيه في جهة الشكر عري العبد الى ما زاد بفضله كغير
 الذي هو صفة صفة صفة وسمع التي تلي ما يقع عن
 مرضاته والاختصاص غير متبهاً له واربعة الحمد صفة او الحسن
 وهي التي يصلح في موضعها كل نحو ان الانسان في شخص وذا
 لان الحمد ما قد علم وهو كذا انما قل النعم اولها من عباد، احداث

يقول
الله الجور

في ربح خوله بالسودع : على سبيل المحرقة المتبوع :
 مستعمل ما اشترى من ربح : وبعض ما قد عيب في القواي :
 وذلك مفعول تامر انصفا : في جنب ما جئت به مع ما :
 مغليا تحميم المعنا على : تحميم اللبنة عند الجمل :
 وما تشقيد بصر والنبه : سمى باليا فوته الا بعبة :
 اذ عدا ما يقيم الى افضان : ونجم في الف من الالبات :
ومما وقع فيه من الالف : قوله في رجوع السافر عن قوله :
 وان يترك الرجوع بعد الخ لم : في ربح ويخرج امتثال المحرك :
 جميع ما انقلب بالاشهاد : بطر في ربح وبعيد اعداء :
 بل من ربح بشارت بعب من كلفه الكتب الحكام الراس :
 بما به فض وما قد ثبت : والعلل البوع وما ان مقتضا :
 على قبول كتب الاضنان : ونجم اشتداد اعداء وبقية :
 منع القبول مع ما عليه : علمنا وصفونا اليه :
 ما ذكر في هذا الايمان ما ذكرنا في منها لا يتبع معناه الا بالاف :
 وهو كثير في لا التظن ولا في ربح في الا عتار عزة لا قوله :
 كما تقدم مغليا تحميم المعني في تحميم اللبنة الزينة الجلا :
 ربح الله ونجم به **وقوله** : وحيث في ربح من المصايل البيت :
 اجمل انه في الغالب يفتح على قول او اخر المشهور فيه او في بان :
 العمل به **وفي ربح المصايل** يترك الخلاف حيث في قوله :
 او الكمل لخاصة ربح : كذا اما مشهور فيهما او لربح بان العمل :
 لكون القابل لها او بهما او بعضها مشهورا بالعلم والتفويض وله صحت ومكانة :
 وسنقر : منع من القول وعرض : كذا في قوله وان خالف المشهور :
 وما به العمل هو معنى قوله ربحا لا اشتها القابل والاعين

في

في الامراعات الخلاف الذي هو الجمل الخضم في لانه مدلوله :
 الذي اعلم في نفيضة دليل : لان ربحا من ربح المتخذه من الظاهر :
 مع الا دلالة بحيث يفرج عن ربح دليل النجم الملو : وحيث لا الهله :
 واما ظن الما هو ناضح ككلام : بعد هذا المتفرج وجامع :
 له في اعمان الخلاف وان وجد في ربح لا شك المكونة في :
 هذا الظن فلا يفتح الظن عنها بصيغة الخلاف والملا :
 بوجه الخرج وان كان وجهه عن ربح ما ربحا من اعمان الخلاف :
وقد اطلال الشارح هنا بكلام مع مسئلة مراعات :
 الخلاف وما فيها من الالبات وهي من خصائص المصايل ولا :
 لا يصلح ان يشرح بها قوله ربحا لا اشتها القابل كما يشرح :
 في الامر ككلام الشارح في : ان ككلام علم مراعات الخلاف :
 ولا يتم له بوجه والله اعلم **وكذا اطلال الكلام في** :
مسئلة التي جميع من الخلاف وما يجوز الحكم والفتوى به وما :
 ما ومن يجوز فتواه ومنه والخلاف الذي في المشهور ما هو :
 ووجه اختيار المتأخر في ربح ربح المصايل خلاف المشهور :
 من مراعات مصالح عرضت في ذلك وان العاصي يلزم اتباع :
 عمل اهل بلده وينبغي عز الخروج عز ذلك وان كان جفده :
 اداه اجتهاده العلم الخروج عنه لتفهمه ان يكون ربح :
 جميعا او قدوى التي غير ذلك مما اشتمل عليه من العواي :
من اراد نصيبا من ذلك فعليه بربحيته وقوله وحيث المعيد :
 والمغرب اليه اجمل ان هذا الكتاب تضمن المصايل المشتمل :
 عليها هذه الكتب وهي معيد الحكم لا يتركها فاشاع :
 والمغرب والمناسخ ككلام لا يترك ربحا من ربحا والمجم

وكسر النور الاول والمفصل المحو لا يزال القاسم الجزير
ولا يعني ان هذا النظم اشتمل على جميع مسائل هذه الكتب
بل ولا جملها وانما يعني ان فيه جوابا ومسائل من هذه
الكتب وليس النظم كالعبار في تسمية هذه الكتب تورية
واشارة الى ان هذا النظم اشتمل على فنون الاصول وهي
كونه مفيد امعرا مناسكا والاشتمال على احوالها
مفصولا محمودا تفيد الله منه ونفعه به يوم لا ينفع
مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **تضمنت تركيزا وحيث**
بابه البلوي تقع قدالم **تضمنت كنهه الحكيم**
مع ذلك العفو والاحكام في النظم الجمع يقال تضمنت العفو
اذا تضمنت جوابه في وجه يستحسن قوله تركيزا معقول
من اجله وهو بيان للتبسيط الحامل على تطعمه وهو تركيز
مرتفعة من لا موقفة لا تخفى فيه وفيه لمزل يتقدم
لذلك الامراض والقبائل كقولنا ان يزيد **يكون المبتدئ بترتبه**
والتبسيط المرفوع تركيزا **وكقولنا العواضي صورا** **التي**
الحديثية **تضمنت** **التي** **المبتدئ** **تركيزا** **لكنه** **والمنع**
وتضمنت **معطوفه** **تضمنت** **وحيث** **تعلق** **بهم**
وتضمنت كل ما يتعلق بالم والمعاني فزاد والمناصب
لما علم انهم باب قولهم الم بكر ايا اسوة اولي الامام له
بكر ايا اسوة له به وبتعلق ضم والبلوي مبتدئ او مبتدئ
تقع خبر **والجمله حله** **وحيث** **قدالم** **حلالا** **وغيره**
التي تضمنت تركيزا **وتضمنت** **بكر** **اجم** **كل** **حالة** **كونه**
ملام في مضمون الجمل البلوي تقع به للفضاء وتكرار وفوقه لا يقع

والتي

والتي تضمنت ما التحق به الى جمل من البر والاطيع وكذا التي
يبلغ الحاد والجمع **فالبدي** **الاصحاح** **والتي** **تضمنت**
بالا المشقات وتضمن التسمية على ما ينبغي عند الفهم وما يرد
بسرعة **والعفو** **تضمن** **عفو** **الادب** **الذكور** **والوثائق**
المكتوب فيها ما يبرر بين المتعاقدين من مزية او نكاح او غير
ذلك **والاحكام** **تضمن** **حكم** **وهو** **ما** **يلزم** **به** **القاضي** **المختار** **من**
او اخرهما موافقا للشرع للار القوي هم الاخبار بالحق الشرعي
من غير انزاع **والحكم** **هو** **الانزاع** **بالحق** **الشرعي** **وهو** **هذه**
التسمية للاشارة الى ان هذه هي المولى في الاحكام من
علم تعرض للمقتضيات والعبادات ان بل اقتصر على مسائل
الاحكام والخصومات وقد جرت العادة في هذه العادة
غيره من المولى في تسمية تاليه في الجوارح لها من الامور
التي انما هي ما يرد فيها وكما قد مضى في باب التسمية كانت
تعد كما ان النظم وتماهد **وهذه** **التسمية** **مضرة** **باز** **للتأني**
كلما في الوثائق وهو انما تكلم على الاحكام خاصة والاحكام
ولذلك باز العفو المذكور في النظم هو الذي ثبت عليه
العفو ورسمت عليه الوثائق في جميع فروعها في العرف ما عفا
في الوثائق وطريقه التوثيق مبنية على الاحتياط والجمع
والخروج عن الخلاف وان كتاب الوجه المنقول عليه قطع النزاع
والخصومات وذلك كما استدل بهم اذ المخصص عنه للظاهر
في الضمان وان كان المشهور عن استدل به وسبق قول النظم
ولا اعتبار به من ضمنه وكان انما المشتمل فيها استدل به من الاحول
او اقباضا اياها وذلك لا يخرج من هذا الخلاف يقول الموفق في

الذي انتقل به بنفسه العفو
المشهور او الاعم البصر بالخروج
منه الخلاف يفور

وتايعهم في نزول الميثاق فيما اتبعوا وابتاعوا بالبايع من ذرية الانزال
 لانه نزلوا فيما اتبعوا فيكون النكاح غير البايع با نقا و **وي**
ذلك يقول الامام في حق النكاح انما يتصور في كل
 ابطاح المتصلا لا لوالده وجميعها التي في تركيبة البيع قبل
 هو العقد ففقد او العقد والقبول فاذن ان الانزال والزوج
 من خلاف القضاة او الموقوفين كقضاة النكاح لا من مصالح
 لهم المصلحة على الاشياء والزوج من خلاف والعقد الذي
 تضمنته كنية الاشياء هو لبايع العقد وهو له
 وهذا لما ان يثبت بالقضاة **يعرف كسبا** مرغية وانقضا
 واقع الاستلزام في قضاة **يد على** الموقوف في القضا
 والتميز والتوقيف ان اكونا **مزايدة** بالحق فعدت ثوبا
حتى ان يصره جرحه **السلامة** وجنة **الرد** و **دوسر** و **رأته**
 المشارة بزاله للنكاح وتضمنته ولما لم يصر خبر وان هرقا
 زائدة على خبر ولما ان جارات رسلنا لوكها وبليت معناه
 المكنة في طقت القضا وبالقضا يتعلق ببليت وكذا بعد
 قضاة ويكمل ان يكون متعلقا بالجزوي حقة او حالة من القضا
 وانساب الصبا **وقال الجوهري** النكاح الحرة وكذا
 السبيبة وانما يثبت اليها بزوج وقت تضره هذه **لا**
 رجوزة وهو جرح ولا يثبت بطلان القضا وقد كانت ولا يثبت
 اهلها بغيره وادى امر في شتم جميع من علم عسر يرقى لها ثمانية
 التي تفر عنها التي قضا الجماعة بالحق و **ولا** في القصة
 من علم اربعة وعشرين ونما ثمانية كذا قال اوله **رأته** انه تغل
 ويعت بالحق والله اعلم حصة عن نكاحه اعلاها الله للاسلام

عبد الواد

ادركه

عنه

ثم صاير المثل فساكنه الذي قضا عليه بغيره البولي ان يرقى
 به فيما قضى به عليه في ازاله وتلك قضى به على حقة نكاح والحق
 معقول الاستلزام والتميز والتوقيف معقولان في الحق والتميز
 في حقه مضاف الى قوة التميز في حقها في حقها في حقها
 اعماء هذه الحقة العظيمة وان يوقف فيها المصاوب
 لان يكون مضاف الى حقها في حقها وممن خلفنا امة يقدون
 بالحق و **يد** بعد كون حقهم من معدا لثلاثة وانما ربه الي
 ما اخرج النكاح في حقها **عز** في حقها **رضي الله عنه قال**
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة اثنان
 في النار واثنان في الجنة رجل عرف الحق ففهمه في حقها
 الجنة ورجل عرف الحق فلم يفهمه في حقها في الحق ففهمه في النار
 ورجل لم يعرف الحق ففهمه في حقها في حقها في حقها في النار
وتلك وجنة **الرد** و **دوسر** و **رأته** في موقع حال من تاي
 اري والجنة بغيره الجرح الحرة ذان النكاح والتميز **قال**
في القاموس والرد و **دوسر** قال **الرد** و **دوسر** **عز**
 اثنان الذي فيه **الرد** ومعنى كونها و **رأته** ان يكون من
 اهلها **باب القضا وما يتعلق به قال في**
التوضيح في شرح قولنا ان الخايب في القضا وهو من كان
 مانعاً من الارادة في القضا في القضا في حقها و **دوسر** **عز**
 التي انقضا السبع و **دوسر** **عز** **الرد** **عز** **الرد** **عز**
 وعلم القضا وان كان انما الخواص الوقف الا انه يتميز بامور
 زائدة لا تحسبها كل الوقفها وقد تحسبها من لا باع له في
 البع وهو كالتصريف من علم العربية فانه ليس كل النكاح يعلم

من

في

التصديق وفرضه من ابداع له في القبول انما كان حاله
 لما كان الانسان لا يستقل بامر ديني اذ لا يكون
 حرا اذ طاعنا بامر الله تعالى لا من اختياره بل من
 الجبر الذي لا يخرج بالضرورة من حصوله في القبول
 والخصام لا اختلاف الا في امر خارج عن مقتضى
 الخصومة ويمنع بغيره من غير وجه وبهذه اوجبت اقامته
 الخليفة لان نظر الخليفة في امر اذا لم ينفذ فيه القضاة
ولما كان هذا الغرض يحصل بواجب او جازية كان في
 كفايته لانه لا يشترط في امر القضاة ان ينفذوا في القضاة
 صفة كنية بوجوب لموصوفها بغيره حكمه الشرعي وهو
 يتعدى الى امر خارج لا يجمع مع مصالح المسلمين والنفوذ بالامر
 المعجزة الامضاء وهو المادقنا وانما بالامر المصلحة بمقتضى
 ابراع والنماز **وقوله نفوذ** حكمه الشرعي اذ هو في
 فعله الصفة فانه لا ينفذ حكمه وانما تنفذ الصفة في كنية
 للموصوف بغيره بغيره الحكم فينفذ به الحكم واليصل
 اذا كان اقل هو الموجب لحصول الصفة في كنية والمراد
 بالحكم الشرعي هنا هو الامر القاضى الخصم امر شرعي
 والاضافة تعيينه لقوله حكمه الشرعي وانما في
 الحكم الشرعي وليس المراد به خطاب الله تعالى **وقوله**
 ولو تنفذ بل او خرج فهو معطوف على معزز اي بغيره
 حكمه به ولو تنفذ بل او خرج ليصير التقدبل والشرع في مقتضى
 الحكم وهو كذا وخرج بقولنا بغيره حكمه به انما قلنا
 انه مقرر قبل قوله **ولو تنفذ بل** القبول وانما جملتها ونحوها

انما

اذ ليس في حكم قوله ما في حكم مصالح المسلمين اخرج به الامامة
 الكبر في نظرنا او وضع من نظر القاضى لانما في القاضى بغيره
 فتمتد الغنايم وما يقع من اهل البيت لا اولا ثم يبعثون
 فقالوا البغاة ولا الاقلام عات وقم اقامته الحرد خلاف ان
 المرصاع **فاجرة** قالوا انما في القاضى من حيث هو فافهم
 له انما الحكم اما بغيره فلا تنفذ له عليه كذا في
 المملوك الجباية بالامر الذي موجود والقررة على التمييز
 لا وجود لها في حق العباد **انهم** وعلى قدر ما يقع قوله
 في الحر بغيره حكمه اي الامر بغيره علم ما ذكرنا والمختار
 تنفذ الصفة من شأنها لا **وبه** اي بغيره
 نافي لا عن ابراع الحكم من حيث هو حكم بغيره الا انما
 واما فقرة التبيين فاما بغيره كونه كما لا يفهم بعض
 الخليفة التبيين وفراجه في وجهه وانما في القاضى **واعلم**
 ان المالك بوجوب للفظ او ما يتقوله وتنفذ ان القضاة هو
 الحكم وانما له هنا بقوله من غير الشرع لا حكم بغيره
 المصدر وذكر مكانه اسم الباعل لا اسم المصدر موصوف
 به اسم الباعل واسم له بغيره من التبيين بالاعمال غير
كقولنا لا لا ينفذ امره والقضاء على ولم يذكر
 بغيره مما يتقوله بالمتن في بغيره الترتيب الا او صاف
 القاضى اي بغيره حكمه كونه بغيره شرط كذا
 او شرط في دوام ولايته وموضع جلوسه وذلك هو المعنى
 بقوله في الترتيب وما يتقوله ويأتي في الا انما الله تعالى السلام
من غير الشرع للاحكام له بياض عن الامام

يعني ان الغاضي هو المنفذ للاحكام بمقتضى الشرع وموافقة
وان لم يأت به غير الامام في ذلك لم ينفذ حتى يثبت ان محذور
اي الغاضي منعه ولا احكام متعلقين به وكذا بالشرع
ولا يثبت له خبر ومقتضى الاصل في العلم في غير الامام
والجمله حتى تاتي عن المعتبر المحذور والى ذلك قوله في الخبر بالمنفذ
صحيح له وهذا والله اعلم او من اعلم من غير منعه مقتضى اوله
له ثبوت خبره لان المقصود بالذات هو ان ينفذ ما يعارض
والله المنفذ للاحكام **واما كونه** نائبا عن الامام بترتيب
عن المقصود ولقد مضى ايضا في لانه الكلام على ما يدور
كما يقتضيه الامر بالاول والاول من ذلك على ما سبق والجزء
كما يقتضيه الامر بالثاني والله اعلم وفيه من قوله ثبوت
عن الامام للامام عزله متى شاء. لسبب ولغيره سبب لما هو
الشان في هذا الشأن عجمي، وكذلك على امر في يد الله عزله
فيما من اوصى له الامام بالخلافه وقبله ليس له عزله والحق
ينبغي ان الغاضي وسائر الناس انما هو في نفسه في يوفى
الكلب والاشجار التي عليه ان يعوق بها المسلمين ويوق
دون عنه في ذلك ولو كان من غير او كليل ولا كذا **الوجه**
لدرجته يكون بغيره امام المسلمين في غير الشئ قوله بحمل عجمي
يقود عنه فيه وانما هو حرك حرك في المسلمين واحكامه
عليهم نافذة **قال المازني** انتفى من العزوف للامام شيئا
اخر انما انتفى به رحمه الله فالانبياء من دون من يبعثه قال ابن
رستم في حقيقه القضاء الاخبار عزله حرك حرك عجمي على سبيل
الانزاع فالعجمي ومعنى قوله من الغاضي اي الذي هو اهله

ليقولوا

والله اعلم

والله اعلم بذلك قوله تعالى **بها فخصنا عليه الموت** اي الزمان
وحتمنا به عليه وفي الحديث ان لا يزل ملك الاندلس القضاء ومعه
الرجل بين الخلو والخلو ليوذي فيهم او امره واحكامه بواسطة
الكتاب والصفة وقال الغزالي في حقيقه الحكم انما هو انزاع
او الملاقاة بالانزاع حكمه بالثبوت والصفة والضرر او الضرر
واما الحكم بالاطلاق فكما اذا حكم بزوالة الملا عزرا غزال
الاجزاء عنها وان ينفذ ما حكمه لكل احد او حكم بزوالة ملا
الاجزاء عز صيد ندمته وكذا تارة في حكمه انه من غير ثبوت
والاختلف بين الامة ان الغياض بالقضاء والحب ولا ينفذ على
احد الا ان لا يوجد منه عوف **وقد اجتمعت فيه من اية**
القضاء في جميع عليه في الجبر بالضرر والعجز قال نعم وحكمته
رفع التفتيح ورد الفوائد ولعم الطالم ونص المظنوم
وقطع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال
ابن رشد وعلم انتفى **وقد اشتمل هذا الكتاب على حقيقه**
القضاء ومعناه وحكمته **قال ابن التيمي** واعلم ان اكثر
المولعين بالخواص في التميز من الانوار في وكالة القضاء حتى
تقرر في غير كثير من القضاة والاعمال لا تزل من ولي القضاء
فقد تسلسل عليه دينه والحقير، اليه التمسك وهو اعلم
ما حشر في التوبة منه والواجب تعظيم هذا المصعب الضرب
ومع من مكنته من الانبياء بعثت الرسل وبالفيل به فاهت
السموات والارض وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من انبياء الله
جاء الحسد عليها **فقد جاء** من حديث ابن جعود عن النبي
ص الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنين رجل وامرأته لا يمسك لهما

خ

الكل

اتاه السبع

على خلقه بالحو ورجل اناء الله الحكمة وهو يقضي بها ويعمل بها
وجاء من حديث عائشة رضي الله عنها انه قال الله عليه وسلم
 قال من نذر من نذر الصابون الى غل الغل يوم القيامة فادوا الله وهو له
 اعلم قال الذين اذا اعطوا الخز فلبوا واذا اصبوا بزلوا واذا
 حكموا للمسلمين كعدوهم لانفسهم **وفي القامح** صبغة يملأها
 الله يوم لا ظل الا ظله املوا عاده **وفار رضي الله عليه وسلم** المفسدون
 على منابر من نور يوم القيامة التي يخرجون **لا واعلم** ان كل ما في من الخزيث
 التي فيها تخوف ووعيد ما اقام في حق فضاء الخور من العلم
 وفي حوائجها الا يخرج خلون انفسهم في حق المنصب بعض علم
 اقتصر باختصار **وقوله في التذير** من الفضل وفدا غل في
 حشر ليس هو غلطان وانما هو نظر للغالب الزا هو لنا المحفوظان
 الطبيعة البشرية والخبرة وما جاز على المثل يجوز على ما تليد
 والعيب يخرج لمزلة في فيه والنفس مجبولة على هذا الدنيا والا
 مارة والميل للنفس والافاري والامكان ومن يعاملها
 خبير في التذير من الفضل من باب صد الرابع وتقديم دره المبدأ
 من على جلب المصالح ومن باب قول القائل ان الصلابة من صلب
 وجارها ان لا تقل على خا اربابها **وقد سمعت** من بعض
 اشيا في رجة الله ان امي اولي انفسا خطبة الحسية ثم بعد
 اربع فليمة طلب من الامم ان تلي من تلك الخطبة وبولها انفسه
 فقال لهم فقال ان الناصر بعد وزني وبعاملوني بحسن وبيت ولا
 افدرا ان احكم على من بها ملكي بحسن ما بخره ما نفي من مثل هذا
 هو الموجه في غايبا واما من لا يغفل عنه ولا يغفل عن غرض ولا يبال
 في الله لوقت لا يم فبجولة في حق في حق الوقت مما يجمع به ولا يرى

حكوا
 لقته
 الا كاديت

سما

تقرا الله الجميع برحمته **والاستعصمت** مع حقه **الذي الله**
وسئل طه التكليف والعدالة وان يكون ذكرا واسم
 من قدر ربه وسمع وكلم **وليسحب العايد والورع**
مع كونه الحريث للفقير جمع ذلك في هذه الامايات بعض
 من وطا الفضل ويخلق عليها اصناف لا اذها فائمة به وتسمى
 التي قد من شروط تحت بل من عزمها او عزم واخرها مع
 كنه ولايته وشروط كما انضج ولايته برونها الى الاول
 وجودها **فمن شرط الصلوة** التكليف والعزلة
 والذكورة والحيثية وتكونه تهيئا بصير امتكلا **ومن شرط**
الجمال الجزالة والعلم والورع وجمع بين العفة والخير ما شرف
 فيه التكليف المتقلى من كمال العقل والبلوغ لا زعم العاقل
 ونجم البالغ لا يرب على كماله ولا يتوجه اليها كطاف ولا
 يتعلو بغيره واخرها كماله على نفسه ما ولى على غيره ولا
 يكتم في شرط العقل بالعقل الذي يتعلو به التكليف وكلم
 بالمدرك ان الضرورية بل هي تكون لجميع التمييز بحيد العظمة
 بعيد من الشك والفقلة حتى يتوصل الى الله وهو هو ما
 اشكل وفضل ما اعطى الماء ورجي **واشترط في العزلة**
 المستقل من شرط الاصلاح لان الكاظم لم يجعل الله على
 المؤمن تسبلا والولاية من اعظم التسبيل عليه ولا ان العاصي
 يحسن ما مور على الاحكام ولا هو توفد به في اجتناب الاغراض
 ويأتي للمناخ من العزلة هو من حيث الكيان وبقية في الغالب
 انصافه والمباح الذي يفد في المرونة كالا كراية الشوق
 ونحوه لا واشترط في الذكورة لان الفضل ليس عز الامانة

قاله

العضد من ولاية المرأة الامانة فتعقد لقوله **عليه السلام**
 لا يعزل عن ولايته امره ولا يكره له ان يبيع عنه ولا يكون امره
وبالحمد بمنصب الولاية فيمنع من حق النساء واشهر في الحرية
 لان الزوجية اثر الكبر واليقين من ان يكره من الولاية لم عليه
 رد ولا ذنبا من لم يقر عليه لهواء **قال الماوردي**
اذا كان نفع الزوج ما نفعه من ولاية نفسه باجره من نفعه من ولاية
 غيره ولا ولاية الزوج لما منع من قبول الشهادة كذا في اولي
 من يمنع من قبول الخلع والنفقة الولاية وكذا في الخلع فيمنع من ذلك
 من نية من مدبر ومثابته ومعتق يفسد نفعه من الخلع والامانة
 البتة ولا يمنع من ان يفتي ولا ان يزوج بعد الولاية في بي
 الفتوى والرواية **ويجوز له ان يفتي** من يفتي من ولاية غيره
 ولا واما الشتم اذ لا يكره في جميعها يصح امتكلا في طاعة الله
 من غير ذلك الصلحة ايضا **قال في التوضيح** عز ابن زياد
 وهو كذا في ما يبي وتاثير ابن القاسم والمرتب ان يفتيها من غير
 للغير فيتعذر ولاية الام والامر والادب وتنفذ احكامه
 وتجب عز له صوابا ولم يكره او طر عليه لا واما الشتم فله
 الصلابة في الاعضاء الفلانة بعد تاييد المعصود من ايدى
 والابصار تعاقب بعضها وطلاعي كذا **فتبين**
 زاد ابن الحاجب في شروط الصلحة ان يكون مختصا او مختصا
 يجوز ولا نص ولاية المفلة ولا تنفذ احكامه **قال المارقي**
 ما كثر في اصحابنا عن المذهب انه لا يجوز ولاية المفلة وقد
 لما صومع وجود المختص والاخت ولا يبيعه **ابن الحاجب**
 ما لم يوجد مختصا **ابن عبد السلام** يبيعه ان يختار اعلم

انما

المفلة

المفلة يزول قبل بلوغه لا افتقار الى قول امامه فولا ولا يشترط
 كونه بطلنا فلا يجوز ولاية المفلة لما في الشهادة بل الشتر
 طها قلنا اول **قال في التوضيح** وفيه في ابن الحاجب من ذلك
 وهو ان يكون الفاضل واحدا من علي بن شماس **وابن زعبلان**
 وغيرهما لا يجوز ان يقر الفاضل ان يقر لابي الخ
 ما شاعرا او يقر ان يقر في البلد فاصحابنا كل
 مستغلا او مختصا بخاصة او نوع **واما من وكذا** انما يقر
 في النكح منها اربعة الاول الخ والى وفيه معذور غير وهو
 جازيل وهو اعقل الاصيل الذي **قال في القاموس** وفار
 عياض الخ والى الوفا والعقل وقصرها بضم ما لقوله
 ولا حكم والافتقار ومعنى انما مختصا انما يفتي **الثاني**
العلم **قال في التوضيح** نص في المقدمة انما العلم من
 الصفات المستحصنة انتقم **قال الشارح** ويكون العلم
 في الفاضل من الشرط المستحصنة فهو على ما ذهب اليه
 ابن زرار فوز وابن زرار فاضلا ما ذهب اليه عياض وابن العز
 والملازم من كونه من الشرط الواجبة انتقم **وكونه**
من شرط الواجبة فهو مختص ما تقدم عن ابن عبد السلام
التوضيح **قال عياض** وشرط العلم اذا وجد لازم فلا يصح
 تقديم من ليس بعالم ولا ينفذ له تقديم مع وجود العالم
 المستحق للفضاء كخز خض يميز في مبلغ رتبة الاختصاص
 في العلم اذا لم يوجد من بلغها وعلى كل حال فلا بد ان يكون
 له علم وبقائه وفيهم بما يفتوا ولا عالم بصله له امر انتقم
وفي الشارح عن الامام ما لا رضي الله عنه **قال في خصال**

ابن الحاجب

قال الشارح كونه
 من شرط
 انما كونه
 ما في خصال
 المستحق

الغضا فيجمع اليوم في آخر ما ذكره في جمعها تارة في
 الغضا العلم والورع **قال ابن حبيب** بان ابن حبيب يعتقد
 وورع في الغضا بغير الورد بغير الثالث الورع وهو
 نزل السبعهات والتوفيق في الأمور والتفتت فيها **الراج**
 ع ما ذكرنا من كونها مع الغرض والحرث **قال السارح**
 وما اقتضاها المنفعة عن موقوف وانما يقتضون واصبع في
 قولهم لا يورى اليوم الغضا صاحب رأي بالحديث عند وما
 صاحب حديث لا يورى الغضا بما يورى به هذا الزينكون للفاضل
 من الانصاف بالعلم والمشاركة في الغرض والحرث ما فيها
 به انشئ في النواز والجمعة عز الدلائل وانما يورى عند
 وقوع الخلاف والاختيار عند تعارض الاقوال **المتن**
قيد زاد ابن الحبيب في الشروط المصنفة كونها
 لا يورى بل يورى مع وفاء النسب غير محروود عليها مستشعر
 لا يورى لو كانت سليما من بطانة السوء غير ان يورى بها
قال في التوضيح استحب الغضا لان الغرض قد يحتاج اليه
 ومقالة السوء فكل فيه خلاف الغرض غير السلام والظام
 الاكتفاء بالانصاف عدم الدين واستحب كونها بغير انصاف
 والشهود والمقبول من الشهود وغيره **ابن السكيت** وانما **السكيت**
 والولان لان يورى غير البلاء اذا كان يورى البلاء من اعداء
 والغالب وجود المناقبة فيه وبين ان يورى بكونه مع وفاء
 النسب لان من لا يورى به ابو من ولد له كان يورى به فلا
 يكون له في بقية الناس غير نسبته وكونه غير محروود
 في زينة ولا في غير وكونه عليها اي مع الخصوم لان مقتضى

ران

كرم

حرمه الصريح فيكون انتصاره لغيره وبذلك لا تتم مهالته البتة
 احدي صفاته انما **وكونه مستشعر** اي لا يورى العلم لانه
 له مع حصول الصواب **وقوله لا يورى** لو كانت تاليم الظاهر ان
 هذا راجع الى الوصف الاول اي بعد التلازم الخوف من الوصف
 الثاني راجع الى الوصف الثاني وكونه سليما من بطانة السوء
 لان السلامة منها راس كل خير وكثيرا ما يورى في الغرض
 من جهة فردا نعم السوء وكونه غير زائد في الترفاه فيل
 لا يورى لانه على الخرم بالانصاف وتكثير العلم في السوء
 من البينة والايام **ابن الحبيب** فقد عثر على ما يورى في التوضيح
 ويقال ان عمر فاروق لما عثر له وقت از الحمر الناصري وقيل عفا
وحيث لا يورى للغضا **يفقه** وفيه **البلاء** **بني** **المسجد**
 يعني ان الغرض يورى للغضا والعلم بغير الخصوم حيث يورى
 ذلك ويصلح له تارة في بادية او حاضرة فان كان في بلاء وحاضر
 استحب جلوسه في المسجد **قال السارح** نقل الشيخ
 عن الشيخ انه قال لا يورى جلوسه في منزله او حيث احب
 وفيه البلاء استحب له العودة بالمسجد وهذا هو الحق
 روي ابن القاسم عن ابي الارض ان الله عظمها الله فافضلها الفاضل
 في المسجد من الامم الغريم واد اجلس به رضى بالثرون من
 المسجد ووصل اليه الضعيف والضعيف انتهي المروى
قال في الاضاح **المسجد** من الخوف وهو من الامم الغريم لانه
 يرضى به بالثرون من المسجد وتصل اليه المرأة والضعيف **وروي**
ابن حبيب يجلوس بمرحاب المسجد وهذا الحسن **قوله** **ع الله**
عليه وسلم جنبوا مساكنكم مع اصواتكم وخصوصا لكم انتهي

من المداو في المغرب **قال مالك** لا بأس ان يفر من المسجد الا
 سواء اليسيرة قال الشارح ومما يلحقه لا يحل له ان يفر من
 المسجد وقرنفل النخيل عز ابن شعبة من العذار عن ابن النخيل
 بوجه طامع قال الشارح ومما يلحقه لا يحل له ان يفر من
 في كبيعة جلوسه اذا جلس في المسجد او غيره والمفتي
 لا يفر من الجلوس في كبيعة جلوسه ان يكون مستقبلا القبلة قال
 ابن شعبة ان كان يفر من كبيعة او كتيبة **قال مالك** المنكح وروى
 ابن المواز لا بأس ان يفر من كبيعة او كتيبة ولا يجوز له
 فعود الخصم عليه والى كتيبة ان يفر من كتيبة او كتيبة
 كانا في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 ان يفر من كتيبة او كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 وقت فعوده والى كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 ولا يفر من كتيبة او كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
قال ابن ابي زبير قالوا ينبغي للقاضي ان يجعل في بيوت
 ساعات يعرف بها الناس فيما يؤذون فيها حتى ان يفر من كتيبة
 مؤق و ابن الماحضون ولا يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت
 ولا لا لا يحل له ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 فلا بأس ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 فلا و كذا الجلوس في ايام العيل وعيد زوج الحاج وما اشتهر
 ذلك من الاوقات التي في الناس فيها تضيق **قال الشارح** ينبغي
 ان يكون على حاله لا يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 غضب وكهول كالجوع والعطش المبرح والنفوس والكسل
 والحز والحزن **قال ابن ابي زبير** لا ينبغي للقاضي ان يفر من كتيبة

النفوس

النفوس وحياتها ان تكون في بيوتها من غير غضب وان يفر
 النفوس والغضب في غير بيوتها ولا يفر من كتيبة او في بيوت
 الحوزة بعضها ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 في اهل كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 وعز طلب العوار والناس من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 وعز الجانية الرجوة الا للوليمة وحدها الملاحاة في بيوتها
 الحرفية ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 الجانية والناس من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 عليه ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 بغيره ان يفر من كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 لا في كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
فصل في معرفة اركان الفضا
يخير حال المدعي والمدعى عليه كماله الفضا
بالمدعي من قوله حشر من اصل او في بيوت او في بيوت او في بيوت
والمدعي عليه من قوله حشر من اصل او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 الاركان جمع دكر ونحوها الملاحاة التي في كتيبة او في بيوت او في بيوت
 والفضا الخ والفضل بين المتخاصمين واركنا في ما ذكر
 الفضا ثلثة المدعي والمدعى عليه والمدعى عليه والمدعى عليه
 في الترتيب المذكورة ما يطلب به كل من المدعي والمدعى عليه
 وحدها اذا كان في كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 اجتماع الخصوم ومن يقدم بالكلية من المتخاصمين وحدها
 ما اذا جعل القاضي المدعى عليه من المدعي مقدما في جميع ذلك
 بعد الحجة فريضة ونحوها في كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت
 ينبغي جميع محاسب الفضا في كتيبة او في بيوت او في بيوت او في بيوت

والدعوى

التملا

وغيره

المدعي

على التقديرين فغير عرف حقيقته والمرعي والمدعي عليه
 كتمان فاذا لم يثبت للفايف كل منهما مع معرفة بالاعتقاف في
 المطالب من المطلوبين ومن يطالب بالقبلة او باليمين والاعتراف
 الفع يطالب المدعي عليه بحوارها وعينها التي عرفت كمالها
 وذلك كالتطبيب والمرعي فان الطبيب اذا عرف علة المرض
 سفل عليه معرفة الروايات الموافقة لذلك المرض واذا جهل
 العلة لا يثبت التردد **وتدلى قال سعيد بن المسيب**
 رضى الله عنه من عرف المدعي من المدعي عليه فغير عرف وجده
 الفضا. ولقد اتفقوا على عقد النكاح في البيت **الاول**
تيسر جان مراده تيسر المدعي من المدعي عليه فلو عقد حار
 حقيقه ولعل وجه التيسر انهما لا كانا التيسر بينهما
 يحصل بالنظر كما انهما من كون احد لهما اعيان والآخر مدعوا
 او كمالا والآخر مطلوبا التي تفرق اللفظة الشارة التي لا
 وايضا بان من تيسر حاله ووجهه من عرفه وتيسر متبدا
 وحكمة جمع جملة الفضا حتم، وبما على جمع ضمير التيسر وهو
 البراءة لجملة الحتم بالمتبدا والفضا على حدة فلهذا في الجملي
 جملة الحكم الفضا الحتم في بيانها فبان ما المدعي
 من قوله في رد البشير يعني ان المدعي هو الثاني في رد قوله
 عن اصل او عرف يشهد له بغيره فليعلم ان دعواه في حاقبة كمال
 يوافقها واخر والعرف معاملة يوافقها اخر منها وان المدعي عليه من عرفه
فوله اي فواء اما اهل او عرف باخرهما كما في هذا الشك
 الاصل من ادعي في باقر رجل فاذا ادعي براءة ذمته او
 ادعي ملكية تتحقق لغيره يجوز، بانزله وادعي الحرية بالمرعي

كلمة

لبراءة ذمته والمرعي مدعي عليه لان الاصل براءة التوبة والاصل
 الحرية ومن شهد له الاصل فهو مدعي عليه ومدعي عمارة ذمته
 غير، ومالكية من ليس تحت يد مدعي لان المدعي عليه لا يعرف
 بان قام بيمينه على دعواه والاحكام المدعي عليه ويرى **وقال**
 شهادة العرف المختلاني الزوجين في شفاع البينة ما اذا اعتق
 المرأة من ذل ما يعرف للنساء. ووزن الرجل وادعاء ايضا بيمين الزوج
 مدعي عليه لان العرف يشهد لها والزوج مدعي عليه يشهد له
 عرف وتكرار من ادعي باليمين في مسابيل النزاع بانه مدعي عليه
 لان العرف يشهد بصفته وعرف تفرق **وقال القاضي**
 ابو عبد الله المقر في كلياته البفعية كل من عرف قوله
 عرف او اصل فهو المدعي عليه وكل من قال بالفا قوله اخر لهما فهو
 المدعي بالمدعي عليه اقول المتمد اعجز تيسر والمدعي افقودها
 انتقم وهو كيمين النكاح وفي مثل ذلك لا يعرف بفضله المرعي
 كل من اراد ان يشهد ذمته بيمينه او بيمين ذمته مشغول او ادعي
 غير العرف والمدعي عليه حكمه انتقم **والعلم** ان المدعي
 عليه والمرعي هما المفضي له او عليه المصدق وبني اركان الفضا
 الستة ما ذكر ابن زحون في تيسرته حيث قال **وان كان الفضا**
 ستة الفاض والمفض به والمض له والمفض فيه والمض عليه
 وكيفية الفضا بالترك الاول في شرط الفضا. ادا بان الفاض
 والستة لهما بدو شرط التكليف وفي الاوطاف المستحق في حكمة
 ولاية الفاض وما هو غير شرط في الصلحة لان عرفها بوجوب
 العرف وما هو من شرطها انما وليست في الفاض عند مدعيها
ومضى للاحكام اللازمة للفايف في تيسرته والاداب التي لا يبعد

تركها وما جرى على الحكم للاختلاف وفيه سبب في الاحتكام
 كان لا يلزم على لا يشترط ان قد وقع وبكسب عن حقيقة الغيبة
 في الباخر ليستعين بذلك على احوال الخوف واليقين في
 مسائل القضاء ونقض العزول في مجلس وضابطه يستفاد
 على اقرار الخصم ان اقر الله لا يلزم عليه ونقض العلم
 للمشاورة وفيما يتقدم بالنظر فيه كالنظر في السكوت
 ويحكم عن غير التمسك والكسب عن المحو ويرى الاجماع
 واما اليمين وفيه سبب في الخصوم كالقسوة بينهما
 في النظر والتكلم وتكليف حجة على غيرها وتقدم الاول بال
 واري الخصوم وتقدم المدعى بالعلم **وفي المسئلة**
القاض والتكليف وفوقه الاول واما الدرك الثاني وهو المضي
 به وهو الحكم من كتاب الله عز وجل ما في حجر فبسته فيه صلى
 الله عليه وسلم انية لجهل العمل بالزعم في حجة العينة في
 احوال الصلابة فبعض ما انفقوا عليه فان اختلفوا فحسب
 بما صلب العمل واما الجمع عليه فان اختلفوا فبعض ما انفقوا
 جعل مشورة اهل العلم **واما الدرك الثالث** وهو المضي به
 وهو كل من يجوز شهادته له وفيه حكم لا فائدة الا يجوز
 شهادته لهم اربعة اقوال **واما الدرك الرابع** وهو المضي
 به وهو جميع الحقوق خلافاً عن القاض بمقصود على ما قد
 عليه **وهنا ذكرنا اذا كان المدعى** فيه في غير بلد المدعى عليه
واما الدرك الخامس وهو المضي عليه وهو كل من توجد
 عليه حواً ما يقره ان كان مقرراً في اقراره واما بالشفاهة
 دة عليه بعد العزول عن التمسك والا عند اقرار ان كان مقرراً شهادته

بالح

عليه **واما الدرك السادس** وهو كيفية القضاء وتوقف
 على العلم بالتيقن معرفة ما هو حكم وما ليس حكم فلا يتعقب
 ما هو حكم ويتعقب ما ليس حكم ومعرفة ما يقع حكم الحكم
 وما لا يقع وما اختلف فيه وفيه اقوال الفقه التي يد
 خلاص الحكم ومعرفة العرف من احوال الحكم التي جرت بها
 عادة الحكم في التمسك بجملة وفيه العرف من السكون
 والحكم وفيه تقييد في نفسه او حكم غيره وفيما يتبع
 للقاض ان يثبت عليه فيما يستفاد به في نفسه في التمسك بجملة
 من التمسك باختصار كثير وقوله في الدرك الثاني
 وهو المضي به وهو كل ما يجوز شهادته له هو اية كل من
 ثبت له حجة يشترط فيه ان يكون مقرراً شهادته له وكذا
 يشترط في المضي عليه ان يكون مقرراً شهادته عليه والله اعلم
وفيل من يقول قد نازدني ولم يكن لي عليه يدعي
 لما قدم ان المدعى من لم يشهد له عرف ولا اصل او ان المدعى عليه
 من يشهد له اذ هو ما ذكره قنا في رواية اخرى وهو ان من ائتمت من
 المنة اعين فقال كذا فاقبل المدعى وان من ائتمت ونها وقال
 لم يكن وهو المدعى عليه في غير التمسك في المقدمة نكرت بعد
 من المصيب فالكل من قال فهو مدعي وكل من قال لم يكن وهو
 مدعي عليه انتمى **وهذا التفرع** جار في غالب الصور
 والا بعد يكون المثبت مدعي عليه وانما في مدعيه ولا كدعي
 المرأة عاز وجها الخاص معها ان لم يتفق عليها وادعى
 هو لا يتفق على التفرع الاول الذي مدعي عليه لا ان التفرع
 يشهد له والرواية مدعية اذ لم يشهد لها عرف ولا اصل

عزلة لا يثبت يكون من صبيح غني جابر كما في **قال الشيخ خليل**
 في فقهه، في يد من يعلم محققا وكذا في **والله أعلم**
 كالحزوك، في يد من يزوج وتجرى الصلح والافليته
 الحائز من السبب ثم قال ولدي عليه السوء اعز السبب وقيل
 نسيان الله بلا يمن انفع يستأجر الحائز من السبب انما هو
 انما يظل المطلوب او يظل كما تقدم **قال محمد بن القاسم** يجب
 في الفاضل ان يقول للطالب من ان يزوج له ما انفقته فان
 قال من سلب او بيع او هب او نكح او شفع له لم يكره له ان
 من ذلك ثم يقول للمطلوب اجبه فان ايا ان يجيبه هو ايا من
 انفق، ان لا يزوج له في انفق او انفق من يزوج له ان يزوج
 له في ذلك اجلا يمن بعد انفق وبيان ذلك ما اذا الجار
 المدي عليه باقرار او اذكار او لم يجب وانما عند قوله ومن
 ابي اقرار او اذكار البتة **قال ابن عبيد السلام** في قول
 بن الحارث في يد من يعلم محققا لا يفي بالعلم والتحقيق
 من ادعاه او كان له ادعى فالانفاق بقوله معلوم يعقبي
 عن قوله محققا لا يفي بالعلم والمعلوم راجع الى حضور المدعي فيه فلا
 يد ان يكون متحققا في يد المدعي والمدعي عليه **وفي**
في القاض والمحقق راجع الى جزم المدعي بانها لا ملأ
 وقع النزاع فيه فهو من نوع التصريح بقدره في كل واحد
 من الاطراف لمعنى غير النزاع اليه الا ان فلا تستأطاع
 لا يسمع به عليه سب، ولا تستأطاع التحقيق لا يسمع ان
 ان له عليه كذا او اظهر او ما انفق **قال ابن عبيد**
الخليل واصلح في العبارة لا يزوج له في الاو والادعوى

المعقوب

المعقوب عن تعني الصلح بحدوثه ونحوه ان يكون معلوما في فقهه
 قال ابن عبيد عليه سب، لم تسمع دعواه، انظر غلام لئلا ان شئت
 ومثله ما اذا انفقوا ان يزوج كالحز او حسب ان له عليه كذا
 تعني مثله في النكح وفيه نكحها على كل واحد وعده
 نكحها اذا نكحها على المتكح من غير، ورايها ان يزوج
 النكح انما هو اذا لم تسمع الادعى انما انفق او العقب
 اما انفق على قول من لا يوجب بمن النكح او على المدعي به
 فاحسن ان تسمع انما انفق معا كقوله الميراث له عليه
 سب **تنبيه** الاول قول النكح محققا لا دعوى
 مع البيان في قول من يدعي انفق امرين في عبارة دقة المطلوب
 ومعرفة المدعي فيه **وبالبيان بيان السبب** الذي من اجله
 ترفع الحز وعلم هذا فزنا، او لا ولو كان في تقرير القارح
 والله اعلم **وقيل ان** يدعي انفق امرا واحدا او لغيره
 بعبارة دقة المطلوب فقهه وبالبيان معرفة امرين بيان المدعي
 فيه فلا بد من بيانته وتبينته وبيان السبب الذي من اجله
 ترفع الحز وكل صليح المعقوب والله اعلم **الثاني** اعلم ان
 ما ذكره الناطق في هذه البيت ذكره ابن فرحون في بيان
 الادعوى الصليحة من غير ما ذكره ثلثة اشياء في مجموعها
 خمسة ولعل في شرط الادعوى وللادعوى الصليحة خمسة
 شروط الاول ان يكون معلوما في قول المدعي عليه سب، لم تسمع
 دعواه لا زها محمولة انفق **قلت** وقد تقدم الكلام
 في هذا الشرط في شرح البيت ثم قال الشرط الثاني ان يكون
 ما ادعاه المدعي عليه لرفقة فانه لو ادعى رجل لرجل ثوبه

وَقُلْنَا اِنَّ الْاِلَهَةَ تَلُوْنَ بِالْعَوْلِ فَيُلْزِمُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ
بِافْرَادٍ وَابْنِ كَارٍ وَانْ قُلْنَا يَقُولُ الْمُخَالِفُ وَالْمُتَكَلِّفُ نَا اَنْ
السُّقُوتُ لَا يُلْزِمُ بِالْعَوْلِ وَلِلْمَدْعَى الرُّجُوعُ عَنْهَا مَا لَمْ يَنْقُصْ
وَاِنْ يَنْصَرُّ الْمَدْعَى ذَهَبَ الرُّجُوعُ اِلَى الْجَوَابِ فِيهِ لَا يُلْزِمُ لَنَا الْمُسْتَوَلُ
عَمْرُودُ الْوَاقِعِ نَدْلًا وَفَا لَرَجَعْتَ عَنْهُ لَمْ يَلْمِ بِمَطْلَبِ
نُصْبِهِ وَلَا بِاَيِّدِهِ فِي الرُّجُوعِ مَا لَوْ اَوْفَرَ بِهِ لَمْ يَلْمِ بِمَطْلَبِ اَرْجَعِ
عَنْهُ وَكَزَابِهِ دَعْوَى الْفَرَقَةِ فِي الْعَوْلِ نَا لَمْ يَلْمِ بِالْوَقْعِ
وَاِنْ يَجِبُ اَلَا تَلْمِزُ الرُّجُوعُ فِيهَا السُّقُوتُ **الثَّانِي** اِنْ تَكُونُ
مَعَا يَمْلِكُ دَقَائِقُ اَوْ غَيْرُهَا بِمَجْمُوعٍ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ يَمْلِكُ
اِذَا طَلَبَ الْمَدْعَى لِمَنْ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَقَالَ الْمَطْلُوبُ كُنْتَ اَصْلَافِي
بِأَخْلَافِي اِنْ لَمْ تَكُنْ اَصْلَافِي عَلَى هَذَا الْوَقْعِ يَمْلِكُ بِخَيْرٍ
لِلْمَدْعَى اِنْ يَلْمِزُ بَيْنَا ثَانِيَةً خَيْرٌ لِّجَلْبِ وَبِهَذَا اَلَا تَعْلَمُ اَنَّهُمْ
وَبِمَدْعَى اَلَا تَسْتَعِزُّ بِالْجَلْبِ وَلَمْ يَلْمِزْ اَنْ لَمْ يَلْمِزْ اَوْ لَا فَا
وَكُنَّا اَنْدَغِيمُ عَالَمٍ بِمَعْنَى مَشْهُودٍ وَاسْتَرْزَا بِالْفَرْغِ
اِنْ صَحَّحَ مِنْ الدَّعْوَى بَعْضُ تَعْوِجَةٍ بِأَنْدَغِيمُ كَمَا كَانَ
سَمَاعٌ مَثَلُ فَرْغِ الدَّعْوَى لَانْدَغِيمُ تَلْمِزُ عَلَيْهِ تَلْمِزُ شَرْعِي
وَاَدْعَاؤُهُ اَنْ يَكُنْ عَرَفْتَ السُّقُوتُ كَمَا يُوْجِهُ بِالسُّقُوتِ
الْوَقْعِ فَلَمْ يَلْمِزْ **الرَّابِعُ** اِنْ تَكُونُ الدَّعْوَى مُحَقَّقَةً فَلَوْ نَالِ
اَخْرَازَ لِمَنْ عَلَيْهِ اَلَا وَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فِي الْجَوَابِ اَخْرَازَ اِلَيْهِ
فَضِيحَةٌ لَمْ تَسْمَعْ اَنْدَغِيمُ تَعْدِرَ اِلَى لَمْ يَلْمِزْ هَوْلًا وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذَا السُّقُوتُ **الخَامِسُ** اِنْ تَكُونُ الدَّعْوَى مَعَالَا تَسْتَعِزُّ
اَلْعَادَةُ بِخَرْبِهَا تَدْعُو اَلْخَافِ اَلَا يَجِبُ مَلَادُ اَرْجَعِ رَحْلًا
وَتَوْبِرَاهُ بِهَذَا وَيَجِبُ وَيُجَازِجُ مَعَ طَوَّلِ الشَّيْءِ اِنْ مَنَعَ عَيْنُهَا

تَلْمِزُ

يَنْفَعُ مِنَ الطَّلَبِ مَنْ تَوَقَّعَ رَجْعَةً وَرَجْعَةً وَتَوَقَّعَ ذَلَالَةَ بَعَادَةِ
فِيهَا وَلَا يَجُوزُ اِنْ لَمْ يَجِبْهَا حَقُّ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ فَهِيَ
يَدْعِي اَنْهَا لَمْ يَرِيدُ اَنْ يَفِيحَ الْبَيْتَ عَلَى دَعْوَاهُ بِهَذَا اَلَا
تَسْمَعْ دَعْوَاهُ اَطْلَا وَظَلَمًا حَرْفِيَّةً لَتَكْذِبِ الدَّعْوَى
اَيَّا **الثَّالِثُ** تَعْدِي اِنْ اَلَا تَجِبُ ذَرْفِي هَذَا الْبَيْتَ تَقْضِ
شَرْوَكًا لِلدَّعْوَى اَلَا تَجِبُ وَفَدَقْنَا اَلَا تَكَلِّمُ عَمَّا يَفِيحُهَا
وَأَمَّا الدَّعْوَى بِعَصِيَّتِهَا كَمَا قَالَ الْفَرَاغِيُّ طَلَبَ مَعْنَى اَوْ مَا
يَعْنِي دَعْوَى اَوْ مَا تَقَرَّبَ عَلَيْهِ اَخْرَازَ طَلَبَ الْمَدْعَى تَدْعُو
اِنْ هَذَا السُّقُوتُ اَوْ فَرْغَةُ الصَّلَاحَةِ الْمَقْبُوعَةِ كَلِمَةً مَلَادُ
وَعَصِيَّتِهِ اَوْ شَرْوَكًا وَمَا يَجِبُ دَعْوَى الْمَدْعَى كَلِمَةً وَاسْمًا وَنَحْوَهَا
فَمِنْ الْمَدْعَى اَلَا تَعْلَمُ اَنْ هَذَا اَمَّا مَعْنَى تَلْمِزُ كَرِيْدًا اَوْ بِأَصْفِ
كَدَعْوَى اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَوْ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَوْ اَلَا تَعْلَمُ
لَمْ يَلْمِزْ اَلَا دَعْوَى مَا تَقَرَّبَ عَلَيْهِ اَخْرَازَ اَيَّا اَمَّا مَعْنَى كَرِيْدًا
الْمَرَاةُ اَلَا تَعْلَمُ اَوْ رَدَّ زَوْجَهَا بَيْنَ تَلْمِزُ عَلَيْهِ اَنْ تَطْلُبَ حَرْزَ
نَفْسِهَا وَهِيَ مَعْنَى اَوْ مَا يَجِبُ دَعْوَى الْمَدْعَى كَدَعْوَى الْمَرَاةِ الْمُسَيِّسِ
وَدَعْوَى الْمَقْتُولِ اِنْ قُلْنَا اَقْبَلَهُ خَطَا فَيَنْتَقِبُ عَلَى الْمَدْعَى
فِي الْمَقْبُولِ لَمْ يَجِبُ دَعْوَى الْمَدْعَى وَهِيَ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ
وَالْتَقِيْنَا اَيَّا اَمَّا اَلَا تَعْلَمُ كَلِمَةً اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ
دَعْوَى اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ
وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ اَرْتَا اَلَا تَعْلَمُ وَهِيَ طَلَبُ
فِي النُّصْبَةِ اَوْ كَانِ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ
يَعْنِي مِنْهَا وَاحِدًا مِنْ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ
الْمَدْعَى وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ فِي الْمَدْعَى اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ اَلَا تَعْلَمُ

لعله
وجعلها

في المفضية والاعلم وانظر كيف جعل الناطق حقوق الرعوي
والبيان من طين في المدعي فيه وجعله ابنه من طين
في الرعوي فباطلة لا والله **اعلم**
والمدعي مطالب باليمين وطاعة القوم فيها يمينه
والمدعي عليه باليمين في مدعي عن التيسر
الاصل فيما ذكره قوله عليه الصلاة والسلام البينة على من
ادعى ادعاء واليمين على من انكر فقول الناطق والمدعي مطالب باليمين
هو معنى الجملة الاولى من الحديث الذي وهو قوله البينة
على المدعي ثم افاض بقوله وحالة القوم فيها يمينه ان المدعي
مطالب باليمين كيف تارها كما او باصفا تقيها او حاجها **الناظر**
الناظر يجعل حجة المروي البينة لكل مدعي عموما والمدعي
عليه باليمين هو معنى قوله في الحديث واليمين على من انكر
واضاف الناطق بقوله في مدعي المدعي عليه انما
يطالب باليمين في حال عجز المدعي عن اقامة بينة في دعواه
واما ان اقامه فاقار الحق بيقين ولا يمين في المدعي عليه **واعلم**
ان مطالبة المدعي باليمين والمدعي عليه باليمين مفيد بانكار
المدعي عليه واما ان اقر فلا يفتقر اليه اقامة بينة ولا
الي يمين في مثل هذا يقول العفصا اقر الخصم وارفع
الفرع **فبيانه** طاهر كلام الناطق ان اليمين تنوي
على المدعي عليه المثل كالحج والادعي وان ثبت **فخطبة**
بينة ويمن المدعي وبه العمل عندنا ابن عمر في قطع ابن ربيعة
في سماع الصنف ارمذه في جميع اصحابه الخ بالخطبة
ابن عمر في مضي عمر الفضان عمرنا عليه ونفري تسميها

ونور انما

ما ذكر

فصل في بيان
اليمين في الدعوى

اليمين في الدعوى

ابن عمر السلام عن بعض الفضان انه قال لا يكره بها الا ان
طلبها منه المدعي عليه انتقمي **وقال** المنيجي في امره بن عمر
الخ في اليمين المدعي عليه دون خطبة وند اخذ ابن ربيعة
وعنه **وقال** ابن الهيثم كان بعض من يفتي به بنو سدة
في مثل هذا ان ادعى قوم على اشغالهم بما يوجب اليمين او حيث
دون اقبان الخطبة وان ادعى على الرجل العذر امر ليس يتكلم
لم يوجب عليه اليمين الا باقبان الخطبة **وقال** ابو الحسن
الحصيني فمروا بالمسائل الاربعة خالف فيها الا انه لصيرون
مذهب ما لا لا تهم لا بغيره من خطبة ويوجبون اليمين في
الدعوى وعليه العمل اليوم انتقمي **وقيل** هذه النفاير
قال الشيخ ابن عمار وكما انه في باب الجهاد من تكميل
التفسير قد خولف المذهب بالانديلس في بينة منها
سهم ابو حنيفة وعمر بن الخطاب والامام احمد والحنبل
باليمين فلا واسفاهم **وقال** خطبة والارض بالخرقة ربيع
تكميل الا ان الاول وقد ذكر الفاضل المتناهي ان حجة الله
ان اصل الاخذ ليس خالفا مذهب ابن الفاضل في نحو ثمانية
عشر مسألة وعرضها فانظرها فيه ان هيئت
والحكم في الشهادة المترعا عليه في الاصول **والا ليعا**
وحيث يلزم بما في التمسك **يدلله** **حيث اصله**
تكميل في التيسر ما اذا كان المدعي في بلد المدعي عليه في
بلد آخر ابن ربيعة الحكم بيمينه ان يكون في بلد المدعي عليه
سواء كان الخصم في اصل او في فرع من مذهب والى هذا اقرار
بالبينة **الاول** لكنه مقرر بما اذا كان المدعي عليه فيها ببلده

ما خصه من الحكم

وفقد الشاه
ايضا ما نصه
و ظاهر

وإذا كان يوم الجمعة فليصلي ركعتين
واحدة في ركعة واحدة

او بذكر مزيج الاول بالاول وان لم يجرى الاول افرع انتقبي
وبناء بعد ذلك انه يفرع بينهما عند جعل السابق المتعلق
المتعلقة اذا جلس الخصم في يد القاضي فان المدعي يدو
بالكلام حتى يفرغ وحشية فكل المدعي عليه ان يبرأ
من غير مرفق ان كل العذر اذا وقف عند اخر قسمه فكل
ان يقول لهما من المدعي منكم فان كان اخرهما ان المدعي
فان له ذلك وامل المدعي عليه بالصلوة حتى يفرغ المرفق
من مقامه فان كان كل واحد منهما غرضه ان المدعي
امرهما بالارتجاع عنه حتى ياتي اخرهما يطلب الخصومة
فيكون هو المدعي كذا قال ابن حبيب ورواهما اصبغ ويان
دلايه اليقوت بعد هذا **ويشخص ما رخص به عبي**
باصرفه من يثبت في الداعي **وعند جعله ثوابا ومزج**
مزج اذا كان لفرع عنه عبي **اما دفع ان المدعي يبدو**
بد الكلام وذلك اذا افرع وانما اذا تقدمت الخصومة عند انفا
ضه يبروا بالاول اذا افرع ايضا اخرهما ان اذا اجهل
المدعي ثبت ادعى كل واحد منهما انه المدعي او انه المدعي
عليه فان القاضي يامرهما بالانصراف عن الخصم وقلد
ثم مزج بعد ذلك لا يجلس القاضي وهو المرفق وعلى هذا
فيه باليقوت الاول وقد تقدم قبل هذا ابن السني بنظر ابن ابي
زمنير في ذلك فراجعهم ان لم يعلم المدعي بما ذكر من مرفق
اما ان جعلهما اول لرجوعهما اليه معا بعد مرفق
عند مزج به دلايه فاصح وادعى انه المدعي ولم يوافق
وادعى ما ادعى خصمه بان يفرع بينهما بمنزلة

نوع

دفع بالكلام وعلى ذلك لا يفرع بقوله او مرفق مزج اذا لم
لفرعة دعي: لانه اي قوله مدعي معطوف على ما هو مشهور
لجمل **وفي المواضع** عز ابن عبد الحكم وان لم يفرع الجواب بدا
يايهما قضا. فان كان اخرهما ضعيفا فالحق ان يبداه
وان يفرع كل واحد منهما متعلقا بالآخر افرع بينهما انتقبي
ولم اقبه لان على الفرعة اذا اجهل المدعي ولعل الناطق
فلا يسهل على جعل السابق في الخصومة ونزول اذا جعل المرفق
في الخصوم مزج وقاصم كل واحد منهما عينا له الاول وان يفرع
بينهما ينظر وعلى ذلك لا يفرع بقوله وعند جعله ثوابا ومزج
مزج اذا كان لفرعة دعي: **التي ان قد رجع في الاول من**
الخصوم كتب العمل وتويع بطايق وخد طقت بمنزلة
بداه وذلك ان الفرعة يثبت انتقبي وتقدم قبل السني في
كلام ابن الحاجب **فصل في رفع المدعي عليه وما ياتى به**
ومع فحيلة بصرف ادعاء **يرفع بالارضاء غير الغالب**
ومزج على يمين الاميال الجبل **فالكاتب كتاب مع امر السبل**
ومع بعدا ومخافة كبت **لا مثل النعم ان اجهل ما يجب**
اما باصلاح او الاغنى او **او ان يحج المملوك للخصام**
ومزج على الامر ولم يخص كبيع **عليه ما دهم في يرفع**
خلفه قوله وما ياتى به دلايه **يرفع المدعي عليه حكم مزج**
الامر ولم يخص **وهو الطبع عليه وعلى من تعجزا في العون**
واعلم ان الخصم لا يخلو امرهما من احد ما يفرع اما ان
يجزأ معا عن القاضي متعذر على المدعي والمدعي عليه
منهما او فليفرع بينهما وقد تقدم **ولا واما ان يخص اخرهما**

وهو الطالب ولا يحضر المطلوب ثم ان هذا المطلوب الذي
 يحضر به فليس الفاضل لا قبلوا حاله من وجوبه اما ان يكون
 ضررا بعد في البلد الذي هو فيه واما ان يكون غاييا عند لموقع
 لموقت ان كان الفاضل المتخذه اعلى اليه وعلى هذا في الوجوه
 تكلم الفاضل به في هذه الابيات بما في ان كان حاضرا بعد
 في مصر فان الفاضل يوجه اليه احد خدامه في بعد مجلس
 الذم وان لم يكن معه بل لم يكن فان كان على اسم الاميال مع امر
 الكثر بنو من موضع الذي في ذلك من الفاضل فان الفاضل
 يكتب له يام في الحضور نحو ما ورد في الفاضل الذي كان عليه
 العمل قد يما وان كان في البلد اما بعد التمسك من حقيقة المسابقة
 واما بعد امعنا من حقيقة الخوف فان الفاضل يكتب لاهل
 من هو موضع حلول المطلوب باللام يفعل ما يجب من الفاضل
 المودي للفتاوى فينتقل اما بالاصح او بالحق عمل المطلوب
 في الاصول محل الذم ووجه المطلوب من موضع مجلس الذم
 في الادب الفلانة مفيدة في حضور محال بل صدق المدعي
 فيه دعواه وعلى لانيه بقوله ومع فتيله بصروا الطالب
 وهو جار على ما قال سمنون من ان الخاك لا يدع طابعه
 ولا يرفع المطلوب حتى ياتي طابعه بشبهة لئلا يكون
 مدعيه بالكلية يد تعين المطلوب انتم **وقال ابن**
عز ظاهر قول ابن ابي راسين انه يرجع وان لم يكن الطالب
 بشبهة وبه جرى العمل ولم يعمد الفاضل في هذا
 الابيات ما عدا الاخير منها والمجمل دليل القصد في
 محال الصلح لانيه وعين الغاي هو الفاضل مع الطالب

مع بلده واذا كان فرديا وكنت اليه ليحضر ولم يحضر والاطراف
 كما مونة فانه في حكم عليه كما حاضره في البلد واما ان كان المطلوب
 في بلد ليست تحت يد الفاضل الذي يحضر الطالب بنو يده
 فان كان حلوله بها التجارة او زيارة او نحوها فياخذ
 حقه في فصل البيع على الغاي من باب البيع ان شاء الله
 وان كان حلوله بها اماله كونها ببلده وموضع سكنه
 ووطنه له في تعيين موضع الذم ينسحقا تفصيل تقدم
 في قوله والذم في المكشور حيث المدعي عليه في الاصل
 واللام معا: وحيث يلقيه بما في الذم دليله وحيث
 اصله **واما فتوى** ومن عني الامر في بعض طبع
 البيت لمعنا ان من دعا الفاضل بحضور مجلس الذم
 فخصه بتعقيب ولم يان فان الفاضل يطبع عليه ما يراه
 دليلة عليه مما لا يصح له عنه كذا ره وجا نونه لم تقع
 اجاب كره **وصح** الطبع ان يلصق بجمع او يخرج بالياء
 وبما يليها وينقل بها حاله منها ويطبع عليه
 بطابع فيه نفقته او كتابة بطم اثره في لا الشتم
 او العجز فانه افصح الباء ورد في الشتم او العجز لمجمله
 او لا تغير في الشتم وعلم ان الباء قد فتق فيعافيا من فتح
 الشتم العقوبة وهذا الطبع اول من الشتم لانه يعيب
 الباء او يعبد **فان في المقصد** المحمود وان تعيب
 المدعي عليه طبع الفاضل على داره وهو الشتم من الشتم
 لانه يعبد الباء فان لم يعبد، فم عليه بعد ان يخرج
 منها ما يبيها من الحيوان في ادم الشتم وعين بوضع

عن هذا الطبع بالفتح فالوجه الطر عن الشبهة في مراد عن غير
دعوى دعاء الفاضل بان الفاضل فتح له كما ان من طبع انهم وصح في
اليوم الطبع والفتح هو ان تقسمهم ويوزن بينهم طر في حجة بين
الكتاب وطرحه الا ان كما يليق فاء الحجة الكتاب طر في ذلك
غالبه يعرف ما علموا ما كونه فييب الياء او يعسر، فلا يلبث
الياء الام في هذا الامر نهلو نوا والسنة **باب**
الاعون على كمال الحق ومنه سوا ان لا تنسحق
الاعون والاعوان وزعم وزعم الفاضل اي خدامه ان لا ينسحقون
احكامهم ويرجعون الخصوم عنه ويدعونهم اليه فالاعوان
ولو امكنه ابتداء احكام دونهم وكان اولي ولا يشك في كونه لا
بما يدعيهم والاصل في مثل اريد او هو ان يكون من بيت مال
المسلمين كالواجب في رزق الكفا الذي يصرفه الله عنهم يقومون
بما هو ليس بالارادة لهم بل بما ياتهم ومن طر في مثل ذلك من مصالح
المسلمين في رزق من بيت مالهم ولما قد راجع ذلك من موقعه في
البعثات بما يوجب الاجتهاد على من تكون اية هذه الصنف
بافتقار النظر الذي من فحاج اليه احضار خصه وامسكه
ويقتضيه من موقع اقتضاه منه بقضاء ماله عليه او اعطاه
رغز او جميل او اقتضاه يميز او جبر هذا ان لا يظهر من المطلوب
مطلوب ولا فحاج بان طر في ذلك منه الرمة البغضاء اية العون
لكونه والله اعلم بالصواب والظاهر ان حوزان الجمل عليه وعلى كون
اية العون على الكتاب الا اذا تميز مكل ولا من المطلوب
بان الاجارة حينئذ تكون عليه فيه المصلحة بهذا البيت
والله شدة الخصومة فالوجه القاموس لانه خصه وهو

٢٥
ولذلك انقضى وانما حكمه استعمله وبما عينا من الاداء فان
الجوهر في شرح غريب المرونة الاداء المصلح في المصنف
الذي يلائم الجوهر بل الاداء وزر انفسه ينشد انشاء
والله في وزر الاداء وبلد على وزر بلد واما في ذلك الامان
وهما متساويان اذ عموما احدا في المصنف قال بعض من
شرح هذا النظم وفيه في قوله فالجوهري في شرح
غريب المرونة فان عن ان شرح غريب المرونة في كتابه
المستحق وبما عينا في كل بقعة في فلهما خصهما اقتضا
ضيقه من غير ان يفرض العاطفة المرونة بل اللبقة اللبقة
وقع في المرونة او لا يظهر وان اراد الجوهري ان كتابا
مستحقا في شرح غريب المرونة بالخصوم وهذا غريب
غريب اذ لم نر مما وقفنا عليه من شرح المرونة او خواصها
من نقل عنه ولا ذكر، والله اعلم **فصل في مسائل من القضاء**
وليس بالجايز للفاضل اذا لم يبد وجه الحكم ان يتعدا
في جميع هذا الفصل مسائل من احكام القضاء ولا يمنع
تسمية الحكم في كل صور وجهه والاصل بين الخصوم وتبين
الفاضل الخصم تحت ويتوزع الفاضل في الاحكام وحكم
الفاضل عليه واذا ادعى العدل بما يعلم الفاضل كلامه واذا
علم صوفهم العدل وحكم من احكام الكتاب على الفاضل او الشا
هد وحكم المدة في الخصم وهل يقع له حجة اذ حكم عليه
هذا خلاص ما اشتمل عليه العدل واخير من البيت انه بالحق
للفاضل ان يفيد الحكم فيلان تميز له وجهه انما لا يجب
ولا يثبت بالتميز لا يفسد وجوه ولا يفسد الحكم

قال الفارح والنباح الذي يكون على وجهه اما تكونه ملتصقا
 به نفسه فتعارض البينان وتداخل دعوى المتخاصمين والادعاء
 في الفاضل في هذا الوجه متساوية اهل العلم بان ظهور وجه
 الحق في ذلك وان لم يظهر جازله ان يندب للصلح كما يقولون
 الفاضل: والصلح يستند في ان اشكلا: حق وان يقين
 الخوفلا: واما الحق الفاضل في ذلك لان كان ينسأ في
 نفسه والواجب في الفاضل في هذا الوجه فهو اهل العلم
 في العوض ان الحق مبين في نفسه لكن ان يشك في الفاضل
 فلا يشك في غيره ولا يجوز له ان يشك في الصلح في هذا
 الوجه لانه يكون مضيقا خوفا بان يشك في ذلك وفي
 الوجهين معا لا يجوز للفاضل في تعيين الحق قبل ظهور
 وجهه فيتم لها قوله ويسمى بالجار البت اي سواء
 كان الحق مشكلا في نفسه او انما اشكلا في الفاضل بقوله
 والصلح يستند في ان اشكلا: حق وان يقين الخوفلا:
 ما لا يجب في ذلك الا حكا: فينت او قلنا اولي الارحام:
 فيمنع ان الفاضل اذا اشكلا عليه الحق ما لا يدعو الفاضل
 ان الصلح ويقين اذا كان لا شك في تعارض بيننا في
 وهو لا ان يشك الفاضل مع كونه حاكما في نفسه كما
 تقدم في بيتا واما ان ظهر وجه الحق فلا يدعو للصلح بل
 يتعد الحق من غير مبالاة بعد اعادة ولا خيف من رومة
 ما لا اذا اصاب في تعيين الحق على صميم الشرح حصول قينة
 او وقوع شكنا بين اولي الارحام وذوي البضل فانه يامرهم
 بالصلح ويخصم عليه وعلى العناعة ببعض الخوف وان ظهر

الحكم

وجوه

الحكم وكأنه ارتكاب لاخف الضرر في حق نفسه السبب:
 خيل ولا يدعو الصلح ان ظهر وجهه في قال واما بالصلح
 ذوي البضل والدم كان خاص في تعاقب الام ومقتضى يستند في
 اي يدعو له وبامره وباعله ضمن الفاضل وضمن له للصلح
 وتلافه الا حكا: بمعنى تنبيه قداوان امضا وباعل يجب للفاضل
 = **فصل في دفع عن الفاضل الجواب لوجوب لفتاوه ج:**
 يقين ان الخصم اذا عجز عن جرد الجواب من نفسه او خوفا او
 عجزا عن الفاضل ان يلفه حجة ولا الخ عليه من تلقين
 ايها وانما يفتن من تلقين الجواب **قال الجواب** فان استعجب
 للفاضل ان يستدعي عقد اخرها ان راضية عن صاحب
 وخوفه منه فيصير كماله ورعا في العدل ويلفه حجة على
 عندها انما يمنع تلقين اخرها العجز ووجه الجواب اذا قال
 احد الخصمين مفاضة يستعجب بها اما لا يتبع للفاضل ان
 يقول بعتان في كمالها ما كتب له فيه مفاضة ويتبصر في ذلك
 ان عجز عنه ولم يطلبه انشقر وباعل الفاضل ضمن يعود الي
 الفاضل **ومنع الاقناء للحكا: في كل ما يرجع للخصم**
 يقين ان الفاضل لا يجوز ان يقين في الخصومة ان فليل: ان الفاضل
 ولا يقين الحاك في الخصومة ان وقال ابن عبيد الحق لا باجر يد
 كذا فيلقا: الاربعة لها ابن بعنفس وكان يحسبون اذا اذناه
 رجل يقضه عن مسئلة من مسئلة الا حكا: لم تجبه وقال اخره
 مسئلة خصومة الا ان يكون رجلا يعلم انه منقسم فيحصل
 عن هذه الشبهة او يحصل عن مسئلة الوضوء والحقوة ونسب
 ابن المناصب القول بالمال ونسب ابن حازم للمؤمن وكل

الظاهر

فقد اقول على انه في نفس الخصومة لا في الخصم قول
ابن عبد الحكم دأبا عند القاضي على انما هي في
المشايخ ولم يجر الخصومة بعينها **الله**
وفي الشهود في القاضي يعلم من غير انما في العلم
وفي سوانح ما لا قد تفتد في موضع في غير الشهود
وقول المحقق في البيوع العمل فيما عليه مجلس الحكم العمل
يعني ان القاضي يجوز ان يحكم بما يعلم من عند الشهود
و في حقه فيمنع من ذلك في علمه ولحكم بشهادة
من يعلم عند الله دون من يعلم في حقه واما ما عداه في
شدة دما لا مع منع استناده لعلمه و كذا به ووجه
الاستناده في تقدير التعديل والتجريح اذ لو لم يجر ذلك
الاجتناب لا يحتاج اليه تقدير البينة وقد بل مقدم
الي ما لا دنايته في الخطر ان الحكم يعلم به في ذلك
فان ابن خنيس وحكا عن ابن الما جشوز ووجهه بضم
بشيرة حالة العدة وحالة الرجعة عند الناصر فيقول
ينبغي القاضي يعلم ذلك دون غيره في تقع الحقيقة عند
وتبعه التفتة منه لا شتر اذ الناصر بعد في معرفة
ما حكم به في حوال المعرا والجرح من كمال الحاكم قاله
المازري واذ كان يعتمد في ذلك على علمه يعلم في حقه
شخص وعدة لا اذن فلا يقبل تقديره وكذا الرأى عند الناصر
في حقه فلا يقبل في حقه **وقوله** وفي سوانح الضمير للشهود
اي وفي سوانح الجرح المستودع بعد بلدهم وعمل قوله وفي
سوانح شهادته بما حكم به وبما قبله قبل ولايته او في ولايته

في

في غير مجلس فضايله **وفي مجلس فضايله** في قول المحقق
وفي نقد الوجه كلامه بان في هذا فلا يقبل شهادته في
مزيد كذا واذا لم يقبل فانه يردع شهادته لغيره ويكون
شهادته الا كما كما بان في هذا في قول وحقه
انها ما في علمه ان في قوله وقول المحقق في اليوم العمل
البيت لموقع مع من الاستناده من قوله وفي سوانح ما لا قد
تفتد **دا** يعني في العمل البيوع انما هو في قول المحقق في
كونه يجرى للقاضي ان يحكم بما عليه من اقرار الخصم وفي
مجلس حقه منها عند اقرار الخصم **وسمع** ان الحكم في
في حقه المستودع ليعلم بشهادته في الاستناده وان كان مع
يقض فيه بطلان باخذه ما لم يجر عليه احسن **وفي البيان**
فا ابن الما جشوز الذي عليه فضايله ما لا يقبل وقوله علماء
ولا العلم ما لا كما في حقه ان يقض عليه بما سمع منه وافرقة
عنه وواليه ذهب مكي واصنع وسبحون **فا** ابن خنيس
دليل قوله **عليه وسع** في الحديث الصحيح انما انما يجر
مقتضى واذكم في حقه من الحديث ان قوله في الله عليه وسلم
ما في حقه في حقه ما سمع منه لا في حقه في حقه ما سمع منه
ولم يقرض الله عليه وسع ما سمع منه من قوله انتقص
وقال الشيخ لا يلزم بما علمه قبل ولايته ولا بعد ها في غير مجلس
ولا فيه قبل ان يفتحا كما في مجلس الحكومة كسما عدا اقرار
اقرارها فيما بعد ما الحكومة اذكر وهو في شهادته انتقص
في من قوله في حقه بشهادته عند ابن خنيس او غايته ولم يرد
مزيد في حقه على خطها والقاضي في حقه في حقه في حقه

يشهد به شاهدان ثم عند ذلك ادب عليه والثالث ان يقدم
 شخصاً يهودياً عنده وبقا لب المدعى له وبقا حب الفاضل بغير
 خطا بالمدعى وذلك لا يخرج عن الخطا بل يجوز للفاضل ان
 يشهد عنه من مقدمه او لا **فيسر** فليجوز للفاضل ان يشهد
 عنه من مقدمه او لا وطاهر المزونه لا يجوز وبغير يجوز ذلك
 ذلك كله ابو الطاهر نراك شعير فاما بعض الشيوخ وكان
 فيها عن رخصة يعلون بالوجه الثاني والاعلم انهم يرون
 الاول **وقال المتنبه** وان علم السلطان الاعلى لم يخل خطا
 ما راد ان يشهد به عند فاضله بغير المروءة ان لا جابر
 وفيل لا يشهد عنه لانه عند فاضله يشهد به هو مقدمه
 فيقول الامم ان يفضي عليه وبنا لا اول الفضا. وعليه ايضا
وعلمه بصدق غير العدل **باب ان يعيلا ما في خلا**
 يقع ان علم الفاضل بصدق من ليس بعد الدليل فيقول شاهدان
 لا راد له بل الى حكمه بغيره وتب نظر وانتم اية ولا
 شهادة غير العدل غير معنيته فمرعا بغيره كالمعدوم
 حقا وقد قال تعالى **مفترضون من الشهادة** وقال تعالى
 بكم به ذوا عدل منكم وحلى ابو يوسف عن حمون في الرواية
 تشهد ان ليس بعد لغيره ما اعلم انه قوله اقم بشهادة
 لانه اموال مع كتاب ختم بعد ان كنت غنيا بعد النكاح والما
 محققا من ختمها وقال في لابن الما جنتون ابن خمانه
 وقال ابن عريفة والكم براء شهادة الباطن حوزو وشهرو
 انتقم من جبا الفاضل **باب التاديب** **اولي** **وذا الشاهد مكتوب**
وولته من ذبا مروءة عن في جاب الشاهد مما يعقب

خانه

نحو

يعنى ان من اصاب الادب على الفاضل وجبا، بكلام لا يلقى
 لمنصبه فانه يودى وتاجيه اول من العفو عنه وكره لا يودى
 من اصاب الادب على الشاهد عليه الا ان يكون ذامروءة ووقف
 منه فليته في جاب الشاهد لوديه به يقتضيه ذلك لقوله صلى الله
 عليه وسلم اقبلوا ذوى الديانة عنى انهم واجبا ممدود
 هو خطا بالبر خفون الى جلا جبهه فوجه جبا وهو محقق
 ولا تفل جفيه قاله الجوهري ومن شعاع ان الفاضل ران الى
 يتناول الفاضل بالاعلام فيقول له لعلك لم تزل لا
 يتخلف ولم تجد فيه تقسيم الا ان وجه ما فاز اذا اراد ان لا
 اذاه وكان الفاضل من اهل العسل ان يعاقبه قال ابن رشد
 هذا لما فاز ان الفاضل العزل ان يترك لنفسه في العقوبة
 على من تناول به القول واذا، بان نسب اليه الظلم والعيون
 مواجعة تجرى اهل حليم فلاب ما تشهد به عليه انه
 اذاه بد ونحو غايب لان ما واجبه به من ذلك هو من قبيل
 الاقرار وله ان يترك بالافرار على من انتقله ماله فيعاقبه
 به ويقتول الما بالافراه ولا يلزم منه من ذلك باليسته
 وكذا اذا را بر كيب العقوبة في تعدا او من العفو وقال
 ابن ابي زيد ابن قنمون عنه ان قال الخدم لمن
 تشهد عليه فتشهدت على بزررا وبما يستلذ الله عليه او
 ما انت من اهل البر ولا من اهل العذل ولا يمكن فابل ذلك
 من اهل العسل براء بالمعروف بالاذية بقدر جرمه وقدر الابل
 المتشكك لانه وقدر الشك في اذية الناصر وان كان من
 اهل العسل فله لانه وليته تجامى عنه فالشارح ويلى

باب ما على ما يقدر

وما ترك ذلك حقه
 يخاف اهل الشر
 على عقوبة / الادا
 قار

كفء او جده هذا
 السباغ المبيضا

ادب

بفضيلة الشاهد وفوق اخر الخصم في صاحبه عند نقل ابن
حبيب عن مروي وان الما يستوزر ان شئ احد الخصم صاحبه
عند الفايح او اصح اليه في حجة كقوله يا عالم يا جا
عليه زج، وغر له الا اذا مروية في فليته منه فلا يقر به لانه
ان لم ينصب في اعراضه لم ينصب في امواله ولو قال انما
ضم يد الشئ الاجم من البيت الثاني في الخصم والشاهد
معاً فيقيم لا يبادر مسئلة الوقوع في الخصم **وهي حجة**
التي في دليل على الجاهل قوله وعزض شاهد انزور ومن
اساء في خصم او مضاد وشاهد لا يستشهد به في كل خصم
كزيت وفار قبله وتاءيب من اساء عليه الا ان مثل اتزان
في امره فليمن قومه **ومن الرعي الاطام وانتقاص**
تنبيه العر ان بعد الامام الحجة
ينبغي الظلم عليه الحكم فطعا الكلام به **يختص**
وغير مستوف لها ان الشئ لم يقطع حجة اذا طوق
لكم الحكم عليه بخصم بعد تلوم له من يفضي به
يعني ان الخصم اذا الرعي الخصم اي اكثر الخصومة وسلا
كس ثوابه او جز من القضاء والحكم عليه ونقيب من فليمن الحكم
ما كان كذلك بعد ان ان حجة واستوف من الاجال معذرة
ما ان الفايح ينبغي الحكم عليه ويضيم ويقطع خصومة
ولا يدرج له حجة ولا تمنع له بعد دلائل بينة وان كان في رارة
ونقيبه قبل ان يستوف حجة ويستوف في ابطا ادعى
خصم من جهة ما ان الفايح ينبغي الحكم عليه ايضا لكن
بعد التلوم له والشأن به من يضي قطع لما ياتي به من الحجة

قوله

بعد اجري العمل واقضاه عن العفصاء انظر في سماع
الفتب فان كتب ابن عالم اليه ما لا ينال من يستلذ عن الخصم
يختص ان ياتي به الارض فيقيم اخر لقائه الا ان بينة يادها
فاذا علم بذلك الرب فامتن عليه البينة ثم دوت في طلب
ولم يوجز ان يقيم عليه وهو غايب فصار ما لا اكتب اليه اذا
تبنت عند الحجة وشالته عن كل ما تراه ان تستلذ عنه واستقر
في كل ما تراه ان تستلذ عنه عند ذلك قوله حجة مع ما فرض
عليه وهو غايب **قال ابن رشد** قد انما قال الله اذا انقيب
فما ان استوف جمع حجة ومن اراد من القضاء عليه ان يفضي
عليه ويعجز ولا يكون له اذا قدم ان يقوم بحجة بمنزلة ان لو فرض
عليه وهو حاضر قال او اما ان يرضي ونقيب قبل ان يستوف جمع
لجيبه بالواجب في ذلك ان يلووم له بان يخرج وتلاي في معية
والاحتجاجه فمض عليه من غير ان يقطع حجة وبالله التوفيق
قال الشارح معناه ان الاهارب من القضاء والحكم عليه اما
قبل الحضور، فليمن الحكم وهو المنقذ **في قوله** ومن عرض
الامر ولم يرض طبع الخ واما بعد حضور فليمن الحكم وفي ذلك
وجهاز قبل تمام حجة او بعد تمامها وهو انه تكلم عليه
في هذه الايام وانما اكثر الخصومة والملا شديدا الخصومة
وتقدم الكلام عند قوله واجزة العون في مطالب حوا البيت
ومعنى انتقاص نقيب العر ارسله طر في العر اي عرو وعري
قال في الصالح انتقاص التواضع وتهاجت الطر في اذا اسلطة
وبلان يستنقح تسيل فلان ابن يسلم مسئلة انتقاص والحي
جمع حجة وهو ما يرفع به عن نقيب او تبنت به لها والحكم بضم

المرافق

فيسكون معجول بغيره والحق باعل بغيره وتويعنا كتم الفاض
وفكها مضر في موضع الحال من الحق وقوله وغير مستوف
هو مضاف بقوله بعد الماء الحج والحق معجول بغيره وهو مضاف
امض وتويعنا بغيره يتعلق بغيره وله في موضع الحق العلوم
والصحيح في كنه لغز المستتر في كنه ومزبوض باعل بغيره
فيس به كسر الهمزة من وجهه ليمر في كنه غرضها
ما ان الفاض يوكل من بغيره كنه كنه اذا استغنى عن كنه
الترج و كنه له الهمز ويسقط على كنه **فصل في المقار**
الجواب المراد بالمقار الدعوى المدعى وبالجواب ما يجب
به المدعى عليه بان يثبت ما ادعى في كتاب وهم التوفيق
اللاية ذكره ومن الدعوى ما يجب كنه وتقييده ومنها
ما يحتمل تدرج تقييده ومنها ما يجوز فيه الامران واليقيد
احتمل كنه ياتي ذلك ان شاء الله تعالى **فصل في**
ومن ابا ازار او انكاره الخطه كلفه اجبارا
بان عادي فله كتاب فضي **دون يمين او بظاهره ارتضى**
تقدم ان الخصم اذا جلسا يمين يدعي الفاض وعرف المدعى
من المدعى عليه فانه يامر المدعى بالكتاب فان خرد دعوى كنه
لم تجز بغيره فان من كنه وتظهر المتقدم من المدعى عليه
بالجواب فان اجاب بالافار او وقع التزاع وان اكل طوب
المدعى باليمين فان عجز عنها حلف المدعى عليه وبراء
وتقدم هذا كله وكلام القاطع هنا حيث يمتنع المدعى
عليه من الجواب بافار وانكاره باجس اليمين انه اذا لم يجب
بافار ولا انكاره فانه يكلف الجواب ويجس عليه يعني بالانكار

وعليه

فيه

والحق

واليمين وان لم يجب بيمين فضي للمطالب دون يمين فله كتاب
فقدان كلف وهو المرفوع عند انكاره **واقب الشيخ خليل**
بعد اليمين فافار وان لم يجب بيمين وادعى كنه عليه بلا
يمين فان انكاره فان ادعى المدعى عليه من الافار والانتكار
اجس على كنه باليمين وانصر بان كنه مدعى ابا يمين بعد
اليمين وانصر **فقال ابن الموان** بغيره عليه بما ادعاه خصم
من عني يمين **وقال الامام** بعد اليمين وهذا اذا كانت الدعوى
مما ثبتت بالاشهاد واليمين **وقال ابن ابي ارقبا**
احل العلم قال في المرفوع **وقد كلف الابر كنه ما كلف**
عمر رجل يمينه دور فادى رجل فافار ان كنه الزور والي
فقال الذي يمينه الدور انه اليمين ع ما قلت واما اذا
فلا افرو ولا انكر فافار ما كلف الابر ع كنه لا ولا يمين حتى
يقروا ويذكر **وقال المرفوع** في كنه ان العقيقه **كل**
من لا يرجع الدعوى فانه كنه عليه بلا يمين ولو كان
المدعى عني يمين **فقال القطار** كنه هذه الكنية موا
فقه ما صدر به الشيخ اولا من مدعى اليمين وهو مؤثر
ابن الموان انتهى وهو الذي في المختار كنه تقييد وكنه
كله جواب من ادعى وهو يضم الكتاب وكنه اللام
المستندة منه للكتاب كنه في القاطع للعلم به انه
القاضع والثاني ضم مستتر يعود ع من ادعى واليمين
البارز معجول تان كلف يعود ع الافار والانتكار
واورد الخصم للعطفا باو **ويجمل ان يفر كلف**
بفتح اللام واللام مبنيا ع القاطع واجبارا معجول

مطلوب من معنى كلف لا من لخذ وهو مصر راجع الرباي
ويقال جبر جبر فإلى القاموس جبر على الأمر الخرقه
تاجر انتقم **قصر** قال المنبسط أو كان جواب المطلوب
على التوفيق لا حوله عفتا ولم يرد على ذلك **قصر** **ابن القيم**
عز ملا انه لا يفتح منه بد لا حتى يفر بالتصليب أو ينزل انتهى
ابن عرفة واذا ذكر المدي دعوا لا يفتح المذهب أم القاي
خصه جوابه ان استفتت التفرع جوابا والاولا كقول
المدي هذا الجبر في انه راعى القائل الشرح اوله من يرد
بلفظه ولا يتوقف امر بالجواب على طلب المدي لانه لا
لانه حال التذلل عليه **ابن عرفة** وكما هو الجواب جوابه
بحر فوله في عقره كذا وليس ذلك لانه من بيان السبب
من تصليب أو معاودة أو عطفه وتوقفا الجواب كونهما من
لا يوجب وجوبه عليه لعدة أو عطفه من ما الاجنب انتقم
والكتب يفتي عليه المدي **من نسخة الجواب توفيقا**
الكتب مصر وتوقفا بمعنى المفعول يعني ان المكتوب الذي
يطلب المدي من خصه الجواب عنه لا يشتمل على دعاء
وتضمنه اياها يدعي ويسمى غير الموثق بالتوفيق يكون
الطالب الذي اعلم على كانه يوفق عليه المطلوب
ويطلبه بالجواب عن ربه في القاي وهو هذا المسمى
بالفعل والكتب منتهى أو كانه يفتي به عن طلب مدين
وباعل يفتي هو المدي ومن خصه بتعلق يفتي والجواب
مفعوله وعليه يتعلق بالجواب ولا يخلو ان يكون على معنى
عزوه للمدعي وتوفيقا مفعول ثان للمدي والاول كهي

الشر

الكتب وتفتي في الكتب والرايط لملت الصفة بوضوحها
توضيحه عليه وتلمذ الجبر بالمتبذ هو نايب دعي العايد في الكتب
والمدافع وما يكون فيها ان الجبر عليه هو الجبر **والاجابة**
وكل ما اقتضى للناسل **ما حكم نفسه ومن الاجل**
والجواب **التعجب بها سبعا** **لمصر يفتح وقيل**
يعني المسمى بالتوفيق ان كان سبعا لينا للناسل قليل الوصول
قريب المعنى فان المطلوب جبر على الجواب عنه في الجبر من غير نزاع
في ذلك وان كان يفتي في ذلك في العصور والفتاوى المعاني
والافتقار الى الشرح والتأمل فانه فيكم للمطلوب بالفتنة
منه وبمحل الجواب يقرر اجتصاد القايض فالشارح وذلك
مقتضى ما نقله المارزعي عن ابن ابي زيد قال روي عن ابي عبد الله
انما رايه في الاول لم يمان طلب المطلوب التاجير بالجواب في
المغال الغليل الوصول الى كريب المعاني لمقصود يفتي كمن قبل
من حبيب عنه وما التفتت في قبل يمنع منه وقبل لا يمنع فالنسا
رح والاطم ان يمنع من ذلك ولذلك قدمه الشيخ رحمه الله في بعد
البيت وروى الاجابة بغير الغفل لانه التفتت في النسا
فيلها وتلمذ بمنعه بالنسا للمنايب جبر طالبا في النسا
والنايب يعود الى الطالب **قصر** ومع الونابو الجموعه قال المدي
بن سعيد واذا دعي الخصم الى التمساح وتيفر وفيه عليه يعقب
على حصولها ما ان كانت الوثيقة مختصة للفتح بعائنها يوفق
عليها للسمع لها ولم يفتي بها وان كانت طويلة كثيرة
المعاني لا يطاق يعتم معانيها وتحتاج الى التفتت فيها اعصر
نسخها انتقم **وهي ابن عرفة** وفي كثير المطلوب من نسخة بها

ارامغال

وفد

انما دعوا الاله انه انما خلقنا
مقتضيه بغيره واجبه
انما دعوا الاله انه انما خلقنا
مقتضيه بغيره واجبه

وقال الصخر من له حق في غنم هذه فليستغفر بها فبلا حاشية اليك
واجلس معه عدل من غير جازم. الخصار فيه العدلان
دعوى المدعي وجواب المدعي عليه عنهما ثم تأمل قلنا الدعوى
وجوابها وفصل بينهما ثم الله ونفع به ولو لم يكن في
البيت الا اوربض الغنم وسكون الظل انتم من العظم بغيرها
فقال في العاموس انتم فصل في الاجال
ولا يشهد الخاتم الاجال مو كوله حيث لها الشغار
فوله في الاجال اي في بيان مقدار الاجال ولو جمع اجل
ويحلوا لفة في وقت الموت وحلول الدين وهذه الشئ و
المراد به قضا المدة التي يصر بها الخاتم متعلق لاخذ المدا
عيسى اولها لما عيسى ان ياتي به من الحجة وقوله لا يشهد
الخاتم الي اخره في ان الاجال لا يكون عليه فيما يدعيه
من حجة مصرية ولا يشهد الخاتم بحسب ما ينظر له من
حال المرض له الاجال والاصل فيها قول العار وورخي
الله عنه في رسالة التي الي موسى الاسعري واجعل المني
ادع حفا غايها او قيمة امد ايتي اليه جاز احضر قيمة
اخذت له حجة والاصل في القضية عليه يانه انعم للعد
واجل للمعني وثقلاته من الاباء اجلي بعض من الاحكام
كفضل الخصار الشيع للفقير والمري التماس ان جاز ان من
والمري ان له ما يدعي به بينا امر تمام مستبشع
ومنت دينا المدان وفي اخلايا كما تدعي امر الفقي
وسر ضد ثبوت الاصل عفا في برهم الاعذار فيه بل في
مراد انما لم ربه الفقي هذه الايات وما بعدا بيان ما في

حيث تستعملها
 موكولة قد رها
 وجدها وتبرقها
 الزنك الحار قال
 قد غربت لها طار
 الميموم

تمت

१॥

[illegible]

قوله لنعم ما شهد له به **واما ابتغى** ثم قودها واما ابتغى
 الصريح ما هو في السبب فيما انفق يهوض او غير معروف
 السبب فيما انفق بالشرع واما بطور السبب في
 منقول الرقيم كذا في الشارح اولا بان الشهادة فالراجح
 ان الحكم ان يسطر من ثبت عليه في قول من انما الساقية
 يوجز في وجه ربه الشكر واكثر التي الشكر في وجهه
 ما عمننا قاله ابن لبيد وابن الوليد وقال ابن ابي عمير
 يرب وفي الاغذار في البيت وفي هذا العود بلا خوف
 يوما انتفى **ونجم الاجال والتفصيل** **وقد اقرنا الموصول**
 يعني انه يجوز للفاقة الجمع الاجال هو بمن لها امد معلوم
 ويجوز له ان يوصلها في غير ذلك كما في قوله
 وفي معنى اصله لانه في وجهها النسخة موالية وكذا
 ما بعده وفي كتاب الوصية شهدوا في اليوم في تفصيلها
 ووجهه في كتاب الفضيحة انما الاجل الاول والى
 يقتصر الى الاجل الثاني وهذا كذا في ابن قتيبة في
 الاجل جهر المهر عليه ثبت السجلات **فصل في الاغذار**
 الاغذار مصراع اغذار اذا بان في طلب العذر
وقيل في ثبت الاغذار **بشاهد في عذر** **وقد اختلف**
 بينه من توجه عليه الحكم من الممتد اعين ما في الاغذار
 اليه قبل الحكم عليه وذلك بان يقال انما الغيبة لا تجتبه فان
 قال لا حكم عليه وان ذكر ان له بيمين اجده اليها واذل
 ازل بيمين بغيره حكم عليه وكتب في كتاب ومن اخبرها
 بنوعه في حجة وان عزم ولم يدرع شيئا حكم عليه والا طر في ذلك

واما ابتغى
 على غير ما
 في الاغذار
 في الاغذار
 في الاغذار

قوله قولي وما كانا معذرين حتى ثبتت رسولا وبشهادة لا الاغذار
 بشهادة نزع ليرفع الحواشي واختار محمد الباقية في ذلك
 العمل بقوله وهذا المختار ان تعود الاشارة الى كون الاغذار
 قبل الحكم ومقابلته انه بعد ولها قولان كما بينا وكذا ان
 تعود الى قوله بشهادة حتى لو كان مقابلته في يوم يثبت
 الاغذار فتاوى **واحد قال المتن** ينبغي للفاقة ان
 ينفذ حكمه في اخر حتى يقر رايه برجلين وان اقر بواحد
 ابراء واستند في ايل لقد ابقوله مع **الله عليه وسلم** الغد يا
 انيسر في امارة هذا بان غنيت باربعها وتوخت تحت الا
 كتمان بواحد من الشاه خليل وهو قوله وتذبح توجيه
 متعذر فيه حيث جعل التقدير مستحبا لا واجبا وعلى الا
 حتم الا في الاقتصار الشارح ابن عرفة الاغذار سوال الحكم
 من توجه عليه موجب الحكم فله ما يستلزمه فان ابن قتيبة
 وغيره لا ينبغي للفاقة تفعية حكم عمل اخر حتى يقر رايه
 والا طر به عند الباقية **قوله عز وجل وما كنا معذرين**
 حتى ثبتت رسولا وفي مجيد ابن قتيبة وقد اختلف في الاغذار
 التي المحكوم عليه في غير رايه وخيبت في حكم عليه وله
 العمل وقيل في حكم عليه وبعد لا يقد له وعلى تقديم الاغذار
 على الحكم ذهب الناطق **قوله** اذا حكم الناطق على من توجه
 عليه الحكم من غير الاغذار وجب المحكوم عليه حجة قبله في افعالها
 وكذا ان حكم عليه ولم يجره نفعه البير ناطق في بيمينه وقد
 استلزمه الشارح فتاوى كذا في الخلاف في نفاذ الغد يا وانه
 اولا بعد من تقيت ما يسمع منه ما دون الشهاد او كذا انظر الخلاف

يختار

ما عرفت

اولا
 يختار
 في الاغذار

في الشهادة بالواقع **قال** انما انما الشهادة
بما يقع من تصرف المستوفد عليه وادانته ثلثا وثبت الثلثا
صحة شهادته بذلك انما يقع اي يميز ان شهادته بالواقع
بالنظر في حال الشارح ما حاصله ان لا يبعد ان يعترف في حال
والشهادة بالضرورة تدعو الي الشهادة بالواقع البين
الشهادة بالاشهر عاينه والحكم ليس كذلك بالضرورة تدعو
الي انفاذ الحكم دون تحقيق الواقع غير ان الخصم **قال** والشهادة
الاصيلة مثله وانظر الباب من تبيين ان في حوز التمسك
وقد انكر الاعذار غير معمل في حضانة الاعذار المتسلسل
ولا الذي وجب له الفاضل التي ما كان كالتعليق فيه بدلا
ولا الذي يتردد قد تقرر ولا البقي في القسامة اعلم
ولا الكثير فيهم العرف والعلية في جميعها معقول
عنه في هذه الايات من التمسك بالادلة لا يبعد فيهم اي لا
يجوز حوز حصة الاول الشاهد في المحكوم عليه بل لا عند ان
اي باله لم يزوج عليه حصة بقاء التمسك عليه به لان في الحق
تقبل منه لو لم يقر اليه وادان الاعذار واستسلم المحكوم
له بشهادة شهادته الاعذار او اراد المحكوم عليه الاعذار
في الشاهد في حال بانه لا يمكن من ذلك لان الحكم متوقف
على الاعذار باذام من في حال شهادته الاعذار وحيث
وصار ما بعد تقرر الحكم عليه فتوقف على الاعذار والحق
ازله في حال شهادته فيتقرر الحكم عليه اذ اوامر امراة
بالتمسك والتمسك اعلم بالاعذار الاول في البيت هو المصلح
وهو قطع الحجة وهو امر مزار يكون بين في التمسك او حجة

في

او غير في حال المزوجه عليه الحق مستوفد عليه بل لا
وتقبل يثبت لا حجة اي من غير تبيينها او معارضة شهادتها
بما يكتلها او نحو ذلك والاعذار الثانية المراد به التمسك
غير **واعلم ان حصة الاعذار** هو من حوز الفاضل باذام كان
المحكوم عليه حاضر بين يدي القاضي وقت الاعذار له في حال
شهادته لان الشاهد يعاين مجلس القاضي لا يخرج كما يفهم
الناظر ولا الذي يتردد قد تقرر وان لم يكن حاضر الكوة
مريضا او امراة لا يخرج فوجه القاضي من يرضه رايه فلا
يعد رايضا في الشاهد الموجه لذلك كما يفهم ايضا ولا
المر في وجهه القاضي التي ما كان كالتعليق منه به لا المستلة
الناظر المتعارفين بها بقوله وشهادته الاعذار البيت ايلة
المراد في هاتين المذكورتين ليدها وقد عاين المصايل
المختص اربعا واما ذكرها بالخصوص لاداة التمسك
في اعيان المصايل والتداعل والحق المستلة انما رايها
الاول وغير معمل بضم اوله وفتح ثالثه اسم معقول من العمل
وهي حضانة يتعلو به والاعذار ثانيا في حال معمل الثاني
من التمسك بالادلة لا يتردد في بيع من وجهه القاضي فيا يذ
عنه التمسك او حيازة ونحوها الثالث الشاهد بما اقر
به الخصم يتردد في القاضي قال في حال حوز البيت في
انما بعد ربي في التمسك والحيازة اذ لم يوجد في القاضي
التي حضور الحيازة وانما توجبوا برغبة الحاكم في ذلك
واما اذا ارسلهم القاضي فلا يبيع المرفوع فيتم لانهم
مفاع نعيم به ذلك والحجة في ذلك قوله سيدنا ومولانا **صل**

الله عليه وسلم لا يفسر اغدا يا انيسر على امره فخر امان اعترف
 باربعها فجعل مقام نفسه في ذلك ولما ذكر ابن عرفة ان الذي
 لا يكون بعد الاغدا فافاد طاهر ولو فيها شهادته على الخ
 مع مجلس الحكم ولا يترصد ليحكم عليه قبلما اليه دود
 اغدا فافاد ابن العطار وفيه اختلاف الرابع اذا شهد
 اللقيف وتم جماعة غير عذروا والنساء والبطيان على
 ان فلانا قتل فلانا وقد اختلف في ذلك لا قبل الموت بعد
 القسامة او ليس بلوغ والمشتبه ليس بلوغ وعلم كونه
 لو ثلثا المضار اليه بقوله ولا اللقيف في القسامة اعترف
 فلا يقع في شهادته مع عدم القسامة ولا في حوز الزمان
 قبل شهادته مع وعد فلان انما دخل على انتم غير عذروا
 وكيف في حوز من دخل على عدم عذرائه وفي حوز وسكان قرو
 المشتبه للمناظر في اختلاف الدماء في اختلف القوم
 الموجبة للقسامة حيث قال ويكفي من لقيف الشهاد
 ويسمى الاغدا اربعين اية **الخامس شهادة الجماعة**
 عة الكثيرين من متهم عذروا وغير عذروا في حوز ايضا ولا
 يعذر ربيهم للمشتبه عليه فافاد ابن عرفة وذكر ابن سطل
 في مسئلة اية الجفر الزنديق والملقب بزندقته باين
 الشرائع يشهد عليه باخواع كثير من الزندقه الواحدة
 عدد كثير ثبتت عدالة نحو عشر من متهم واكثر من جعلهم
 المستطاع اربعين فافاد الجماعة منذر بن سعيد والشافعي
 بن ابراهيم وصاحب طاعة الجماعة الحزب من ينفقه دود
 اغدا وانشاء بعض من حوز من اهل العلم بان يعذر اليه باغدا

الفاطر

الفاطر في اصره بالافعال بعد الاغدا انتم من الشايع ومن
 التوضيح لما ذكر انه بعد والمشتبه عليه في شهادته
 من يشهد عليه ما تصد اما لو شهدوا على اخراة بمحض الظاهر
 فيحل بعد راليه فيمنع او لا يعذر لكونه سمع اخراة معهم
 فولا ان الاول لا يتر العتبار والتميز مذهب الاكثر وبه مضى
 العمل فان صاحب الخبر يشهد في كل الشهود الا في ثمة
 اولها بعد ان يثبت ما مزوجته الحالى من قبل ربي ثالثة
 المذكور في السير رابعها المميز في القدر والتميز انه
 يعذر ربي بالاعتذار لا يجمع خامسها من قبل شهادته
 بالتموضع خيل وتزاد سادسة نفلت عن ابن شير الفاض
 وذلك انه ذكر في وزير في فضيلة ولو غايب فافاد الوزير
 اخبر في من يشهد على فافاد ابن شير مثالا لا يجبر من يشهد
 عليه في وان كان من المردون انه يجبر من يشهد عليه وباشهادة
 فيلعل عمره حجة لا ذكر عليه انتم وليس في كلام الفاطم
 من عذره البعت الا الاول والثانية بمجموعهما اذا سمع
 مسد بل ثمة في النظم وراية في التوضيح وهم اهل الله
 وما يعذرهما وانظر تركية الس في قوله وشاهد تعديله
 بالتميز ومعنى المسئلة الخامسة وتبع الشهادته بالتموضع
 في شهادته اهل العاقلة بغيره بعض عند حال الغيبة
 او التلذذ اليه حلوا او هو وايضا جازما لا وجميع الحامه
 اجازوا شهادته من يشهد منتم لبعضه بعض وان لم يوافقوا
 بعد الله ولا تخلف الا في التوضع لسم بالحرية والعدالة وذلك
 مما وقع بينهم من المعاملات في ذلك السع خاصة والتوضع

المدونة في كتاب القضاء. واذا كتب فاضح الى ان يمان الرد
 كتب الكتاب او عزرا فيل ان يصل الكتاب الى القاضي المكتوب
 اليه او ما ان المكتوب اليه او عزرا وصل الكتاب الى من ولى
 بعده فباكتف جابر في هذه مروي عن ابيهم وان كان المكتوب
 ليغير انفق ثم استظهر في **مروء** راي انما تها القنا
 نفس اخصها يا نبيته للمعام من احرها مع ثبت خطها في
 الدكات فافيه ما حاصله انه اتفقوا على عدم ثبوت كتاب
 الفاضح في الاصل والحقوق في مخرج مرقه خطه دون الشهادة
 في الاول لا في مروي وما اعلم خلافا في مذاهب مال لا ان كتاب
 الفاضح لا يجوز في مخرج مرقه خطه في وجه ما جرى به العمل الثاني
 قال ابن المناصب ان ثبت خط الفاضح في ثبوت عاده في عارفة
 بالخطوط وجب العمل به وان لم يثبت في الاول الفاضح المكتوب
 اليه يوجب خط الفاضح الكتاب اليه في ابر عنده في قوله يوجب
 خطه **وقال سحنون** ثبت امنا به بلا يثبت به اى الاول ليس
 في الامر بان فضا الفاضح بعلمه لا في لا يجوز القضاء به لان
 ورود ثبت الفاضح عليه في الاول هو قيام بينة عنده في الاول
 في قوله للكتاب للماع في مخرج خطه كقبوله بينة للماع من
 عز النفا **السالك** قال ابن المناصب ويجب على القاضي
 الذي ثبت عنده كتاب فاضح اليه في حوزة ان الخلف يعمد
 ان يثبته على بعض بشئ ذلك الكتاب عنده الذي قبله يوجب
 خطه لان اذ لم يعمل ذلك لمانا او عزرا وقد مانا الذي كتبه
 له او عزرا وتكتبه ملكا المكتوب اليه فاضح ان الجاح صاحب
 الحق لا يمانا ذلك لاكتب عنده مستشهد على الفاضح الذي كتبه

في
 في
 في

في جنس وكيفية انه كانه اذ لا يكتفي في لا يجوز ان كان
 الذي كتبه مانا او عزرا لما في يثبته ولو ثبت كتابه في شهادة
 في خطه كمنه في هذه سماع نطفه في لا وسماع ذلك منه
 الما يثبت في وكيفية واما بعد عزرا فلا ان في كلامه ان ثبت
الرد قال ابن المناصب ويجوز في طبائ فضاة الامام بعضه
 لبعض ولو لم يثبت فضاة الامام فضاة في عمله بعد العمل
 في كتابته اياه في طبائ فضاة اياه في طبائ بعضه بعضا
 ان اذ راع في الاول في فضاة في فضاة في فضاة بعض
 بعضا لا في وكلامه فلا يثبت واما حده لهم ولا يثبت
 ان في طبائ فاضح اقليم عن النور ولا في ولا في طبائ في
 ان يكون في الاول في مروي وكلامه وان كان في فضاة
 باذن الامام الذي ولا في حازة في طبائ فضاة في
 يثبت ويثبت في الحامس في ابن المناصب وثمان فضاة
 وقتا كتب الخطاء السبل وثيقة في الحق الي ان كلامه
 الذي نفلنا عزرا في ارج اول في فضاة البيت في اجمع
 السادة في ابن عرفة الذي استقر عليه عمل الفضاة
 في برفية عن سمعة الفاضح المكتوب اليه وعالي
 امرهم انه ان كان الذي كتب الامام هو فاضح الجماعة
 فهو ضرر مانا لا يكتفي في ارج خطابه والسلا عن من
 يوجب عليه وحنة الله وان كان الذي كتبه في في
 الامام بعد السلا الي ان في وذكرا في بعض من يوجب انه
 كان ورد خطابه في فاضح في اية التي توضح الفاضح في
 يومه ان السلا في التوقيع ولم يكن فيه لفظ السلا في توف

يع في قوله **قال** ابن المناصف واز شاء. جعل جعل الاعلان ١٢٥
اليعلم وكتبه اعلم بضم الهمزة وكسر اللام ورفع. اذ جعلت يقول
بعد ذكر اسم المكتوب اليه وكتبه فلان بن فلان واز شاء. كتب
الاستقلال العقد المفيد بوقوعه او في الرسم او ثبت الخ وما
اشبه ذلك مما يدل على هذا المعنى **الشاهد** ان استقلت
الصيغة في عقود كثيرة في جميعها غير نصية ولا
في خطاب واحد فيقول اعلمت الشيخ العلي بن ابي
فلان بصدقة الرضوخ الثلاثة او الاربعة المفيدة او الرضوخ
المفيدة بن بوقوعه في هذا او بعموله واز في بعض هادون
جميعها ثمة في ما في هذه الاما بان يقول **المفيد** اول هذا
الصحة او المولى لخطابه هذا او يعينه تعيينا بوجه
الاستقلال فيذكر الحق بعينه **الشاهد** ان لم يكن في العقد
المحال عليه عليه **الشاهد** واحد او كان فيه شهود لم يقبل
منهم الا شاهد واحد الخا لها فيه من غير ان يذكر في الرسم
ولا استقلال ولا ثبت بل يقول اعلم الشيخ العلي بن فلان
يقول **شهادة** فلان بن فلان المسمى علف ذكر الحق المفيد
بوقوعه ايما استقده من ذلك على ما يجب ونسبه لفظ
العبارة وهذا انما هو في الحق والمالية بالحق ما فيها
مع الشاهد ونسبه لفظه واما الوكيل والحدود
وما لا يثبت بشايعه ويميز بغيره لما في طية فيه على الله
بعد التولد وجه الا ان رجلا ان خطاب اليه بن غير ذلك الموضع
شاهد بان كان الخطابي الكافي وثبت بغيره
بشاهدي عند خطابي **قال** اعلم الشيخ العلي بن فلان

في
الخطابي

١٤١
بصدقة الرسم المفيد بوقوعه **بشهادة** فلان بن فلان في
صاحب الحق المستقود له فلان في صفة ما استقر له من
ذلك وثبوته غير كما يجب بغيره لاذ في غير
المذكورة وراثة ابا جندل ذلك وكتبه فلان بن فلان
الثامن ان كان الخطاب بقوله خطابا او صلا اليه كتب
اعلم الشيخ ابا فلان يقول الخطاب الثاني عن المرس
بوقوعه او بصدقة او بغيره او مقلوبه **الشاهد** اذ لم
يكتب القاضي تحت العقد خطابا بصرح فيه بالاعلام
بصدقة ذلك الحق غير واقفي على ان يكتب في الرسم عند
او استقلال وكتبه فلان بن فلان في ذلك الحق غير بوقوعه
بجهد الخطابي **الشاهد** ان يكون ثبت ولو لم يكن خطابا انسان
ابن عامر بقوله وليس يثبت كتابه فاذ في كافي عن الخطاب
والمريد في كافي: واذما الخطاب مثل العلماء اذ معلما
به اقتصر ومعلما الخا له عشر مما اقتصر فيه اهل العلم وعلما
ولا يعلم له اصل **شهادة** غير ولهم على تبجيل فاضيل
وضع القاضي خطه كتب الشاهد مستقرا **الشاهد** من
ذكر بما فيه عنه بصدقة **بشهادة** في خطه وكيف نصه
الشهادة على خطه وقر لا يكون بغيره مقرر ودكان من شهود
عليه الا قد علوة او اقل ومما يقتضيه في اقراره
اثبات الاعمال اذ ثبت الرسم عند القاضي ووقع عليه
التي في عمار عنهم كتب المولى الخا له عن فلان في
الجماعة **قال** ان كان خطابه ان شاهد في الجارة لما الشاهدان
على القاضي بانه قد مضى الجارة واذ فيهما في كافي

شهادة قتلهم الا انفسهم او قد كان العدا او غير الله يتر
 شهادتهم ان عادتهم في القديم ان الشهادة في الجارة
 تكون باربعة شهود الا انهم يشهدون ان على القاضي
 بصفة الرسم وتوجيه الا انهم الجارة والاقتان الا ان
 يشهدون ان على الجارة الجارة ولا اشكال في قول الثاني
 عشر فان في كمال التقييم انما في المواد وعز الجارة
 ان ثبت عند المكتوب اليه ان من كتب اليه مستحق للرضا
 في قتلهم ومرفق ودينه وورعه عن فروع قبل كتابه
قال ابن حزمون عن عز الشك وان كان غير عدل في قوله
 وفار حزمون في كتاب عن العز بالاعادة الام ولا يقبل كتاب
 فالاشك في الاصل كتاب عن العدا الا ما كان من امره ما يشهد
 في حقه **وبه المواد** عن اربعة ارباب كتاب فاعرفه في
 عند الله ولا شك في ان كان من فضائل الامصار الجامعة
 كماله والمدينة والعراة والسلم ومصر واليمن وان الا
 ليس وليه في وان لم يجر في مثل قولنا في الامانة واما
 فضائل الحور الصغار فلا يشهد حتى يعمل عنده المالك
 عشر مرسوم العتق من سماء عيسى سبل عز القاض بكتب
 التي فاعرف في الحق والالتصاف والحوارث والنباء دلاء
 في كنهه الا انهم بلان يشهدون عدلها عند وفيلت شهادتهم
 ولا يشهدون في كتابه الجوز فانهم وعدا افضاء افضاء
 ارايت ان ساءتم له ابعوهم او ينفذ عذالة اخرى ويشهد
 عنهم ام يستألف فيعلم الحكماء غير ما حكم فيه وبيع منه
 ليس لا كذا وقال القتيبي مرفق الله في في اربع البينة

الماشيئة في كونه قديم الملو طات

في الخ

في الخ على الغايب ليحضر سبيل السد مع شهادتهم عنه
 وتو عفتا بغير ان شاء الله **الرابع** عشر فان ابن حزم
 يوجب على القاضي المكتوب اليه او مرفق له ان يصل نظر
 بما ثبت عن القاضي الثاني بان كتب بشعور شهادتهم
 وقد لم يامر باعادة شهادتهم ونزل في بعد يلزم وان كتب
 بتعد يلزم او يقول له اياك اعذر المكتوب عليه فيم وان
 كتب الله اعذر له في غير الدية امض الخ عليه ان يفي
 فخص من سماء ابن القاسم او امثلة في الافضية الخاصر
 عشر لغير قول القاضي ثبت عشر كذا كما منه عفت ما
 ثبت عنه فانه لا اعلم هذه النسخ يا قضاة فان مقتضى
 عن القاض صحيح الله له يفضل وقد اطلنا الكلام في هذا
 المختلف ومما اعتد به في ان النبوة الخ من الخ قولهم
 ثبت عننا مرة الخليفة وخص ارض كذا وتشتغلنا
 حكم فلان وعد اوله التي غير ذلك مع العلم بان الخ وتلقوه
 بالقبول من ادواه العود مما لا يبع ان يتصب له الحكم
 وذلك في فيه الاضاياء والاشكاف وحاصل الامر المعنى بالنبوة
 لغة حصول الامر وتحققه انظر في كلامه ان ثبتت والي
 الخ لا في كون قول القاضي ثبت عفت كذا كما اولي الخ
 اشكال الامام يستألف في الزكاف بقوله في المنفعة المنتخب
 في قوا عند المذنب والخ والخ والنبوة في الخ وفيل عيسى
 ان على ما يعتمد انظر في السبع المأمور فان السبع رتبة
والعمل اليوم في قنونا خا طيه فاعرف مثل اعلم
وليس في كنهه فاعرف في كنهه عز الخطاب والرب في كنهه

واما الخطاب مثل اعلم: اذ معلما به افتقر ومعلما به
تعداها والقواب في ترتيب لغز الالبيان والبطلين هما
يحيى لظاهر والتداعيل لان مضمناها واحد له مسئلة
واحدة وهي ان العمل جري في زمان الساطع على فصول الخطاب
الافاضة بفتحة لبعض بقوله اعلم بالتفطير او بتفوي
فلاز ونحو ذلك مما يوجب معناه ولا يكتفي به الخطاب ان يقول
اكتب او ثبت او استقل ونحوها وانما يكتفي بالاعتراف
الستفود ففك واما الخطاب بلا يكتفي به الا مثل اعلم ان
كما تقدم فربما يقول **واما الخطاب** مثل اعلم هو تدار
مع البيت الاول بزيادة ما يدعى الحرف وهو الما وبيان توجيه
كون اكتب ونحوه لا يكتفي به الخطاب **في قوله** اذ معلما
به افتقر ومعلما وبيان ان اللفظ الذي جرى به العمل في
الخطاب **في قوله** ثلاث امور اخرها افتقر مع علم بكسر اللام
بما ثبت عنده وهو الغايه الكاتب الثاني فتقر مع علم بفتح
وهو الغايه المكتوب اليه ويصح العكس وتوقع اللام
في الاول وكسر في الثاني وبان امورة اظهره لان على
امر ثالث معلوم عن الغايه الكاتب اعلم به الغايه
المكتوب اليه بطريق يدعى البيت الثالث للام المعلوم الذي
دل عليه المعلم والمعلم بالفتش والفتح والمجرور يتنازع فيه
معلم بالكسر وبالفتح وافتقر بفتح طلب واجتمع بقوله في
الخطاب اعلم بالتفطير او بتفوي فلان اعلم بفتح الفتح واللام
والفتح بفتح ما هو عليه هو الاسم المكتوب عنه بفتح الفتح هو المعلم
لغيره بما ثبت عنده وهو يتعدى لمجرد خبره الاول استلها للعلم

مع حرفه تقرأ والله يدعوا اليه دار السلام اجمع عباده
وتقديره نظام من يعي عليه بفتح معز فوالا لولا فيتم
الغايه المكتوب اليه ويصح العكس معز بقوله بعد الموت او على
وقوله بتفوي او استقل هو متعلق بفتح اعلم وضم ثبوته
للرسم اعلم كانه الوافق عليه ان هذا الرسم يستحق ان
يكون مقتضا لا يقتضي كما هو ضروري الخ لم **والتفطير**
بفتح وفتح توفيقه عن غنى فالضارح قوله واما الخطاه
مثل اعلم البيت بفتح ان الخطاب المعلم بفتح الفضا هو اعلم
بما انزل به من تسمية المعلم وتفسير المعلم او اقتضاه له على
الاطلاق وبما ياتل هذا القول مثلا او وقع عليه الاصل
اذ لفتت بفتحة اعلم في خصوصها بواجبة الوجوب الذي لو
تعدى لم يطر العقد واما لفتت لوقوع التفسير الفضا
انها لا تستغنيها المعنى المقصود في الوضع ولو وقع
الاصل لا مثلا فيسواها لما كان مانع من ذلك ولما تقرر
الاصل لا اعلم بالاعلام لزم بل هو بفتح الغايه خطا بفتح
فيه بالاعلام بفتح الحرف عنده وافتقر ان كتب في الرسم
عنده او ثبت او استقل وكتبه فلان بفتح الفتح لا لغوي
جاء في قوله في قوله فارد لا بفتح المناصب افتقر طبع
الضارح وقد جرت العادة ان لا يكتف الغايه التمهيد المكني
عنه في بفتح الخطاب بفتح الفتح بفتح الفتح المعهودة ان تقرأ
كل اخر بل يكتف بتخليط وتلحين وبهم العلامة وذلك والله
اعلم ليلا بضرورة الخطا بفتح الغايه على كنهه ونزله الاصل
في وضع النسخ بعد التمهيد في العقد ليلا بفتح التمهيد

حينئذ يذهب اليه ما لم يستقر به **ومما ينبغي** للشافعي وتياك
عليه ان ثبت على علامة واحدة واخرى ولا يجوز ان يقع الا لتناس
مع شهادته ولما ذكرنا ان الخطار يكون باعل وعل
مما يجوز معناه خاف ان يتوهم ان الخطار الكيفي وكيفية
تستقر وح وثبت فكيف في الخطاب بهذا ايضا يرفع عن الاول
بقوله وليس ينبغي كتب فاعرف ان كلف البيت بالكتاب اذا اختلف
على الكيفي اتمم بغير مثل معول ثبت وكتب باعل يرفع وهو
مصر من كتاب للشافعي وهو فاعرف وكما في المعول وهو ان كتاب
لي مثل الكيفي وليس هناك بغيره بل انما بينه وعن الخطاب
يقولون بغيره اي لا يقع عن الخطاب ولا يكتفي عنه المخاطبة
بمثل الكيفي وصح وتوهموا ولما نفي الاكتفاء به في الخطاب
اراد ان يثبت على ما يبيد وما يرفع منه فاما ان يقول
والمن يد فذكر اي انما يكتفي اكتب وثبت وتوهموا عز زيادة
المشهود فيكون ولا يكتفي عن الخطاب فالاشارة ما جرى
به عرف بلادنا الا انه ليس من كسب الكيفي فيه اشعار بان
المشهود له لا يلزم بعد ذلك المشهود زيادة على ما حصل
في العقد وان هذا اللفظ لا يقع عن الخطاب وانما يكتفي
المشهود له عز زيادة المشهود ويدر اي ان الرسم قد
المتعلق عند الفاضل انفس بقوله والحريه فهو منصوب
على اسقاط الخافض اي كلف لفظ الكيفي وما التمسك عن
زيادة المشهود في ما حصل من العقد لا على الخطاب بل
يكتفي عنه بالثبوت بغيره المصراة الزيادة **وما ذكر** ان الكيفي
وثبت له لا يكتفي عن الخطاب بغيره يكون به الخطاب موجبا

في قوله

له بقوله وانما الخطاب مثل اعل البيت **وقد تقدم** بيانه والطلاق
الناظر الى الخطاب بما ذكره يفتي انه علم في جميع الامور
من الحقوق والمالية واليدنية ولو كثر له **قال** الشافعي
وتفصيل العمل بالبيع يوزن انه في ذلك كان خطا وهو
يجب بعد كان العمل بغيره في النقص على الخطوط بالاعتصام
شأنه في عمل كتاب الفاضل الى المكتوب اليه بعد ان كان
العمل قبل ذلك بالاعتناء بالكتاب المحتوم وكان العمل الان
مع الاعتناء في الكتاب من الشافعي عليه السلام
ما كان عليه قد يبالا لاكتفاء بالكتاب المحتوم وذلك في
بعد الصواب في اكثر المواضع مع تدور احكام الفرض على
الحق بالاعتصام الرجوع الى العمل الذي **قال** في الموضع
قلت له في الفاضل اذا كتب الى الفاضل شهادته مشهود
مشهور واعلمه وعدلوا وكانوا قد شهدوا على رجل
بعينه جزارا وقاصرا وعلمي لا يغير الفاضل انما جاء
الكتاب البينة التي في الكتاب ويقضي بها فان **نوع**
فان في تكميل التقييد ما يدر في الاول في قول الفاضل ثبت
عنه ثلاث بكت اولها انه ليس في كتاب كما تقدم لابن
المناصب وثانيها ان هو حرمه او لا وفيه صنف الاما
المازري وثالثها ان يغير له منه وان لم يسم البينة او
قال المازري من الحزمة والمصلحة مع الفاضل الخ فله
شوب كونه علمي غير علمي فله لا علم له به وعلى هذا
التفصيل لا يغير **قوله** ثبت علمه ثرا الا ان يسمي البينة
وقرركه ذلك انما انما وقال لا يغير عن يمين البينة

ولا يجوز ان يدله بان جعل بطل خطا به ثم قال ولا بعد ان ينفذ
 قلت له بان كان نحو المات غفروا بطله على من هو موضع
 اختلافه بان علم قاض الموضع بطله لاشياء هذه بما ثبتت
 عنه اذ يكون كماله بطله لا فان البطل بطله قلت
 ما يمنع من اخباره به ونسبته عنه بطله وبطله كما يشهد
 بما جرت به علية من اقرار وانكار ويقض به فان البطل بطله
 وكذا ان يثبت هذا القاض الموضع بطله لا كما هو في
 من لم يثبت بطله لا عن قاض الموضع بطله وجاز فان البطل
 يثبت ورايت فيها كماله بطله كغيره من اخبار القاض
 المختل بطله لا البطل قاض البطل وبطله وبطله كماله بطله
 اياه فان الشارح لم يثبت الا ان هو مقتضى ما لا ين
 غير ذلك واصبح ومنع الخطان هو مقتضى ان كماله
 وان يثبت فواتي الشارح ان يثبت بطله كماله بطله
 وكما ما ذهب اليه فيها بطله البطل بطله
 الجماعة بالخير انتقم بقول الشارح في الاول
 مقدم وعنه بطله بالاداء وملت طرقة بطله والكل
 مبتدأ او اتي بطله بطله ومنه مبتدأ او الخطا بطله
 منع والمتر في جنس منع **وهو مقتضى قوله المترق وقوله**
بعض من مضى بطله الخطا في البرع اتيان وانما
وقوله وليس بطله كماله البطل بطله بطله بطله
وقوله وانما البطل على قول خالطه فاعز بطله
ونقد ان ذلك انما نسب لها والله اعلم
وبقيت افاض على المصوب ان يثبت الرسم على ما فيها

يعني ان الرسم اذا كان فيه قطع او نحو او في فناء وفوت لا
 وطلب من الخطا في تصحيحه او الخطا به التي غيره من
 القضاة بانه الما بطله وطلبه بما سلم من بطله
 على جميعه **فان الشارح** ويثبت في كسبه عليه على مقتضى
 ما اشتهر بهذا المحو والبطل ومنه ما انتقم البطل
 الكلمة التي قبل البطل المحو واليها يبرأ منها بطله
 ويثبت القاض بطله وانما البطل بطله وعلم المحو
 مقتضى مقتضى بطله للرسم اي الرسم المقتضى على المحو
 وما اشتهر المحو من قطع وعنه وعلى ما سلم من الرسم
 بطله من كماله على ما سلم منه **فان** فان البطل بطله
 وقع في الوثيقة بطله او نحو او في موضع العقد مثل
 عدد الدنانير او اجلها او ثلثي الوثيقة صبغت البطل
 بان صبغت الشئ يعني البطل وقع به من غير ان يبرأ
 الوثيقة مضت وان لم يصبوا سيلوا عند البطل بان يصبوا
 مضت ايضا وان لم يصبوا صبغت الوثيقة وان كان ذلك
 في غير موضع العقد بطله الوثيقة ولم يصبها وان لم يصبها
 عند انتقم من ابناء الثامن من ابناء البطل انتقم من
وعنه ما يثبت بطله وطلبه بطله بطله **منه**
وما على القاض بطله لا **منه** **منه** **منه**
 يعني ان القاض اذا اذبح على الخصم وطلب البطل بطله
 القاض بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله
 القاض بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله
 بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله بطله

بما تضمنه مرة اخرى بان فعله الفاعل بنفسه من غير ان يطلب
 به جاز **قال في الوكيل** المجوعة وان طلب الفاعل ان يسجل
 له الفاعل ما ائتم من ماله للعقار الرب كان بيد المفعول عليه
 وكان الفاعل قد اعجز ان ينفذ المفعول عليه في السقوط الرب كانت
 ذلك كونه مستهادتكم ونحوه من الزرع بان يسجله ان ينفذ
 به اختصارا واقتصارا على كل حال **احد وساع مع سواله فيقول**
لم يوقع النزاع بينه ولما يعني انه يجوز للفاعل تسجيل ما
 يقع فيه نزاع اذا اتسبب له منه على وجه التعيين له واللا
 تستعد ادبه وذلك من رصوم الاحكام التي به لا تستعد
 ويظهر على ذلك كونه وعجزه لا ما يستعد الفاعل
 ولم يقع فيه خصاص **قال في الجزير** وفيه **وذا ينفذ** واذا تسبب
 الفاعل اثباته ما لا خصوصية فيه والتسجيل بان كان اذ كان
 وان كان له يجب **انفقي** وتسجيله على ساع ومع ينعقد به
 او بحروف من تسجيل **وسايل التفتيش من فضله**
هو هو **الحصه له في كل شئ بالافضل**
الا على استحصار او طلاق او نسب او غنا
ثم على القول بالنسب **لما يقال بعد التفتيش**
 يعني ان المفضل له اذا سأل من الفاعل تفتيش المفضل عليه فانه لا
 له ويحصى عليه تفتيش التفتيش في كل شئ يقع فيه التفتيش بين
 يد الفاعل لا يخرج عذر الا ما استثنى الفاعل من الجبس
 وادطلاق والنسب والنزاع والاعتناق فاذا عجز المفضل عليه
 فلا يلتفت به ولا لما يلائم من شئ على كونه دعواه وانما
 له الا في تلاف الامور المستثنى دون غيرها **قال ابن سفل**

والا

واذا انقضت الاجال وانقضى ولم يأت الموكل بشئ يوجب
 دخل الجزاء الفاضل وانفذ الفاضل عليه وسجل وقطع به لا
 تنتفي عنه عرقصه في ذلك المطلوب ثم لا تنفع منه عذر لا
 حجة ان ان يثبتها كان هذا الموكل العاج طالبا او مملوكا
 الا في ثلثة اشياء الفسق والطلاق والنسب **قال ابن**
سفل ويشبه ذلك الجبس وكمن في العاقبة وتبينه لا منعه
 بعينه وليس عجزه بالبعد يوجب منه ومنع غيره من التفتيش
 له ان ان يوجب **وهي حكم الزعان** زيادة الدعوى المستثنى
 المكونة كما عند الفاضل والبر وغيره الا عند ارو التفتيش
 ان الا عذر سوال الفاعل المحكوم عليه التفتيش لا حجة
 بان كان لا او تفتيت وانظر فلم يأت بشئ استعد عليه
 انه لم يثبت له حجة في الوجه الا بالوانه لم يأت بشئ في الوجه
 الثاني وذلك لانه التفتيش **وهي التوضيح** ما ذكره ابن الخاوي
 من انه اذا كان له حجة وتبينه فذلك يعني الفاعل عليه
 وهو التفتيش **انفقي** **فان في التفتيش** ولم تجس
 عادة الموثق بما في ادعاء التفتيش وانما يقتضوه عفو
 السجلان فيقول المستعد الفاعل فله ان يلائم فاع كونه
 واذا عجز على فله ان يلائم المدعي عليه ولا يملك الفاعل
 الا ثباته واجله اجلا بعد اجله فله ان يلائم يثبت
 بسال المدعي عليه تفتيشه وقطع دعواه عنه **فاذا**
 الفاعل الذي سأل الفاعل المدعي التفتيش لا حجة بفان
 بالمشتركة له عجزه وعجزه وقطع على المدعي عليه كليمه وتعينه
 وسجله لا واستعد به في نفسه من تلاف الخ كذا انقضى ينفذ

اختصار **قصر** ما ذكره على الفاعل ما سقاط دعوا
 حين لم يجر بينه من غير ضرور ويجزئته بلفظ الفاعل
 بدعا وليب القضا له **تنبيه** ما تقدم من ان المعنى اذا اني
 بينه لم يسمع لقوله اقول الله وتا فيها انها تسمع
 وتا لنتها ازل لا يقبل من اطلاق اليد من المملوك وهذا الكلام
 اذا جرى، الفاضل باخره في نفسه واما اذا جرى، بالملوك
 والاعذار وهو يدعي ازاله حجة فلا يقبل منه ما اني به بعد
 ذل **واشار بقوله** ثم على اقول انه اذا قيل يا هذا
 التبعين في كل شيء، فلا يلتفت الي ما ياتي به في نفسه وان
 على القول بقدر تعين، فانه يترك لما ياتي به في نفسه وان
 اعلم **باب** **الشهود وانواع وما يتعلق بذلك**
 الشهود جمع شاهد وانواع الشهادة هي ما ذكرنا من حكم
 في الفصل الاية ثمانية والشهادة، والرواية هي ان يجرى ان
 المحضر عنه ان كان عام لا يختص بمعنى وهو الرواية كقوله
عليه الصلاة والسلام الايمان بالشهادتين وعمن لا يبارك ولا
 لا يفتقر بشخص معين بل هو عام في كل الخلق فلهذا قول العدل
 عنه اطلاق هذا كقوله ادينار فانه الزمان لمعنى لا يتغيره
 والاول هو الرواية والثاني هو الشهادة **قوله** **المرابي**
 ثم اورد هو الاقاييل ما قررته من ان الشهادة، تتعلق بجزئي
 منقوض بالرها فتعلق بكل كما يعرف اية الفيا وكذا الرواية
 فتعلق بجزئي كما لا يخار عن الجاهل في التوبة والملة المعينين
واجاب عن الاول العموم في الشهادة بالعرف والمفوض
 الاول انما هو الجزئي لان المصود بالوقوف انما هو الواقف

تج

ليقتصر المال من يده، وتكون الموقوف عليه غير معين لا يقدح
 وعن الثاني الاشارة عن الجاهل الماء المعين المأخوذ بالاختيار
 وصحة من حيث انه صفة كلية لا بالاختيار ذل ان المحضو
 ولا لا كان كل ما معا ترفي الصفة اني في علمه بالجاهل
 معا ترفي في الحق في جهالة **وتشاهد صفة المرحمة**
عدالة تيقن حجة ذكره في غير البيت صفا ذل السافر
 المعقول الشهادة الا ان بعضهما مضي وبعضها داخل في
 بالتحقيق اولها العدة وبانيه تيقن بها في التيقن
 بعد هذا **باب** **الشهود** وهي منصفة للاسلاف الترتيب
 شرط في ادائها **قوله** **تعلق** **ممن ترصون من الشهداء**
 ويعتبر منه ان من لا يرضى بشرائها للشهادة، انما هي
 التيقن والشهادة ان كان من اهل الفعلة والبلد يوم
 عليه التيقن من اهل الجبل فيستصحب بالكل فالشاهد
 واشترط التيقن اخر من اشتراط التلييف المنقضي
 للعقل والبلوغ فيستقل بها حسبما من الشبهة شرط لا
 في شرط الفاعل لانه اذا اشترط التيقن الا بالبحر
 ان يتصف به الا من حصل له مكلو وصف العقل لكون التيقن
 زيادة عليه فاقتران حصل مظنة العقل التي هي البلوغ
 وكيف يتوهم الا كقوله ومن يدين الشك في وقد اشترط
 ما لا يكون تاما الا بعد حصولها ذل كذا في شرط
 التيقن يتضمن شرط العقل والبلوغ واكتفاء به دونها
 الثالث الحجة وهي شرط في السافر لا زفر المناصب
 الدينية من الفضل والشهادة واما انما لا يلحق بذي

اذا جاءوا اصحابه وكثروا البر من اذ السبق **فاري القاموس**
 رجل يبرز وبرز عفيف مؤثرب فله ورايه وقد يبرز كثر
 وبرزت برزاجا واصحابه وظلا او شجاعة والبر من غير الخيل
 تسبقها وراية نجاء النفس **وقال المعيار عز الشبهات**
 هو كسر الراء المستندة اي كذا في القرائة صافيا عني
 متقدما فيها واصله من يبرز الخيل في السبق وتقدم
 صافيا لها وهو المبرز المظهر وبرزه امامها وراها
 عني هو اسم با علم من يبرز مشددا للراء واصله يبرز خفي
 يعني خرج الى البراز يعني البراء وهو بعض المتصم
 من الارض وضعف فكثير التمس **وقال في المعيار وعوام**
 الوقت وبعض الطلبة يكثر ان المبرز في القرائة من تصلي
 وبرز ياذر الامير او الفاضل كعمل الشهادة ويعيها
 في الاسواق وليس كما تظنوا وكان بعض السبع يغل
 المبرز بالسبح اي مجرطه وظاهيره وما افل هذا الوجه
 في هذا الزمان المصنوع بل كاد ان يعد بالكلية وكنت
 وفيت في بعض الجوده **فكنا الامام** اي غير الله محمد
 بن العباس فتم الله برحمته وهو يقول فييد وانفس يرمي
 زمانا معدوم كما نعدا بغير الا نؤايم طابرو بيم
 بالبركة وقا الربيع ابو عمير الله محمد بن فاسم القوم المبرز
 في القرائة المنقطع في الجني والصلاح وانه هو البوع
 الما هو في وقتنا كالتواب الاعص بين الزمان اقتصر
قال صاحب المعيار قلت اما علم هذا الوجه وهو انفس يبرز
 في القرائة او عزته في المنتهين للشهادة مزارا وكما من

٢٩
 ٢٨

من عزوا المبرز الاوسك والافق فغير بعيد واما المخذما و
 عزته من لقايع المنتهين وغيرهم فيعبر مصح وقد ساعدنا
 منافع والحرث بعد اكثر او كتبت مصح عليه غير انما
 يريج الوالفسني وفيه الله انفس وزلا يفرحونا بفتة
 عشر ورقة من نواز الالهيات والصور كان **قلت**
 وعلم ما ذكره من مقتضى عوام الوقت وبعض الطلبة يفرح
 الراء الله معبروا والاعلم **ومن عليه** **وسمى جني فظهر**
زكي الا في ضرورة النقص **ومن يفسر حاله في غنا**
عز ان يروا الله في غنا **بماله البرج وليس يغل**
له شهادته ولا يعسر **ومن يخرجه من كذا**
وشبهه في قيمه **حصر في هذه الايات احوال**
 الشاهدين المعروفين بالقرائة باعتبار افتقاره لتوكيفه
 ويحتمل افتقاره لها فاجاز من شق في امر من الامور بلما
 جملوا من رتبة اوجه اما ان تظن عليه علامان الجني او علامان
 الشرا وجهين بالشرا او بجمل حاله فان كان معرطف عليه علامان
 الجني والدين بان شهادته لا تقبل الا اذا زكي بان يفسر له اثنان
 جاكث بان يخرجه من شهادته الا في السبع اعني شهادته
 اقل العاقله بعضهم لبعض عند حاج الزينة والبر اني خلوا
 او مروا بها بان ما الكا وجميع الحاد اجازوا شهادتهم بوضع
 على بعض وان لم يوجوا اجماله ولا الخطه والاولا انصار يقول
 الا في ضرورة السبع وقد نفذت في المشككة قبل فصل خطاب
 الفضايا وان ظنوا عليه علامان الشرا لم يخرجه عليه فلا تقبل شهادته
 قد في ذكر واليه انصار يقول **ومن يفسر حاله** **بلا غنا عز ان يركن**

وان كان معلما بالشر وما لا يليق ولا تقبل شهادته ولا يصح
 تقربيه لانه انما اعلم بها مكره لمز اراد بغيره واليد
 انما ربه قوله والشر قد اعلم بحاله الخرج بغير تقبل شهادته
 ولا يبرهان وان كان محسوبا على ما لم يحضر عليه ولم يحضر
 فلا يبرهن تركه ومع ذلك فلا تقبل شهادته كمن حضر عليه من
 الشر بل لها منزلة وهي ان شهادته توجب تسقية في المدعي
 فيه بغير تركه المان تثبت التركة فيمن تب الخلف على الشهادته
 او يوجب على التركة فيمن تب العمل الشبهة المنع بغير عمل الشهادته
 دة فالانتمار واذ اوجبت شهادته المحسوبة الخلف شهادته
 في المدعي فيه باخر ان توجبها شهادته من حضر عليه ثبت
 الخلف **وفي الغيبة** تبيل انما القاص من الشاهد لا يوجب في الغيبة
 بغيره ولا يبرهان بغيره وهو مقر بغيره اهلا في المصالح
 ولا يبرهان بغيره في الخلف شهادته لا يبرهان بغيره ان يبرهان
 عند لا ثابته العرانة فالانتمار هو قول محسوبة العمل العلم
 ومن ثبت ما لا يوجب الحجاب **بقوله نقل** من تركه حضور من الشهادته
 اذ لا يبرهان الامن بغيره عند الله فالانتمار انما يوجب شهادته
 من حضر العرانة بالتوقيع فيما يقع في الامعاء وبقيل الشاوين
 من المعاملات والتجاراة والآن لا يقبل بغير المكاتب من كان
 لغوا الحضر واللبث بغيره وفار المتكلم واما الشهادته
 انما لا تقبل فيه العرانة ولا الخلة فلا تقبل شهادته
 في موضع من المواضع دون تركه الا ان شهادته تسقية في
 بعض المواضع عن بعض العلماء فتوجب اليهم وتوجب العصامة
 وتوجب التبريد وتوفي الشاهد المدعي فيه وفار انما القاص الخلف

تقربا

شهادته من تقبل فيه الخلة انما لا تقبل الا بتركه ولا تقبل
 تسقية توجب ذلك وفار المتكلم لا يقبل العراف فيمن تب الخلة
 تقربيه من شهادته وفار المتكلم واعلا حنازل الشهادته ان
 الامر فيه محسوبة ومن رد بغير العرافة وسفوحها او قرنت تحت
 العرانة فلا يجوز الشهادته مع المتكلم في وجوده لا السرط
 الا من حضر الشاهد بالصلاح والخلف وقد شتمت فلا تطلب تركه
 ويجوز ما عرفت به حتى تثبت غير ذلك **ومما عرفت في غيبة**
والعكس حاضر وان عاين يوجب ان الشاهد الذي يحتاج
 اليه التركة لا يجلوا اما ان يكون معروفا بغيره سواء كان
 حاضر المجلس الغايه او غايها عنه وعلى التركة بالاحكام
 وان كان غير معروفا بغيره ولو كان غايها عنه بغيره فلا يقبل
 حاضر على غيبته واما غيبته فلا فالانتمار وقيل قيل قوله
 معروفا بغيره على موضع الخلف التركة بغيره بغيره او على
 من حضره معروفا بغيره غيبته الشاهد سواء عرف الخلف غيبته
 او لم يعرفه والغايه انما قصدا لا اوله عليه يدل قول البراءة
 في المختار فالانتمار في المرونة فالانتمار في المختار
 انما في الشاهد وهو غايه غيبته فالانتمار في المختار
 في الرجل الذي يعرفه الغايه واما غيبته بغيره فلا تكون التركة
 الا على غيبته وقد امر اصل قوله وعلى الرجل التبريد او ما نقله
 ابن بوشير عن سمون فالانتمار في غيبته الشاهد وهو غايه
 غيبته الشاهد عن سمون معناه ان كان مشهورا بامام غيبته
 المعروفا فلا يبرهان الا بخبره عنه الحق معناه ان كان غايها عن المجلس
 الغايه وهو حاضر البلاء او غيبته غايها عن غيبته حازت

تركيبة كما ينبغي عليه وفيه لا يحرر في ابراهيم زبد
 وشاه قردله باقير: **كذلك في ميسر زبد**
والعصر من تلقا قدم فتعا فيه بواحد من الامور
 يعني ان التعديل والتميز في الشاهد لا يثبت كذا اخر متما لا
 بعد بغير ميسر زبد فالاشارة في الشاهد في يد العار ومض
 به الاكس واذا كان الجسم في دلا من قبل العار في يد يفتح
 فيه بالواحد من الامور معا في اليد في التعديل ووجه
 ذلك في وجه من قبل الشاهد في اليد في الخير ولا يثبت بان الشاهد
 دة يثبت في بيها التقد مع العزلة وسائر ما يثبت في
 الشاهد وان الخير غير مشترك فيه التقد في كسب في كل
 ما يرجعه الى باب الخير بواحد من الامور فالاول لا يقبل
 في التركيبة اقل من رجلين وان ارغى الفاي رجلا للكتف فان
 ان يقبل منه ما نقل من التركيبة عز رجلين لا فلامر لا فان يكون
 ولا يجوز في التركيبة في العلائق الا الميزان الذي يعكس
 الرب لا يجمع في علمه ولا يستغنى في رايه انتفى **وفي خطاب**
ابن يوسف فالابن الما جشور وكل ما يستدعي الفاي في الشوا
 والكشف من الامور فله ان يقبل فيه في الواحد من الامور
 هو والمما يثبت ابد اليه في كفا او باطن فلا يبر من شاهد في
 وفار النجم والعزلة تثبت بشهادة رجلين اذا كان التعديل
 من الفاي بالمشاهدة واختلاف اذا كان دلا يثبت من الفاي
 سال من حسن او بطلان من يثبت من حال من حسن او من الرمن
 يستل في قبل لا يقبل اقل من رجلين لانها شهادة وقيل والحد
 لانها من باب الخير والحق كسر النجم الاول فالابن زبد الشوا

في الشوا

عز الشاهد في الشوا هو تعديل الشوا من قبل العلائق وتعديل
 الشوا لا اعزاري فيه ونحوه في الشاهد الواحد وان كان الاختيار
 انتم في خلاف تعديل العلائق وميسر زبد اعزاري بغير صحة لا يثبت
 وفيه الفصل بغير الصفة والموضوع في جملة كذا لا يثبت
وميزر في بغير عذر ارضي: وبعضه في ان بعضا
 يعني ان التركيبة الما تكون دها من التعديل معا وان يكون
 الشاهد الميزر في الكسب في الميزر في بعضه هو عذر ارضي في
 المرو في الخير في التعديل الا القول بانهم عذر اول من جشور انتفى
 وهذا هو التعديل التام عند ما لا يجمع اصحابه ونقل في بعض
 الما زبد جواز الاكتفاء بقوله رضى ونقل في بعضه ان الله ان انتفى
 في قوله عز الاثاء وعلم ذلك **بقوله** وبعضه في ان بعضا
 فالعصر اذ اعلم منه بعد الحالطة الشنايب الكذب والاختيار
 الشاير والوفا بالامانة جاز ان يعدله واذا فال المعدل عدل
 رضى في حجة العدالة واختلاف اذا انتفى في احسن الكلمتين يقال
 عدل او فال رضى في كل يجوز لا تعديل الا بالواحد من الامور
 بيان في احدي الكلمتين ولا يشمل غير الاض وهو تعديل لان العدل
 معزير في الشهادة والرض عدل وقد ورد في ان فهو الشهادة
 مروي عن باحدي الكلمتين وان وضع المعدل باحدي الكلمتين وحال
 عز الاض فيمنه في كان ذلك رتبة في تعديله ويشمل غير السبب
 في وقوفه في كسب وجهها يد في موقفه انتفى في نقل الشوا
 عز اية الشوا في ما دله ان العزلة معقبة في كل زمان
 بالعلم وكسب بعد الله الحكمة رضى اليه عنهم لانتسا وبها عزلة
 انما بعز وعزلة التا بعز لانتسا وبها عزلة من يلمهم وكذا

كل زمان مع ما بعده الى زماننا وعلنا اننا نعلم هذا ولو هو
 زمان يصح عن العمل بجملة الى ان يدور اقامة الاستقامة بعد
 العمل في ذلك الزمان وكذا لا تقتضي في كل زمان بالعلم بليث
 العمل في الحواضر كالعمل في البيوت انما هي كلامه
تبيين تقدم في شرح البيتين قبل هذا انه يقتضي طاري
 المذكي ان يكون جسر زمني العمل بجملة لا يخرج وفي
 المواضع لا يترك الشاهد الا من كان له في الاخذ والعطاء وكانت
 كجنته اياها في السمع والحواس الخ ولا يقبل التغير بل يثبت
 الحافظة ولا يقبل تعديله من غير سوفه ومحلته فان وقف
 العمل سوفه ومحلته عن تعديله قد لا رتبة فان لم يكن فيهم
 عمل قبل من هذا ببلدة المنطق لا يترك الشاهد الا العمل
 مشعره وسوفه وجيم انه رواه الشافعي وقاله مكي واثبت
 الملا جشتوز ولا يترك الشاهد من شقير معد او نفاذ مع شهادة
 في ذلك الحواضن يقتضي طاري المذكي ايضا ان يكون معروفا
 قال في المروية ان شهادته في حوزة غير نوع غير معروفي
 وعمل المعدل في ارون فان كان الشهود غريبا جاز ذلك
 وان كانوا من اهل البلد لم يخرج لان القاضي لا يقبل عدالة
 عمالة النقص **وكذا** ان كان الشهود ثمانية في كل عام من
 ليس معروفا وركب المذكي ان ارون جاز لا ايضا وفيه لا يذكر
 البيت المنسوب لسيد عمير الواسطي الواسطي في رتبة الله
 تعلم وهو شهادة مع شهادة قضاة الاستعانة الفصل
 والوثائق **وفي حيز شجرة الامام** اي في حيز عمير الواسطي
 ابن عباس رتبة الله تسميته لهذا البيت للسيد علي بن هارون

فان

فان اوضح من هذا البيت قوله مصلحه له: تعديلا اختار لتعديل
 قضاة الامم في امارة او غير ذلك كقت حلف من اقطعه رتبة
 الله: الامم الله قضا او غير ذلك وتواقيت بعد البيت والله
 اعلم اي لا تعديلا الفصل والوثائق لا يجوز تعديلا من غير
 لغزو ان كان المعدل غير معروف واليهما ما يبري في الشخص
 بدخل البيت من كوة مثل الفخار وليس له مصر ولا يبري في العمل
 قاله في الغريب للغير بزي وتوفي البيت المذكي كفاية
 عن عدم اعتبار رتبة الشهادة وارزجروها كالعوم
وثابت الجرح مقدم مع: ثابت التعديل اذا ما اعتدلا
 يعني ان الشاهد اذا جرح قوم وعنده ارون والستوى العرفان
 في العمل لا يثبت له بغير اخرهما العمل من الاثبات فان ثبت الجرح
 مقدم على مراتب العمل التي تكون الجرح من المواقف بالآخر
 حال الشاهد الجرح ما لم يعلم المعدل ان لا يثبت في نظام
 امره **وقوله** اذا ما اعتدلا يعط ما زاد في ابائهما يقدم الجرح
 على التعديل عند تساوي البيتين في العدالة واما ان كانت
 احدي البيتين من الاخر فهي مقدمة لهذا الحاضر والحاضر
 ما نفي المواضع من ارون في الشاهد فان قيل يقدم العمل
 من البيتين وقيل تقدم بيعة الجرح ولعل ابن عرفة ان
 اجتمع تعديل وتخرج فيهم **وروي ابن داود عنهما** اي
 الشاهد بعد له رجلا وبانيه المطلوب برجلين جرحا زده
 فيما لا يترك العمل الا بعد ارون الشهود فيموت به وفارابن
 نافع الجرح كان اولا لانها زاد وصفه التعديل **وقاله ابن**
 ابي حازم وسكنون بعد له اربعة وجوه اثنان والاربعه العدل

اخذت شهادته الخ جبر لا نتمها علامه لا من انتمى
والنقد في الترخ انما السبع بقوله بخلاف الخ وهو
 المقدم ونظر الشارح عز ان يرضى ان يخل الخ لا اذ افا المحدث
 لون هو غير جابر الشهادة وقار الخ يجوز فهو مقصود
 بجبر جابر الشهادة واما اذ ايسر الخ يجوز الخ فله خلاف
 ان شهادته تم الخ من شهادته المعدل وان كانوا اقل من اذ
 منهم ثم قالوا الفوا بان شهادته الخ جبر الخ هو الخ الا فوال
 واولا لما بالنص او عليه ذهب الناهج = = =
وذلك التجديد للنقد بمرح مضي مرة بالاولى بفتح
 يعني ان الشاهد اذا شهد في شيء بعد مرة شهد شهادته
 اخرى فله الخ الخ الذي يتركه لو يكتفي بان يكتفي الاول فان
 والاولى منها انما من طلب التجديد والى جابته التي ما طلب
 ان يرضى المحصول الخ اذا اعدل مرة في امر ثم شهد ثانية
 فذا ان يحكم بطلب تقديله كما شهد مرة حتى يكتفي بقدر
 ويثبتهم مطلقا **وقال ابن القاسم** يكتفي بالنقد بل الاول
 حتى يحوّل سنة فلو طلب تقديله بالثاني فلو استعملوا
 بالبعد عن قول ابن القاسم بغير عذر له بعد من عرله او لا
 وجب قبول شهادته لان طلب تقديله ثانية انما هو استكمال
 ان يرضى العمل فديما وحيثما في قولهمون بطله الموافق
 على قوله وان شهد ثانية في الاثبات بان تتركه الاول بتردد
وقم الغنية من شهادته عيسى عز ابن القاسم ان كان لا يرضى
 من شهادته الاول وتعدله فيهما بالاشهر وما انشدها
 ولم يجلد لا جده اولا ان كان لا يرضى لانه كان لا يرضى ان ترضى

٢٢

٥٥
 ويعد وان يكتفي به طالع ذلك المحدث في حله او لم يكتفي به والنسبة
 عند في مثل هذا كثير لم يزل لا يرضى لا تقبل الخ لان ولحق
 الخ اذا **فان اصبح** الا ان يكون الخ المعروف بالخ المقتضون
 الخ لا يكتفي به مثله الخ الخ الا السؤال فلا يكتفي به ثانية
 انتمى والفرد في ذلك الا لا يرضى وما دون العام وقد يكتفي
 بعد ان موضوع بين الناطق هو في الشاهد المحصول الخ
 اما المعروف بالعدالة فلا يكتفي به بل لانه من غير الخ
والاشبه بغير المميز **الا لما التفتة فيه تميز**
 يعني ان الشاهد يجوز له ان يشهد في شيء اذا كان مميزا في
 ما يفتي في العدالة وتقدم الكلام عليه واما عن المميز
 فلا يجوز له شيء والمماثلون بشهادة المميز لا شيء اذا لم
 تكتفي في ذلك فله فان كفته تكتفي مثله ان يفتي عز اخيه
 وضمة او يدفع عنه بشهادته كفته فانه في تفرقة الحالة
 كالشاهد لنفسه لما يكتفي من قبل اخيه في الامر المعرو وما
 يكتفي من امكان التمسك على ما يدفع عنه وحاصل الامر
 ان يبرجع الى قوة التفتة وضعفها وشهادة الاخ لا شيء
 هو احدى القضاير التي يفتي طيع كما عد لها ان يكون مميزا
فان ابن قتيبة تفتي لا يقبل فيها الا العذر المميز في الشهادة
 للاخ المولى المميز كفته قال ابن القاسم ما لم يدفع بها عن نفسه
 ضرا او لم ينهاها والشهادة للصدق والملاحية وليس بذكر
 المعاد عن غير مال المعاد وضد واذا زاد مع شهادته او تفتي
 بعد ادائها والشهادة في النقد يلو زاد ابن قتيبة والاشبه
 لمن استدان انما يبر في عياله ومن سئل في مرضه شهادته

لتنفذ عنه بقاها على ما كان شاعرها وانما ربه
 خشي في مرضه عن نفسه فيها والى فانه انما يراها
 اليه خيل في الاخر لا ان يزول ولو بقدر ما وتاوت
 ايضا خيل به كاجير ومعا وملا حب ومعا وضرب غير
 معا وضد وزايد او منقص وذا ان يمد سدا وتزكيت
والا ب لانه وعكس منع وفي ابرر وزوجته عنك ذابغ
ووالا في زوجة او زوجة اب **ويشتمل التهمة على ما**
كانه العزو والخصم **والخصم والوصف والمدين**
 اشتملت الايات الثلاثة على ما يرد من الشهادة ولا يقبل
 لشدة المانع من قبولها وهو ان التهمة لا تدار في حصول
 شرطها الذي هو العزو التوفيق عثر بغيره عدم المانع
 شرطها وعلى هذا القول وجود المانع هو ثلث شرط فان
 الشارح ولا يخفى بالضرورة في نفس المواضع التي عثر بها
 وهي شهادة الاب لابنه وشهادة الابن لابييه وهي
 التي عكس عنها بقوله **وعكس** وشهادة الرجل لابن
زوجته وشهادة الرجل لزوج امه وهي التي عكس عنها
 بقوله **وعكس** وشهادة الرجل لوالديه زوجة او لزوجته
 ابيه وما نص عليه النبي من زعموا الاضاياع وما لا يثبت
 عنه فيمنع ان يجر ما سكت عنه في ما نص عليه لانه من
 فيا من لا يماروا من القياس الجلي قان قيل في نصي الاب
 لابنه وعلى الابن لابييه بقوله **والا ب لانه وعكس منع**
 فمما لا يثبت لابييه وهو لها والام لانها ذكرا كان
 او انثى واذا قيل ان في نصي ولزوجة وعزوجة الابن

٩٠
 ٩١

في قوله وفي ابن زوجه وعكس ذابغ بمثل ابن الزوجة وابن الزوج
 ونسبته بالنسبة للزوجته وزوج البنت بالنسبة لوالديها والزوج
 زوج الزوجة والزوجة للزوج من باب اولي **وقد لا** اذ قيل بان
 نصي على والديه الزوجية بالنسبة الى الزوج وزوجة الاب بالنسبة
 الى ولد ذكرا كان او انثى بقوله **وفي قوله** **ووالديه** **زوجته** **او زوجة ابيه**
 لمثلهم ايضا والزوج بالنسبة الى الزوجته وزوج الام بالنسبة
 الى ولدها ذكرا كان او انثى وعلى الجملة بحيث يهبط حارة التهمة
 ويخرج من الظن كماله القدر **وفي شهادته على عرو**
 والخصم وهو المنتقم من ذنبه عليه كالمواضع التي تقدمت
 وسواها مما سكت عنه في التمثيل وشهادة الخصم على
 خصمه والزوج لمحجوره والمدني لمن عليه دين ومما لا يجوز له
 تزكية كل واحد من هؤلاء الاصاب لمن يثبت له او سكت
 على من يثبت عليه **فان المشرع** في كلياته ابو في هذه كل من لا
 يجوز شهادته لرجل لا يجوز تزكيته لمن سكت له وكل من لا
 يجوز شهادته لرجل لا يجوز تزكيته لمن سكت عليه اقتصر
ثم استخرج الشارح على ما نقلنا من وما استبعد بقوله
 يطول سردها واستظهر الكلام على ما يعلق ذلك على موافق
 الشهادة والاطراف لا يعمد لاثباتها ورفاقه ونصب بغيره
 بل يراجه فيه من اراد **وسماع** **ان يشهد الابن في كل**
مع ابيه وبه جري العمل يعني انه يجوز ان يشهد الابن مع
 ابيه في امر واحد على جري به العمل **وفي كلام الشيخ**
 اشعار بوجود الخلاف في المسئلة لانه يدعي ان في
 المسئلة فوكا بالمنع لم يجر به عمل ومعنى المنع ان يشهد تكلما

معرفة اعلام الشاهد الخ لا يشهد انه لا يحصل له العلم بما
 يشهد به واعلام مصر ومضاي للعلماء الخ معقول وان قيل
 الفاضي لان العلم الخ من ذلك لا يشهد به متعلق بل علم
 فيكون البيا سببينة او للمعديته ويكون الخ وربي قوله
 بما يحصل به لا ولا يتحمل تعلفه بشهادة وبما يشهد به متعلق
 بالعلم وضمير له يعود على الشاهد قال في التوارد لا السبب
 لشهادة شاهدة ادا فان والاطهر ان الاشارة المعنوية في
 ذلك تكفي وشهادة بعض المتبين اداها الصادرة في قوله
 منه مراد اداها اليه انتم والتمثل يحصل على ما يشهد به
 بسبب اختيار وهو ما مور به شرعا لانه في كل ما يتو القبي
 بالعلم بتراعي انه لا يكون مع غير من شدة ادولم وفيه يكون
 علما فطعيا او غير يكون فيه غلبة الخ والم لا بالعلم لهما
 الاعتقاد وقد يحصل العلم بغيره وقد يحصل غلبة الظن
 كزلا وقوله بسبب اختيار اخرج به علم دون اختيار لمن
 فرع منه حوت مطلق من غير اختيار وانه لا يسمى
 تملا وقوله ما يشهد به وهذا اخرج به ما لا يشهد به كلام
 بما مور ليست متعلقة بشهادة وقوله العلم الخ لم يفتقر
 جم اي الخاف **قال بعض من شدة** لان الشهادة الماذن
 فأيدها وبما يشهد بها بالاداء بان لا توجد كانت كما
 لعرف بل لا اعتبار من الاداء لان العلم انتم
فصل **ويشهد الشاهد بالامر** **من غير العلم على المختار**
بشرط ان يشترط العلم من المرافعة والامانة
 يعني انه يجوز للشاهد ان يشهد بما في امره بعد بغيره نفسه

لا يشهد

بما يلزمه بسبب حرك ما الي او يدني وان كان المرفوع يشهد
 بذلك ولم يشهد عليه ولا يشهد له بشرط ان يشترط
 الشاهد كعلم المرفوع من اوله الي اخره لانه اذا لم يشترط عليه
 قد يكون منه شيء ولو سمع لم يشهد عليه لما تضمنه من
 دفن اوله لا رة او بالاعكس ما اما الاوان سمع رجل رجلا بخلق
 روحه او يغذي رجلا بل يشهد بذلك وان يشهد عليه
 ان الخبر بذلك من له الشهادة ويشهد به المرفوع بما سمع
 ان كان معه غير قال ان يوتس خوف ان يقول المرفوع
 كذبت لم يغني عنه انما عرضت انك يغني في بيعة فالابن
 ابن القاسم وسمعت ما قال يقول قبل ذلك فيمن مر رجلا
 يشهد ان في امر سمع منها شيئا ولم يشهد به ثم طلب
 احدهما تلك الشهادة قال لا يشهد به الا ان يشترط
 كلامها من اوله الي اخره اذ قد يكون قبله او بعده كلام
 يد كله قال ان يشهد به مع معيد وبه العلم **وفي ابن الداج**
 في عدم موافق الشهادة انما تدبر في الشهادة
 في التمثل كما عتق ليعتمد على الا يفر على المصنف **وقال**
من اذ لم يكن المصنف عليه مخروجا او خائفا التوفيق
 المصنف اذ لا لا يفد وبه قال السبب ويمس ابن ديتار
 وعامة اصحاب ما لا واكثر أهل العلم ومقابل المتشككون
 اما مبن على القول بان لا يجوز حتى يقول المصنف عليه للشاهد
 الشهادة على وهو قول المالكا واما مبن على القول بجوازها للفرق بين
 الاختيار وبينها وهو قول الجمهور وقول محمد بن قيس المصنف
 بل هو مر تمامه **في الموازنة** قال لا يري جبر فعلا له جبر

وأما فيلادلفيا فلا تقبل زيادة ولا نقصان **فأما ابن القاسم** في عدم ما
 يشترط فيه التبرير في العرلة ومن زاد في شهادته أو نقص
 بعد إيداعه انتفى **فأما ابن القاسم** في إيداعه انتفى ومن شتر
 ثلثه شتر دينا وانما جاء ذكرها لثلاث محضين فإنها تقبل شهادة
 في ذلك **فأما ابن القاسم** في إيداعه انتفى ومن شتر ط فيها
 التبرير في العرلة على مذنب ابن القاسم انتفى وقد تقدمت
 هذه النظم **فأما ابن القاسم** في قوله الميزان البيت **راجع عنها فبالحكم**
ما الحكم لم يضر وانما يقتدر **وان مضى الحكم فلا واختلفا**
في غمها لما يدها قد اختلفا **وسأله ان يروا بها فاجاب**
في كل حال والعقاب بل يمد **تكم في الاثبات على رجوع**
 الشاهد وللرجوع كما في ابن الحاجب تلك صور قبل القضاء
 فلا ينفذ بها ونص كالعدم والى هذه الصورة اشار راي
 الاول ونص في قوله للرجوع والمعنى ان رجوعه يقبل ويعمل عليه
 سواء اختلفت روافد توكلت مثلا او تسببت اولم يقتدر اذا كان
 ذللا قبل امضا **الحكم ابن الحاجب** الصورة الثانية بعد القضاء
 وقبل الاستنباط **فأما ابن القاسم** يستقيم الدم كالمال وقال
 ايضا عني **ما يستقيم** كمنه الدم الصورة الثالثة بعد الاستنباط
 فيرجع مان الدية ويغفر لها ان ثبت عدم رعا عند ابن القاسم
 واشتبه ولا يفر مان عند ابن الما جشون بان ثبت عدم رعا لدية
 لا ابن القاسم والنص اخر لا شطب والى هذا في الصور تين اشان
 بقوله **وان مضى الحكم** فلا و هو نص في بعضه قوله قبله **ما الحكم**
 لم يضر يعني ان رجوع الشاهد اذا كان بعد حكم القاضي
 بمقتضى الشهادة سواء كان قبل الاستنباط كما اذا حكم بغير

في قوله الميزان البيت
 ما الحكم لم يضر وانما يقتدر
 في غمها لما يدها قد اختلفا
 في كل حال والعقاب بل يمد

المر

المال ولم يؤخذ من المحكوم عليه حتى يرجع الشاهد وفي
 الصورة الثانية عمن ابن الحاجب او كان رجوعه بعد
 الاستنباط وهو دفع المال في المال المذكور وفي
 الصورة الثالثة فان الرجوع في هذا الوجه غير
 يقتضي ولا يعمل عليه بل يرضى الحكم ويستقيم المال واختلف
 في الاستنباط **الدم** بعد الحكم وقبل الاستنباط
 واما بعد بعد الاستنباط فلا كلام بقوله **وان مضى**
الحكم فلا ايا فلا يقتضي الرجوع ولا يعمل عليه بل يبعد
 كانه لم يرجع ويبلغ الكلام في غير الشاهد اما انك
 بشهادته **واعلم** ان المذنب بالشهادة اما يقسم او
 ما بالان ثبت انه تعد الكذب والزور في غمها
 من دية او غيرهما فانه يرجع عند ابن القاسم والشطب
 ولا يرجع عند ابن الما جشون كما تقدم عن ابن الحاجب
والى هذا انما رانا بقوله واختلفا في غمها
 لما يدها قد اختلفا ونص في الشهادة فان ثبت انه
 تعد الكذب والزور في غمها انما فلا ولا اشكال وان كان
 مستند بالقتل او الجرح عمد ان رجوع عن شهادته ولو ثبت
 ان شهادته بالقتل او الجرح كانت كذبا او زورا فقال
 ابن القاسم يفرم الدية وقال الشطب يقتضي من الشاهد
 والى هذه الوجه اشار بقوله وشاهد الزور انما فلا
 يفرم ما انك بشهادته ومعنى في كل حال ايا سواء
 كان المستشهد به مالا او دما **وقوله** والعقاب بل يمد
 ايا كذا في الزور زيادة على الغم **فأما الشاهد** في كتاب يقتضي من الشاهد

وكما هو قوله في
 في كل حال ايا سواء
 في مقتضى من الشاهد
 في القتل والجرح وهو
 قول ابن القاسم
 مقتضى وقوله والعقاب

ان يوتس فالتسعون اذ ارجع الشبهة اقبل الحق وقد
 شهدوا بالحق وحده الله من زنى او سرقة او ثرا وعقوبات
 جميع الا فوالا بانهم بقا الوز ولا شيء عليه من العقوبة
 انتموا في شهادتهم او رجعوا عنها فلهذا خالطهم
 لان العقوبة في هذا نوع الحوب فلا يرجع اخر عن عقوبة
 شهد ما عني بالحق او سلا اذ اراد التوبة ويجوز فيها
 شهد وانه من الزنا اخر الفذ في الى الماشي وفيها
روي ابن ابي ذيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 في شهادته شهد في رجوع عن شهادته بعد ان حكم بها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففارق عليه الصلاة والسلام
 نفسه شهادته الاولي لا هلكا وهي الشهادته والاخرى
 باطل واخذت به لا ماله وعينه وجميع اصحابه يرون ان
 يفر ما اتلب بشهادته اذا افر بعقد الزور فانه
 عبد العز بن ابي سلمة قال سمعت ابا عبد الله
 في رجوع البيعة بعد الحكم فقالوا ان قالوا ولما اوتى
 علينا فلا نرى عليه السلام وما ادب وانما نواز وولا غرموا
 انلوا الواد بوا **وقال** الذين يفرمون ما اتلوا في
 العهد والسلا والولم ويوجد المتعهدون انتم **وبني**
شهادة المرونة ان اخذ شاهد الزور من قدر ما يراه
 الامام ويحكم به في المجلس ابن القاسم يريد في مجلس
 المسجد الاعظم **وبني** الحكم اتفقوا اصحاب ما لا
 على نفي شاهد الزور ما اتلب بشهادته واختلف في
 نفيها اذا ادعى الودع والشهد ففارق بعضهم لا غرم عليه

٥٨٠

وما ادب وقال بعضهم بغير انتم وراجع قوله وعز شاهد
 الزور من الملأ اليد **الشيخ** ان الاول ما تقدم من امضا
 الحكم في رجوع الشاهد انما هو اذا لم ينس كذبه فيما
 شهد اذ لا يملك ان لا يافى ارضه لا خفا من كذبه فيما
 شهد به اولا وكذا به فيما رجع به اما ان ينس كذبه فان الحكم
 ينفذ انما من نفسه كما استحقا ورجع ولهم كسيلة
 المرونة فيمن شهد في بيعة بموته فيبيعت تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا
 وليس له من ماله الا ما وجد وما بيع فمواخو به باليمن **بارز في المشهود**
 ان وجد فاما بان تات البيعة بما قد ربه فلا تقعد في بعد روزه وجمعة
 الزور فليأخذ منها حث وجرة وعبره وان كان قد اعطى نرد اليد زوجته
 وامنه وان كانت قد جازت له ولا والي فخره المبتلة
اشار الشيخ خليل بقوله ان لا استحقاق في المشهود
 بموته ان عذرة في بيعة والا ففارقا فاصب وكذا ان شهد
 رجلا بان هذا الرجل قتل فلان عذرا الحكم بموته ثم قدم فلان
 حيا قبل قتل المشهود عليه فان الحكم ينفذ وكذا ان شهد
 اربعة على رجل بالزنى ثم بزمه بوجه الرجل فمواخو به باليمن
 الحكم ولا يجد المشهود حد الفذي اذ لا حد من قال
 محبوب يارايه اما ما لا يمكن نفيه فلا احتكاك في عذره
 نفيه ويضعه اذ المبرح ان نفيه غير ممكن فلهذا كان الحكم
 بقتل الفاتل بقتل ثم قدم المشهود بقتله حيا وكذا الحكم
 بدمج من شهد عليه اربعة بالزنى فبرحم ثم ظهر ان الذي
 رجم مقيمون فلا يجد المشهود لنفيه في كفا من وعلمهم
 الا في يده اموالهم مع الالباب وحول القبيح التلوي ما تقدم

٥٨٠

من انزال الرجوع اذ كان قبل الخمر من الشهادة تضيء كالعدم
 مفيد بغير الشهادة بالزنى اما ان شهدوا بغيره فجمعوا
 قبل الحكم بانهم لم يجدوا في ذلك وفي المصالح كما تقدم
 عن ابي بصير و الله اعلم **فصل في انواع الشهادة**
في الشهادة لها اقسام: **الاول** في خمسة اقسام: **الاول**
تتضمن اولا ما في المعين: **ان** يوجب الحق بلا يمين
ويجب الزنا من الذكر اربعة: **وما** عند الزنا مع الكثير بعد
ورجل بامر ان يفتضه: **في** كل ما يرجع للمال العامة
وفي اثبت حيث لا يطلع: **الا** النساء: **كما** لا يفتقر مقنع
 فهم الناحية رتبة الشهادة التي خمسة اقسام: **الاول**
 منها ما يوجب الحق بلا يمين لغيره: **تقدم** النساء
 فيها على الجملة ولو صغيرا او امرأة التلويح ما يوجب لكن
 مع ايمانه التلويح ما يوجب حقا بل توفيق الحق المتنازع
فيه **الزنا** مع ما يوجب ايمانه فقط على المطلق الكا من
 ما لا يوجب شيئا ولا علم عليه ووجوده كالعرف وهذا
 التقسيم هو باعتبار موجب الشهادة بفتح الجيم اي
 ما توجبها وما يفتنع عليها وفتحها ابن الحاجب التي
 اربعة اقسام: **وسمها** هامة اني وذلك باعتبار ما يكفي
 المستمود فيه على اختلاف انواعه فيعده لا يقع فيه
 ولا ثبتت الا بشهادة اربع كالزنا وبعضه لا يثبت
 الا بعد يمين ومو ما ليس زنى ولا ما لا ولا ايلا التي ما راها
 لنكاح والاطلاق وبعضه يثبت برجل وامر ان يفتضه
 الاموال وما يتوال اليها كالاجل والخيال والسيف وبعضه

نحو

١١١

ثبتت بامرائين ومو ما لا يطلع للرجال كالولادة وعيوب
 النساء وزاد عمنه بامانة واحدة ولا الخلفه عند من
 اثبت طها في توجه ايمانه مع الموعى عليه ولكن من صبيغ
 الناحية التابع فيه لا ير القاسم الجزير وصبيغ ابن الحاجب
 التابع فيه لا ير قاسم وجهه واخرهما في باب من الاثر او يمين
 بالزنا مثله تكلم في المنطق على انه ان شهد به اربعة
 ثبتت بلا يمين **وقال ابن الحاجب** لا يثبت الا بربعة وما ليس
 بهما كالنكاح والاطلاق وفي المنطق تكلم على ان اذا شهد
 به عدة لا يثبتت بلا يمين **وقال ابن الحاجب** لا يثبت الا
 بعد يمين والمال ما يتوال اليه ذلك في المنطق انه يثبت برجل
 وامرائين وابن الحاجب على انه يثبت بذلك وبغيره كما مر ان يمين
 ويمن وكلاهما حسن فخرهما الله على المسلمين جميعا
 وانما الحكم لهما ثوابا واجرا **ودكر الناحية** في تميز
 الايمان القسم **الاول** الذي يوجب الحق بلا يمين وحقه
 ستة انواع: **الاول** شهادة اربعة عدول في الزنا كالمرو
 في المكحلة التلويح شهادة عدلين في المال وغيره ما
 عند الزنا والى ما ذكرنا في التلويح انما يقول بغير الزنا
 من الذكور اربعة البيت **الثاني** شهادة رجل
 وامرائين وذلك في المال وما يتوال اليه والى انما يقول
 ورجل بامر ان يفتضه البيت **الثالث** شهادة
 امرائين فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة
 والى انما يقول **وبين** اثبت حيث لا يطلع البيت
 ولدى في البيت **الاول** يعني عنه: لانها لا تقضي فتوجب حقا

اولا نوجب الامتداد بانها عند الفاض والامتداد السبع
والامتد وضع اولها الخسر وبامراتين يتعلق بيقظة
وجلت اعتمد خبر رجل وسوع الامتداد به وصعد لجلد
يعتضروننا به يعود الى اجل الموصوب وهو ان ابطال لجلد
الجزء الممتد او في كل يتعلق باعتمد وفي التبر خبر مفتوح
وسوع الامتداد لا يتفتح والخم وهو جار وخر وروا الله اعلم
تنبيهات **الاول** في التصاريح اليميز العينية
في هذا القسم هي اليميز اليه بقصد بها تقوية شهادة
الشهود الذي يشهد في ذلك اليميز مع الشاقر الواحد
ومع شهادة امراتين في الاموال والحوط بلا يعترض
ببعض الفضا الواجبة في حواليت والغايب ومزكوبها
تكون بلا اليميز ليست بعاقدة لشهادة الشهود
ولا مفعولة لها وانما هي في مقابلته دعوى الغريم البراءة
من الحو وكذا لا يعترض بيميز الامتداد في الوجبة في غيب
الاصول لانها ليست بمفعولة ايضا وانما هي في مقابلته
في عرض دعوى صيرورة المستحق للمستحق منه بيقظة او
غير تمام ما يقع اليميز احتمالا لها ولا يقع عند فصول
الشهود وما يهلونه بآعده ولا وفيه لا تقع المانعوا
العلم ففيه لا يقع شهود وانا للملكية على البيت وباشتمرا
رهما على العلم باليميز في مقابلته دعوى ما لم يعلمه الشاهد
من عدم الشتم ان الملة لا تقوية الشهادة الشاخصي
شتم قوله وما عدا الزنا يقع اثني عشرة جميع الحو
الما لينة واليدنية ما عدا الزنا لتقدمه جميع لا تبين

بعد

بعد ليزي تفصيل في افرادها اذ منها ما لا تبين الا بعد ليزي
ومنها ما تبين بعد لوي بيمز او بعد او امراتين او بامراتين
وليزي فينبون جميع ذلك بعد ليزي وهو الذي في النظم والتفصيل
الذي في افرادها هو الذي في ابن الحاجب وسوا. تضمنت
شهادة العدل انما في نفس كل العودة او عضو كالفطع
او اباقة بضع كالتكاح او انشعاع لينة كالتعزير
والحرود او اباقة محصنة كالملاقاة والبس او اباقة
ما كان ذهبة والعتق او نقل ملك كالمعاوضة والبيع
او تعين ذمة كالبس والدين وتعلق حوكا لغارية والدين
او الزام حكم كالتعدي والغصب الحكم بين ذلا واحدا
ولكن الذي يختص به الرجال ولا يقع الا بهم احكام مخصوصة
مرد لا **قال ابن تاشير** امرتة انما تبين ما عدا الزنا
مما يشرب بالولاين واليه كالتكاح والرجعة والطلاق
والعتق والاسلام والردة والبلوغ والوفا والعرة
والجرح والتعدي والبيع غير الفضاير وثبوته في النفس
والاخراف في خلاف فيها والغصب والموت والكتابة
والندبير وشبه ذلك وكذا لو كان الوفاة والوفاة عقد
الشكيب وعبد الملة وحسب ذلك كالتعدي والذكورية
انتهى **على نقل الشارح** فغيره تسعة عشر مسئلة ما
لا تبين الا بعد ليزي ومثلها في ابن الحاجب **وبه الباب**
الثاني من القسم الثلث من تنبيه ابن برحون ما ذهبه
الباب الثلث في الفضا. يشاهد في لا يجرى به غير مما ذكره
في التكاح والطلاق والخلع والتمليك والمبارك والعتق

وشهادة امرأتين فقط فيما لا يطلع عليه إلا حال الولادة
 والانتقال ونسبة الخلافة وأختلاف في شهادتهما
 على كون المولود ابنا ولولا يقتدرنا خبره للمجال كما اختلف
 أيضا في إرخاء الستين قبل معا يقتدر به النساء أولا
وواجب خبره في باب الجن والبيان أولي عند كل ذي خلق
 هذا هو النوع الخامس مما دخل في القسم الأول من أقسام
 الشهادات وهو ما يوجب الحزب بلا يميز وهو جنس الجن وذلك
 في الغايب والموجود من قبل الغايب للتعليق والحيثية
 وما النسبة ذلك وفي غيره من أقسام الشهادات هناك إذا
 هو من باب الجن وهو ما يوجب الحزب بلا يميز في ذلك لكونه يقع
 فيه الواحد والشهادة يشترط فيها التعدد ووجوبه إذا كان
 التام لم يوجب باب الشهادات وخصوصا في القسم الأول منها
 هو كونه من قبلها يوجب الحزب بلا يميز مع استحقاق التعدد
 فيه لقوله واثان أولي عند كل ذي خلق فدخل بهذا الاعتبار
 مع ما يرافقه **باب الجن والبيان** في أقسامها أصولهم
 أن كل بقول الغايب الواحد وإن كان عدة لا علم بوجوده
 وليس من حكمه الشهادات كما يقبل قول النضر ابن الطيب
 فيما يحتاج اليه معرفة من ناحية الحب كما يعيرون أو الجاحان
 فاشترط ابن القاسم القرائة فيه استقصا في انتهى
 قال الضار والبيان أصولهم أن كل بقول الغايب الواحد
 وإن لم يكن عدة مع أن الحكم أن باب الجن والبيان والقرائن
 يقتضيه أن القرائة تشترط فيمن يقبل قوله من شهادة أو مؤيد
 خبر فأيضا كان أو كسبا أو سواهما فإذا وجد القرائة جلا

معون

معون عنها وإن توجب ما من الملاءم بقض وان السمع ان هذه
 السمع وطالب التي توجب كمال السمع وط إذا العوزة بالجملة حتى
 يعود اشترط لها على أصلها بلا لا يطالب بها تلفيتم
 لأن حالة التمكن والاختيار يجب حالة العجز والاضطرار كما
 يقال إذا كان من شرط في حلية المالك أن يكون باذاض المالك
 لم يقتضيه هذا الشرط وتز لا يشترط العوزة في أصلها وعدم
 الملاءم في القيمة على قول الشيخ وما النسبة ذلك وفي غيره
 النسبة إلى الصالحين والنسبة إلى الله لو فرض ارتقاء القرائة
 جملة فكان أفضل من يوجد هو القرائة التي يقتضيه بعضها
وبشهادة من الصبيان **باب الجن والبيان** في أقسامها أصولهم
 وشرطها القيمة والذكورة **والاقتضا في وقوع الصورة**
من قبل أن يقبل قول أو عدة خلف **فيهم كسب قول أو عدة خلف**
 هذا النوع السادس من أقسام القسم الأول من أقسام الشهادات وهو
 ما يوجب الحزب بلا يميز وهو من أقسام الصبيان يقتضيه على بعض
 فيما يقع بينهم من الجراح والقتل فيموز ويقتضي بها من غير تعيين
 ابن الحبيب وتقبل شهادته المميز من الصبيان يقتضيه على بعض
 في الدماء خاصة وعليه الجماعة أهل المرافعة وقال ابن أبي مليحة
 النسبة وما أدركت القضاة الأولي فيكون بها جلاب النساء في
 المأثم والمأثر في الأحم المؤتممة لا قبل ولا لا ومقابلته
 في الجلاب عزه في الجلاب والحزب بالأسرار الجملة والاعتراف المستصحب
 أن شهادة الصبيان على خلاف الأصل بلا يوجب القياس على
 النفس ولعمري **شهادتهم** شروطها وأهل التمييز فلا يقبل قول
 غير المميز منهم المأني المذكورة فلا يقبل قول الأنا منهم على

فوالله الذي المروءة وهو الذي اعظمنا في الدنيا والآخرة
 على الشهادة لا والله الذي اعظمنا في الدنيا والآخرة
 في حصيلتها **الرابع** عدم ايقانهم لانه صفة تعليمهم بان
 يعرفوا في غير الا ان يشهدوا على شهادتهم فيلزمهم
الخامس لا بد من ايقانهم كيم وان كانوا مجمعين في قولهم
 انهم ما كانوا علموا وقد افترق القاطع على معرفة الله وط
 الخمسة وزاد ان الخاطي في الشك وكما ساد شهادتها وهو ان
 يكونوا احرارا فلا يقبل الشكيب والشكيب ولا من يبيع روكه
 اذ لم تجز شهادته كباقيهم في احرارهم وشهادتهم وهو ان يكون
 نوا في كونهما باسلامهم **فان في البيان** ولا اعلم فيه خلافا ولا
 صفا وهو ان يشهدوا مع ائمتنا في صا عدا قبا ساء على الظهار
 ولا يجوز شهادته الا اخر عدا ما لا وابرا القاسم ولا يجوز
 معه قضاة ولا خلاف معه في الجراح ونا سقا وهو مختلف
 فيه وهو ان لا يكون الشاهد في غير المشهود له ولا عروا على
 المشهود عليه التوضيح واختار جماعة قولنا ان القاسم
 لا يباذ لا يفدح الا اننا علمنا بالعادة من حال الاكهار الجليل
 الى القرب والبعض للعدو وعاصم او هو ان تكون الشهادة
 من وضع على بعض فلا يجوز شهادتهم بصغير على كيم و
 لا يعكس خلافا لابن الملا فيستون ويضعهم في الشرط من قول
 القاطع بيمين قوله وشهادة يتعلمون كيف ومن الصبيان
 يتعلمون بحرف في صفة الجرح وقيل **فست** فان ابن الخاضع
 ولا يقبل رجوعهم ولا يخرجهم التوضيح لا يفدح رجوعهم
 عما شهدوا به ولو كان الرجوع قبل اذ لم لان الحكم انما

شهدوا به

شهدوا به ولو كان الرجوع قبل الحكم لان الحكم انما شهدوا
 به او لا هو الواقع **واما** الثاني من التعليم واما في جرح قضا
 ابن المواز في خلافه ان لا ينظر الى لانه راض او جاه العدا
 عدم منعه وهو البلوغ انتفى **والر المسئلة** برضا
 ائمتنا الصبي خليل بقوله الا الصبيان لا يسمون في كبر سن
 في جرح او قتلوا الشاهد حرمهم من جرح فقد ليس بقروية
 قريب ولا خلاف بينهم وفيه فرق الا ان يشهدوا عليهم فيلزم
 ولم يجز كيم او يشهدوا عليه اوله ولا يفدح رجوعهم ولا
 يخرجهم **فصل ثمانية في جواب شفاعهم قسم** **في المال او ما** **التمار** **رجوع**
شهادة العدا من اقامه **وامرأتان قاسمتا مقامه**
 هذا القسم الثاني من اقسام الشهادة ان القسم الثاني توجب
 الحزم اليهم ولحق هذا القسم اربعة انواع الاول شهادة
 العدا الواحدة الثانية شهادة امرأتين اذا عدا لئلا وعلى
 بعد اذ ان الشاهد بيمين بقوله شهادة العدا لئلا على البيت
 وسيلتي النوع الثالث في قوله ولما قاسمتا مقامه
 قد يفهم من البيان الملاثة والرابع في قوله وغاب الظن
 به الشهادة البيت باذا صدق عدا واحرم في المال او في
 غير المال والاشارة في المال او حطب الطالب مع العدا بان
 الحوثية وقد رقت امثلة ذلك في التبيين الثالث الا
 ان الحكم ثمة انصب لكونها ثبتت بالعدا من عيم يمين ولما
 لكونها ثبتت عدا واحرم مع اليمين او ما يفهم مقام العدا
 وهو امرأتان مع اليمين ايضا ولذا اذا صدقت امرأتان
 عدا لئلا حرم حطب الطالب بان الحوثية ايضا فان القارح

والحكم بالقضاء واليمين في المرتبة المأثمة عليه
 وفيه خارج المرتبة فلا بد ادعى لنقله في نقل عزازير بن
 از رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمه فضع بالقضاء
 واليمين في الاموال دون الغنم والكلاب والحمير
 والقطر وفي المرفق فالأمر القاسم وان شققت امرتان
 ان الميت او حي لقتل الرجل يكذا حلف مع شهادتين
 والساكن والوصية وان لم يشهد معهما رجلا وشهادة امرأتين
 وما تة امرأة في فرائضها وفيه فالأمر القاسم وان شققت
 بعد او امرأة بمال للمعا رجل حلف مع شهادتين
 فان شققتا اصبحت لغيره حتى يكسر في فالأمر في ان اليمين
 مع الشاهد في الحلف والمالية كفتا حد في **وبين المولى**
 فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد
 ومن المرفق فالأمر مالاً ومزاولاً شاهد في رجل انه تكفل
 له بمالاً فلا رجل حلف مع شاهده والساكن والوصية
 لان الكفالة بالمال المأثمة ما اقل الخرج لا فاضل فيه انما هو
 مال **فمن** ويتبعه صغر من فضع له في دينه بشاهدين
 مع من فضع له بشاهدين **فمن** من له شقاز في كفا بغير فاع
 له بكل حقه شاهد بيمين تكول عزازير بن الما ينفق نفسه
 في الاخر **فمن** في سماعة عيسى عزازير القاسم مزاولاً
 شاهد ادعى امر القاضى وفض له في كفا بيمين مع شاهده
 ولا يجوز مع ذلك الا شاهدان لان مزوجه الشاهد على
 الشهادة والشهادة في ذنبا الفاضل شهادة على
 شققة انفق ولعل وجد ذلك من مستند في الفاضل هو

شهادة

شهادة المستنود بالشهادة في شققة شهادة في مستند
تنبيه فالأمر القاضى فضع الناطح مقامه الجزير والميت
 فضع القاضى شهادة غير القاضى الجاني الفاضلة لما
 في رواية المتكف عن مال والحوان انه اختلف في ذكر ذلك
 بطل الحكم الرما باعنا ذلك عند ذكره لقنا فاضلاً للاختصار
 انفق ذكره في قوله وما لا يها رواه الشك في فضايلة
 في غير غير يوجب وفيه فضع الحوان ما لا يقع لان المقصود
 في هذا المأثمة جمع النفاير وهي اوجه الشهادة التي
 يشهد بها الخومع اليمين بعد ذكر بعضها في فضايلة المحل
 وان ذكر في موضع اخر يثبت المقصود المذكور والله اعلم
 ولو اجاب بقوله بقوله في غير المستنود كان اقر على
 ان جمع النفاير لا يقتصر فيه على المستنود **والشك**
وهما انما عن شققة يفتي ارفاء حسن والختيار **ومن**
واليمين مع فرد الدعوى وان تكا بان الشاة باستين
والمتدعي عليه بالافضل وفيه يسوق ذلك في بعض الما
ولا يميز مع تكول المدعي بعد ويضع بسفوف ما ادعى
 فضع القاضى انواع من الاثواع الاربع المرفقة في الفاضل
 اثبات من افضل الشفاعة وهو ان يوجب الخومع اليمين وهو
 الشاهد في العري وشك له بامثلة كفتة الاول ارفاء **والشك**
 والمراد اذا اقبل الزوج بزوجته خلوة اعتدالي فيهم وبين
 امراته فاجت الميسر وان كان القول قولها ولها الاثران
 كما ملأ فار في العريضة والخلية بين الزوج وزوجته هو
 مرادى لما بارك في النص وليس المراد ارفاء حسن ولا اعلا في

اليمين على المريم اذ انما تكول المدعي عليه فيحكم القاضي فيكون له
 فان قال بعد ذلك اخلع لم يقبل منه ابن الحاجب انكول الجرح بهما
 جرح فيه الشاهد واليمين ونظر الشارح عز ابن يوسف قال في
 كتاب ابن سمعون قال لا ولا حاجة بالحي الحو بشكول المدعي
 عليه حتى يرد اليمين على المريم ويجلب ولم يجلب في نظر المحل
 المرفقة وبه حكم المحقق انهم قوله وفيه نص لا خلاف على
 يقع ان يسوي ما ذكر من اقله الشاهد العربي وذلك في معرفة
 العباد والوكيل اللطيفة ومن كان له الفطاة والعقود
 في الجحكان ومزاد في ما يشبه في البيوع وما بر المعاد فان
 وما يعرف للزوج او للزوجة من ملاء البيت عند تنازلها
 فيه وما الشبه ذلك وهو انما المستقر ان شاهد العربي يقض
 به مع اليمين وانظر مقابل قول القول قبل هو الفأو، وعدم
 اعتبار، وغير ذلك ولا اقله في مريم. **بالحالة**
والذي نقله القوام ان الشاهد العربي قبل هو كالتكليف
 فيجلب معه ويصنفوه هذا الذي عندنا طرقتا وقبل هو
 كشاهد يرفق به الحق يعني قوله ولا يميز مع تكول المدعي
 عز اليمين في تكول المدعي عليه **في نظر** **بالحالة**
وقال ابن الطبري في الشهادة: حيث لا يقع قطع عاده:
 فعزاه النوع الرابع مما اندرج تحت القسم الثاني من اقسام
 الشهادة وهو ما يوجب الحول ليزعم اليمين وذلك حيث يكون مقتضى
 الشاهد في شهادة في غلبة في المحل الذي لا يقع القطع فيه كاد
 او بعض ما يقتضيه للمحال المطاع في باطن حال المستعود
 فيه وذلك كالتشهادة بالغير لمن طوب بد يزعم امكان ان له مالا

في قوله لا يميز مع تكول المدعي عليه
 في قوله لا يميز مع تكول المدعي عليه
 في قوله لا يميز مع تكول المدعي عليه
 في قوله لا يميز مع تكول المدعي عليه

لا يجوز ان يقول لا يميز مع تكول المدعي عليه
 مع تكول المدعي الكاذب في تكول المدعي عليه
 في غير مستوفى ان عوا و عا

الشهادة

الحياء اذ اريد عليه فحائل بعض من الضرر على الجوع والبرد وغير ذلك
 مما فيه ضرر كالتشهادة بالانحراف من الملة فلا ادع عليه تقوية
 ببيع او غير مع امكان ان يكون في حقيقته ونحوها والحق يدعيها
 كان وكالتشهادة بضر الزوج لزوجته اذا ظهرت فحائل ذلك لا من
 تكرر فتشواها بدلا فارب واليمين مع امكان كذبها وانها
 تريد فراقه الي غير ذلك مما يشبهه ويكون للشاهد في مثل ذلك
 ان يشترط في غلبة الضرر والحق حاج الحوز وثبت له ولا شك
 ان الفاعلة في الضرر بعد ان من اقام يثبت بغيرها البتة المتعار
 فيه له بها من غير يميز لكونه لا فيما فيه البتة بالقطع اما ما تضمنه
 فيه بظاهر الحال معقولة في النظر تنفذ القطع بذلك او غير
 فلا بد من يميز الدكالب المتكلمة راعى بالحق الامر في **اليمين**
 الفوضي في شرح قول ابن الحاجب في التفسير بان يشهد باعصاه
 حلف واظهر ما رده فخره من الحاصل التي تجلب فيها المدعي
 مع يثبت كدعي المرأة على زوجها المتيققة والغضام الغايب
 ومحابطه كل يثبت تشهد في كل من يميز الدكالب في
 بالحال الامر انفس **قال الشارح** وحكي المازي عز محمد بن عبد الحم
 في الشهادة بالزوجية اذ ان الانسان يجوز زوجه ويشتمل
 عليها الشهادة بالزوجية في حقه بذلك وان كان لا يولد حين
 الزوج فان المازي وقد اوع. ان كانه حالي عز شهادته
 الصماع وانما يقطع فيه النظر القوي المزاج للعلم والقطع
 اليقين بغير ان الاحوال كما تكون الشهادة بالغير بغير ما في
 الشهود بغير من طلب بد ينقطعون بصحة ما شقروا والكل
 حيوان ان يكون له ما ارضى به لا يعلم به الا الله سبحانه وتعالى ان ابدان

اقلاب

فرايز العذر والعذر والعذر والعذر في الجوع في الشيء. الذي لا يصح
 عليه الا العذر. فمما يدرك المخالفة لثبوت المصلحة على باطن
 حاله في التعويل في الشهادة في فرايز الحوا **قال الامام ابو**
الغضائري في الاصل في الشهادة ان لا تكون الا عن قطع
 لا ترد فيه لا اثر اذا لم يجر ذلك فلا بد من النفس التي لا دور ولا من
 الظن الغالب لان الاستناد له ضروري امله شهادة المستند
 عند الخلق فبذلك لا يقيد في الغالب الا بالظن وهو يفسر بها
 اذ لا يتأتى غير ذلك في جملة العادات بالشهادة اذ المتكلم
 فيها الا قطع واقتضت المصلحة انما لها فلا بد من ذلك انقص
تفسير فاما الخارج في ذلك النوع وهو عذر النوع وما قبله
 مما تحت هذا القسم مما تحت درج عليها المتكلم في ذلك ونحو
 من محله في الحكم واياها في تتبع الشيء في ذلك **فصل**
ثالث في اخذ الحو في: توجب توفيقا بدخول الحكم
وتجب شهادة يقطع ارضي: ويقضي الاعدادان فيما يفتني
وجب توفيقا من المطلوب: فلا عذر عن اجل مضروب
 فمما هو القسم الثالث من اقسام الشهادة ان الخمسة وهي التي
 لا توجب الحو لا من غير كمال القسم الاول ولا مع اليقين كالمقام
 واما توجب توفيق الشيء. المتنازع فيه وذكر من هذا الفصل
 فاما من اصل التوفيق فيما استقر به عزمه في بعض الاعراض المستقرة
 عليه وضرب الاجل فيه وكيفية في الاصول وتوفيق الاصول (شبه
 ذة العذر الاخر التي كمال الشهادة وكيفية ايضا وما يفعل
 بدلالة من الايقان وما لا يفعل والتوفيق فيما يجرع لادعاء
 ما لا عذر او لتزكية المستقر او لثبوت ارضان الشهادة

والتوفيق

والتوفيق لغوي لا من اقامة البيينة عن طهور في ابل الصرة وقوله
 وتجب شهادته البيينة هو اشارة الى المستند الاول من التماس في
 ان من يستعد له عدلان لا يصحوا ويصح. مثلا وتجب الاعراض بينهما
 للمستعد عليه فان عذر الشهادة لا توجب له ما تستعد له به
 واما توجب توفيق الشيء المتنازع فيه ان يبعد والمستعد
 عليه حينئذ يستعد المستعد له واذا وقع الشيء المتنازع فيه
 به لا مضرب اجل الا للضرر الذي يلحق صاحبه فان قلت الشهادة
 في الاجل المضروب اخذ المستعد له ولا يفي فيه صاحبه وبات
 تفسير التوفيق ما هو فافهم الفصل الرابع من القسم الخامس
 من الركن الصادق من توفيق ابراهيم حوز واعلم ان الاعذار والتوفيق
 لا يكون مجرد دعوى الخصم في الشيء المدعى فيه ولا يفعل على اخر
 شيء. مجرد دعوى الغير فيه حتى ينضم اليه لا يثبت به في الدعوى
 او لطمه والسبب كاشف هذا العذر والمرجو تركه والاطم
 المستعد يعمي العذر واذا ثبت هذا بالاعذار في اربع على
 وجهين الاول عند قيام السابقة القاهرة او كقصور الكفافة
 فيريد المدعي توفيقا لبيئته بالتوفيق هنا بان يجمع الزمان
 في يد. ان يتصرف فيه تصرفا يعينه كالباع والهنه او فخر به
 عوفا له كالباع والبيع والحوذ لا من غير ان يرجع به عنه
 ان كان له بعد ان ثبت المدعي دعواه في ذلك لا يثبت هادة فاطمة
 وكان الرجوع على ما يجب ويدين المصالح من جهة مدعى فيما قامت
 به البيينة المدعي فيضرب المستحق منه الاجال ويوفى المدعي فيه
 حينئذ بان ترفع به الاول كذا كان دارا الخلف بالتفعل
 وارضا من مرضيها او طائفة نال في اوج وفي الخارج وبوم داخله

الترار من نفسه وقناعه ويوجب في اخلاصة لائلاثة ابلع وفوقها
فان حيا المفعول كذا ان يفر في الارض ما يقفل عليه ان اجاب
الحاج الذي لا يودها احرى من ان يفر من نفسه وقد نكح من كلام
التبصرة ان التوفيق يختلف باختلاف نسبة وعالية ذهب التام
فان كان نسبة شهادة عدل يزل في احوال الاعذار فان التوفيق
يكون برفع يد حائره منه وعلمه ونحوه مما يفر من الايمان
الاربع لغيرها ان يفر من نفسه للتوفيق المتقدم في بناء قوله
توجب توفيقا وان كان نسبة شهادة عدل واخر فان الايمان
يكون بجمع ما حبه من توفيقه جميع او غير ومن ان اجده عن
حاله بغيره او بنا ولا ترفع يد حائره عنه ولا لافا لظاهر
حيث تكون العقلة تشا هرو حرة ولا يفر من يديها الب
وبتم من اطلاق التام ان هذا الخ جاز في الاصول وغيرها
ولقد اوا الله اعلم فان يهدو تشا بعد عدل احوال ووفيق
فحضره لا بالاصل في وجهه من ان ما قبله عام في الاصل وغيره
وانت اعلم وقوله في التبصرة في اوجده التاكيد ويدعي
المصنفون من يد مد بها الخ ولا ختم في قوله هذا المربع
الحقيق التي التوفيق التي ارفع الاعذار المستعمود عليه وال
لامد مع له وقوله في الخ جنس ومبته **والجمل** حقة توفيقا
والدرا بط حقيق يد اى توفيقا محكوما به وشهادة النطق بها
بلها شهادة الشهاد وقوله وحيث توفيقا من المطلوب
اي حيث طلب التوفيق فلا يفر من عن الاجل ويقدر في
كلام التبصرة فيمن للمصنفون هذه الاجل التوفيق اظهر
ووفيق ما ظاهرا في فعل مع اجل **منقول ما يقيد به في العمل**

رما

فيما له كالفرز خرج والفرق في توفيق الخراج ونحوها
وهو في الارض النفع من ان تفر **والجمل** تفر وتوفيق الكرا
فيل جمع او بغير ما يجب للمصنف من ذال **والاول** التوفيق
تفر في الايمان للمصلحة الثانية من التماز المصايل التي
ذكرها في هذا الفصل وهو كيفية التوفيق التي
نسبته لشهادة المستحق **والجمل** التوفيق واما التوفيق
الذي نسبته عدل واخر في ان في البتة بعد فترة وكيفية
ذال في الوجدان الاول هو كما قال البراء في من في المسالك
و مراد عن رجل في دار او ارض تيد او غير ذال من
الاصول الثانية ونحو ان يوفيق له في ذال عليه القيد
ان لا دعوى ان كانت في دارا مختلفة بالافعال بعد ان يرض
له اجل في غير اخلا بها بغير ما يراه الخ وان كانت في
ارض منع من حررتها وان كان فيما له خراج كالفرد
والخا فوته وما الشية ذال ووفيق الخراج وان كانت في
حصة ارض ودارا ونسبة ذال لا تختلف ذال الحصة للمدعي
فيها بالكرام ووفيق الكرام وقيل يوفيق من الكرام بغير
الحصة انتم **وبه كفاية** لشرح ابيات الناطع ربه
التوزاء اختيار القول الاول بتوفيق جميع الكرام لا ما
يتوب الحصة فقط وقوله ووفيق ما ظاهرا في
ان يوفيق في ذال من العوض والحيوان لا يكون كذا ويشتم
الاوضة تحت يد ايمر فان كان كذا لا يلا في زيادة ارفق
الايمان كقولنا ووفيق في موضع يد ايمر ما بعض ما نقل

التي يبرأ عنها الخلق في القضية المعينة ابرز في الجملة
 باقامة المدعي شاهد يبرأ عنه فيكون هو نفع غير وانما هو
 وكذا لا قبل بعد بلها وهو قولها ان كان اقام شاهد بن
 باذن القاضي فنظر في بعد بلها وخاف على المدعي فيه البقاء
 امراميا فباعه ونصر له ووقع على يده **وحيثما**
 الجملون باقامة شاهد او احد عمر لا خلاف ان تقضي
وقد اشتمل كلام ابرز في هذا على اوجه العقلة التي
 في المتقدمة من في النظم بقوله الجملون باقامة شاهد بن
 عد يبرأ وتبقى الا عند المفسر عليه هو الاول في النظم
 وقوله وكذا لا قبل بعد بلها التي اوجه هي مسئلة التام
 قضا وقوله وفي الجملون باقامة شاهد او اخر اوجه
 مسئلة قوله وشاهد عمر ابراهم الا حل وفيه واما قوله
 وخاف على المدعي فيه البقاء الخ بانه الكلام عليه **يحيى**
 شرح البيهقي بعد ان شاء الله وقد اشتمل البيهقي على
 المسئلة الصادرة من صاحبها يلحقها الفصل وهي التوفيق
 فيما اشكده به رجلان ينظر في تزكيتهما **انتم**
وكل من يبرأ البقاء له وفيه **لا يبرأ في** قد دخل
والحق يبعده وتوفيق المبرأ ان يبعده في التوفيق هو الركن
 تكلم في البيهقي على كيفية توفيق ما يفسد اذا اشكده
 به من لم يثبت عمر التوفيق وفي المسئلة انما بعد من هذا يل
 فعلا الفصل يعني ان ما اشكده ان توفيقه لوجه من الوجوه
 المذكورة وكان مما يفسد ان كان الخ والبوله الخ
 ونحوه لا يانه ينظر في ارجح حوال ما لا يخفى الخ لا به

من اعذار

من اعذار او ترجيح او قد يلزم وما التفتة لا قبل تقيمه وفيه
 وار خيف تقيمه وفيما به قبل لا بالخ يبعده وتوفيقه
 وهذا اذا كان التوفيق بقضاهة رجلين ينظر في تزكيتهم
 لا من صياغة الكلام بولاه **لا لقوله** قبله وحيثما يكون
 حذر البينة الخ واما ان كان بقضاهة عمر واحد فباعه
 المفسر عليه وكل يفسد ويبرأ منه وكوه قوله وفي
 المختص ويبيع ما يفسد ووقع بمقه معهما قبل ان يعزل
 بيعه ويبيع بيده فالبيع المبرأ فان لم يكون في كفا
 الشهاد ان ابرز الفاسد فالوا ان كان الذي ادعى المدعي
 مما لا يبيع ويبيع اليه البقاء كما لا يبيع الرخصة والله
 ان المدعي اذا كان انما اشكده شاهد واحد واخر واحد
 وفار عقيب شاهد ان كان القاضي يو حل المدعي **يحيى**
 احضار شاهد اخر ما لم يجب البقاء في ذلك الزمان اذ عسى
 بان احضر ما يستجوع به والا فلا يبرأ المدعي عليه ويبرأ عنه
 واذا اقام المدعي شاهد يبرأ عنه ويبرأ عنها القاضي فله التوفيق
 على المدعي فيه البقاء امراميا فباعه ونصر له ووقع
 التوفيق على يد عمر ابرز تزكيت فضم بالتوفيق في كفا
 قول المفسر: شاهد واحد واخر واحد مع ل لا اطلب البينة
 ولو اراد لا اطلب معه لان لا يبرأ حواشا له ان كان وجدته
 والا اخلقت مع شاهد يبيع حبيته ووقع بمقه ان قضى
 بقاءه وليس له ان يبيع من شاهد يبرأ يطلب بعد بلها
 وقد جعل له يبعده قضا وان كان في شئ من بعد بلها وهو
 ان لم يثبت بطر الحو وشاهد واحد واخر في الاولان في كل حال

والخلف معه ممن اراد الجحد. **ار** وثبت الحواشي على نظر الشاهد مع بعض الخصام **و** قال ابن الخليل وما يعيد من طماع وغيره فانما يباع ويوفى بعهده ان كان شاهداً وليس عليه وطلب ان كان شاهداً التوضيح يستلزم ان المدعى عليه ان المدعى لا يثبت قوله الشاهد **و** قال المدعى عليه ان المدعى عليه ونفى ابن الخليل منه **بقوله** فانما لا شكاه وذلك لان الحكم كما يتوقف على الشاهد انما يتوقف على يتوقف على عمالة الشاهد بن بامان يباع ويوفى بعهده بينهما ان يثبت ويبر من موقوفه، **فيمها** **واجاب** صاحب الفتاوى بان جميع العدل قادر على ان يثبت بيمينه **قلنا** نزل ذلك الاختياراً صار كانه مكلف منه بخلاف من ادعى شاهداً من او شاهداً او وفى ذلك العاقل يضطر في تعدد يدهم لا حجة عليه في ذلك لعدم قدرته على اثبات حقه بغير عدا لقتل واقرار الما زب يعرف **ار** وهو ان الشاهد من المحضون اقر من الواحد من الواحد فطعن **الان** ان جميع مستحقو والشاهد ان المحضون اذا عدا لا يما اباد تعدد يدهما الكسب عز وص كانا عليه من الشهادة، انتفى ممدع كالعيد والتشدد ان ثبوته فاع به برهان **و** او التماس ان عبداً اجب ان طلب التوفيق وهو مستحق للحمية او يوقفها بسببها **عليت** ادعى بيمينه حضوراً **و** ان تكن بيمينه بالمدعى عليه ما التزم عنه ان يباع كذا مع عدل يشهد ان يشهد **و** بعد ما قبلت بيمينه نزد **و** هذا هو السبب الرابع من اسباب التوفيق وهو التوفيق

لا فائدة البينة كما تقدم أو اصرح قوله والله لا تخفى الحق
 نعم البينة يعني ان من وجوبها او غير، ولذا لما دخل الخاف على
 العبد جبر رجلا وادعى الله له وفاق بينه الله كان فضله عموما
 او محسنا مما ادعى الله له وفاق بينه الصمد الله ابو له عموما او
 ضاع له برهنا وادعى ان له على ذل البينة خاصة وطلب ان يوفى
 له ذل الله، لم يوفى بينة فانه يبان اليه ذل الاباء البينة كما هي
 وبقولها جميعا او يوفى ما اخبره من ذل الله فله الضمان لا يبان
 الثلاث الا في صرح بمقتضى قوله بينة خصوصا فقالوا وان
 بينة البينة اي حال جاز المدعى عليه فليد الله لا يعلم فيه كفا
 للقيام ويبلغ بينة بينه كما مع سائر الدعوى وبقوله من مقابلته
 البينة الخاصة بالبعيرة او المراد بالخاصة حقيقة الخاصة وما
 في كمالها من الغاية غيبية فريضة وهو كثر له كما يليق في صرح
 بلصوص قوله والله ان يصحرت فقام به برهان انه اذا لم يصح
 بالمتخذ ان لا يعد او اصر او اصر في ذلك فتعود النظر ان غيب
 غيبية بينة فان الختم كثر له ايضا فليد الله عليه ويبلغ بينة
 بينه هذا طام لعنه والله اعلم والله نقل عليه النساء وما ذكره
 قال ابن حارثه وان كانت الدعوى في عموما وعمره وسائر ان يوفى
 له ذل فليست ذل الله الا ان ياتي بصمد او له في او يري بينة
 فريضة فيوفى له الجنة اياها التي الجنة وفي كمال ان يوفى
 ط ان البينة فان حال او فاعوا العمد في ثبات بينة لم يكن
 له ذل الا ان يدعى بينة خاصة في الحق وسماعا بينة له دعواه
 فان الغاية يوفى له البينة ويؤكد له حتى ياتي بينة فيما قد
 مريوع ونحوه فارجوا بشا الله او سمع وسائر البينة بل

تعد في حكمه المشهود عليه ويرى وتختلف ان دخل قبل فداو الجسر
اذا اخذ في الجلب او في حقه فبما في الدلائل والخراج على بطون
عليه ويقتصر من غير النكاح او ان يتزوج اعتمد الشيء في قوله لا
الرجوع اليه في المشتبهين الى وليه وفي ما لم يكن في مثله الفرق
ومما يلحق به لا يحصى النكاح والطلاق والرجوع في الملاق
والفراق **فاما المار** منصوص المذهب ان من اقام شاهد او امرأ
بشكل امرأة انكره لا يميز عليها **وفي الموازنة** لا يميز في دعوى
النكاح في امرأة لرجل ولا عليه لها بل يقع بغيرها فلا خلاف
في اخره من بعض الاشياء وجوب التمييز في المشتبهين بالاشياء
الواحدة انتم في دعوى التمييز في النكاح في ذهاب الشيء
خلاف بقوله وتختلف بشا في الملاق وعنفوا نكاح فان نكح
جسم وان كان من **فصل** رابعة حقة لمجرب في شهادة
رابعة وما يلزم ما موصولة بمعنى التبع ويلزم دفع اوله طارح الزم
ولما يلزم يجوز ان يقر بغيره الثاني انتم مبعوض من طالب
وهو بمعنى كذا واشترط فيهم الاول ان عليه ان يقره الشاهد
في توجب التمييز في الدلائل كما في الفهم الثاني بل في المطلوب
وهو الترويج في الشهادة بالطلاق والسيد في الشهادة بالنفق
وليجوز ان يقر بكسرها وتكون الاستحقاق ان يقره الشهادة
توجب التمييز للطالب وهو الزوج في الدلائل والعبر في الفراق
ويستحقها كل واحد منهما في الدلائل وقوله ولا يميز على
حزب اخر الثاني ان لا يميز **فصل**
خامسة ليس عليها عمل وهي الشهادة التي لا تقبل
كشفا من الزور والابن للاب وما جرى مجراها من التبع

جواب
١٢

نقد هو الفهم الخامس من اقسام الشهادة الخمسة المذكورة
في قوله قبل في الشهادة لدى الاداء بملئها كغيرها لا يشترط
وهي الشهادة التي لا عمل عليها ولا توجب شيئا وهو الفهم
في الحقيقة ليس يفسح منها وانما هو في حقها بالانصاف
في التفسير اذ ان يقال في الشهادة في فقهين فبما يوجب
امرا ويندرج فيه انواع الارادة المتقدمة وفسح لا يوجب
شيئا وهو قوله في الشهادة التي اختلف فيها من كونها
الشهادة المتقدمة او الابدان او غيرها مما منع يمنع قبولها
الاول كشفا من الزور لا يخلو في العدة فيه والاشياء
كشهادة الابن له لوجود المانع وهو التهمة **وقد تقدم**
الطلاق في الشرع وان اختلف فيه من كونها لا تقبل شهادة
واما الموانع بعد انرا الحاجب منها بل لا خلاف في
التفصيل الثاني ان يجرى بها تبعها كمن يقر على موردته المحض
بالزنى او قتل العمد لم يكن بغير او يدعي في الشهادة
بعض العاقلة بعض من يعود ان يقر خطا الثالث انكر
الشبهة بالثبوت كالأبوة والأمومة او بالنسب كالأبوة
بلا يشترط الزوج لزوجته ولا في له الرابع العزاة فلا تقبل
عليه وتقبل له ككسر الزانية الخامس في الزانية التقيين
بالخصار البراءة او بالخاصة والاول كشهادة في امر ديني
بعضوا وجه او زواجره الثاني وهو التامع كشهادة
ولذا انكر في الزنا وكشهادة من خرج في مثل ما خرج فيه الشاهد
الزمر في مثل الشهادة كالتساخر المحقق في كمالها ولا يضر
في المصنوع او على ادائها فيدعي شهادة في ان يطلب بدها

حضر هو الامم وذلك في احوال السماع كاشهادة اهل التام
 شهود من البادية **وفي المذونة** لا تقبل شهادة السوا وال
 في انما بعد اليقين حصول الرتبة فيما له ضرر وبالفعله معالي
 يضم الشهادة مع انباء البغضاء من الشهادة ان ولم يقبلوه
فصل في شهادة السماع انما هي شهادة السماع
 لقب لها يصح انشاؤها فيه بالاشتراك في سماع من عي
 معتر فيخرج شهادة البت والنقل في اي شيء شهادة البت
 من قوله بالاشتراك في سماع السماع وتخرج شهادة النقل من
 قوله من غير معتر لا في النقل في سماع النقل معتر في
 واعلمت في شهادة السماع **في المجلد والكتاب والوصاع**
والخبر والبرائة والميلاد **في حال السلام او ارتداد**
والجرح والتعديل والولاء **والرشد والتسفيه والاياء**
وفي غلا الملك **يبد** **يقام فيه بعد حلول المد**
وحسن خازن الشين **عليه ما ينال في الحشر**
وعز الحرام **وفي تعدد** **وضر الزوجين من تقصير**
 اشتملت الايمان اشتملت على غير مواضع شهادة السماع
 وذلك في المجلد وما فيه عليه ان ضم الامم ولو في النكاح
وصفة شهادة السماع في النكاح ان تكون المرأة تحت حجاب
 الزوج فيكنها في ايمان الزوجية فيتم او يكون اهو
 فيحلب الخ منهما الميراث فيثبت الزوجية بالسماع المستقيم
 فيحكم له بالميراث ولو لم تكن المرأة في حصة احد الزوجين كانت
 وجل انما زوجة تزوجها بالسماع لم يستوجب البتة عليها
 بذلك ان شهادة السماع انما تنفع مع الحياة للمرأة وهذا المخرجها

اليه اذ يجهل ان يكون السماع من واحد فثبت ذكره وواحد
 لا يجوز به النكاح قاله القاضي ابو عبد الله ابن الجاهي **قال**
القاضي المشايخ قلنا فيمنع منه لا ينع عليه بشهادة
 السماع مع انهما يرتكبا بها الا ان يكون قسما على مقتضى
 مقتضى ايقاع به العلم **كما ان عايشة** زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يخرج ان يخلف في هذا الدين بعد الشهادة لا سيما
 اذا كان الامر وماتت اليقينة انفس **وفي التوضيح** عزاي عن
 انه يشترط في شهادة السماع على النكاح ان يكون الزوجان
 متعقبن عليه واما اذا انكر احد منهما فلا انفس **وتجوز في الرضاع**
 وينبغي ان يشترط الرتبة المذكورة في باب الرضاع ويجوز في الخمر
وتبين عليه البلوغ والخروج من العدة وعلم ذلك **وتجوز في**
 الميراث فيمنع منه ان يملأنا وارثا ولا نأول ولا يقول الميراث
 او الولاء **وتجوز** في الولاء ومما ينع عليها ايضا ان يرضي
 الامم ولولا الخروج من العدة وعلم ذلك **وتجوز في الاسلام**
 وينع عليه ان يرتد ورتبنا المصلون من غير المصلين **وفي**
الردة فعبر انه ثبت المار **وفي الخروج** والتعديل وينبغي
 عليه ان يكون شهادة من عدة او عدل فيولها من جرح **وتجوز**
 في الولاء ان يملأنا موقوف لعل ان او موقوف لايه او جزء فيرتد
 بذلك ان يكون له عاصب من نفسه **وتجوز في الرشد والتسفيه**
 ومما ينع عليه ايضا ان يرضي فان الرشد وردت في ان الجوه
 في تفصيل مذكور في جلد **وتجوز في الوصية** فيثبت بشهادة
 السماع **فان شيخنا** ابو العباس الميموني رحمه الله في
 شرح المنقح المختار والمقصود من الوصية المذكورة في كلام

المخرج

المؤلف يعني صبره على الزفانها الوضعية بالمال قال الشيخ
فيكون هذا أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي طالب بالوطيان
بالمال وإنما ذكر ابن العريفي والفرابي والفرابي لفظ
الوضعية غير معصية بالكتاب اذ لم يصدقوا في الكتاب في
من الاصل بالانظر ولا لا فيصير صاحب التوجيه الوضعية في
المنطق الذي اولى اياها بغيره كما ينبغي ان يكون ونحو ايضا
في ثبوت الملا لعمارة ولا تنفع لغير الحائز وضعها ولا
قال الناطق لعل لا يبدو **واما** قوله بغير فيه بعد حواء
المدد **وقوله** وجس جاز عليه الخ فيلاني نعم الكلام
عليه فربما انشا الله **وتسمى** في الجبر النقيض ولا لا قال
جاز من التبيين الخ التوجيه ولا يقيدها شهادة الجماعة
في الجبر الا مع القطع على المعقولة في حق الله لا الشك
التشكي **وتسمى** ايضا في غير الحائز او توثيقه وتبين على
تولينه بقوله قد علم على علمه **وتسمى** ايضا في
اثباته في جماع الزوجين وتبين عليه انه طليق بالقرار
الذي عينه لا مما ينبغي على قوة الامور **تتميم** قال في الباب
الثاني والثلاثين من انصاف في الفضا. شهادة الجماعة
قال ابن رشد شهادة الجماعة ثلاث مرات الاولى بعد العلم
وهو المعبر عنها بانقضاء التمسك بان ملكه موجود
ومع وجوده لا يقره اذا حلت كانت بمنزلة الشهادة
بالروية وغيره مما يعيد العلم المرتبة الثانية شهادة
الاستبصار خذ ولم يبق خطا مؤبدا في غير من القطع ويرتفع
عن شهادة الجماعة مثل ان يشهد ان خا بعاموا ان يقره وان

عبد الرحمن تواتر القاصم في يجوز الاستناد اليها ومنها
اذا روي الاصل روية مستقيمة ورواه الخ الفقيه من اهل
البلد وشاع ام، فيمن لم يسمع الصواع او العطل من رواه ومن
لم يره وذكره ذلك الجبر المستقيم لا يحتاج فيه الى شهادة
عن الحائز ولا تقدير **قال المرحوم** وهذه الاستبصار
التقدير والقبول وما يستقيم عن الحائز من الاقرار
بن عبد الحليم من التماس من لا يحتاج ان يثبت عن الحائز لا يشهد
عمر الله ومنه من لا يثبت عن لا يشهدا رتبة وانما
يكسب عما اشكل ومنها الفضايلة بالسمع بالانقباض
قال ابن القاصم مثل ان يحدو رجل في شوق مثل سوف
الا حد وما اشبهه به كسرة التماس ففطع كل من روى عليه
بالشهادة فيروا من ان يرضى من اهل العلم ان لا يحضر هكذا
وتطاهر عن لئلا لا تكون فيه الفضايلة من معجز الحائز
المرتبة الثالثة شهادة الجماعة وهي التي يوصف
ابوها. الكلام عليها ويتعلق النظر بها تها
وسموا طها او محلهما بما حقه بان يقولوا سمعنا سمعنا
فالتبيان من اهل العذر وغيرهم **ويسمى** الحكم وتبين
شهادة الجماعة ان يشهدوا ان اوارق في الاصل
في ذلك انهم لم يروا ولا يسمعون ان يقره الدار حدة في
بلان او ان يقره من مواليه بلان وقد توالها لا يسمع وكثير
سماعهم وقبيل حتى لا يذرون ولا يسمعون ممن سمعوا من كسرة
ما سمعوا به من التماس من اهل العذر وغيرهم ولا يجوز الجماعة
ان يقولوا سمعنا من افواه باعيا نهم فيسمعون او يسمعون

لَعْنَةُ
الْجَوَافِرِ

ما

28

خرج او كما خرج في المختص صراط الطوارق في الاحكام والامر
انقضى وهذا الذي نقبلا برغمه هو كما ذكرنا انما لم يرد
القائمة المذكورة ان اضطرار كحول الزمان في بعض المسائل كما في
والحل مشكل انقضى **وشرح لها الاستعاذة بعينها** **الله**
الله **الله** **الحم من عند السماء تعظما** **الله**
مع السلامة من ارباب **يعقظ التي تعظبط او اذاب**
ويكفي فيها بعد ليز على **ما نابع انما عليه العلم**
يضع انه يشترط في حجة شهادة السماء صراطا واحدا الاستعاذة
والان في السلامة من الرتبة المودعة التي تعظبط الشاهد
او تعظبطه فالاستعاذة هو ان يكون المنقول عنه غير موزع ولا
محصور كما انما اليه يقول له حيث لا يحصر من عند السماء تعظما
قال ابا جعفر **وشرط شهادة السماء** ان يقولوا سمعنا صمعا
ما شئنا من اجل القول وعيهم والى الله فانه ان يريب عن ظهر
واين الما يخشون وفانه ابن الموان فالاولا واما يسموا من سمعوا منه
بان سمعوا من حيث من شهادة السماء التي الشهادة مع الشهادة
وف **الدين القاصم واصغ** **واما السلامة من الرتبة تعظما**
الشهادة وكذا في بعض النسخ **ووجود الرتبة ومثاتها**
حكا **ابن ابي زيد** في القواعد غير المجموعة لان القاصم اذا
شعر رجلا من على السماء **وبن القليل** ما ية من انما انما لا
يعي موزع شئنا من ذلك **للم تقبل شهادة** نعم الا بالمرجعوا ويكون
عليه اكثر من الشئ الى ان يكونا شخصين كبيرين قد بدا في جملها
فيكون شهادة تعظما ونظر القاصم **عن ابي اسحاق الساجي** في
ثانها وهو ان تكون بها تغادر عصره وكما انما قد بان ان يكون

كذلك لم يقتصر اليها المرفوع الزمان فصفة لوجود شهادة القطع
الان لا يجوز في العادة شهادة قطع كما في المرفوعين **وجيب**
فالان يقتضي في الطول الاستناد اليه **قلت** وقد تقدم
في هذه الايام ان مقتضى ما يقتضي به هذا الشرط وراجعا
ولو كانت عمدة الشهود فلا يقتضي على جليل لانه اذا لم يوجد
الارجحان **در** على عدم الاقتدار لخر لو كانا من الكثر في ثبوت باد
جبلها الزات الربية والعملية الاكتفاء فيكون كما شبه عليه
بقوله ويكتفي فيها بعد ليز في ما تابع الناس عليه العمل واما
ولموا العز الذي تحول. انما يقتضي فلا تكتب الكثرة ما لم تبلغ
مبلغ التواتر فلا بد من ثبوتهم بان الاقتدار كتاب لشهادة
العادة بانصر في مثله **وسادس** وهو ان يكون المشهود فيه
من شأنه الاستتار ولا يختص به في بعض الناس دون بعض كما في
الانصاب والاحكام العامة وكذا في الجمل من الخاتم لبعض
بانه قد لا يستقيم استتار الجسر العالي ولا بد من ثبوت الشهادة
من لفظ الاقتدار او ما يوقع ذلك المعنى وسابعا وهو كوز الا
شهادة في موضع الشيء المشهود فيه **وزاد في الشرح** فاما
ولو كوز الشيء المشهود به تحت يد المشهود له والماضي من
الشيء في يده **ف** ان الزمان يجوز شهادة الصماع لم يدر
اريد عيما وقد عارضها انما يجوز لعز الوار في يده وناقضا
وهو ان يلف المشهود له **ف** ان الزمان لا يقتضي حصر شهادة
الصماع الا بقدر ما احتمل ان يكون الصماع من شأنه واحد
والشاهد الواحد لا يبرمعد من العيما وعارض ان لا يعموا المصموم
صنع والا كان نقل شهادة فلا تغفل اذا كان المفعول عنهم

غير عذول **قلت** وهذا الشرط يقتضي حوائج عن الناطح بال
شهادة واما بعض الشيوخ في شهادة الصماع اذا كان يسمع
بها فلا يجوز الا على الصماع من العذول او اذ كانت لغيرها يد
خايرها وبها فيختلف مع الشرط انما العزلة فيها **فتنه**
ما تقدم من عيب المشهود له بالصماع فهو خام بالاعوى
التي يقطع الغالب بها في مثل دعوى موت موروثه فيما فيه
من البلاه فان العيما تضيغ على العزلة انما لا يلف الا فيما
يعلمه الطالب علما يفيها من عيما لم يوافق الشاهد **واما على**
العزلة انما لا يلف الا فيما يعلمه الطالب الا انما لا يلف اذا
تخفوذ لا من قبل الشاهد فينظر في امكان تحقيقه لا هنا
والطاهر ان لا يكون انتقم من الشارح فاما في هذا الشأن
صمم الله له وقد كتبت تحت الشرط المذكور في ابيات
قلت : شهادة الصماع فيما عدا : عامله مع
حلف مفيد وان حلفه يكون ما ادعاه : خففا عنه والامر
كرا عذلة في طول المداد والاقتدار مع لفظ بداهة كون
مشهود به معايرين ويستقيم ويشيع في اليقين وكثر
المشهود في الاقتدار : مفيد الذي يحل الخطا : ولا بها
يزال ما يدققل : ونقي يقتضي لمزعة نقل : وهذا الاستعاضة
له السلامة : من رتبة ما حفظ ولا ملامة : فان الناطح
وهو الله **بص** **في مسائل من الشهادة** :
ومن الطالب يجوز شهادته : ولم يعمد عند لا العدة :
في الامانة به **ف** : ولان الحكم في هذا المبيتان :
الفاولها كانه لم تدكر : وترجع الدعوى بمن المنكر :

او يلزم المخلوب ان يقر ان شئ يؤدى ما به افتراجه
 بعد بينته وان نجيبا: فعينها او عين والحب اباجه
 قلب من يكلبه القيين: وقوله ان اقل اليمناه
 وان ايا او قال ليست اري: بطل حقه وكذا لا اري
 وما على المطلوب اجبار اذا: ما شخروا في اصله فكذا
 يضع اذا استعد الشاهد نحو كذا من مثله اول نجف ومقدار
 وتعد في فقر الامام ما لا يرد في لافولان ميتان للحكم في
 دلائل اخرتها العاء تلة الشهادة وعدم الاختيارها
 ولهم كما لعدم فلم يبق الا في دالة عوي فترفع وتقال
 باليمن كسائر الادعاء: والى عند اشارة بقوله ومن اطالب
 نحو تشهد: الايات الثلاثة قبلها بالوجوه ثلثان
 يشهدون فيتم ان يتعلق بها بالحق وفي حجة لطالب
 وباعلم الحق بعبودية من والاشارة لوقت الشهادة
 وبان صفة والضمير للزوج المذكور وميتان حجة لقولان
 والحكم يتعلق بميتان والعاوها بد من قولان بد من اجل
 من اجل ويجوز باعل ترفع والاعوى معقول بد القولان
 ان المطلوب اي المدعي عليه يكلب ويمنع بان يقر بما في
 ذمته وقلبه على ما اقربه ويؤدي صاحبه بان يقر بشئ
 او اقرب له يكلب بان يدرجه الي اطالب ويكلب بان يعين
 ما له على المخلوب ويكلب عليه بان يعينه وقلبه لزم دلائل
 المخلوب بان اشتهر المخلوب من التعيين او غير واقعة
 من اليمن بطل حقه فراكله اذا كانت المكالفة بما في الافة
 بان حالاته في شئ معين في دارا والحواها بان لا يكلب

بالتعين

الحق من ارضه وجميع مدركه لانه ليدار يقينه ويبر

بالتعين لا ينفذ فيقول له لا او يلزم المخلوب او يقر الا بيه
 الاربعة والى فتمثل ما اذا كانت المكالفة في شئ معين والى القولان
 اشارة بقوله وما على المخلوب اجبار اذا البينة فقوله او يلزم
 المخلوب هو بنصب يلزم على جملها على قوله العاوهما من باب
 قوله وان على اسم خالص فعل عطف نصبه ان ثابته او
 من عطف والمخلوب نايب يلزم مضارع الرفع وان يقر مع قوله
 الثاني وباعلم بعبود المخلوب وكذا اقل على نجيب والحب
 معقول اري وباعلم المخلوب وهو بفتح الهمزة وسكون
 اللام فالالحق في قلب الرجل اي اقصه قلب حليف
 وحليفه ومخلوبه وهو اخر ما جاء من المضاد على معقول
 مثل المجلود والمعقول والمقصود والحقبة انا وحليفته
 واستدل بفتح ثلثه بفتح والحب بالضم العهد يكون بين
 النوع وقد حاد في عاوه والى العاوي تغاقر والاشهر
 وقوله كلف من يكلبه القيين هو جواب قوله وان
 نجيب وضمير وهو لما عينه الطالب يدل على التعيين وغير
 له لم يطلب اي للطالب وقوله وان اي اري من الحليف
 ومعنى فكذا ان يشهدوا الجوز لم يعسوا اذرة قال ابراهيم
 قال ما الذي البينة تشهد لرجل نحو ويقولون لا في
 عرده الا ان تشهدوا انه بغير عليه نحو فليقل المخلوب
 اقوله لحقه بما اقر عليه ولا يفي عليه غيره وان
 حجر قبل للطالب ان عرفت باحلف عليه وخبره بان قال
 لا اريد وصاغت كما سبغت او اري ولا الحلف فليقل من
 المخلوب حتى يقر بشئ ويحلف عليه بان اقر بشئ ولم يكلب

اخر مندو خمس ختم خليف و لو كان ذلك عفا به دار خيل
 يمينه ويمنها حتى خليف ولا الحصة للز الخو من يمين
قال الشارح قال في قول المولى ان في هذه البيعة ركن الله
 نصر عليه طاب الاستغناء والقول الثاني حكاه ابن حبيب
 الى انه يظفر من قول الشيخ بطريقه بعض في البيعة لما نقل
 ابن حبيب من سحر المطلب اذا ابي الطالب من اليمين او قال
 كما عرف الخوانم ان خليف والله اعلم بمسئلتهم في ذلك المع
 از وجهه كما في حيث ياتي الطالب من اليمين مع كونه يعرف
 الحق والله اعلم **ومنه في الخصم ما اذا علم**
الله الله الله ائمت بعد الله فضلا
ليس على مستكبره من عمل يكونه تزييم به لا اول
 نعم ان من ادعى عليه دعوى تستلزم كرامة ذمته فيكون من
 المحقوق ان يقر بها الا مع جاز ذكر تلك الدعوى وجزءها
 ما ثبت ان الطالب ما ادعى عليه بيعة او باق في المطلب
 بذلك فاقام المطلب البيعة انه فضا، ذلك الخوانم يشته على
 القضا لا تقبل لكونه كذب مستعاضا به بذكره للدعوى
قال المنيجي واما لو انزل المعاملة بما ثبتها الطالب
 ما مستطاع المطلب با براءة، يرفع لولا بانه لا تقبل منه
 بيعة بعد انكار المعاملة فلهذا هو المستحور والعمل به وروي
 حبيب ابن نافع تفهعه الكرامة ولا يرفع اذكار المعاملة
 واما ان قال ليس على شيء فلما فاهت عليه البيعة بسلب
 او بغيره براءة مستكبره في الترفع بما تدعيه عنه
 ذلك الخوانم او انما انتهي اليه وشد ما من حجة ان يقول

٨٦

صرقت ما كثر لا علمي دين من ديني ولا من صلبك لاني كنت فقيها
 حفا وانما لا تكون له حجة اذا قال ما السليقني شيئا ولا يقيع
 شيئا انتقم **قال ابن القفطاني** توجيه المستحور
 وتضعيف التصاد لا من كثر في بيعة فقد امسكها او من
 اوجب له بها غيرها بعد كثر فيه اياها فقد جاز به ان يبيعت
 والشعب واعلم ان عليه انتقم من المولى **وقال في الخصم**
 الشيخ خليل في بيان القضا وان انزل مكلوب المعاملة بالبيعة
 ثم لا تقبل بيعة بالانقضاء بخلاف لا حول ولا علي **وقال في**
 باد التخيير والتقليد وقبل ارادة الواكفة فقد قوله لم ارد
 طلاقا ولا خلافا **وقال في** بيان الوكالة او انزل
 الغير بقاء البيعة بفسخه بيعة بالانكسار كالمديار وفان
 في باد الودعة والتجديع في قبول البيعة البرد خلافا وفي
 وثابن المجردة جاز ادعى المطلب دفع ما ثبت عليه من الدين
 بعد انكاره اصل المعاملة من الصلح لم يبع له الفاضل
 اثباته لانه قد كثر مستكبره في الترفع با نكاره اصل
 الكلبي ويقر العوال القضا انتقم من الشارح ثم قال وقول
 من قال اني قبول المولى اذا اقل البيعة على براءة او في
 وارح والله اعلم الحق اخلف اذا انزل الابداع فلما
 شهد في البيعة عليه اقل بيعة انه ردها فقبل لا يقبل
 بيعة لانه كثرها بقوله ما اودعته وكذا اذا قال ما
 اشتر بته من قبل اقل عليه البيعة بالانكسار اقل هو عليه
 البيعة بالترفع وقبل يقبل قوله في الموضعين شيئا وهو
 المستحور لانه يقول اردت ان انكس بيعة انتقم والمختلف

من باب اقرار الحاكم بالقبول لا بالقبول وبما اعلمه فلا بد ان
يثبت القضاة تنص من الافراد المعاملة التي تفرع عنها غنما
وانكاره المعاملة وبما انه تكذب يثبت القضاة قسم
فان قيل او ايل نواز الاربعة والايام من المعيار وتبين ان
عزامة توفيت وتركت زوجا وورثة فقاموا بطلبه الزوج
بجوازها الزوج اورد ما يوجبها بقاء الزوج المذكور بها
فانكر ان يكون اورد بيت بانيه ثبتهما بغير عوايقه يعوق
النسب منها بغيره عليه انكاره بغيره انكاره وبما انه
احضار كل ما يقتضيه انه وصلة بيت بانيه او لا يلي مدعي من
ذلك لا يليه انكاره اذ لو اقر بوجوبه لم يلقه دعوى اليمين
انه ما عاين في حق من علمه بغيره عليه بالانكار بحسب ما
نشد اهل العلم ولو انكره لم يلقه دعوى بانيه فثبت مع فضيلة
لواجرها لم يلقه دعوى بانيه اذ انكرها بغيره من انكرها
طلبه معتمدا لما ثبتت طاعة عن البراءة منه لا بد لا ينقسم النكاح
قبل الانكار او بعده في كونه بالاداء ونحوه لا يلزم عليه بالاداء
وارتقت عليه ووقع بغيره ما فيه تنازع ورايه ما اذ رة
بما ردت في غير ايد العلم مع ذلك لا يجوز ان تنافي القضاة
تصرفت في سواله والى كنهه لا فيه هو انكره اراء ولا رده عن
سواء فلا يليه الزوج شعور اليمين انه انكره من انكرها شيئا
مع حيا نكاحا ولا يفرق بينهما ولا عاين عاين من تركتها
ولا يفرق بينهما سوى ما اخبر لا خيال ان تكون هم ان يثبت ما
يحقق به اليه او تلب من غير جعلها انكره
وفي غير ايد ارضان مبرز انكره قسم

وبما انكره

وبما انكره من مطر في قضى والخلف والعزل اصبح ارتفع
يقع اذا انفردت بيمينتان احرهما بيمينته عذرية والاخرى
بيمينته عذرية واخر مبرز انكره من انكرها بيمينته عذرية
بيمينته عذرية او بيمينته المميز من انكرها بيمينته عذرية
بيمينته عذرية او بيمينته المميز من انكرها بيمينته عذرية
مع اليمين وذبح اصبغ اليه انكره بيمينته المميز من انكرها
مع اليمين انكره كما قال في كتاب ابن يونس ونحوه لا يوجب
عزمه من انكره وانكره المميز من انكرها بيمينته عذرية
الا ان ينكره انكره المميز من انكرها بيمينته عذرية
بما ينكره من انكره روي اصبغ عن ابن القاسم في العقيقة
انه يقض بيمينته انكره من انكرها بيمينته عذرية
يقض بيمينته انكره من انكرها بيمينته عذرية
انكره من انكرها بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
رشد بغيره من انكره بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
فان انكره من انكرها بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
الزوج هو انكره المميز من انكرها بيمينته عذرية
من لا يردى الحكم بما ينكره مع اليمين اصلا ومنه يردى التزويج
بغير اليمين اصلا بالانكره بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
الحواذ اكره انكره من انكرها بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
وفدق انكره من انكره بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
وانما يجوز انكره من انكرها بيمينته عذرية وبما انكره من انكرها
اذا انفردت بيمينتان احرهما بيمينته عذرية والاخرى
يقع رصوة الجمع من قولها من قولها انكره بيمينته عذرية

فقال في المدونة في بيان ما احرزها بالاعمال مما اني به صاحب
 ابن الفاضل الا ان يكون الزمان والوقت في نفسه غير ما اني به
 اولاد لا بد بفسح بينهما لان نزلة لا دو فبعد ضرر فانه
 في التوضيح **واما** اذا ادعى احدهما بعضه كالتصديق والاثار
 فجميعه فان كان المتنازع فيه ليس تحت ايديهما بل كان تحت
 يد شخص اخر لا بد عليه لنفسه او ليكن يبيع احدهما احدا كماله
 تنازع عليه في عفو من الارض فانه لهما في نفسه بينهما
 في نفي الدعوى اتفاقا فانه ابن الحاجب فان كان في ايديهما
 معا والمشتكك في حالها من كون احدهما ادعى جميعه
 والا في بعضه كالتصديق فيلزم في نفي الدعوى ايضا
 وهو المستكبر وفلان الشكيب ويحكمون بنفسه بينهما
 نصيبين لثنا وبهما فيه في الجملية فانه ابن الحاجب
 ايضا واذا قلنا بالتصديق في الدعوى اما اتفاقا او على
 المستكبر كما تقدم في كيفية قولنا في التوضيح
 فقال له لا واكثر اصحابه يميل فيها مسئلة عول
 البر ابيض تنفصا وبهما في التذاع في نفسه ولتغذ والترجيع
 وصارا كورت زادن الا في الواجبة لهم في الجميع
وقال ابن النافع وابن الما جشوز بينة في المشتكك
 في التنازع لم يزل شيئا خصه صفه كقوله في فاة التي
 احرزها التار كاملة وادعى الا في نصدها فعلى الاول ايجال
 المدعى النصف بثلث نصف اثني فيفسح المدعى فيه فيفسح
 من ثلثه ثلث المدعى الكل التلماز وعلى الثاني فيفسح مدعى
 الكل بالنصف ثم بفسح الا في بينهما انفس بعضا اختصارا وقد

الطرا

الحال فيصفا ابن الحاجب والتوضيح فعليه بها ان شئت قوله
 وقد لا حكم الا لكارة لفسح المدعى فيها فيصحنه في ملق
 في تساوي الخصمين اما في افا هذه البيعة كان يقع كل
 واخر منهما بيعة منتصلا وبيعة لبيته الا في واما في النكول
 اذا انكلا معا عن البيعة واما في الحوز تحت يكون تحت ايديهما
 معا والى ذلك اشار بقوله وقد لا حكم في التنازع بملق
 في بيعة او نكول او يديهما باليد الحوز فيفسح بينهما
 في الاوجه الثلاثة بعد اياما فاما ان كان المتنازع
 فيه تحت يديهما فافعال قوله مع يمينه لزيادة
 بالحيارة وعمد لا يمينه بقوله والقول فوا في بر من غير
وقد تقدم هذا البرع في الفصح الثاني من اقسام
 الشهادة وهي التي توجب الحوزع البيعة قوله واليد
 مع حجر الدعوى فان كانت البيعة في ملق غير الحازر فيقارن
 دليل الحيازة مع البيعة بالملق لبيعة الحازر دليل الحيازة
 وعمد لا يمينه بقوله وتعملز اقام في البيعة الا لا الحازر
 الذي لا يمينه له فان تساوي في الحيازة واما هذه البيعة
 بانه يفسح بالمدعى البيعة وعمد لا يمينه بقوله وحالة الامور
 متساوية فان تكافا في البيعة في العدالة فاضي ياتي
 الحازر وتقدم ايضهم من قوله ولا يد اذ معصومه انهما مع
 اليد لا يفسح بينهما بل يكون صاحب اليد الحوز **فترع**
 قال الشارح فان اتفقا الخصمان في اكلوا واخر متفهما
 شكا في الا لبيح المتنازع فيه لكتفهما في هلاله
 فكل يكون عند رجاء تحت العقد الذي تضمنه الايات فيل

مفر تخرج نفعاً رافداً لرجل وان كانت لا تخرج الا بالبلخ
 لبلا وحلفت في الجامع فيما له بالمال او بغيره
 بالدينار واكثر والتمعة الاكثر بالدينار او بغيره
 قوله وما له بالاراة المارة لا تخرج في ربع دينار بل في اكثر
 كما تقدم عز الملك وفي التوضيح طاهر كلام ابن الخليل
 انما تخرج ربع دينار فصاعداً المارة وهو المختار
 ثم ذكر في البيت الثالث كيفية الخلاف فيما استنفذ
 اليمين منه في كراهة يكون فاما لا يستنفذ
 للقبلة لا يجر مستنفذها وتعد ايضا في اليمين
 التي في ربع دينار واكثر فالخارج بالالف واللام
 في اليمين للعهدة والعهد اليمين المتقدمة فربما قال
 الخارج واذا كانت اليمين في نعمة الصفة مع الحقوق
 المالية اذا بلغت النصاب فما خرج ان يكون كذا في
 الحقوق والبدنية كحل العصم وما اشبه ذلك قال في
 الغنية فالاراة النافعة صحت ما كان يفور الجلب
 في المصير الجامع اذا كان لا يبلغ ربع دينار فصاعداً
 واما النسيء النسيء بالدينار في مائة وحيث ما
 وضع عليه باليمين فالاراة لا يلغون فيما هو من المرونة
 وكذا قسم له بالاراة في ربع دينار فصاعداً بل في كل
 مواضع وليس عليه ان يستقبل به القبلة ولا يجر في
 ما لا يميز عنه المصير الا من انبه على الله عليه وسلم
 في ربع دينار واكثر انفق من الخارج زاد المواقف
 فالاراة وضاح لا يكون ان ابن عامر كان يلبس بالكلية

في النسيء

من ابر القدر فافا المرفوع من غير الغرض تحت للناس افضية
 الخ فالاراة زينة وكذا يحكمون بايقال الوكيل من المخلوع الا
 اذا كان مع يضا او امرأة ويقله من الطالب فيقبله اليمين ما كان
 كان يقبله منها فقال قد فافا من غير الغرض تحت للناس
 افضية الخ انفق وعلم عدم وجوب الاستقبال كما في
 المرونة ذهب الشيخ خليل والناظم ذهب في الغور بالاستقبال
 لغيره ان العبد وكفو فافا وابر الما جشون واظهر ما
 تقدم من التعليق بالطلاق الاستناد الغور في تحت للناس
 اوضية الخ فافا الغرض يظهر ان المراد افضية المباحة التي
 فيقبل بها في دفع الاصل من المخلوع وسدا وجهه الخيل
 التي تستعمل الا لا للمصم مع كونه لا في وجهه بل في شرا
 لا علم وجهه الذي يكون ضرراً فان الجلب بالطلاق معصية
 او مكروه، لما ورد ان الطلاق والعناوين من ايمان القضاء و
 العقوبة على المعصية بالمعصية ذكرتها في الجوز فانظر
 دلا ولعله ذهب على الكراهة لم يصير الحاجة التي لا ارتكاب
 لا خب انظر في والله اعلم **واما ما** المخلوع من التوكيل
 فيكون يحكمون كما يجر يد النافعة في قوله في الوكالة
 وبار المخلوع ان يوكلا ومفع صامون له قد نقلا **فال**
الشراح وقوله في المرونة والجلب في الجامع بين اعظم مواضع
 هو مما يجب ان يلاحظ فيه الوقت تكون الواقعة لا أكثر موافق
 الزمان انفق يلغون حيث تاتي لهم وما اعلم لهم مستند
 في ذلك والغالب في الخبر انه يقبل منقح بالدينار وفيه
 التفرقة وتخرج المرأة فيما له بالاراة الكفو في الجلب في المصير

بان كانت معزلة خرج نهارا ولم يخرج ليلا وقلب بمزج
 بمزجها ازل تخرج ويغت البها الفاي من بليها
 لصاحب الحوزة رجليه واخرها اما الوتر مثل الخرج بمزج
 اولا خرج وتوقع ان مزج هذه الفاي للتحليل فلما اخذ فيه
 وتجزى الواخر **فخرج** من قلب يما له بال ازل قلب بمزج
 الا عظم عند المبنى وما التفت من المواضع بفار قلب في مكان
 ويصو كنهوله غير اليمين ازل قلب بمزج مفصع الحفوف في
 اذع قلب قال ابن يوسف بن بر لم يميز المني في لا الموضع
 فاما المني ازل قلب عن المني فيصو كنهله كنه اليمين فاما
 الخارج بر بر عن مني المني **صا الله عليه وس** فيهما **مخرج**
 ابو الحسن الصفي في قوم كجامع لهم اذ لم يلبسوا حبة و
 يلبسوا الى الجامع واجاب **الشارع** بوجوب اذ لم يلبسوا الى
 المني كجامع على مفرار من صفة الجمعة في مواضع الصبر في المني
 من المعيار **وقد ان قد دعي المني** **صا الله عليه وس** فيهما **المستقلب**
 يعني ان اليمين الواجبة في الشرع اليه لم يزل بها على مزج
 عليه لا زكيا والكل **صا الله عليه وس** في لا وار قد دعي اليه فتوقع اليه
 يميز نية ويميز منكر ويميز كمال القضاء بالها كلها على نية
 المستقلب اي الطالب للقلب ولما المملوك له لمن طلب دية من
 عليه قلب الغريم انه باقية له عمر ونوي كافر بعد ملامته
 كانت ولا تنفي نية **صا الله عليه وس** في الخارج وعمل الصبي بالاعوي
 مرفوعا اكثر المذهب **صا الله عليه وس** في اليمين اليه في عيني وثيقة كفو
 بان كانت باله فقصي نية الطالب وان كانت من غير الله مملوك
 او غنا في ثلاثة اقسام **صا الله عليه وس** في الطالب وقيل على نية المملوك

له ثلثا ان شرع بغيره فعل نية وان لم يلبس منه فعلى نية المملوك
 له ثلثا المملوك من غير ان الحاي **صا الله عليه وس** في الخارج ما خلا من
 المملوك والمطلوع **صا الله عليه وس** في اليمين على نية المستقلب جميع
 لمن كلامه **صا الله عليه وس** في اليمين اليه في بين يمين الحاي وكلها على
 وثيقة كفو وما كان كذلك فعلى نية المستقلب والله اعلم
وما يفلح حيث كان يعلب **صا الله عليه وس** في **يد وبالله** **يكون القلب**
 يعني ان الحق تفرجه بنسبه اليمين اذ كان اقل من ربع
 دينار فان من نية عليه قلب حيث كان في مسجد او سوق
 او غير ذلك يفتي وكيف كان ايضا فاما او جالس مستقبلا
 او عجم مستقبلا **صا الله عليه وس** في اليمين في المطر وابر الما يستنون
 بيمينه الربا او النكاح فليميز مستقبلا في القبلة في ربع
 دينار فاحسن في المرتبة عن مني المني **صا الله عليه وس** في
 ويقضي **صا الله عليه وس** في مخرجهم الا على حيث يعطون منه مني ثم
 وتدفأ فليتهم فان لم يبلغ الخور ربع دينار خلطوا اجلوسا
 اجلوسا وقلب الربا **صا الله عليه وس** في اقل من ربع دينار في مكانه المني في
 عليه فيه والمرأة **صا الله عليه وس** في نية او لا في ذلك انتم والقاضي
 قوله بان لم يبلغ الخور ربع دينار **صا الله عليه وس** في نية او لا في ذلك انتم والقاضي
 حيث كان يعلب فيه **صا الله عليه وس** في قوله باله يكون القلب وهو في
 كيمية اليمين كان الخور ربع دينار وافر **صا الله عليه وس** في نية او لا في ذلك انتم والقاضي
 في البيت اشار الى المني والحصر وان اليمين تكون نية او لا في ذلك انتم والقاضي
 الربا نواصم الجلالة لا يقضي مما تفقد به اليمين في عيني
 الحفو والسرعية كالقرا **صا الله عليه وس** في المصلح واخر ما لا تفقد
 به كلاسفي والنعبة وسوا كان الطالب مملوكا او كفايا او غني

بد
 المملوك

كما في ابن الحارث واليه في الحق وكذا ما باله الرب لا اله
الا هو فقط على المستحور وروي ابن كنانة يراهم ربهم
ديار وقيل في الذخايرة واللعان على الغيب والشهادة
الرب هو الرب جميع النور في كل شيء لا يدور من الامم المعكفون وهو
صفة باله الرب لا اله الا هو المار بها والعوي من المذهب
المقصود من جميع الملائكة انه لا يكون له قوة وكذا لا
نور عليه التكليف وكذا لا نور في الرب لا اله الا هو ما اجزاء
حق في جميعها **وقال** الحبيب الرب يفتخيه في اهل
الجزء اذا اقتصر على احدهما واختاره واستند اليه في
الكفارة احدهما في خلاف انتفى واقفا والناظم على
احد الجلالة كانه في قول الحبيب والله اعلم على ان الحبيب
حيث معه البرية قال ان ثقل الحبيب ان اودها بالذم يمين
تجربها فيه قلنا لا يلقى من اذها يمين تجربها في
مع الحق ولا اختطع من الحزمة بالثقل في انتفى **وقال**
الشاعر وما قاله ابن عمر في واحة لا الشكار في قنات
قوله من اشترى شيئا ووهبه فانك الباع اليه فحق
المشتري بالشراء كما هو واخر ما يميز الله مع الشاهد على
الموهوب له لا على المشتري لان من حقه ان يقول لا احلك ويشتري
غيره قاله ابو الحسن البصري في قوله فينا وي
وبعض يزيد لليهود **من التوراة** للتشديد به
كما يزيد في التشديد على النصارى **من الانجيل**
وجملة الكفار يخلصون **اليانعة** حيث يعطون
يعني ان بعض اهل المذهب زادهم يميز اليهود من غير قوله

باله

باله الرب لا اله الا هو من التوراة على موسى **ويبين**
النصارى يزيرون على قوله باله الرب لا اله الا هو من الانجيل
على عيسى لعنوا المتشديد عليه والتوبيخ والمواعظ
بالتشديد وهذا خلاف المستحور والمستحور لا يزيد له ولا
يقول باله الرب لا اله الا هو فقط ويكون حقيقته حيث
يعطون من كفا يستلم ومواقع تعطيهم في اهل الحبيب
وقيل في بعض النسخ ان ابن تقي الدين روي الواحد عن ابي
انه قال يخلص اليهودي باله الرب لا اله الا هو من
النور يراهم موسى والنصارى باله الرب لا اله الا هو
من الانجيل على عيسى قال ومن الطغاة من لا يخلص به للمسلم
لا تدفن اهل التوراة في قبر ولا يرفع عليه الخبز من
دينه ليميز ويحت عليه فان يخطا عليه حتى يقول
ليس يخرج من الشهادة بالخوف ولا يخلص بكر **وقال**
محمد بن محبوب في السلم زوجها فلما عفت فقال ان افول والدار
ولا احلف به لا حلف جوف **وقال** في يمين اليهودي
الرب لا اله الا هو لا اذم يوشرون **ويبين** الحبيب
باله ان الصالح يحضر من باب اليمين ولا يودي دلالته في
الحواشي ويدين باليمين فيقول لا معا يعطيه من دينه
وذ لا يودي اليه انتقام ما حلف منه ولا يرفق من ان يدين
عليه بالموضع فيحلف بيمينه تارة وحلف الاخرى
مع كتاب يستلم ولا يميز اليمين بما يعطون انتقام واستنكر
النصارى هذه القوال المروية لا يخلص اليهودي والنصارى
وقيل حواويلان او غيره الا باله لا يراهم عليه انك

غايب او مئيد او طبع فيك لم يفتقر ولم يضر ولم يخلو و
 اليمين تنقسم بيمين القضا والاضل بيمين المنكر قول النبي
 ص الله عليه وسلم ان خير دليل ايمانك في القضا باليمين مع
 الشاهد **وتفهمه ان فويت بها فب بيمين مشهور وليس بقلب**
 لما ذكر انقسام اليمين فليد اراد الا ان ذكرها بمصلحة بزر
 ادخل كل واحد منها بما اخرج من اليمين المتقنة فب ان فويت
 المتقنة ولا فب مع ضعفها واذا وجبت فلا تقليب
 مع المردع لان فرض المتقنة انه لم يفتقر للرعي على المدعي
 عليه فلا يكلف بالقلب على ما لم يفتقد فقد تسبل
 ان يردك عن يمين المتقنة فقال اما يمين المتقنة وهي
 الرعي التي لا تفتقر على المدعي عليه فقد اختلف
 في كونها ابتداء واختلاف اذا حقت على القول
 بانها تكون هل ترجع اولا والظاهر في القضا ان لا
 ترجع اليمين الا بتعقيب الرعي لقوله **عليه الصلاة**
والسلام البينة على المدعي واليمين على من انكره
 ايجابها السامع وان والا فخر اذا وجبت على القول بانها
 تجب ان نحو الخو على المدعي عليه بالنكاح دون ان ترجع
 اليمين على المدعي اذا لا يكلف بالقلب على ما لا يعرف والرد
 اختاره في هذا ان تكون يمين المتقنة اذا حوت وتنفذ
 اذا ضعفت ولا ترجع اذا حقت قال الشافعي معتقدا
 النبي صلى الله عليه وسلم ان اليمين هو ما اقتضاه بزر من يمين
 المتقنة **وللتيب بها القضا وجوب في نحو من بعد او يمين**
ولا تقاد هذه اليمين بعرض وان مر عليها حين

اشتمل

اشتمل البين الاول على مسئلة وهي بيان بعض من في يمين
 حقه يمين القضا **والثاني على مسئلة اخرى وهي اذا اخلت**
 بيمين القضا من وجبت عليه ثم تاذن اقتضاه لغيره فب
 تقادع **لا فاما المسئلة الاولى** ما علم ان اليمين
 او جوبوا بيمين القضا على طالب من مان وهو ما ذكره بيمين
 او غاب احتياجا على اموال غير من النصيبين لكونهما
 الخال لا يدعيان عن انفسهما لا امتناع ذلك لمتنهما او متعلقا
 كالميت **واما مع امكان ذلك منه في المستقبل** فان غاب
 وشبهه بقدر الوفاء على فرض خصورها لو ادعى كل
 واحد منهما ان يفتقر عليه ولا يفتقر له فان اليمين
 فب له على غيره الطالب فب لا تقادع **واما**
المسئلة الثانية وهي اذا اخلت بيمين من وجبت
 عليه فان دعاه لتوجه وبطالب باعادتها وان خسر
 ذلك خسر وزمان ما لم يجد ما يوجبها من اجز اخر
 السلف بقاء الخو مثل ما عرخر او لا بانها للكم
 ثانيا ويصور ذلك بعودة الغايب من مضيه وافتاده
 مرة بعد خلع كالبه معه في موضع الخلق ثم تفر
 له الغيبة ثانية بان يمين القضا تجب هنا ايضا
 ما يوجبها من السلف بقاء الادين **قال ابن عرفة**
 وشرك الخ على الغايب بقضا دين عليه مع قيام اليمين
 عليه بيمينه على بقاء دينه عليه التي خسر الخ له بدله
وقال ابن عرفة في بيان هذه اليمين ان يضر على
 وجوبها على الرعي ما يوجبها الا ان اهل العلم راوها

على سبيل الاستعارة اختياراً للغايب وعضاً على ما له
 كما سألهم بقاء الله عز وجل أو سفلو كنهه **وقم** وثاني
 الجوعه كلف تحت يدي الحلب فأيما مستعمل القبلة
 بالله الذي لا اله الا هو ما فيخت من بلان الغايب شيئاً
 من الذي ثبت له عليه عند بلان بلان حاجب احكام
 كذا ولا فيخت عنه شيئاً ولا المستعمل على الحز ولا
 احلته به احداً ولا وقفته له ولا شيء منه ولا قدمت احداً
 بفتحيته منه والله لا يؤلف عليه التي يفتيه فخره **واما**
 العتق والضمير والمجنون ما دام كل واحد منهما بصفة
 فانه لا يفتي بغيره بل لا يجوز الا بعد استعماله والطالب
 تكون الميت يستعمل ان يدعى فضاء الله عز وجل **وكذا** الضمير
 والمجنون ما دام كل واحد منهما بصفة مع من القار
 ثم نقل ان يرشد انه لو حلف الكالب فخره **اليمين**
 وتاخر اقتضاؤه مرة طويلة تجمع ما را الغايب ويبيع
 عذاره لا حقل سفلو كنهه الله عز وجل **ثانياً** اليمين
 لو كان المدين حاضراً **واذا** عياد كذا على الكالب فاحلف
 ثم تاخر تنقيته القضاء **لكن** ربع ربعة ثم ادعى الكالب
 مثله لا والله حلف ثانياً الى ان قال عز ان يرشد **والله**
 لا تعاد عليه **اليمين** **فان** ان يرشد ولا يشبهه
 هذا اذا كان حاضراً فادعى انه فضاء بعد ذلك او وجه
 اياه لا ان اليمين عليه واجبة بغير قوله على الله عليه
 وسع البيعة على المدي واليمين على من انكر فحلف اليمين
 للغايب لا نصر على وجوبها **الثقة** والى نقل ان يرشد

الله لو حلف

الله لو حلف الطالب فخره **اليمين** الخ اشارة القاطع بقوله ولا
 تعاد فخره الميت ثم نقل القصار عز ان يرشد ما لشد ولونا في
 القضا بعد يمينه الى ان جاء الغايب فاقطع مع من في لوي
 ان لا يفتي حقه حتى يحلف ثانياً لان المتألفنا حاضراً كما كان
 او امرة والدين المتابع لا يفتي عليه ان يحلف على كل زوج
 ان يفتح الغايب في حذاله او لغيره الممنوع بحيث يمكن ان
 بعد قبضه النجم مضمناً فاقطع الثاني او وكل من اقتضاؤه ولا
 خلاص في عدم حلفه ثانياً اذا حلف مع شاهق له في حق
 وذكرها ان يرعدان **وقال** السابيل له عياض فادع ان يرعدان ونقل
 يفتي ان اليمين تكون قبل بيع ربع الغايب **قال** القصار
 وقد كتبت بغير وجه مسئلة فوجه اليمين بالظن وهو يمين
 التهمة ومسئلة توجيه يمين القضا **نظر** الا فتم ان يفتي
 في المستلتم ما ردد نظره فيه ان ثبت ولو اراد القاطع
 التهمة على مسئلة فوالا يرشد ولونا في القضاء بعد يمينه
 الى ان جاء الغايب الخ لزايد بقوله ولا تعاد فخره **اليمين** اليك
 فقال مثلاً **الا** اذا ما حذت السابيل الى او حياض من اول فليفتي
 ويكون الاستنظام **واذا** القوله **ولا تعاد** الخ
واليمين ايما المال **فيما** يكون من دعوى **المال**
الا بما عذر من التبرع **ع** **مال** **يكن** **في** **الحال** **غير** **المدعي**
وفي **الافالة** **ان** **يرعدان** **يرد** **وجوبها** **المسبقة** **معن**
ولقد **اليمين** **حيث** **توجب** **يسوع** **فيلقا** **وما** **ان** **تقلب**
فرا **هو** **الشم** **الغالب** **من** **افضاء** **اليمين** **ويبين** **المثل** **فاخر** **ان** **فخر**
اليمين **لها** **واثر** **في** **دعوى** **المال** **مع** **يقتض** **بمارة** **ذمة** **بريدة**

٩

او براءة ذمته معجزة فتتوجه اليه على المطلوب في الوجه الاول
 وعلى الطالب في الثاني والثالث انما اشار بالثبوت الاول في الاستقنا
 مرد عوى المال دعوى التبرع وانما هو كوجب يميننا وذلك لان يدعي
 الانسان على غيره انه وكتبه شيئا او تصرف به عليه واذل
 ما لا دلة الشك ان يكون وقت ونصرف بلا يمين في المدعى
 عليه في دلالته على المستفاد وعلى ذلك انه يقول لا بما عديم
 التبرع فيقول من قوله واليمين ايما العمار واخرى بالتبرع
 من المعاد واذل فانها توجب اليمين في آخر مرد عوى التبرع
 اليه كاتوجب اليمين صورة واحدة وهي ما اذا كان الشيء المراد
 لقيمة او صرفه في يد المدعى في وقت الدعوى فان اليمين توفيه
 في ما كان له ما وكتب ولا تصدق على ذلك **فقد نقول** ما لم يكن
 في الحال عند المدعى فاصح يكون يعود في الشيء المراد لقيمة
 او صرفه في الحال اياها الدعوى والمدي هو الموصوب له
 بركمه ولما دخل في دعوى التبرع التي توجب اليمين دعوى الاقامة
 وكان ابن عثان يرى وجوب اليمين فيهما السابقة ما فيه على
 ذلك بقوله **وفي الاقامة** ابن عثان يرى اليمين ثم جاءه ان
 هذه اليمين اي يمين الاظهار حيث توجه يجوز فيها فارة وذلك
 حيث تكون الدعوى محقة وفارة لا يجوز قبلها فاذ كانت
 غير محقة وتوجب بغير الجيم مطارح اوجب صبي السايين
 وان بعد ما زائدة **ابن عمر** ابا جيع في ترجمة ما يكون مؤ
 العقيمة وادعى على رجل قيمة معينة فبما هو المرفق ان لا يمين
 على المدعى عليه وفان ابن ابي الجلاب عليه اليمين وان تكل
 حلف المدي واخرها واما ان كان في اثمه كفر عليه في يدي

مكتبة جامعة القاهرة
 رقم المكتبة ١٠٠٠٠٠٠٠٠
 تاريخ التبرع ١٩٨٥

ع
 د

على ربه الله وتعبه له فادعاه ان عليه اليمين ويحكم ان يفسم فتنة
 اخرى وان كانت القيمة في يد الموصوب فلا يمين على الواجب وان
 كانت تحت يد الموصوب فعليه اليمين كات معينة او في اذمة
 ويصالح هذا التفسير ان من التبرع عن طائفة رجل لا يملك له
 حتى يلف انما ما باع ولا وكتب قال الشارح اقوال معتمة الشيخ
 رحمه الله في الاستقنا التبرع من الرعاوي والمالية ان لا يكون يد
 المدي على مفتق ما ذكره ابا جيع ربه الله انه يملك ان يفسم فتنة
 اخرى **وفي خبر ابن عثان** تيسر ان يفسد عوى الاقامة
 ولو كان في الحال في يد المدعى المعروف وكان يمينه شيئا اختلفا
 بين ذلك في نقل عن بعض المشيوخ ان الشيء المدي فيه ان كان
 يمين المدعى او له به تثبتت وحيث له اليمين في ذلك على المدعى
 عليه وان لم يكن فيه ولا كان له به تثبتت لم يجب عليه في ذلك
 اليمين ولو تيسر في الخبر له وجه من النظم فاما وكذا ابن
 عثان رحمه الله يقول لا يجب اليمين في الاقامة على المدعى عليه
 فيهما الا ان ياتي بشبهة تقوى بها دعواه وكذا كان صاحب
 ابن اذ كان يمينه ان لا يمين في الاقامة السابقة انتم باختصار
والى قول ابن عثان وابن القطار ان ياتي بشبهة السابقة
 الموصوب ربه الله السابقة معتمة **ومثبت لنفسه ومن نفى**
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١

اذا افهم له شاهد يجوز ان يكون مع شاهد ويكن
 عليه على التيقن ان له دلالة على هذه المدعى عليه او يقع كما اذا كان
 له دبر على غايب او ميت يتيقن بان له يقتضيه حتى يخلص بعض
 القضاة ان ما يقتضيه شيئا وان يخلص على غير ما ان التيقن
 ويخلص على التيقن ايضا كمن فاه له شاهد بدبر كانه الميت
 ويخلص مع الشاهد على التيقن ان لا يخلص في المدعى عليه ولا
 الدبر وان يقع ولا يخلص على التيقن حتى يقع ما يقع والما
 يخلص مع نعم العلم كما اذا كان كانه الميت دبر على ميت
 او غايب ويخلص يميز القضاة عزايه على انه لا يعلم ان ابا
 افتقر ولا الدبر ولا شيئا منه يميزه في هذه الصورة
 على نفي العلم لا على التيقن **فان الشارح** وكما ان شيئا منه
 لا يخلص من ما نفعه فان ما لا ولا يخلص بدبر كانه الميت على التيقن
 ولو افهم شاهد يخلص على علمه انه ما علم ابا فيمنع الا
 الدبر **فان** ان كان له دليل الكبار مع شاهد والرد على
 التيقن الدبر وانهم لا يعلمونه فيمنع منه شيئا ولا فيمنع
 له فابن يقتضي اول اليمين على التيقن والثاني على العلم وفي
 العينية **من سماع ابن القاسم** وقيل ما لا عزاء في بانه
 بشاهد اخر في قولايه كيف يخلص على التيقن على العلم فان
 مع التيقن انه حو ولا عزاء في شاهد يخلص بان له انه
 ما اعلم ابا افتقر ويخلص مع الشاهد على الحو بان التيقن ومع
 الشاهد يخلص العلم **فان الشارح** كما ان يخلص العينية انما
 يميز واحدة وكما انهما يميزان اخرهما على التيقن مع الشاهد
 وثانيهما على العلم سواء كانت مع الشاهد واليمين او مع الشاهد من

شح

٩٨
 حسمما تقدم لا يثبت ان التيقن وتغل قبل هذا ما حاصله
 ان الصغير اذا شهد له عزاء واخر يخلصه ان المطلوع يخلص
 ويخلص التيقن فيز ويخلص له بذلك لا يخلص اذ ابلغ
 ثم قبل وكيف يخلص الصغير مع ما لا يعلم فان لا يخلص حتى يعلم
 باليمين الذي يتيقن به فله ان يخلص بذلك ولا يخلص على التيقن ان
 هذا الحو ان التيقن **فان** التيقن في الموضوعين هو صحة الحزوي
 له حاله وذلك لا لاكتارة للميتات وقوله وان يقع اي غير غير
والبالغ التيقن بان شفه يخلص مع عزاء ويستغف
 هذه امور القسم الرابع من اقسام اليمين وهو الشاهد لكمال
 النصاب يعني ان التيقن البالغ اذ ابا ان شفه مستغفرا
 عزاء واخر فانه يخلص مع شاهد ويخلص مستغفرا في
 العينية من سماع الشيخ فان سمعت ابن القاسم يقول ان الذي
 ياتي به شاهد واخر على شفه ولو كسب تقييده موافق عليه قد
 اختلف انه يخلص مع شاهد وان كان تقييدها وليس تماثل
 الصغير فاهنا بان ابا ان يخلص خلف الا ان كان يستأثر به كما
 يستأثر بالصغير **وقال** الشيخ كذا في قال وان نكل الصغير
 عزاء يميز في الموضوع الذي يخلص فيه مع شفه المطلوع ويرى المطلوع
 ولم يكره تقييده اذ ارسل ان يخلص كالكبير المالا امر تقييده التيقن
وتريحا اليمين شفه للفظ **لغير بالغ** **وهذا يقتضي**
 يعني ان الصغير ان لم يبلغ اذ كان له حو على ميت او غايب وحوها
 معز يفتقر منه الا بعد يميز القضاة فانه يقتضي حقه الواجب
 له الا ان تترك اليمين الواجبة عليه التي يلوغها بان يخلص ان يخلص
 حقه غيره ولم يالحكم به له وان نكل عظماء الحو ان من اخذ

انه ان تكلم عن اليمين غم ولم يدرك على الغايب اذا فزع ان ذلك انفس
وقد ذهب الناطق على ما تقدم انه الحارب على قول اصبح من غم
التوفيق لا رغب في قوله وحسب وفاء بيد المدعي عليه وقام
كان دينا او شيئا معينا كان المدعي عليه غنيا او فقيرا او بدعا
التيغ قليل حيث قال وعلية مكلوب لغير ذبيحة واصحاب اليمين
اذا بلغ **فترج** في القضية بضم ما تقدم في السلب في
البيت ثبت عليه في غير محرو صيد شاعر ايا براءه من الرتبة
صغار في كلب النكاح انه ما فيه يار كلب جمع اليه المال
الان فاذا اكمل الصغار جلدوا واشترى جعوا **المسألة**
والبلد مع شاعر قلوب وفيه ادعاء الوك. **انها قلب**
وفي نسو المشهور بلب الاب غرايته وحبها لان من رتب
يعني ان البلى اذا قام لها شاعر فوجبا لها قلب معه واستحق
وتعزاهما تقدم في السجيه البالغ حيث قال والبالغ السجيه
بار حنف قلب مع عز او يستفقد وترا ايضا اذا غلبها الزوج
خلوة وادعت الوك. واذا الزوج وان خلوة بها شاعر
بشعر لها بقلب وتماقوا الصداق كما ملأ وفر تقدم هذا
في قوله في النسخ الثاني من افساح الشهادة وهي التي توجب
الحرم مع اليمين وهما قنا عزتها غير قدر ارضا. نسو والقيار
وتزو على تعاتير المسلمين الاول في الانرستلر في احكامه
عز ابن ليا به ان العوانق الابكار لا يميز عن من لم يكملوا سنن
من الولايات الا في نسو يجوز لعز به شاعر او اخر ايا تعق
يلعب كما قلب السجيه وفي مثل ادعاء يعز عن الازواج الوك.
انفس واما البيت الثاني فقد استمر اية فوليتر ان يري

مكتوبة

مكتوبة الصبي يقوم له شاعر فوجب دفع فيه قوة واحدا
توالمشعر في قوله بقلب منكر وحسب وفاء التي مصي في
مكتوبا وذا شاعر فوليتر ان يميز ليل المشهور وله الافعال
وفي نسو المشهور اخرها ان الاب يعلى عزاته الصغي
الثاني ان الصبي هو الذي بقلب فاد الشارح قوله وحلف
الانر مذهب يعنى به انه قد قيل ان الانر بقلب وان كان صغيرا
وصا له بالتشكي اشعار بان من رتب لا يخلو من شذوذ تقدم
جريا لدى الاصول وفيه اشكال كما ياتي في **وقال انر رش**
وليس قول الصغي ان بقلب مع شاعر، ويسمى حنفه واشبه
عز لا لابل اولها المشهور المعلوم من قول انر الفاضل
ورواية عزها لان لا لبشر له **وقال انر كنانة** دلالة لانه
يصوته ويغنى عليه وهذا في عالم بل جيب الاب او الوصي
المعاملة لان ما ولم فيه اخرتها المعاملة باليمين عليه واجبة
لانه ان بقلب غم وقد وقع في كتاب كنف فيه افضية مالا
والبيت ان الصغي بقلب مع شاعر كالتجيه وهو يعبر
الفلم مرجوع عنه فلا يخرج من القلب على باطل **باب**
الرمز وما يتعلق به انر في هذا فيض توثيقه في دين
فخرج الرديفة والمصنوع بيز صا بعد وفية الجنم عليه
عنه اجنا عليه وان سار كد في الاحقية لجواز اشتر اذا الحملات
في امر يخصها ولا تترك وتبقة ذكر الحوالة الجملولة في حرم
اشتركت من جفته لان شاعر لا يباي فيضها للقوتوا انفس
فقول ما ان جعفر مناصب للفر من الرمن يعني المرحون وحده
الاشتر دون المصير الذي هو اعلم امر توثيقا نحو لان الاصح

حكمة وكرد الالهة وعمر عبد الملائكة لا يقع ولا حتى تفلح اليقظة انه
 حازه قبل الموت او العلم **فان ابو محمد** حوايد لا ينفعه الامانة
 الحوز ابرزت في حوز الفلا في الصرفة فوجده المتصرف
 عليه غير موت المتصرف في بيده فينصها في حكمة **وفي المرونة**
 دليل القولين جميعا البايح عمر لو ثبت بيعة الله وحده جيدة
 قبل الموت والعلم كان زمانا وان لم يجر والحيارة لانه عارضا
 وكرد الصرفة انتهى وهذا هو القول بالاحتمال في الحوز ابرزت في
 فان ابو الموارز حوايد لا ينفع الامانة الحق بعد الارتقاء
 في التوضيح عن الحق انه لا بد من معاينة اليقظة لغير الموت
 انتهى وهذا هو القول بان لا ينبغي الا التمييز في الحق في حكمة
 ان الحوز يرجع مباشرة الراعي النظر **وفي الرقعة** والتموين هو
 تسليم الحقيقة او الرقعة من المعنى او الرقعة من حيث لا يدرك
 الرقعة **والقائمة** ان الرقعة ينقسم طيبي التمييز ولا ينبغي
 الحوز في الفلا في حكمة انتهى ولا ينبغي في وثيقة الرقعة وبسط
 يده على حوز الرقعة حاز معاينة ولا ينبغي في ثبوت اليقظة الالهية
 والصرفة وثبوت فيهما من جعل الموت **والتي لا اشرنا بقولنا**
 في تكميل المنقح والغير في غير الرقعة **وفي الايضاح**
 في خلاصه لا قالوا في رسوم الرقعة في العمل الحوز لغير تنقح
 وقد بسطوا كتبه في غير **وفي حقل الموت** لا لا نقل **فمن ع**
 اذا كان الرقعة من الرقعة بسببه كمد يد اوام ولله وزجته
 وعمره وولده الصغير لا تقاوى على لغو حوز في واما مثل ولده
 الكبير ومكانه وما انتبه لعلها على قلبه فيه حكمة بطر
 من المنقح **فان ابو محمد** واما كان الحوز مع مباشرة الراعي

التوضيح

النقص في الرقعة من يد من لا تسلط للراعي ما في يده ويطرح
 غير **ابن تيمية** يصلح حوز مكانه الراعي رهنه لم تنفعه **فمن ع**
 من هذا المعنى فوالله انك ان كان لا يجره رجل فاعلم سلم
 حوز ولا ينبغي ان تترك في قبضه منه غير او مربي اوام ولله
 اوز وجته او صغار رهنه وهو كمثل اياها بلا تبعه ولا
 الفخر ولا يبعد بفخر التيم من ولده البايح عنه **انتم**
 من الشارح **فمن ع** فالرجع اليها العلم والعرض من القسم
 الثاني من قبضه ابرز حوز منسلة في الرقعة ولا يجوز لموت
 ان يترك الرقعة من في يد الراعي ولا لا بد من تبينه ولا يصدق
 الملائكة ولا لا بد من ان يكون الحوز في اليد الراعي ان
 من اخر صلا في اخره حاجه الراعي في الرقعة من ان يكون
 رهنه للثقة الراعية فيه من اجابة من منقح عليه وحوز
 في كتاب الرقعة من المنقح **وفي قوله** فان اخره
 من اخره من قوله الخ ان الرقعة اذا اخره من اجب من الراعي
 ثم اخره **فان** لا لا جني من الراعي فان لا لا يسلط الرقعة اذ انما
 العمل **والفقر فيه المسافات وما** الشبهة الحوز وان نقدهما
 يعني ان عقد المسافة وما الشبهة من اجارة اول في الرقعة
 حوز لم يترك من الرقعة شيئا عقد فيه مع راقعه مسافات
 او كراه وما الشبهة لا من ساير العقود فان لا حوز له سواء
 كان عقد المسافات وحوزها عن الرقعة كما ذكر او تقدم عقد
 لا على الرقعة كما يجوز في يده كما يطمح مسافات او ادره غير انما
 لم يترك من يده فان لا حوز له ايضا وعلى ذلك **فمن ع**
 وان نقدهما اي عقد المسافات وهو على الرقعة اما المسألة

3³

لم يشر فلهذا هو العبد الابن والبيع الشارء وانه يجوز الشئ بعد الخ
 منه اذا جبر به وبمضى ان لا اذا لم يلحق به لان الفاعلة ان كل ما
 كان بيعه عوضا جازعه الغرور لا كالمطابق وانه يجوز بيعه
 وهو الخلع ويجوز بيعه عوضا بجوز ان فاعله على غير انما هو
 بيعه فاعله رد وكذا لا الذي يرضوا كان من بيع او سلب يجوز
 ان ياتى عنه وبقية وهو الرهن وجوز من غير رهن ويجوز
 في الرهن الغرور انما لا الامران اذا لم يلحق به لا يكون باع او
 سلب من غير رهن ولا جاز **قال ابن شامس** وقيل له ان يكون
 نهضا مما يجوز ان يستوفى منه او مما تضمنه من ثمن ما جعه
 الذي ان رهنه او قبضه **وفي المروءة** لا يجوز البيع ان يرتفع
 من ذي حق او خازن **قال الشافعي** بان قبضه ثم قبض الرهن
 بقبضه السوء الغرم لا نه **في الاصل** **وفي الرهن** ففسر
 وان الموارز ويجوز ان هذا من البيع الشارء والعبد الابن ان
 قبضه فلهذا ما جعه او قبضه **قال الشيخ** طاهر الملاق
 الشيخ ان رهن ما لا يجوز بيعه للرهن كالأبوة والشارء
 والرهن قبله وصلاحه جاز في الرهن وبعد عطف البيع فاما
 جواز ذلك في الرهن وبعد عطف البيع **فقد حكي** ذلك لا الممنوع
 وغيره **واما** في عطف البيع بغيره خلاص حتى ان رهنه
 ان المالك جاز جواز فانه هو طاهر الملاق انما القاسم
 في المروءة **قال ابن عرفة** والمارء في رهنه فيه غير
 في عطف البيع فلو ان فاعله ان الرهن طاهر المارء او لا
والله اعلم **فمنه** ولما قضى في الرهن ان يكون مما
 يجوز الشئ الحوا منه كذا لا يشترط في الرهن ان يكون ممن

عليه
فيعالج

۵۴

[illegible]

14

الاجل بل ان يفسد رهنه او كله مما يبعد عن حلال الاجل دون موافقة
 صلحان بما زانقا فالله معروف منه وكذا شرط توخي علمهما
 ودعوا الوافع في غيرنا التمسح وخطا من ان الرهن ان كان منطوقا
 به بعد العقد فلا يفسد رهنه انما قال **والله انما كان** بقوله
 ولا يفسد الاجل فز **ومعصومه** ان كان منسحقا صاذا كونا
 عليه فليفسد للرهن يفسد وهو قولنا لا كما تقدم والاضحاح
 الاول موثر بكلام ابن سلعون وهو ان في عبارة التامخ حيث عين
 وقت الجعل بقوله مع جعله لانه في الجرح وليس في **لا يفسد**
 عبارة المتكلم على نقل الساج والتمسح **تبيينها**
 الاول ما ذكره التامخ من انه اذا اذن به عقد الرهن وقبل الاجل
 جاز للرهن البيع بولا **فان يبيع** التوجيه فانه واجب
 البيان والبرر فموز لا يفسد نقل المتكلم عن بعض الموتقير منه
 فانه قد تقدم بان **الثاني** ما يقع من كلام التامخ من ان
 الاذن اذا كان بعد الاجل لا يفسد به هو كلام قول ابن ابي
 ولا يستعمل الموتقير بالبيع الا باذن بعد الاجل التوجيه
قوله وما يستعمل الا بغير بيع التامخ يطالب الراهن
 او يكتله البيع فان امتنع باع عليه التامخ **الثالث**
فان يبيع التوجيه عن الجوامع فيوفى الراهن الرهن على يد
 الراهن من تقرر او عدل اذ لم يكن الى اجل في امانته منسحقا
 على بيع الرهن فلا يفسد الا باذن الصلحان فان باعه
 بغير اموه يفسد التمسح ولو في المرونة قالوا **انما** في
 البيع **فما** لا يفسد الا باذن الصلحان لانه في البيع بازم
 بانه **ومن** الجايز ان يكون اني او حاضر معه في البيع فلا

في
 من

كما يرمى نظر السلطان فلهذا لا يوافق في هذا انما مكلفا
 التمسح **وعلى ما بين الجوامع والمرونة** من التقييد بقوله ان لم يمان
 حول التمسح فليط مع الخسار الا ان الحاضر في بعض العقد بالقبض
 للامتنع والمخاض بعد العقد بالنسبة للمرتفق حيث قالوا **ولا يفسد**
 يفسد باذن في عهده ان يظل انما كان المرتفق يفسد **والامتنع**
 فيلحق **فان** اذن الراهن في بيع الرهن فهو كغيره من البيع
 في القاعة ان للموكل غير وكيله الا اذا اطلق بالوكالة
 نحو للغير كمنسحقا يفسد وليس له بيعه غيره لانه المرتفق
 تقول له نحو بالوكالة **فان** الذي يمان في ذلك لا يفسد الا كالمالك
 ان كان حاضر اذ لا يملك مكانه فلهذا مكلف ان كان غائبا
 ان لا يملك انما تها التمسح **وجاز** **فان يبيع** حيث **يطبع**
عليه او غير امين بوضع يقع انه يجوز رهن العنق فلهذا
 كان اوفى اذ اجمع عليه او جعل يترامى لانه حيث لا يبيع
 عليه ولا جعل تحت يد امين فيتم المرتفق صلحه ورد مثله **ابن**
الحاجب وما لا يبيع ويبيعه ان يبيع عليه او يبيع غير امين
 امتنع مكلفا **فان** التمسح ان كان نفدا او قوة التمسح
 التوجيه يفسد ان الرهن ان كان مما يبيع ويبيعه كالحولان والقبض
فان المرونة والحالي جاز ان يوضع تحت يده المرتفق **وعنه** وان
 كان مما لا يبيع ويبيعه فالمستحور انه مقتنع الا ان يبيع
 عليه او يوضع تحت يد امين المارضا انما امتنع اذ لم يبيع عليه
 ولم يوضع تحت يد امين فانه للمرونة ان يكون الراهن والمقرض
 فورا ان يفسد على جثة التمسح في المزاينة والمباينة مضيق
 والتمسح به كهيئة المزاينة **قوله** مكلفا ان كان نفدا او كصفا

او مكبلا او موزونا **وقال** المشقب انما لم يتبع في انفسها كذا
 نقل الما زرع وان كان ما لا يعرف بعينه ليس من الامان ان ينجى
 الرنايش والترامع والعلوس كالمكبلا والموزون وان ينجى لا فولين
 المستعمر مناهما الا في ذلكا ليرنايش والترامع **وقال** ان المشقب
 ذلكا لان النقص في **يحيى** الترامع والترنايش معز وجمع يده عليها في
 اذ زما لكها مساعف ويعد استعجاب في ذلكا في المكبلا والموزون
 انفس **قال** ان الشارح كذا في اختصار الشئ في ذكر العنق دون
 الطعاع وما التنبه انه موافق لما نقل عن المشقب **في** **الحجر** صفة
 دون ما نقله لان القاصم في الحافد ما لا يعرف بعينه مما يكان
 او يوزن بالعين واليد اعلم **والرهن** **المضاع** مع **منز** **هنا**
في **جمع** **له** **قريبا** **ومع** **غير** **الترنايش** **في** **جمع** **له** **هنا**
في **جمع** **له** **منز** **هنا** **تكم** **في** **البيت** **في** **كيفية** **في** **نفس** **الرهن**
 اذا كان جزءا من اعمام اي غير معين بل هو علم قسايه في جميع ذلكا
 الشئ. الم ترهن بعضه كنصف دار او رصعها او غير ذلكا من صاير
 الاخر. وان النصف مثلا لا يختص بوضع منها دون اخر بل هو
 علم في كل جزء منها وهكذا الدرع والتمز وسائر الاخر. **المضاع**
 لا يختص بمجلد وزنا اخر فهو رهن جزا خربع مثلا وانما عند ذلكا
 الجزا لا يجلدوا اما ان يكون للرهن ايضا كما له دار رهن فبعضها
مثلا **واما** ان يكون للرهن كغير ذلكا فنصف دار برهنه
واما ان يكون للرهن ولغيره معا كغير ذلكا فلا تارة او باع الار
 برهن نصفها **والوجود** **الاول** **لا يصح** **الرهن** **فيه** **الاجنوز** **جميع**
الار **مثلا** **والرهن** **الوجه** **اشارة** **بالبين** **الاول** **واما** **الوجه**
الاول **في** **جمع** **في** **صورة** **حوز** **النصف** **الذي** **يليه** **الرهن** **وايه** **اشارة**

هنا

بقوله ومع غير الرهن البيت **واما الوجه** **الاول** **فلا** **يرفيه** **من** **حوز**
الاول **لانه** **ارباع** **اذ** **يجوز** **في** **كل** **الرهن** **ويجوز** **على** **هذه**
 الصورة ايضا قوله ومع غير الرهن البيت لانه يحد في نفس الرهن
 وكما في الصورة الثانية ويعمل الرهن ولا يرهن معها كما
 في الصورة الثالثة والمقصود في الصور كلها رفع يد الرهن
 وعدم قبولها في الرهن **قال** **الرهن** **يؤخر** **فاما** **لا** **وكما**
 باسبر برهن جزو مضاع غير مقصود من ربح او حيوان او غيره من
 وفنصه ان كان رهن الرهن وغيره ان يعموز الم رهن خصة الرهن
 ويكرهه ويليه مع ماله فيه شرا كرهه ولا باس ان يدفعه على
 يد الشرا ولا الحوز في ارضها ان يملكه الرهن فيجمع من غير او
 امدا واذ انما او ثوبا فيجمع **قال** **الرهن** **يؤخر** **واختلاف** **في**
 الارار فيقبل لا يجوز في نفس الرهن فيجمعها او تكون على
 يد عتار وقبل يكون بيد الرهن مع يد الم رهن فيكره ان يجمعها ويص
 الحوز ويضعها كلها فيجمعها في رهن فيكره ان يجمعها ويضعها
 يد. هو المقيم به مثل عبيد او اجير **قال** **الشارح** **الملك** **الشئ**
 ركنه الثاني في حوز الرهن المضاع مع غير الرهن من غير تقييد
 باذن الرهن يذا ان كان غير رهن ولا يفسد بفسخه انما عند قول
 الرهن انما لم ينفذ لا قبل ذلكا لا يفسد ط اذ الشرا **قال** **الرهن** **يؤخر**
 في كل علم في رهن المضاع ولو يبيعها با فيه بعض الرهن رهن او
 منعهما لا يقع لا ذ رهن يكره وان كان غير رهن فيكون كونه كولا
 ووقعه عليه فوكلان لان القاصم والمكسب فايلا لا رهنه يمنع
 من بيعه فاجزا انفسه وكذا لا احلا فيه حوز المضاع فيملول
 الم رهن في كل الرهن دون تعرف قد يكره ان يار او رصعها في

فيه لا ويبركونه معاً في كل القلوب والعيون في كل يوم
 ابراهيم اسم دوزخ في الشكيب انه لا ينجي فيه لا ينجي منه
 فوالله انما اسم ايضا في دوزخ في الشكيب **الله** **الله**
والرفق بجوارحه ما وقع فيه ولا يرد قدره الله
 فيه انه اذا الى الراعي للمرتفق بعض حقه وطلب منه ان يرد
 اليه من الرفق ما بقا بل ما دعي من الحق اذا كان الرفق مع انفسهم
 فليس له ذلك الا بالرفق المرتفق والرفق بخلقته مجوس ما في الحق
 التي ازيغ منه الخلق **ابن عرفة** وكل جز من الرفق وتوكل
 جز من الادب الذي هو الرفق به في الكيفية في كل ما لا ينجي التوكل
 ان الخلق لا يدينون ان تعدد ولا تفرق كما يشق فيه يعلم معنى التوكل
 زرع وفيهم من هو امرأة بكل الامم قبل البناء ثم كلقتها قبله
 لم يكن له اخذ نصف الرفق والرفق الجمع ورفق بنصف المهر كمن
 من الرفق الذي اودع له في كل الرفق بغير ما يقع وفيه
 من الرفق اذ من جليل حقه واخره في دينهم ولا تفرق في قلوبهم
 فيرفق احوالها كل حقه احوال حقه من الرفق انفسهم ومن المرونة
 من الرفق اذ اودع اوتو بيا ما سمي ونصف ذلك من الرفق
 فيما يفرق من جميع الخواص **ويشخص الشيخ خليل**
 واذا فرغ من بعض الدين او من بعض ما يقع الرفق فيما يقع كما سمي ونقصه
وشخص ملك الرفق حيث لا يقع انصافه من حقه الشريعة
 فيه انه نقي عز ان يشق كل المرتفق في الراعي انه ان لم يصعب من
 حقه لا يجر كذا على الرفق **بسم** لا الخوف ولا خوف على الرفق
 الذي ورد الشريعة عنه ذكر الامام ما لا يفي موطنها **ان رسول الله**
 صالة عليه وسما قال لا يخلق الرفق فاما لا يفسر لا يماند في

والله اعلم

١٠٩
 والسما علم ان الرفق الرجل الرفق عن الرجل وفي الرفق فضل
 رفق به فيقول الرفق للمرتفق ان يمتنع من حقه الذي اجله سمي به
 والا بالرفق لا يمانه فيه وهذا الاصل ولا يجر ورفق الذي نقي عنه
 وان جاء صاحبه بالذي رفق به بعد الاجل فهو له وان رفق الشرا
 من بعضه **ويشخص** ان يرفق من لا عليه في كل ما يجر من ربيع
 او فرغ من رفق به رفقاً انه ان لم يمتنع منه الذي الاجل بالرفق
 لا بد منه وينقصه هذا الرفق ولا يمتنع به الاجل قال ابو حنيفة
 ويصير السلب الاول ان يفرق الرفق حتى تافه حقه وانت
 احثوبه من الرفق **قال ابن** وشي وهذا اذا كان الرفق **بسم**
 اصل البيع او السلب وان كان الامر كذا لا يفسد البيع والسلب
 انه لا يدري ما يصح له في ثمن صلقة الثمن او الرفق وكذا لا يفسد
 السلب لا يدري ما يبرج البع بالسلب او الرفق ولو كان هذا
 الرفق بعد از وضع البيع او السلب لم يفسد الا الرفق وحده
 وبما حذر ربه ويبيع البيع والسلب بغير الرفق والجلد ولا يكون
 المرتفق احوال حقه الرفق **بسم** وليس ولا خوف انفسهم وشروط
 مقتدا اول وهو مضاي للمعروف وانصافه على ربيع ومن حقه
 يتقون بانصافه والشريعة مقتدا ان حقه حقه ومنه والمجلة
 حقه بالمقتدا الاول او بالعرف او بغيره انفسهم **والذي** بالجلد
 الحذر بالمقتدا الاول محذور في اي عفو ونفقه المصلحة من الرفق
 ما يقع المختص **فصل في اختلاف المنزاهين**
 ذكر انما حكم من اختلاف المنزاهين فلا يفسد الا اختلاف
 في غير الرفق والاختلاف في كل الاجل والاختلاف في حقه الرفق
وفي اختلاف الرفق من نقص في غير رفق كان في حقه

القول قول الرازي صدقنا: مقالنا شاهد حال الخلق
كان يكون الخوف فزرة مائة: وفيه الرازي لعش مائة
يقع انه اذا اختلف الميزان في غير الرازي فقال الرازي ليس
تقدار فيه ورفيق افضل من غيره فقال الرازي ليس بل هو نفس بالقول
فقال الرازي ان صدقنا في والحق قال **في** الحقيقة فالواقع
فيمن رفقنا بالصدق في ليقضه ما خرج الميراث في
يساو مائة دينار فقال الرازي ليس فقلنا وفيه رفقنا
الب دينار وذكر حقيقة تساوي الب دينار والرازي مصرق
مع يمينه لانه ادعى ما يشبهه وادعى الميراث ما لا يشبهه ما اذا
خلف الب الرازي في حقيقة من ادعى مقدار قيمة رفقنا انتم
وتعلموا مواضع وقال ائمة ما نصد وقال السلف القول قول
الميراث وان لم يساو الا درهما واحدا فقال عيسى بن القاسم
نعم قول السلف ان عيسى وبه افوا وقال ابن عبيد الحكم ابن
يونس كما لو قال تدينه شيئا انتم وعلم قول الرازي ذهب
الشيء فليقل القول لانه العكس ان لا يكون الذي شاهد اعلى
الرازي **قوله** في غير رفقنا بهم منه ان فزرة الدين صنف عليه
وجملة كل من في صورته حقيقة ومثله وفيه الرازي حقيقة
لغير حاليته وقد استظهر في الخارج فمما في اختلاف
الميراث في حقيقة الرازي اذا ضاع مع اتفاقها على فزرة الدين
او اختلافها في يد واذا كان الرازي في ضاع اخرون
واذا اختلفوا في كونه رفقنا او وديعة او عمارية انظر فيه
ارسلت والقول **في** يد من رفقنا حلول وقت الرازي قولنا
وفي كثرة خلوه وبه عيسى: حرته الرازي لعش مائة وعيسى

والاذا

الا اذا خرج عما يشبهه: في داودا بالعكس لا يشبهه
اشتمل ايشان على مصلتين الاولى اذا اختلف الميزان في غير
حلول اجل الدين الموعود فيه فادعى الميراث في حلول اجله
وادعى الرازي في حلول القول قول الرازي انه لم يل الا اذا
خرج قوله عما يشبهه واشبهه قول الرازي في القول قوله
المسئلة الثانية اذا اختلفا في حصة الرازي وكونه
مخلفا بالبيع اتفقا في علم انه هو فقال الرازي كان عيسى
وانما شلوه باقتضاها الى رفقنا وقال الميراث في كونه حقيقة
مخلفا بالبيع القول في ذلك قول الميراث في الا اذا خرج قوله
عما يشبهه واشبهه قول الرازي في القول قوله **في** الميراث
قلت له فان اختلف الرازي والميراث في حلول الخو
فقال الميراث في حلول وقال الرازي لم يل الا القول قول الرازي
كان الميراث في ائمة الخوان في اجله وادعى انقضائه والاصل
الاقتضاء بالالا ان يدعى الرازي من الاجل ما لا يشبهه ولا
يصرو **في** كسر انكسار وكذا انتم في شئ خلقوا
فقال الرازي كان عيسى با القول قول الميراث في حقيقة انتم
بما يشبهه انتم **في** عيسى وما حقه وثوب خلوه بال
يستوي به المدخر والموت لانه في الاصل مصدر الا خلقوا
اي الاملح والجمع لخلقهم وما حقه خلين صعد بلا هاء
لانه صفتهم لانه لا يكون تصغير الصيغ كما قالوا نصيب
في تصغير امه تصغير فخلقوا الثوب بالضم خلوة اي
خلقوا الثوب مثله واختلفت انا لا يتعد او لا يتعد او لا يتعد
ثوبا اذا الصوت ثوبا خلقا وثوب اخلا واذا التامة خلوة

فيه كذا كما قالوا بركة الحظارة دار خرسا حسب انتم **باب**
في الضمان وما يقع فيه غير معظم بالان كان الخائب و
 و معظم بالجملة **قال ابن عري** في الجملة التزاع ويزال الصفة
 او كلب من صوم عليه لم يتولد فيقول لا يصح في كل شخص صفة
 ليدنو ودا على صفة ضيق التزاع والبارز للذي لان التزاع
 لا يصفه الخو عر الضمور واخرج الحولة فان التزاع المحال عليه
 للموالة وان كان لا يشترط على المستثمر صفة التزاع كان المحال
 بالفتح على المحيل بالضم ويصير على المحال عليه قوله لو كلب
 من صوم عليه بالحقض كعب على دينه خو التزاع ويدخل في
 في الجملة بالوجه والجملة تال كلب **وهي النجاة بالجميل**
كرا بالترميم والجميل يعني ان الضامن يضمن بصفة الاحتمال
 انتم هي الجميل والترميم والجميل والمراد من ذلك بيان صفة النجاة
قال ابن عري في الصيغة ما ذكر في الحقيقة عر ما يقع في
 من قال اذا جميل بطلان او تميم او كليل او ضامن او فيل او صولة
 عند او قبل وشم بجملة لازمة ان اراد الوجه وان اراد المار لزمه
وهو من المروء بالمتع اقتصر من اخره **ابن ابيه او عوضا**
 يعني ان الضمان من المروء بجملة يجوز اخرا عوضا مع ما يلزمه
قال ابن عري واما الذي في كتاب محمد لا يخبر في الجملة في جعل
قال ابن القاسم وان تروا كان يعلم حاجب الخوص فحلت الجملة
 ورد الجعل وان لم يخبر بعلمه بالجملة لازمة للمجمل ويرد الجعل
 على كل حال وفاد اصبح **قال النجى** الجملة لجعل بالصفة لانه
 ياخذ الجعل بان كان المتحمل عنه موصرا انما من اكل المار بالباطل
 وان كان معسر ابيع الجميل كان ربا صلب بزيادة وفضاؤه عند

صلى

صليب والزيادة الجعل المتفق وهذا اذا كان الجعل باخرة الجميل
 او غير **قال الخليل** اذا كان بطل الجعل والمنفعة للغير وكانت
 الجملة بباطل البور به الما او بباطل الجعل باخرة اذا جعل الاقل
 بان كان الجعل منقذ للميلاد **قال ابن عري** في الجعل قولوا وكرا وبقعة والجواب
 في ثبوت الجملة و سقوطها **قال ابن عري** في كذا البيع ووضاؤه ودلا
 في ثلاثة او جده انظر غايه في التزاع ان ثبتت انرا الخائب
 ولا يجوز ضمان الجعل التوضيح اي لا يجوز للضامن ان ياخذ جملا
 سواء كان مزرع البذر او المذبح او غيرهما **الماز** وللمنع
 على ان اولها ان لا يربحها عات الغر لان من اشترى سلعة
 وفاد رجل لغيره ثمنها او صوم ما ينع ان اعطيه عشرة
 دنايم او باع سلعة وفاد لغيره ثمنها الدرك في ثمنها ان رفع
 الاستفاد واعطيه عشرة ايدى الجميل قبل يولم من ثمنها
 او يقبض فيها خمس مائة دينار ولم ياخذ الا عشرة او يسع من
 الثمانية فيلحق العشرة ثانيا فيهما الله اير ينرا من ثمنه وعين
 لانه ان ادى الغريم كان له الجعل باطلا وان ادى الجميل ورجع به على
 المضمون صار كانه صلب ما ادى وزج لا الجعل فكان تسليما
 بزيادة ويرد الجعل **ابن القاسم** وان علم بطل الطالب بصفة
 الجملة والارد الجعل والجملة تمامة وهذا اذا كان العبداء في
 الجملة انتم في الحاجة منه **ابن عري** في **باب ثلثة اشياء**
 لا تفعل الا لله سبحانه ولا يجوز اخرا لجملة عليها اخرها
 التمار والمان نفع الجاء والاشياء التمر وقد جمعها شيئا
 العالم المتفق المرحوم بفضل الله وما يؤمن شيئا غير الواحدة
 ابن عري الله تعالى في بيت فغان **القدر والنجاة في الجاء**

يمنع ان يبرى لعين الله : فالناظر ربه الله والحق ذات الشرايط من غير
خلاف من المضمون **عقود** فمن يبرى ان الحق المنقذ وهو
 المنع وعدم الجواز جارهما اذا اشترط النظام على المفهوم
 له ان يحيط على المضمون بعض فيه الحار ويضم له ما فيه الي
 اجل يبرى بانه وهذا قول ما لا **في** الغيبة وقيل يجوز له
 وتوابعه فالالحق واختلف عما لا يبرى كان له بغير حار فان
 به انه اجل على ان يبرى به رجل ويضف له الكالب بعض فيه فبان
 ما لا يبرى الفاسد والسلب وغيره في كتاب في غير كان له
 بغير حار فبان له رجل له بعض فيه عليه وانا انما لا يبرى
 بغير الي اجل بانه لا يبرى به لانه قد كان له ان يبرى بغير حار
 فبان بغيره اياها فيميل سلب منه فيميل فاروا اختلاف رواية السلب
 عنه بالجواز والرافة **وقال ما لا يبرى الغيبة** لا يصح ذلك
 فالوهم غير له لو فاروا على غير بعضه **درهم** من دنيانا والجل
 لا يتصور انما له على هذا القول **والاول** **ابن** **فار** وقال
 السلب **في** كتاب في غير له على رجل بعضه **درهم** الي
 اجل وفار له قبل الاجل قبل له ان احط عند هذا بغير وتوابعه
 بانهما يبرى زهنا او يميل فلا يبرى به **وقال ابن** **الناس** **في** الجوز
 انهم قبل لا نه اخذ زهنا او يميل في حتم من اجل منفعة على ان
 السقوط بعضه وقد ذهب الناطق على القول الثاني في المستلزم
 وهو المنع وعدم الجواز حل الابر اوله بغيره بغيره
وباشترط **الاشترط** **في** **العقد** : نظام من جميعه فيد ان ورد
 النظام تنقيا على مصر من تضمن وتعاون بضم كل واحد
 منهما صاحب وكما انما تنفع منه لان كل واحد منهما لا اجل

انظر

ان يضمنه فهو لم يقع الضمان لوجه الله تعالى بغيره ان يبرى على
 وجه الرخصة والتوسعة ان يضمن اشارة او اكثر سلبه بغير
 في ذمتها على ان يضمن كل واحد منهما او يضمن بغيره الحار
 لكل بغير كل واحد منهما او يضمن الا بغيره الصفة الواضح
 فيهما النظام من ذمتهم الا استواء في الا بغيره الا بغيره
 الحار في الشرايط او كلاهما بغيره **وقال ابن** **الحبيب**
 لو اشترى بامانة بغيره على الاستواء بجاز العمل باشارة بغيره
 ابرى انما بغيره المنع والجواز لعملا لما ضمن **فار** **ابن** **في**
قلت : والاشترط استواء وتما في البيع وثمة بوجوب تسمية
 مجموعها بغيره واخر واختلفا فيهما في اخرها بوجوب
 تعدد فيهما المنفعة للضمان بالجل انتفى **وقد ذكر** **هنا**
 مسئلة الجمل التي يتفرع عنها ان تسمى وتسمى من المكواة
 والله اعلم ونظام من بغيره اشترط العمل وباشترط البع
 مع واستواء على بغيره وبطلت بغيره فيه بغير نظام من وان
 ورد بغيره البغيره وفيها على الكسر على انها بغيره بغير
 جوابها لانه ما قبله عليه والفتح على انها مصرية
 اي بغيره فيد لان ورد في حرف ح والجرع ان وهو كسر
وضح **من** **احمل** **التي** **عانت** : **ولكن** **من** **يمنع** **كالزواج**
 بغيره انه يشترط في النظام ان يكون من اهل التبرع في المال
 ولا حجر عليه وكذا في من حجر عليه في الزايد على ثلثه كالمريض
 والزوجية فانه يصح ضمانه فيما لم يجر عليه فيه وهو
 مفرار ثلثه فافل فلا يصح لكان المحجور مطلقا ولا لفلان المريض
 والزوجية في الزايد على ثلثهما فيما على صلح للضمان وثلك

الضامن لكان ذلك لا يفي ما له انشقي **فانما انشراح** افوا وعلم هذا
 الواقع في المرفوع هو عمل الموثق في علم ما يتغير في العلم
 اي من غير ان يدور على الناطق ما ذكر من عدم اعتبار رضى
 المضمون عنه فانه قد يؤيد الاول من الدارين والضممان
 اخف من الاول فالمراد بالمراد ما لا ولو ان رجلا ادعى
 عز رجلا حقا كان عليه حينئذ ان يثبت له ان يثبت عليه
 بما ادعى عنه انشقي **تنبيه** ان الاول يعينه قوله اذ قد
 يؤيد في رضى اذ ان يعينه من اجل ان لا ينفك المودعي
 التضييق عنه والاضرار به لانه اذ يثبت له ان يثبت له
 فلا منع منه **البيان** ان لا يميز اذ ينفك الرجوع
 عن المودعي عنه **واما** ان اذ ينفك التفرع والهيئة فان
 لا لا يميز المودعي عنه اذ لا يثبت له قبل الهيئة **التنبيه**
الثاني ما جرى عليه عمل الموثق من تضمين خصوص
 المضمون عنه واذا ثبت في الضمان هو علم ما اهلكه
 عليه من ثبات الاشكال على الوجه المتفق عليه فطعنا
 للمنزاع والخصام اذ من العلم من يشترط رضى المضمون عنه
وبسعة الضمان في بصاد **احل** **البيان** **في بصاد**
 يعينه اذ ينفك الصفة الواقعة فيها الضمان فان الضمان
 يستفاد في ذلك عن الضامن **فان** في التوضيح في شرح
 قول ابن ابي حنيفة ولا يجوز ان يثبت له ان يثبت له
 التميز به كما لو اهلكه دينار اذ يثبت له ان يثبت له
 له رجل بالدينارين فثلاثة افوا **الاول** ان يثبت له في
 المروءة والغنيمة ورواه عن ابي لا وهو قول ابن عمر الخ

الحالة

الحالة صافحة ومثله في الموازنة فيهما او كل حالة
 وقعت في عام بين المتباينين في اول امرهما او بعد رضى صافحة
 ولا ينفك التميز بها في علم المتباينين ان لا حرج او
 جهلا علم التميز في الاول او جعله في وسوا كان البعاد
 من عقد البيع او تسميته وهو قول الشافعي ان الحالة في عام
 وبلا امر الباعث بالحالة وجد هذا القول ان الذي لم يرد
 التميز وهو التميز لا ينفك عن التميز عنه بصاد **البيان**
 صفة عن التميز القول **الثاني** ان الحالة لا رضى علم التميز
 بصاد البيع او لا وهو قول ابن القاسم في الغنيمة وقول
 غيره في المروءة لان التميز هو الذي اذخر التميز به
 جمع ما له التفتة به **في بصاد** **البيان** **البيان** **البيان**
 او التميز الذي لم يرد **الثاني** ان التميز علم التميز
 بصاد او لا فلا يصح عليه وهو لا يثبت في الغنيمة
 ثم قال وهذا الخلاف لما هو اذا كانت الحالة في اصل البيع
 الباعث **واما** ان كانت بعد عقد البيع وهي صافحة
 فلا يتباين بغير ان يثبت له من الغيوب **الاخير** **في بصاد**
وهو بصاد **في بصاد** **وهو بصاد** **في بصاد**
 تقدم ان الضمان في وجهين ضمان الملاك و ضمان الوجه واجتر
 نعم الله ان وقع الضمان معينا المضمون من مال او وجهه فلا
 لازم ولا اشكال وان وقع الضمان في الحالة من غير ان يثبت له
 على الملاك فالان يثبت له الضمان في بصاد **البيان** **البيان**
 انما التميز لا او يثبت له او يثبت له بصاد **البيان** **البيان**
 بالملاك او على الوجه فاذا عرفت الاشكال عرفت ان الباعث هو

ان يكون بالمال لقوله عليه الصلاة والسلام ان عجم غلام وكان
 يحمل الوجه اذ لم يات به غريم المار بالاصغر في المال له المار
 لانه المطلوب حتى يشترط الوجود او يقتضيه لفظه واما
 ان اخذ له بفقر الطالب من كنهه عليه الصلاة والسلام المار وفار
 الكبير بل بالوجه وقد احضر الغريم معه ما ينبغي ان يكون
 القول في الجمل لان الطالب يدعي الحق اذ منه فعليه ايان
فان ابن يوسف ولا ان المال من العروف فليان له الاما
 به معك فيه اتفق ورد في التوضيح الا انه لا يحرث
 المنفعة بامر من اخر كما انه خرج في حيز حكم وجوب
 المطالبة بالصفه ولم يقصد به بيان حكم اطلاق صفه
 للصفة الثاني ان الغرامة انما تكون في الاموال لا في
 الابدان اذ لا يبدان لا يصح ان تخرج بكلمة فخر الغريم عار
 ولا يضر والضمارة التي تقصود به الغرامة انما يكون في
 المال وان كان الوجه جازي **مجلا** **فان الحكم ان المال قد قتل**
 يعني ان ضامن الوجه اذ لم يضر من المال والمال ضمن ضامنا مجلا
 بان الحكم ان المال لا يضر للضامن **فان حكم** ان ضامنه ومجمل
 الوجه ان لم يات به غريم حتى يشترط ان لا يقع **فان ابن يوسف**
 واذا وقع ضمان الوجه مجلا ولم يضر الوجه ضامنا
 المال لا ان يشترط انه يضمن الوجه ضامنه وليس عليه من
 المال شيء **فله من كنه** **وجي المخرج** **فان الحكم** ان الضامن
 فاما لا من تكفل بوجه رجل ثم اجل فيضم الاجل بان المطلق
 يتلوم بان اتى به والاغرم المار فان اعرضه ثم اتى له بخرد
 ان يرجع على الذي اخذ منه ولكن يتبع به الذي تجرد عنه

فتر

قلنا لان القاسم بان اتى به غريم الاجل فيضم عليه من الجملة
 شيء ان كان الغريم عليه الحق غير ما فان تقع **التقديس**
وجان ضمان ما تاجلا **معجلا** **ومعجلا** **ومعجلا**
 قوله وجان ضمان ما تاجلا معجلا يعني ان من له دين على رجل
 بانه يجوز له ان ياخذ منه جملة الا والدين على ان يعيده اياه
 معجلا اما الا ان او قبل الاجل بان ما قبل الاجل يصح عليه انه
 معجل والى هذا القوم اقرار بقوله وجان ضمان ما تاجلا معجلا
 وكذا يجوز ان يعطيه بالوجه ليجعل للاجل نفسه كسابقاته عن
 المرونة **وقه من قوله** معجلا انه لو اعطاه الجملة لا بعد من
 الاجل ليجز لانه تسلف جرت عفا بالسلف اتاخر بقدر الاجل وانفع
 التوثيق بالجملة وهذا اذا كان الدين مما للمدين تعجيله قبل اجله
 كما يعين من بيع او من خر **واما** ان كان الدين على حيوان من بيع
 فلا يجوز ان يعطيه جملة بالدين الموجه لانه لا يملكه من باب حكم
 عنه الضمان في المرونة الباقية من الاجل وان يرد توثيقا بالجل
فان يبي المرونة **فان ابن القاسم** ومن له على رجل دين او اجل
 واخذ منه قبل الاجل جملة او رخصا على ان يعيده حقه الذي
 الاجل والدين منه قد لا يجانر لانه زيادة توثيقا **فان يوسف** **فان**
 يجوز الدين من الاجل ان كان الحق مما له تعجيله واما ان كان
 عرضا او شيئا من بيع فلا يجوز لانه حكم الضمان عنه وان يرد
 توثيقا **وقيل في التوضيح** عز ابن عبيد السلام ما دعه وليس
 بين لا زرب الا انما اخذ زيادة في نفس الحق ولا انه جعل
 يستعج به واما قصد التوثيق فلا يبدل على انه غير ذلك في
 اتاخر ولا عرض للا في بيعه ان الدين منه منه وتظهر ما بدته

مع الناجي لامع النجيم **وفي المعنى** فالناجم وان اخذ
 منه كميلا قبل اجل او بعد اجلا ان يعطيه حقه قبل اجل الاجل
 او غير حله فلا ينام بذلك لانه لا يقدر فيه وفاربه من اعطى
 صاحب الحق كميلا قبل اجل الدين كما ان يورثه ان يورثه من الاجل
 لم يبع ذلك وان كان قد دخل اجل الدين فلا ينام بذلك وكذلك ان يورث
 به هذا فالناجم لان لا يضمن من اصله حله او حقه
 يد واخذه كميلا وان لم يورثه الناجي انما النجيم **وفي المعنى**
 فخصم، والموكل حاله ان كان معا يجره وقوله وما قبل موكل
 بالخصم عكفا عما المعنى يجوز له ان يجره من حله او غير حله
 غير معا حاله ان يجره من الدين كميلا بذلك ان يجره من اجله والحلوق
 الجوان وفيه عجم، بما اذا كان المدين موصيا لانه كاشفاه
 دين النجيم النجيم ان اجل الدين فاعطاه، كميلا على ان يورثه، فان كان
 النجيم موصيا فجميع الحق كان الناجي والحالة بغيره وكذا
 ان كان عديما وكان لا يورثه من الاجل كما يجب عليه اصولها
 غلات ليس الا ما يقضي به تلك الغلات بما اذا كان عليه دين حال
 باعطا، كميلا به لثبته اسم مثلا ولا توجد غلة اصولها
 فيعمل بغيرها الا بمرسته اسم فاكش فذلك جاز ايضا لانه
 موصي انتصاره، واجب التوفيق اما ان لم يورثه الا عند الاجل
 او بعد، فيكون بالتفاقه واما ان كان عديما ويورثه بغير ذلك
 اسم مثلا في المثال المذكور لو جود الغلة لذلك الزمان فيقي
 جوان الناجي تمام الاجل ومنعه فولا ان الناجي واصحاب
 وعلى قول الناجي ان يبيع بالخصم حيث فارو عكسه ان يبيع
 غيره اول يورثه من الاجل او بعد اجلا ان يبيع من الاجل لم يجر

و

وهو قول الناجي والناجم **والتي** مختلفة الخلاف هذا انما انما انما
بقوله ولو لم يورثه الا قبل اجل او النجيم معص يورثه من قبله منعه
 ان الناجي واجازة، انما التوفيق يبيع يورثه من الاجل انما من
 النجيم بالدين الحال على النجيم والنجيم خبيثه معص يورثه من قبل
 تمام الاجل يعقل يبيع لان الزمان متاخر عن نصار، ويبيع صاحب
 الحق به مسئلة لانه اخر ما يحل يبيع منه لانه مسئلة فداققع
 بالنجيم انما اخره من يبيع وهو قول الناجي والناجم وهذا اعلم ان
 اليصار المترقب كالمستحق او يجوز لان الاصل المستحق
 عجم، ويسمى، فذلك يكون فيورث، وكان المعص يبيع بالناجم
 وهو قول المصنف اما ان لم يورثه الا عند الاجل او بعد، فيجوز
 بالتفاق **وهذا مضموع كلام المصنف** وقوله في مثله لوطه
 مثرا يورثه لان المدين الاجل قبله منعه ومعص يورثه من قبله اي
 الغلاب عليه ان يورثه قبله بغير احاب الغلات وفيه من قوله
 والنجيم معص انه لو كان موصيا لكان وكذا نص عليه النجيم انما
 كلام التوفيق يبعطه وقد احال الفساح فها بمصلحة فيلخص
 الاستاذ ابو سعيد انما هو من معص ما في بحدده وليس الجعها
 فيه من ارادها **وما على النجيم غير ما قبله** **وما على النجيم غير ما قبله**
انما مضمون قول النجيم **انما مضمون قول النجيم**
 يعني انما امان النجيم المضمون عنه قبل حلول اجل الضامن جلا
 عن على النجيم انما مضمون ما الاخره صاحب الدين وبيد الضامن
 ولا عن عليه راسا وان لم يورثه ما الاخره على النجيم لان قبل
 حلول الاجل واما بعد حلوله فيبيع ببيع النجيم على النجيم المذكور
 من ايته هو عند موت النجيم ولا اشتراط ان لا عن عليه خبيثه

جميل بالمال وكذا لو فاع عليه فشاخه وحلب ذل المدعي لياتي
 بشاخه. ان انقم محل الحاجة منه فظاهر قوله وكذا الخ او
 عرجه ان جميل بالمال لا بالوجه والله اعلم
وضامن الوجه على من انكر: دعوى امر. **خصيصة** ان لا يحضر
 من بعدنا جميل هذا المدعي. بعد ما استوفى بما ادعيه
وقيل ان يلزم من خصيصة: للمخصم لازمة ولا يصح
والشكيب بضمير الوجه **فرض** عليه حتما وبقوله **الغضا**
 لما ذكره في البيت قبل هذا الحق مراد دعوى فاع له بها شاهد
 ذكره فاع الحق مراد دعوى من له به شاهد ولا عيب. وعج
 ان له بيينة عامة لا وانكر المدعي عليه بالحق في ان يرضى
 القاضى للمدعي اجلا لا ثباتا دعواه بعد ما يكتفي به ولا
 ضرر فيه على المدعي عليه وبما المدعي عليه بالحق. جميل بالوجه
 خصيصة الاجرة المدعي اذا انى بيينة ولا فاع الخصيصة ان لا
 يحضر او لم يفي البيينة على عينه فان لم يجد من يضمنه فيفاد
 للمدعي لازمة ولا يصح منه كجرح الدعوى فقد امدت امر القاضى
وقال لا بد من ضامن الوجه فان لم يجد، **فيسكن** واقضا. بقوله
وانما يسكن على هذا القول بعد ان جلب المدعي ان يبيينة
 غايته وليس **بم** انظم ما يشترط لجمع هذا القاضى من نقل
 السراح عن الوقتين المحجوزين مع طول عمارتها **فقوله**
 وضامن الوجه مبنية او مضامير ابدا وعلى من انكر جرحه ان يمان
 او واجب وخصيصة معقول من اجله وبعد فعلق بالجزء واما عمل
 استوفى المدعي ان يوجب المدعي بعد ما استوفى هذا الجميل
 مما يسعه لا فاعه البيينة ولا ضرر فيه على المدعي عليه **وقوله**

فرض

وقيل ان يلزم ان يقال ولو انقضى كمن عفا بالخصم فلا يخص
 بتعلق بقيل ان يلزم من يضمن وجه المدعي عليه **وقوله**
 لما وجه هذا هو المحكي بالقول والله اعلم
وقيل ان جميل للوجه متى: اخضر مضمونا **الخصم مبنية**
 يعني ان جميل بالوجه الذي اشترطه الا يغرم المال بغير امر الحانة
 بالخصم المضمون للمضمون له سواء اخضر حيا او ميتا
 فالالهي والحالة بالوجه تشترط عجز جميل بالخصم المضمون
 وان كان معه ما وكذا لا اذا كان حاضرا في القيلة مضمونا
 عازر بصفته ولا يفي حوا وتقدم عليه ولا زلة كونه اذا
 تقدم عليه بالخصم **ومن الموضع** فيم الجمال بالوجه وان
 مان انظره برب جميل ايضا لانه انما تكمل بنفسه **وقوله**
 ذهبت نفسه انتقم **ومقصود** قوله اخضر ان لا يولم بخصم
 وان انت موتة فلا يفي بقر لا وهو كذا **واخر** **الظاهر** **للارحبا**
كالبيع عند الحكم بالاداء **ارحبا** في المال بضمير وان
لم يات بالجميل بالمال **سكن** هذه المسئلة من باب المدعيان
 وانما ذكرها هنا لبيان ما فيها من الالباب في مطلقها
 الضامن من الارحبا. انما جنى بغيره ان المدعيان اذا حكم عليه
 باداء الدين وسال ان يوفى الزمان من البيع كالبوع وتنتبه
 بالدي كجاء التي ما سالا لخر ان جاء بضمير بالمال الصالح
 يعني ان جاء برفق منها فانه يسكن **فبقي** احتكام ابن سفل
 فسيل سكتون عزم عليه دين فسا ان يوفى يوما وخوا
 فان يوفى ويحكم جميل بالمال فان لم يجد جميل بالمال الذي يوفى
 ولا وجه المال **سكن** **وبقي** **فخص** **الشيء قليل** وان وعده

بفضاء. وسالنا حينئذ اليوم اعطى كميلا بالمال والاصح
باب الوكاله وما يتعلق بها ان عرفه الوكاله
 ثمانية في حق غير ذي امرة ولا عبادة، يعني فيه غير محض ولا
 قوله في حق. اذ اخرج به من قوله فانه لا يباين قوله
 غير ذي امرة اخرج به الوكاله والحاظ في قوله ولا عبادة
 يعني فيه اخرج به امانة الصلاة. قوله يعني، متعلق
 بباينة والضمير عايد الى المضاف اليه الاي هو صاحب
 الحق. قوله غير محض وطاعة اخرج به الوكاله لانها يقال
 فيه عرفا وكيل ولا يراد بها وكيل ووجه التفسير
 وقد عدا انما لم يرد في هذا الباب الكلام على الوكاله
 بقسميها من مجموع وتخصيص ومسايلها مما يكثر وقوعه
 في بيدي الفضائل ههنا مع ازاحة عن اصل العلم رضي
 الله عنهم في ذم الخصومة على الخلة وفيها جرح عين
 المستلثة ما لا يتحقق كثرة في ذلك ما حكاها المتكلمين
 فان خسر ما لا الخصومات في الدنيا. وحكم ان يتبع
 قال ما لا ارى المحاصم رجل سوء. فالت عايشة رضي
 الله عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم يفتخر الرجل
 الذي لا اله الا الله في جامع البيان عز عبيد الله
 بن عمر قال من حالت شيئا عنه دون حد من حده ودفعت ضاد
 الله من تكلم في خصومة علم له بها لم يزل في معصية
 الله حتى ينزع **بمجرد توكل لم يزل في معصية**
 يعني انه يجوز للانسان ان يوكل في غير حقونه واقفا
 ديونه وغيره لا من امور ولا من ائمانه الا اذا كان رشيدها

في
 في

حج عليه ما حروا على لانه **بقوله** لم يزل في معصية
 من طبع الموكل بالكمس وكذا يشترط في الوكيل الرشدة ايضا
 فيه بقوله لم يزل في معصية طبع الموكل بالبيع الرشدة ايضا
وهي من ذلك المحجور لا يوكل في غير حقونه ولا يكون وكيل
 يعني **ان عصى** فان انما من كل امر حار نص في نفسه جاز
 ثونه وكيل الامانة ومسايل الخصب والحق به وبامتناع
 توكل من ليس بكامل الامانة **في معصية** في توكل بغير من
 فاصح انها توكلها غير جائز لانها لا تملك امرها انما
 عليه وصيها او من يوكله استلحق **ووقع** في المرونة ما
 يوقع في كونه المحجور عليه في معصيتها انما ان مع
 الصمد ما لا اله الا الله في ان يستبد به ويعتقه بفعل البيع كاز
 فان استشما له لم يفرق انما قانيا والاخره ويصير الصمد
 ولا يتبع بشي **فان التشار** واما منع كون الوكيل محجورا
 عليه فقال الشيخ لا يجوز لانه يضييع للمال قلت
 وعليه عمل بلدنا وطائفة كتاب المذاهب في بيعها منه ما نعه
 قلت ان دفعه الى عبد الحبي محجور عليه ما لا ينبغي به او لبيح
 محجور عليه ثم كلفها دين يكون في معصيتها **فان ما له**
 يكون في المار الذي دفع اليه وما اراد فهو من طاعتها
قلت كلامه، يجوز ان يوكلها الا ان يقال انما تكلم عليه
 بعد وقوعه والاولا الخ وهو لا يفتقر من اخذ الشيء الا حكا
 من دفعه فان المرونة انتم **فقد** في مسيل المرونة
 نخذ منها الا حكا ولا يقال ان تكون الا حكا بعد الوقوع
 والنزول لا ينداء والاعمال **ويشترط** الخطاب لقول الشيخ

من البيت الاول المزة اذا انصب وذكرنا ان من قدم اي وكل
صبيحة فيض من فيضه فان الغرض من ابداء **قاربي**
نواز ابن الحاج من وكل على فيض من له صبيحة قبل البلوغ
فيضه براءة للغرض لان ما في الحرف قد رضى به وانزله
منزله في كلامه كذا الذي كان له في هذه الفقرة لانه
تملأ المنع من وكل من ليس له ان لا يرضى به انه تضييع للمال
فعل لا كان النظم لنا ان تسمع هذه الوكالة فامله
ويسمى طر ابن علق ولا يوكلم من كان واليكم جعل
ولا جعل اليكم من لا تستغنا. فميرموصول مبتدأ حلقه
احلقه فاما مفعوله وعلى فيض يتعلق بقدوم وجملة فيض
براءة حتى من ولفظ ما يتعلق بمراتبه **وجاز المطلوب ان يوكلا**
ومنع يحسن له هذه تفلا يعني انه يجوز للمطلوب ان
يوكلم من خاص عنه ويبيع حقه كما يبيعون ذل
للطالب عند سائر البضائع الا يحسنون فانه اباح ذل
للطالب وبما قاله الغير من ان المذهب ومنع ذل للمطلوب
فما المتيقن فانه اراد ان الرجل النوكيل جاز ذل له طالبا
كان او مملوكا فانه هو الغرض المتيقن ان الذي جاز عليه العمل
وكان يحسن ان لا يقبل من المطلوب وكيل الامير ان يخرج
منها او من غيرها او من يد سوا ومن يتبين غيره او من كان
مع شغل الامير او على حطة لا يستطيع معارفته كما
كان حجابا في غير ما وكان يقبل النوكيل من كل طالب ان يقضي
وحيث ما النوكيل لا يخلق **فذلك لا يقو بهما تعاق**
يعني ان الوكالة تكون على وجهين تكون مفعلة اي عامة

على كل شيء

على كل شيء. فلا تختص بشيء من الاشياء. وتكون مفعلة كوكلة
على كل شيء تختص بكذا فاذا ورد لفظ النوكيل مطلقا لم يفت
شيء. فكل على الوكالة المفعلة العامة في جميع الاشياء
وعلى **لا يفت على قوله** ما يفت وفيه منه ان لفظ النوكيل
اذا كان مفعلة اي على فانه يفت ولا يفت **الترجم** فتر
لكنه على مفعلة اي خاصا او عاما بلغة او لغة او لغة
خاصا او على بلغة النوكيل مطلقا كذا وكذا او وكذا
ولم يمان **فقال ابن علق** وان يفت من لغوه هو قول ابن الحاج
لم يبع **وقال ابن رشيد** انما تكون الوكالة مفعلة على كل شيء
اذا لم يصح فيها ولا افعالها او بالوكالة اذا طالت فمن طالت
وكذا الوصفة اذا اثار الرجل بلان وصية ولم يرد على ذل كانه
وصيا في كل شيء به ماله وادخل فانه وان كان فيه الغدار
فذا فوجع المدونة **وليس يفت على ما فيه نظر**
الا تختص في العموم يعني ان عمل النوكيل ما لا يرد الا لما
كان منه غير نظر وغير قصد او غير ذلك بل على الا ان يفت له الموكل
على العموم والاشياء وان فعله ما هو نظر ان كان غير نظر الا في
اربعة اشياء. طلاق وزوجة وانكاح ابكار وماتة **ويجوز** ان
تسكنها او غيره فلا يفت في هذه الاشياء ولو موقوفه في
النظر وغيره **قال ابن النجاشي** وسئل المصنف ان يكون مصر
نظر لانه معنى واعز غير ما بعادة الا ان يصح له ذل لا يقفون
نظر او غير نظر **ففيه** نظر ذل لانه في الشرع في الاستبعاد
فيستغنى عن النوكيل اذ لا يخل لها ذل والله اعلم **ابن رشيد** وذلك غير
المصنف وابن خلدون وابن رشيد ان يستثنى من ذل لا يبيع دار السكنى

ما نذبا لعادة قد اذن له في التوكيل بالنظر التوقيع والمخصص
التي التانية بفتح الصاد صفة محذوف اي وكل على اسم شخص والمخصص
له هو الموكل والجعل بفتح الجيم ما على يجعل محذوف بفتح كذا
وتعويلا بفتح اسم الفاعل الجاعل اما على كذا مضافا
اي ذوالجعل والجراد به الموكل على كل تقع بربوا الله اعلم ومعنى
لم يقدم لم يوكل ومعنى حكم به جعل له ان يوكل ويحكم به للفقير
المستحق من قوله لم يقدم **وامن التوكيل لا تشترط**
زاد من الممنوع غير العلم بفتح الهمزة والفتحة
منعوا من توكيل وكيل غير اشترطوا اشترطوا لا يضر على الموكل
عليه فلا المتكلم ولا يكون رجل ولا امرأة ان يوكل **بما**
الخصام اكثر من وكيل واحد ولا يكون توكيل وكيل غير انتقم
وهذا اي التوكيل في الخصومة اما على ما يبيع او يبيع او
ذكا ح وتوكلها يجوز توكيل اكثر من واحد وما جئنا من قول
ومزالتوكيل يتعلق بعمل محذوف اي ما يقع صلته ولا تشترط متعلق
توكيل وما يخصها لا تشترط صلته **واذ صلته ما انما يشترط من**
الممنوع خبر ما الاولي وعلمه يتعلق بالمستفوع
والنقص للاقرار والانكار من توكيل الاختصاص بالرد
وجبت الاقرار ان يجرى من الخصام بفتح عين موحدة
بفتح ان التوكيل على الخصومة اذ لم يكن فيه الاقرار والانكار وجبت
ما يحيط الموكل ان يقر عنه او ينكر وعزمه جعل لا يعتبر بالنقص
فرد الموكل عليه لا التوكيل بما انتقم من الاقرار والانكار
وقال لا اخاصه حتى يجعل له الاقرار فان التوكيل المستفوع
منه لا لا يخفى بان يرد لما خصه به لا من الخوف ومنه

بفتح

بفتح العاقب وكسر الهمزة اي يخفى وتوكلني النفس والافرار
ومر توكيل يتعلق بالنقص وكان المراد ان التوكيل على الخصام
المستفوع منه الاقرار والانكار اذ اردت الخصم فهو خفيق
بان يرد واقتضاه لا التوكيل المتكلم وقولنا بفتح النفس على
الاقرار عليه ولا انكار عنه فهو مما لا بد منه ولا يفتح التوكيل
على الخاصصة الا به فان يرد فيه الاقرار والانكار كان لخصمه
ان يخطىء التوكيل على هذا من الفصلين فمراد المستفوع
المستفوع وبه جرى العمل عند الفقهاء والكلام **انتقم**
وتعويلا اي العطار فذلك اعلمه الفاضل وفيه نواز
اصبح خلافا في فرائد رتبة وفه نزلت بفتح فيهما بان
ما يصحل فيها ام لا يقبل الا ان يخص به وكيله بفتح ما يوفق
عليه خصه او يكون في وقت الحكم في زمان من جلس القاضى
انتقم **اي عس** وفيه نواز الاصح وفيه عمل الخصام فقط
لا يشترط صلحا ولا اقرارا ولا يصح من التوكيل اخذها الا ان
ينص موكله عليه **وكس** التوكيل ولا خلاف ان لا يكون
للموكيل الاقرار ان نهى موكله عنه **واما ان اطلق الوكالة**
بالمعروف من الموكل ان الوكالة هي الخصام لا تستلزم الوكالة
على الاقرار اذ لم يجعله اليه ولو اقر لم يملكه **وروي عن** ما لم
لزم ما اقر به وعلى الاول فقال **اي العطار** وكما عرفت لا بد لغير
ويعمى ثم ان من جهة الخصم ان لا يخاص التوكيل حتى يجعل له الاقرار
فان **بما** البيان ونزلت عنه ما يقض فيها بان لا يقبل
منه الوكالة الا ان يخص الموكل به وكيله في وقت الحكم او
يكون في زمان من جلس القاضى **واما ان جعل اليه الاقرار** **بما**

المتكلمة بغير ما افترده الوكيل **فان قيل** وبه
 جرى العمل عندنا وخرج ابن كثر من هذا ان الحصيل المرفوعة
 لا يلزمه اقراره **فان قيل** وبه **فان قيل** وبه
 فانوا انفقوا العلم بغيره **فان قيل** وبه
 لا يلزمه واختلاف الحكماء في الشايع اذا افترده الوكيل
 بغيره لان ما لم يقر به الا في اقراره بالاب
 الما زرع انه اقراره انفق **فان قيل** وبه
 ونعم ان نفق الاقرار والافتكار به وكذا ان الخلع يوجب رد
 الوكالة **فان قيل** وبه **فان قيل** وبه
 في الاول فقال ابن العصار ان قوله من نفق الغايه ونعم من
 قوله توكيل الاقتصار من الوكالة المرفوعة لا يرد دعوى
 النسخ **فان قيل** وبه **فان قيل** وبه
 حكيت عنه شمل التقييد وهو ان اقرار الوكيل من موكله
فان قيل وبه **فان قيل** وبه
 اذا لم يرد فيهما الا في اقرار الوكيل بان اقراره لا يلزم
 الموكل **فان قيل** وبه **فان قيل** وبه
 فيه **فان قيل** وبه **فان قيل** وبه
 الاقرار حيث لم ينفق عليه باحدى اركانها عنه كما نفق في
 اول كلام التوقيف **فان قيل** وبه
توكيله بالكلية **فان قيل** وبه
 في نسخ معجز الزمان فيلزم ان لا الخسومة سواء ابتداءها
 في حقل الطول او حصل قبل ابتداءها بان الموكل كل عام
 تلا الخسومة ولا يرد من توكيله او يصفه لا الخسول في

مفيد

مفيد انما يوجب قال ابن كثر وبه
 الوكيل لا لا لا بعد سنين اما ان انقضى الخسومة قبل ذلك
 بعرض لغيره ثم قام بطلبه فلا وكالة الفدية فقال البيهقي
 القاضي ان الموكل في مثل هذه الحالة او جعله بان كان
 غايها الوكيل على وكالة فان الشارح ويبلغ بعد سنين
 ما يشهد له او مرمو حوله منه او بطله توكيله على
 خسومة من المبتدأ او اخرج حلة من حلة بالطلوع من بعده
وان يخرجه للمنفعة له **فان قيل** وبه
واما ان ينفق اخرى بغيره **فان قيل** وبه
ولم ينفق عليه نصيب العام **فان قيل** وبه
 يعني ان من دفع اى وكل للمنفعة فخاص ونعم خصامه في اقراره
 ان ينفق خسومة اخرى عن موكله الاول بغيره لا بشر بيمين اخذها
 ان تكون وكالة مطلقة غير مقيدة بخسومة بعينها
وعلى ذلك **فان قيل** وبه
 التوكيل والخسومة الثانية بسنة انفق ما خسر وعلم لا
 فيه بقوله ولم يخر عليه نصف عام الخ قال في المختصر المجوز
وان كانت **فان قيل** وبه
 اخرى بخلاف انقضاء الاول وليس له في خسومة معقمة بطا
 لية بلان ولا في المبيعة اذا اخلت الزمان في السنة انفق
واما اذا اقبل الخصام **فان قيل** وبه
 انفق **فان قيل** وبه
 غلبت بعد نحو ثلاثين سنة ولم يخر انفق بقول الوكالة
 وقد نقلوا لان للول انفاق بالوكالة خسومة بالانفاق

باب بيان عدم الاستعانة بغير الوكيل مع تركه النظر
 فيما وكل عليه التلاقي من سنة ونحوها مما يترتب على الفعل بغيرها
 والالتفات اليه في قولها ولا يصح الا ان الفعل بها لا يتجدد
 وكالنه اخرى من الموكل الغائب او ينظر القاضي في ذلك بقدر
 للنظر فيما للغائب من تزديد ولا حاجة اليه في دعوى عدم
 العلم بالوكالته حتى ان اذا كان شاخصا بالسلطان وكل
 فيما لا مدعيه ما لا يشبهه وبانه يتم حين تعلق الله بهما
 للغائب حتى انقضى **فصل** مما ذكر في الاطلاق **باب**
 التوكيل فيما التوكيل عن غير من شأ من القضاة فكل ما
 اذا خصصه بغيره فعينه ونص على ذلك الموثوق فالابن يتزوج
 واذا وكله على الخط فعينه في نفسه فوصح باسمه
 وليس له ان يخاص به غيره غير ان اذ لم يكن التوكيل مجللا واذا كان
 التوكيل مجللا ولم يترك فيه عند حتم كذا بقدر ان يخاص عنه
 حيث شاء **وموت** من وكل او وكيل **يكمل ما ذكر من التوكيل**
وليس من موكله موكل بموت من وكله بغيره **باب**
والنظر في التوكيل والموكل **كل** منه يجوز في **الاول**
 اقتضى كل بيت من الابيات الثلاثة على مسئلة بمسئلة
 البيت الاول هي ان من وكل وكيله بآيات الموكل او الوكيل جاز
 التوكيل بغير موت الموكل لان الجواز يقتل بغيره من الورثة
 ولا اشكال في ذلك انه لموت الوكيل ان لم يستأذنه كماله حقا
 للتوكيل بغيره عنه **ومسئلة** البيت الثاني هي ان من وكل
 وكيله بآيات الموكل او وكيله ان تحقه تكون الموكل جعل له او كان
 وكيله معوضا بآيات الوكيل **الاول** بان الوكيل الثاني لا ينعزل

لموت

لموت الوكيل **الاول** **باب** الثاني وكيلا على الموكل انما **الاول** **باب**
من من قوله وليس من موكله واقعة على الوكيل الثاني ومن الوكيل
 الثاني دون **الاول** **ومسئلة** البيت الثالث هي ان من وكل
 وكيله ان من تحقه ما زاد الموكل بآيات الوكيل مع ما يقع في نفسه
 كما الثانية **الاول** **باب** الثاني هي انما الثانية هو الوكيل **الاول** **باب**
 الثالثة هو الموكل والله اعلم **قال ابن دوس** هذا انما القاصم
ومر امره **باب** يقتضي له سلطة ولم يرفع له عنها او دفعه
 اليه فاشترى انما الوكيل بعد موت الامر في يعلم بموته واقتصرها
 في ما زاد الامر في ذلك لا لزوم للورثة **الاول** **باب** يقتضيها وهو يعلم بموته
 الامر فلا يلزم الورثة ذلك وعليه عدم التمسك بآيات الوكيل قد
 انقضت **وما لهما** **باب** فيموت الوكيل بآيات لا يجزئ اية المانع
 ان ما باع واقتصر بعد موت الامر ولم يعلم بموته فيموت في الورثة
 وما باع واقتصر بعد علمه بموته لم يلزم منه لان وكالته قد انقضت
 ثم قال **الاول** **باب** بموت عنه ما اشترى الوكيل على تمام الخصومة وليت
 لو اراد الميت نفسه وكالته وياض هو او يوكيل غيره لم يرد له
 ذلك **باب** يقتضي لا نفسه وكالته بموت الامر فلا وما كان من
 بغير جلقها الامر خلفها الورثة ان كان فيهم من بلغه ذلك علم
 اقتضى **وقد امكن** **باب** **الموكل** وهذا هو طريق المسئلة **الاول** **باب**
 الملائكة ما معناه اذا وكل الوكيل في الموضع الذي يصح له فيه
 التوكيل ثم ما زاد الوكيل **الاول** **باب** لا يحق ان الوكيل الثاني لا ينعزل
 لموت **الاول** **باب** الثاني هي ان الوكيل **الاول** **باب** الثاني هي ان
الاول **باب** الثاني هي ان الوكيل **الاول** **باب** الثاني هي ان
الاول **باب** الثاني هي ان الوكيل **الاول** **باب** الثاني هي ان
 عنه في هذا يكون نظري هذا الوكيل الثاني فيما يكون فيه نظري

الوكيل للقول لا انما له المالك كغيره والمالك نفسه انتمى
وهذا افقه مودة الوكيل الاول ومن الغيبة قال الجعفي عز الله
 واذا امان الوكيل وليس ولد له ثمة انتمى **وهذا افقه** مودة
 الوكيل وان الوكيل لا يتعصب ايضا وهو الظاهر الثاني للمصلحة
 ولم يفعل التفتاح على وجهه وكان الوكيل الاول والثاني في
 مودة الموكل ففهمنا من ذلك انه لا يملك ما تقدم به من ماله
 الموكل اذ ظاهره ان الوكيل واحد او متعدد لا يوجب توكيل
 الوكيل وكيلاه اخر من جهة **وما لم يخصص في الخبر** انه لا
 ثلاث مرات من ان لا يخصص من ماله **والشيخ** في
ومثله موكله المخصص انتمى اليه من ماله مطلقا
 ان الوكيل اذا اصابه خصمه عند الفايضة ثلاث مرات ينجس بما كثر
 وليس لو كثر ماله وان ينجس نفسه ويقتل عز الوكيل لما لم ينجس
 خصمه في ذلك من الضرر لا العثرة في توكيل من ماله او ينجس
 بغيره اذ في الماهية ثمة بالثبوت الاول وشك في الثاني انما ينجس
 ان صاحب الخواذ اذا عصى خصمه ثلاث مرات اي ما كثر ثم اراد ان
 يوكيل بغيره لا لا ايضا وعلم ذلك ثمة ونعماء موكله بالخصم
 بالعين والمشارقة والى ما يدرى الموكل عليه بغير الوكيل **وبين**
 الاول من التوكيل في التولية **فقال المنطقي** والموكل
 عز الوكيل ما لم يثبت كونه وحالته عند الظاهر مرارا ثلاثا
 ما كثر لم ينجس له عزه فاروي المالك ان يكون للوكيل ان
 ينجس له عز الخصم لا يكون له تعوان في عمل غيره اذ قيل ان كان
 فادوان فاحم ان ينجس نفسه وفاء عزمه ايضا ثلاثا فبالس
 لو انقضت المفاضة بينهما لم ينجس له بعد ذلك في صما يتكلم

عليه اذا منعه ما كثر من ذلك لا ان ينجس له عزه او ينجس له
 ذلك ولا ينجس الخصم من التمسك كما مر اذ منعه او يكون له ان يوكيل
 عند ذلك او غير ذلك من ماله من ماله في السبع البعز ان
 ما انتمى له السبع لم يوكيل غيره فان تكرر عز البعز لم ينجس له توكيل
 غيره لا ان ينجس له خصمه **وقال المحقق** من ان ينجس له السبع عليه
 انتمى وما ذاقته وهو موصولة واقعة في الوكيل ومثله
 خصمه من وانما انتمى او خصم لا يصفه وهو المصوغ
 ومثله خبر مقدم والاشارة لمعاذرة الخصم ثلاث مرات
ومن له موكل وعزله : **لخصمه ان ينجس له**
 ينجس ان ماله وكله وكيلاه عزله حيث يجوز له لا يباراد خصمه او
 يوكيل لا الموكل الموقوف لاله ولا ينجس له عزله ان يقول انه
 قد اطلع على خصوصية وعلم كنهه بحيث لا ينجس له عزله **قال**
في الاستفتاء من عزله فاد خصمه توكيله في الاول
 وفي الماهية عليه من عزله ووجوده خصوصية فانه
 لا ينجس له وله ان ينجس له انتمى **وكذا من يبيع وكلا**
كازله الفخر اذا ما افعل : ينجس ان ماله وكله وكيلاه على
 بيع تسي. فبما عجز الوكيل مكالبة المشتري ويرفع التمسك
 له سواء تضرر الموكل على فخر التمسك ولا اشتكاه او لم ينجس عليه
 وعلم ذلك **بقوله** اذا ما افعل فبما عجزه وقسم مرفوقه
 اذا ما افعل اذله الفخر اذا تضرر عليه من ياب او لا وهو كذا
قال المنطقي وليس للوكيل ان ينجس عزه وكالفة ان ينجس
 جعله اليه موكله بافصاح او ينجس له الماهية بالبيع فله فخر
 التمسك فانه ينجس التمسك من ماله مباح لا لا السبع. **وقال**

ان يفتح **و** من وكل على بيع سلعة ولم يوكل على قبض الثمن فان
 الموكل قبضه دون توكيل انقبض وقال الشارح ومما يشبه
 قبض غن المبيع للوكيل على البيع فيه المبيع للوكيل على الشراء
و كان الملاك فانهم المماثلة بينهما **و** انما لا يجب
 ويلا الوكيل المماثلة بالثمن وقبضه وقبض المبيع والود
 بالبيع فالبيع التوضيح بعينه ان التوكيل على البيع يبين
 ان يكون للوكيل المماثلة بالثمن وفيه التفرقة لا بد ان
 بيع المبيع وهو بعينه ثمنه وهما مفيدان اذا لم تكن العادة
 التزم **و** قد نص ابو عمر ان على ان يكون كانت العادة في الرباع ان
 وكيل البيع لا يقبض الثمن فان المشتري لا يرفع اليه **وقوله**
 وفيه المبيع اي والوكيل انما على الشراء مستقلة عنه ما
 اشتراه ويستعمل الرديا لبيع وهذا انما اختلفت كل من نص
 له في الوكالة على شيء فلا يعزاه الا لهما واما لو كلف على
 البيع وصرح بان لا يقبض الثمن مثلا فلا يجوز له ان يقبضه **وقوله**
والرديا لبيع يريد ان يعلم الوكيل بالبيع فلا يصرح ايده على
 ذلك **قوله** فان علم بالبيع كان ان كان البيع للوكيل ولا بد ان
 ان كان العيب ليس **و** في خبر انه غبطة ونظم في كل الموكل
 صه وانه بالمعنى **قوله** على جميع اي على بيع اي بيع ما يباع
و غلبت غيوب في الغياب **عند اب والابوين المختص**
وجاز ان اتيان غيب لا يجب لمز يظن وانما **اب**
 بعينه ان الغايب اذا حضر له نحو كظهوره اية او غير ضروري
 او اخذ منه شيء من ماله او اشترى عليه ضرر في داره مثلا
 او اراد ان يتركه امير يفتح باموره بان ينجون لانيه او انشد

ان يفتح

ان يفتح عنه وفيما هم عليه وعلى ذلك لا يفت بالبيت الاول **بقوله**
وقم المختص على وجه الغياب **وقم الغياب** واما على الاب والابوين فان
 كان الغيبيا فلا كلام له ولا يجوز من الغياب ولا من المختص وان
 كان غيبا لغيره من الغياب والاثبات ولا يجوز من المختص
 وعلى ذلك **قوله** بالبيت الثاني فظاهر البيتين انهما موزون
 والحد في قبض من الغريب حبرا وهو الاب في ماله الغيب والغريب
 لا حبرا وبين الاختصاص وكذا في الشارح الاصل انما يوجب
 احدهما احد الاباستحقاقه اياه واستثنائه اي الا انهم
 استثنوا من ذلك الغياب **الاب** عز الله عن غير استحقاق احدهما
 للاخر وانما ذلك للمخصوصة التي اقتضتها نسبة زائدة
 من النبوة ونسبة النبوة من الابوة فلذلك انزلوا في الاخر **قوله**
 مثله من ذلك الوكيل وان لم يوجبه من النص على توكله فابني
 حوالا لولا ان من قبل الغياب عز الله عنه **قوله** كما كان من سواها
 من الاقارب لا توجد فيه هذه الخصوصية بل هو انه اثبات
 حوالا لغيره خيمعة ضاعده بموت من يشهر له او غيبته ولو انه
 لا ضرر عليه في اثبات تحفه له ومنعوا من الخصوصية وما
 اشبهه فظهر لعدم قوت ذلك عليه ولا نقاء المصداق الراشدة
 عليه من قبل من جاءه عنه من غير مكر فيه الا ان يكون قد
 استوفى حقه انقبض بغير انقباضه لم جلب الشارح
 كلام الغيبة وانزلت فابلا اجاز في هذه الرواية
 للاب ان جاءه عز الله الغايب في ردا عنه وجبوا له وجميع
 ماله دون توكيله ولا الاب فيما ادعى لانيه **قوله**
الواقعة ان لا يفي الاب ان يرضى في الابوين لا يخرج لا لمرضى

الماء والابن من الغرابة والعشيرة ولبس من اقامة البيعة واثبات
 الحق اكثر **ثم قال والصواب** ان الاب والابن يمكن من اثبات
 والخصوصية على الغايب ومنع عن الاما من الغرابة لا يمكن ان
 من الاثبات لا يمكن ولا يمكن من الخصوصية وظاهر الرواية
 ان الاجنبي لا يمكن من شي اقتص **والذي** في التوجيه قبل
 باب الغرابة منطوقه اذا قلنا عن الغايب ما يقتضيه في
 شي تصور فيه على الغايب او اخبره في عيب اخبره في
 داره او ارضه وهل يمكن ان يقع هذا الفعل من خارج ذلك
 المتعقب او لا خمسة افعال اولها انه لا يمكن من ذلك الاب
 والابن ومنه قرابة قريبة ثم اذا امكنه من المماثلة ما يخرج
 الملا من بد شايء ولا في الالف الذي اخبره الا احتمال ان
 يجرمه الغايب او يقر انه اعلم بما اخبره وانما يقتضيه ذلك
 نحو ما من مونا المستودع في الغايب ولو اقر من يد الغار
 او غير ان ذلك الغايب اخرج منه وجعله جيد ثقة وبطلان
 العيب او العقب بانه الله وتاثيره الله يمكن من ذلك الغريب
 والاجنبي **قال ابن القاسم** ايضا وذهب جمهور المازن الغايب
 بظاهر من مونا عن الغايب وهو اخبره ان لا يمكن من ذلك
اصح وكما تقدم ان يمكن من اقامة البيعة ولا يمكن من الخصوصية
 ورايها الله لا يمكن من اقامة البيعة ولا من الخصوصية الا بتوكيل
 الغايب **قال** ابن الما جسون ومطري في الواح في حاشية
 ان الغريب والاجنبي يمكن من الخصوصية في العبد والراية والشوب
 دون توكيل لانهما لا يشاء بقوت وتعلم وتغيب ولا يمكن
 من خصوصية الاب والابن **عنه ابن حبيب** ومطري

وعلى القول

وعلى القول ان يمكن فيلذ لا في الغريب والبعيد او في البعيد
 خاصة فوهة **قال** المحققون في الغريب الغيبة دون بقية
 وفيما **ويبين** البعيد وهو الظاهر من رواية المتكلمين وقول
 ابن الما جسون المتقدم **في حق** الشيخ خليل **ويبين**
 يمكن الدعوى به وكذا لا تردد **فتبين** يستثنى من هذا
 الخلاف مستثنان الاول من تملو به ثمان مال المدعي فيه كالمستعير
 ولم يقتض ان كان الضمن مما يقع عليه فان هذا المستعير
 والمرقتن خاصة فيه والرموس اثبات ملأ الغايب وتعلمه
 الثاني **فتبين** من اراد ان يستوفيه من ذلك المدعي فيه فتبين
 له في ذمة المالا الغايب وذلك الما لم يقر ان ثبت ملأ الراهن
 ليسعد ويستوفيه منه حقه وروى جده الغايب وغير ما به فتبين
 ماله ليعلم لهم ويستوفيه من اخبره وما عدا هذا غير الجاهل
 هو محل الخلاف المتقدم **ههنا** اذا ثبت حقا الغايب فله ان يبيع
 حتى يبيع بغير الاستطاعة او يبيع لوكيله ونور البهيم
 حتى يبيع في محله او يبيع في محله ورثته وان تكل او تكلوا
 وجه عليه **ذكر البزري** في ذلك قوله في حال الخطأ وبيان
 الكلام على ذلك عند قول المؤلف في باب الاستطاعة وان قال
 ان وكلا الغايب الخ وكذا اذا ردت اليه على الموكل وهو
 غايب **قال** ابن رشد ان راها ان يثبت بملا با لثمن
 من الذي وجبت عليه اليه اشتد ان يثبت للغايب الذي
 ردت عليه اليه في الموضع الذي هو فيه به يملك وسواء
 كان في الغيبة او بعد هاهنا الخطأ في اقال الموكل
فصل في بيع الموكل والوكيل

واروكل اذكي اقباض من وكلمه كان فهو موثوق
 مع كحل مبره وان يكون مضي منهم وحرفه على ثقتي
 وان يكون بالعبور لا انكار له ما تقول مع حلف المروكله
 في خبرها في الايات والمخبر فخرها في ما اذا انرا الوكيل
 بغض ما وكل على قبضه او فخر لم يعل على قبضه وادعى انه
 دفع لموكله ما قبض له وانكر الموكله لا ورم انه لم يعطه
 شيئا وان لا باؤ تحت يد الوكيل وحكم المولى به لا
 اولفه افعال الاول منها ما ذكر في هذه الايات وهو انه
 ان كان قد اعطى ما بعد طول المدة من قبض الوكيل على العمل
 ونحوه بالعبور او الوكيل من غير قبض عليه في ذلك فاعلم
 صاحب المامنه وطول المدة وان كان التقاضي بالرفق كالشهر
 ونحوه بالعبور فله لاخر مع قبضه فالاشراج لا تشهد الامانه
 بقبضه ان يكون القول قوله **وقم المدة** بوجوب الوكيل مع قبضه
 لان قبض الوكيل محققا ما باقرار او قبضه بالوكيله في يده
 في خبره تحت يدها ولم يقع من الشراعي في الزمان ما
 يشهد له به **فان ابراهي زمين** فان عجز الملاك عن
 وصالة مظهره عز الرجل يوشك على التقاضي او على فخره
 بعينه او على الخصومة او الوكيل المعبوض اليه الذي توخه منه
 البراءة بما دفع اليه من الايون وما حكم باسمه باختلاف
 قراره الذي وكله فبالموكل فاما قبضه في قرار الوكيل
 برأيه اليه فبالرعي سمعت ما كذا بقول الوكيل على **مسرا**
 الاجه اتيه في ذلك ضمنه لمن له اذا اتى خبره ما قبض المامنه
 فلا بعد وانكر صاحب حلف صاحب الحوالة ما قبض وعرفه

اقباض

الوكيل في الا اذا كان خبره ذلك وفي الاابع البسيرة واما ان
 قبضه لاقتل الشهر ونحوه بالعبور او الوكيل مع الدفع مع
 بعينه يلقا ويبرأ وان كان لا يجد اليه على الوكيل بعينه وكذا
 برئنا وان لم يلق ما كتب عليه من البراءة اليه لا بالبراءة
 وان كانت منه والرفع وان كان اليه انما البراءة على الزب وكذا
 والرفع كانه اليه خبره ثبت انه وكيله وان دفع كل ما قبض او دفع
 او افراو خبره ثبت انه لنفسه ولا تشهد ولا برأه على الوكيل
 برفع ما دفعه اليه الذي وكنته بما قبضوا اليه وجاز ان يرفع
 انفس **فقد** وان وكيله على العمل فخره في قبضه ادعى وافيض
 مصدر قبض اخيب للعبور الاول وهو من وما جاز معقول ثان
 وما على حاز الوكيل في كملت فهو موثوق بان ان ومع يتعقد
 بمدة وكلمة تقتضي صحة قبضه والاشراج لا تشهد الامانه
 ومثله بالعبور المروكله جواب ان يكون مع حلف كل القول والاشراج
 اعلم **وقبل ان القول للوكيل مع البسيرة** من ما تفصيل
 فبالقول المتعار الثاني في المسئلة وهو ان القول للوكيل
 مع قبضه مطلقا اي من غير تفصيل من طول المدة وقصرها او غير
 فهو من قبض المروكله **وتنص صناع ابن القاسم** في العتبية واليه
 اشار الشيخ خليل بقوله وحرفه في الرد كما المودع قبل الاوانس
 تقديمه على مظهره الذي يدايد ابن يوسف فالابن القاسم **في**
 العتبية وبعينه في الوكيل المعبوض اليه او المخصوص من الزوج
 يوكلون على قبضه فويلد عن اسم قبضه ودفعه اليه وكذا
 انهم موقوفون في ذلك لا كالمع مع اليه انهم كما المودع بقول رد المحتار
 وقيل ها **والابن الما** يفتنون وابن خلد الخ خلافا لمطهر وابن

حبيب ابن عرقه وبيها والوكيل على بيع مضره من بيع ثمنه
 للام انقضى **وقيل ان انكره جين فهو مصدق ببلالين**
وان لم يلزم الاصل القليل مع يمين قوله مقبول
وقيل بل يفتى بالمعوض عن البيعة التي لم يبرق مقتصر
ومرله وكذا في البيعة **يعني** الا ان يقيم البيعة
 ذكر في قوله لا يما في البيعة الا قول الاربعة الثالث والرابع
 والتفصيل ايضا ان يكون الزوج ما انفوا قول الوكيل بلا يمين
 وعرض طوله عند بلالين واليمين يطبق على البيعة **بقوله تعالى**
 قوله اكلها كل حين بلا ريب وكذا ان تقدم في القول الاول بان
 المراد بالحوال البيعة ونحوها او يميزان يكون ذلك بالقول
 للوكيل مع يمينه وبعي من التخصيص المذكور في القول الاول كذا ما
 اذا منع بالعمور ولعل القول في ذلك ايضا للوكيل وكذا ان يخصص من
 كلام بعض من احد ما ان صار الاكثر في حصة ذلك او يبره بالايام
 البيعة صرة الوكيل ويصير بغير هذا القوام **الا وان كان الاول**
 فام فيه بالعمور والقول للموكل كما تقدم **القول الرابع** ان هذا
 الحكم المذكور في القول الثالث المأخوذ من الوكيل المعوض اليه **واما**
 او كانه اتي بمقتضى بيها الامر للموكل عليه بانه يعي ولا يقبل قوله
 الا ان يقيم البيعة في انه للموكل **ف قوله** يعي ومقتضى قوله ان يقيم
 هو والله اعلم كحقور الموتى من الوكالة بالكتابة المعوض اليه
 دون طهره **ولا من الموكل للوكيل المخصوص** **ابن عرقه** وبيها
 والوكيل على بيع مضره من بيع ثمنه للام لانه ايمينه ان يرضى
 في قبول قول الوكيل مع حلفه ان يبيع لموكله ما امره بقبضه من
 بيع او يمينه مطلقا او ان كان يرضى ونحوه وان حاله الى حلف

وداوي

وداوي الوكيل على بيع مضره مطلقا والمعوض اليه حلفه في ان يرضى
 لا في المعوض لسمع ابن القاسم معطاه ورواية مطهر وقول ابن
 عبد الحكم مع ابن الملقن في حلفه ان يرضى بقوله ذا الحكم ذا الص
 اشارة بما على حلفه والحكم ثقت له وبالمعوض يتعلق بمقتضى
 وكذا ان يعي وقوله ومزله وكذا في البيعة التي تفتى بها المعوض
 اليه **واما عي** يعي **الا ان يقيم البيعة** **والزوج للزوج** **الموكل**
فيما من القبر لما با تحت يله يعني ان الزوج للزوج كذا الوكيل
 اذا باعت شيئا ثم قبض الزوج ثمنه او قبض لها شيئا ثم باعها
 فادعت الله في بيع لها ما قبض لها والاعضاء الله في بيع
 لها فلا فائدة في حلف على الحكم المتقدم في الوكيل وكذا ان يرضى
 بقوله المدة او بالبيع او بالعمور **اج** عما تقدم قال ابن
 ابي ربيعة في هذا تحريم انما تقدم عنه في حلف الايمان الثلاثة
وكذا الزوج فيما باع لامرأته ما ذكرها اذا ادعت انها
 لم تقبض لانه وادعائه قد يبره بذلك ايضا **وقال ابن**
عرقه في كل الزوج في بيعه ونحوه ان يزوج على الوكالة وان
 لم يثبت او حلف يثبت ذلك لسمع ابن القاسم في كتاب المديان
 وسمع ابن عبد الملك في كتاب النكاح **قال الشافعي** يظهر ان الوكالة
 اما ان تكون صريحة بالبيع ولا اشكال **واما** ان تكون بلفظ
 العادة كالزوج مع زوجته وكذا لا يزوج اليه والاب مع ابنته
 وصود ليل لسمع ابن القاسم في الزوجية وكذا العمة اخوة
 البني اذا اجازوا والاب وابنته المحاجة لخلوا واحترموا والاب
 عزضا حلفه ان يرضى **وموت زوج او وكيل ان عرض**
من غير بيع ما يفتى فيه

منه لا يلحقه ما يقع به بالبور والعكس لعكس لان
 يعني ان فطر الزوج فطر ما يقع زوجته او فطر ما يقع بنتها على
 عيني او فطر الوكيل لا من وكيله ثم مات الفاضل من زوج او
 وكيل ولم ينفق براءة ذمته مما فطر بما ان يكون موقوف في
 من فطره لا فطر او غير الميرة الطويلة فان كان هذا الميرة الطويلة
 بلا شيء. للزوج قبل ورثة الزوج ولا عليه كل قبل ورثة الوكيل
 براءة وعنايته ما فطره جميعهم اليهم ان لم يكن انما يقع
 قبل مورثهم من الخوا انما يقع عليه شيء وان مات الزوج والوكيل
 بالزوج فيموت ذمته لا من اموالها انما يقع الفطر وجعل الزوج
 والمرأة والوكيل بدعيان في الدية قال ابن ابي زهير قال مكي
 فان مات الزوج والوكيل فحدث ثمان ما جاز على ايديهما معا كراه
 في ذلك كله في اموالهما اذا كان قد عوفي الفطر وجعل الزوج
 والمرأة والوكيل بدعيان في الاوامر من موقوفاتهما من غير حد ثمان
 وما يكون في جعله الخرج والفطر والزوج بلا شيء في اموالهما
 اذا كان قد عوفي الفطر وجعل الزوج وان لم يعوفي الزوج ولم يترك
 ابنه عوفي وان مات في الوكيل فحدث ثمان في ذمته كانه في ماله وغيره
 معا يخرجه الفاضل والزوج بلا شيء عليه انفق **تيسر**
 لا ينفذ ابو السعيد ابن ابي عمير في ثمان في ذمته والارثاء وتواردها
 ما ثبتت انما فطر زوجها **ويجوز** من موقوفات الارثاء اذ لم يمتطاع
 ولم ينفذها من شيء **فاجاب** اذا ثبت انما فطره لم ينفذها
 من شيء منه فلا انفصال وانما ثبتت ذمته وانما تعلقت بالفطر
 خاصة فان كان الزوج فطر باذن الزوجية ومات ثمان في الفطر
 في ذلك لان تركته بعد يمين الفاضل وان كان لا يقع حد ثمان بل

تيسر
 ٦٩

بعد شق ونحوه فيحمل الامر على انه فطر ما يقع ما فطر وان كان الفطر
 بعد بامنه وكذا على ما في الزوجية ولما لا ينفذ لان ماله
 وتركته بعد يمين الفاضل انفق **باب الصلح وما يتعلق به**
 انزع في الصلح انفق انما فطر او فطر فطره بربع نزع او
 خوف وفوقه وفوقه انما فطر شيء غير عوض يترك فيه
 فخر البيع وهو من حيث انما فطره اليه وقد يعرض وخوبه
 عند تغيير مصاحته وحققه وخر الفطر لا يستلزم ام معسرة
 واجبة الرزق او **الحجعة الرضا** قوله عز خواتم دعوى الاول
 الصلح على الاقرار واليمين عز الاقرار او يوضر بتعلقه بالانفاق
 وخرج به الاقرار بغير عوض قوله لا دفع نزع بربع ببيع الدين
 وما التمس به وفوله او خوف وفوقه يترك فيه الصلح على
 المحذور والمصالح به **الصلح جائز به لا تعلق لا كونه ليس على الاطلاق**
ولم يوجب البيع في الاقرار كذا في المهور بين الاثني
فجائز في البيع جائز له كلفا فيه وما انفق بهما بقا
كل صلح بالقبضة او بالذمة بقا خلا او بغيره **باب**
 اجزاء الصلح جائز وان جواربه متفق عليه عند العلماء التوضيح
 اذ صلح ما خوة من صلح البيع ببيع اللسان ولفها اذ لم يمتطاع
 خلاص البعاد والصلح يترك ويؤقت اطلاقا واطلاقا **ورس**
 الترمذي وحسنه از رسول الله عليه وسلم قال انما
 جائز من المشايير الاصلح حرم خلاصا او اخل حراما والمعلومون
 على شرط الحق الاصلح حرم خلاصا او اخل حراما **انفق**
 بعض اختصاره الماردين الجوان والصلح على الجوان الاصلح الشامل
 للواجب والمفوض والمباح والخير والمضر وفوله لا ينفذ

ليس على الاكل ولا على شرب الماء، ليس على الاكل ولا على شرب الماء،
 صورة، وكل وجه بل هو كالميزان، ومنه ما غير ما نرى
 يبرح في ذلك وهو ان اصله كالباع والبيع كالباع ومنه ما هو
 ممنوع في ذلك الصلح، بل لا انما يباع فيه قوله كالباع، وما
 جاز في البيع جاز في الصلح، وما امتنع في البيع في الصلح
 وعلى ذلك بقوله فهو كالميزان، ليس **فقط** جاز في
 اي صلح، وما انما يباع في اي صلح، يتقايض في الصلح والكتاب
 انما اختلف على من ان يبرح على شريكه، وكذا الصلح
 كالباع فيما جاز في البيع، فهو ممنوع عليه ان كان اصله على الاقرار
 واما على الاقرار في ذلك فلا خلاف، لا يشك **وعلى ذلك** انما
 بقوله، وهو كالميزان، ليس **فقط** كالباع، بل العضة البيت
 هو كالميزان لبعض ما شمله، وما انتم في هذا النفي، وانما في قوله
 وكسر الباء، هيئتها للبايع اي اياه، افعها، ومنه، وكان
 تأكيد **قوله** وما انتم في هذا النفي، فقال في المبيع، وانما
 العلماء على جواز الصلح على الاقرار، والازكار اذا كان على طوع
 من المختص، حينئذ لا خلاف، انما هو كالباع، جاز في البيع
 جاز في الصلح، وما امتنع في البيع في الصلح، انتم **في**
 انما لا يجب الصلح معاوضة كالباع والباء، واسقاط التوضيح
 عزاء بعد السطوع، المعاوضة اخواتها، الباع، المدعى فيه
 اما في الجنس او الصفة ولا يرد اسقاطه، فهو في الترتيب اذا
 كان المراد به غير معين، والاسقاط وضع بعض المدعى البعض
 كذا في بعضها، انتم **في** **ذكر** **في** **ان** **الحاجب** **لها** **اختصاصا**
 لما اخرج في الجواهر، والصلح عزاء لغير جميع الاين وانما

كذا

بعضه فهو ابراء عن الباع ولو كان من حارجه موخلاً بمثل
 او اقل جاز ولا يجوز على الكثر منه وانما من حارجه على حارجه
 والاسقاط بعضه انما **في** **بما** **جمله** **فبعض** **الصلح** **من** **الصلح** **بيع**
 وشمله ذلك البيع في العين كان او في الاثر وبعد الكتاب
 والمفوض كالعوضين فيما يميز بينهما او ما يمنع وتمنع
 الجهالة والغرر والواحد بائع من جنسه المثل والوضع
 على التخييل او غيرهما، مما يشبه انتم، وهذا كله مندرج في
 قوله فيما يبرح في البيع، وانما بقوله بالعضة البيت انما
 كما يمنع بضعة مصنوعة بعوضة مسكوكة اكثر منها او
 ذهباً مسكوكة كما مضى، انتم في الصلح عزاء لغيرها
 او اقل منه او اقل ولا يعيد لعواد المماثلة المقتضية في
 الجنس الواحد وكذا لا يمنع الصلح اخرها بالآخر كذهب عزاء
 ذهب وبالعكس فبعضه ولو مثلاً بمثل لعواد المتلخفة واما
 اخذ بضعة فبضعة قدرها او ذهب عزاء ذهب قدره، ولو بصفة
 لما في هذا اقتضا، دين الصلح **فقط** **والصلح** **بالعضة** **اي** **عز**
 العوضة ايضاً، **تفاضلاً** **قوله** **او** **بما** **ترتب** **اي** **عز** **الذهب**
 ايضاً **تفاضلاً** **قوله** **او** **بما** **ترتب** **اي** **عز** **الذهب** **بما** **ترتب**
 او بالعكس غير يديد **قوله** **او** **بما** **ترتب** **اي** **عز** **الذهب** **بما** **ترتب**
 يديد لا على وجه الفضل من الاين وقد قال المصنف في قوله انتم
 خليل وجاز عزاء لغيرها بما لا بد **في** **عز** **الذهب** **بما** **ترتب** **اي** **عز** **الذهب**
 بيع الاين وقد نقلنا، عن بعض من جعل بيع الاين بغيره لا لم تعد،
 نعم انما لا يجب والصلح على البيع عزاء لغير جميع الاين وبعد
 الاين والمفوض كالعوضين فيما يميز بينهما او ما يمنع وتمنع

واربده وبيع الثوب بالدين التوفيق عليه قوله بيعتني ضع
بالبا. كانه كما انفقته عما قبله وضع وتجرى بغيره العين وغيرها
كما لو ادعا عليه عشرة دراهم او عشرة اشواق التي شترها من ذلك
ثم ماله على ثمانية نفدا او حكمة النفاذ وان تفر بكونه العين
كما لو ادعا عليه عشرة اشواق التي شترها ماله على اثنى عشر
نفدا وان ماله عندها بدنا بغير او بدراهم موهبة له بغير ثمانية
دينارين وهذا معنى قوله وبيع الدين بالدين وكذا لا يغير المهر
المهر كما لو طاح به بدنا بغير موهبة بدراهم او بالعمس وكذا لا
يغتنم بيع الطعام قبل قبضه فلا يجوز لمن ادعى ان طعاما من بيع
ان يطاح به بغيره وكذا لا يغير معرفة ما يباح عنه جاز كان
مجهولا له بغيره وكذا لا يشرط فيه المرونة في حال الولد للزوجة
ارزها معرفتها لجميع التركة وحضور اصحابها وحضور
من عليه العرض او ارأه واللام بغيره وكان المصنف **قوله بالموانع**
الثلاثة في ما عراها التفرق وقوله بغير القيود هذه الموانع
التي تنفي عن بيت بقوله بغيرها وبغيرها واما قوله بغيره
فيلغي بغيره ما جرت دعاه اثرها الجمل وماعطى عليه وهو
بيع الدين بغير الدين واما انفساها انما جرت في امره وخط
النفاذ وان يترك وضع وتجرى ببيع الطعام قبل قبضه **وقال**
الاول اختلاف في الصلح على ثوب الفيل بالبيع ما بين الغاصم بين
انه مباينة بعد قبضه الاول بيعتني ما قبل وقوله من بيع وسلب
وبسبب دين بغير دين واستغنى عن ان يبيع الاول باقيا وهذا
عوض عن الاستغناء ببيعته ما قبل وقوله من سلب جرمه منعه
وبسبب دين بغير دين انظر ما يبيح في القول بغيره ابن الحارث وانظر

التوفيق
رسم

التوفيق في اول باب الاصل الثاني ما تقدم من جواز الصلح على
الانظار وهو من حيث الجملة ولا يجوز ان يشرط فيه كونه ماله لا
ثلاثة وهو ان يجوز في دعوى المهر وعلى انظار المهر وعلى
طاهر الحق وانظر انما يصح بغيره طاهر كما واخره وهو لا يفرق
دعواه على ما يصاد انظر بيان ذلك في التوفيق **قوله**
والصلح بالمكحول في المأكول فيسبب رد على الجمع
والموضع من دين على التكميل او المزداد فيه للتأجيل
والجمع في الصلح ليس وسلب وما اياها غير انظر ان الضيق
والصلح في الطعام قبل القبض من دفعه هذا لا يغير مدعى
ما لا يفرق بغيره من امانته في حالة الجواز مستبانه
جميع ما اشتملت عليه الايات ان الخمس قوما ادرج في
قوله قبل وهو كمثل البيع الذي انظر في جاز في البيع جاز مطلقا
فيه وما اتفق بهما في **وقد** اشتملت في مسائل الاول
من لا عليه طعام من غير ارادة بغيره او بغيره وما كونه طعاما
او ان يجرى اجل بانه لا لا يبيعون لانه طعاما بغيره الذي اجل
وبسبب دين بغير دين واما لو كان الطعام الذي لا يبيع
من بيع له بغيره ان يبايعه عنه بغيره لا طعاما ولا عينة لا نفدا
ولا ان اجل لانه بيع الطعام قبل قبضه فالانظر في منسب
في منتبجته فالغير المله وسالت مطر باو ابن الما بغيره
عمر الصلح بغيره بما لا يجوز اتباع به مثل ان يجرى على
الرجل في الصلح بغيره ان اجل بغيره لا يجوز الصلح
بما ذكرته لانه جاز او كذا في الصلح بغيره مضمون ان عشر
عليه قبل ان يكون جاز ما ان قبل البيع بغيره بغيره في فاضها

فبعض **واما الزكاز الطعم** المصالح به من فخر او هبة ونحوها
 فيكون اصلاح به قبل قبضه **فان** **في** الموقوف به ما يجوز من مصالح
 الورقة لزوج الموقوف وما لا يجوز منه **فلت** **فان** كان
 الطعم من مسلم فقال لا يجوز ان يصاحبه بعض الزوجية **فكفي**
 عما ان يكون اذ الطعم لم يأت به جميع الطعم قبل قبضه فبعضه
 اصلاح **فلت** **فان** كان له على رجل اربعة حنطة وعشرة دراهم
 وصالحه من ذلك اربعة عشر درهما يجوز هذا **فان** نعم اذا كان الطعم
 من فخر او تقوى والى هذا الشار يفعله وادخل في الطعم قبل القبض
 البتة **وقوله** **فان** امانته توفى له بمقتضى قوله من ذمته والوضع
 عند المريد والجمع وما ابار من طعمه عليه ومثله انضج
 بذات الموضع وما عطف عليه والاشارة بقوله اذ الموقوف
 به قوله راعى الموقوف **قصر** **ولاب** **الصلح** **عز** **المعجور**
ولو **يدور** **من** **عقد** **المأثور** **ان** **يقتضي** **القبول** **على** **جميع** **ما**
يقبض **من** **فد** **خصما** **والبشر** **وعرفها** **قصر** **فانها**
يعقوب **عز** **منها** **قبل** **البناء** **يعني** **انه** **يجوز** **للاب** **ان** **يصلح** **عن**
 ولوه ذمرا كان الاول لو انشئ عقد الطيب له بما كثر ولا اختار كان
 يجوز لولاه عز في مدينه يصلح الاب عا عن اخيه صواب فيمة
 الزوج الذي في الدمنة واكثر وكذا يجوز له ان يصاحبه عا ولوه
 باقل من حصة الزوج بشرط وهو ان يرضى به جميع الخواص اذ بعض
 اول من جواز جميعه وتقتصر البطر بان يجوز لا يبيها العفو عن
 ذهب هذا فانه ان طلقها الزوج قبل البناء **لقوله** **تعلق** **وان** **تعلق** **تعلق**
 من قبل ان يتزوج الى قوله يبيها **عقود** **النكاح** **فالبيع** **كل** **ان** **عز** **ان**
 فان جماعة في تفسير الرب يبيها **عقود** **النكاح** **هو** **لاب** **في** **اجته** **الجل**

فقف

نح

منهم **فان** **في** **المعجور** **ان** **يصلح** **الرجل** **عز** **اجته** **الجل** **بعض** **عقودها**
 من مبررات او صرا او غير ذلك **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ولا دعوى ولا يجوز صلحها عليها **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ولا كان وقع رغبة في رغبة **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 وجوع له **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 فهو المكلوب به **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 كان غرضها عداية كطبت والرها **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 الما **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 في هذا صواب **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ان **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 يجوز ان يعقوب عن نصف ماله قبل البناء **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 الشاطن **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ان **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 وصح ولا عظم **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ان **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ان **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 المستفيل **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 ان **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
 الحصة **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**
وللولي **الصلح** **عز** **من** **فد** **بشر** **يعني** **انه** **يجوز** **للاب** **ان** **يصلح** **عز** **من** **فد** **بشر**
 يعني انه يجوز للولي ان يصلح عز من مجوره اذا كان له نظر للمعجور
 فان كان فيه عجز ونفس من حقه او عليه فيه عجز **فان** **كان** **تعلق** **عقودها** **بعض** **عقودها**

وفقت لغز المسئلة في بعض الروايات وظاهرها الوجه يكون
صاحبه عز البنيان الذي يظن فيما يطلب له من الخوا وحول به بان
ياخذ بعض هذه التي يطلب من العجز ويضع بقضه اذا خشي
ان لا يصح له ما ادعاه وبلان يعلم من ماله بعض ما يطلب به اذا
خشي ان يثبت عليه جميع ما يطلب به انفق وفيه اواز السبع
الثالث من المعيار في صدر جوابه المولى في بعض مسائله من اصح
صحيح جواب المذكور **فصل** الطالب الذي له في اصح المنعقرين
ابن سعد والحكاية فان قيل يصلح الوجه عز البنيان ببعض الخوا
بعد مدبر في مسائله من الفوائد الدقيقة والموانع الشرعية
انه لا يخلو امر وجهه اخرها ان يكون مما يطلب اليها محو
الثاني ان يكون مما يطلب به الاول لا يخلو من ثلاثة اوجه
الاول ان يكون بعد ثبوت الخوا لهم تحت الخطا فيه ولا يحصى
الثاني ان يكون قبل ثبوته في الحال ولا يبرح ثبوته في
الحال والاول لا يجوز بان يقال انه فرع في حال المحذور
وهو معصية عند الطالب والمحذور والثاني مضموع
والثالث معصية وان كان مما يطلب به الاول ايضا اما
ان يكون الخوا ثابتا في الحال وليس ثابتا في الحال ولا يبرح
ثبوته في الحال وليس ثابتا في الحال ولا يبرح ثبوته في
الحال فالتطلب في المرتبة في الحارة ومنعه على قولين والمنع
والقول بالاجازة منتهما خوفوا ان الفاسد في جماع الخوا
والمنع خوفوا الملا جشون في واجبة والحكمة ثم قال قلت
والقولان منعان في نظر كثير ومخيلة المذهب وحب بعض
المناظر في قول الفاسد واعدا بان يعمل الوجه على النظر حتى

فقط

ثبت خلاجه انفق كذا وحدث هذا الكلام في بعض
من المعيار والطالب ان يصف بعضه واصله والثاني في
وهو ما ليس ثابتا في الحال ولا يبرح ثبوته في الحال ولا يبرح
اصح فيه عند الحار واما الغلظة وهو ما ليس ثابتا
في الحال ولا يبرح ثبوته في الحال فالتطلب في المرتبة في
وهذا القسم هو المناقب لمحل الخوا فيسبب النظر
المراد بالخال والمحال وفيه فاعرف من فوا ان السريعة فوله
والوجه يتعلق به يجوز والاصح مبتدأ او غير من يتعلق به
وتجمل ويجوز خبر الصلح **ولا يجوز صلح البرما**
وارتضا وجس الزما يعني ان المتناهما غيرا اذا
وقع الصلح بينهما في وجه ثابت ثم اراد الرجوع اليهما
كانا عليه من الخصومة فانه لا يجوز وخبر ان على التنا
ما وقع بينهما من الصلح قال ابن ابي زبير في حقه
وسئل عيسى عن رجلين احكامهما في شيء فادعيا فيه
ثم اراد ان ينفخا الصلح ويرجعا اليهما الاول والاول قال
هذا لا يجوز انفق سمعوا ان الصلح ما فيض المدة على
في الصلح على الا زكاري فليس جمع بقبلة ما فيض او مثله ان
كان يوجد له مثل **ابن جونس** هذا هو الصواب في الرجوع
الى الخصومة **وينفع الواقع في الانكسار**
ان كان منكر الم لا في ان يعني ان من المني حقا على غيره
في محله وانكره ثم عاد على الا تشارك بعد لا اقر بما
افرا ولا قبل الصلح بان الصلح ينفخ ويلغى عن ما يقضي
من خوا المدي وهذا الوجه وما يستعمل بغيره نظايره في

ع ١

مع قول الاستشهاد من قوله ولا يجوز دفعه على ابراهيم فلا يصح
 الوثائق المحمودة في الامور بنوعه فيلجج بنوعه فيلجج بنوعه
 رجله نحو على رجل محمداً، فبما جاء على الاكثر في بعض النسخ
 ثم اقر بعد ذلك ان كان ادعى عليه نحو فبالا عيضة يلمزمه غيره
 ما يقع من قول المدعي وفارادى ان لا يجرى على رجله ويثبته بحرف
 وضاعف فان لم يجرى عليه بصلته ببعض الحرف وجدها قبله ان
 يرجع عليه ببعض ما يقع من حقه **انما لا يجب** وادخل على
 الانكار وعلم الاقرار ومن التيمم جازي كونه وما قيل لا ظالم
 منهم ما قبلوا اقرار بعد ذلك لانه مقبول **ثم قال**
في التوضيح في حق قوله وان استشهدت اقولان وهذا
 ثلث مسائل اربع متعقبات عليها اي على نفس الصلح في ثلاثة
 منها او علم المضام في اربعة مختلف فيها **فاما المتعقبات**
 عليها اي على نفس الصلح في ثلاثة منها بالاول ان كانت
 له يثبته غايته واستشهدوا على ذلك **الثانية** اذا صلح على
 الانكار ثم اقر **الثالثة** اذا صلح على الانكار وادعى خيلاء
 حله اي وثيقته ثم وجد بعد الصلح بهذه الثلاثة اتفق عليها
 على القول **والارابعة** اذا ضاع حله فيها بالسفر في حقه خواتم
 بالصلح بطله وحذفه فصار فداضاً واماماً الحذف يعمل
 ثم يجد في حقه الخوف ولا رجوع له باقياً **والثانية** والعرف بين
 غيره وانما قبلها ان غلبه في غيره، مقنن واما كماله بل
 حضار حله ليجمع ما فيه بقاء وضعه ابا سفاطه وانه
 والمستعجل ارفقه والاول منكر الحرف وقدرته انما صالحة
 لضياع حله فيكون كالتشهاد، انه انما يدعى له لثبته يثبته غايته

فيجعل

والثاني

والاستشهاد من انما ذكر الثانية اذا صلح وله يعلم يثبته ثم
 علم والمستشهور القول كما تقدم **والثالثة** اذا صلح وهو
 علم يثبته وتقدم ان المستشهور فيها علم القول **والارابعة**
 من يقر بالسر ويحجم بالعلانية فصالح على علمه ان يكون
 نعمة والاستشهاد الطالب انما يصلح لثبته فاذا قدم على
 بها فيقبل لانه اذا علم انه كان يملكه وهو يحد ويمل بعض
 لا يخلط **واقعة** بعض التماس في يمينه باذلة لضرورة وهو
 قول محموز والآخر لم يرد وهذه المسئلة فتم ايداع الشهادة
 والتمه اعلم والى هذه المسئلة بل الثانية انما التمسح خليل
 في مختصر، بقوله فيلجج بنوعه، او استشهدت يمينه لم يعلمها
 او استشهد واعلم انه يقع بها او تجد وثيقته بغيره فله
 نفعه كمزله يعلمها ويقر صلاً فقط على المختصر لا ان علم
 يثبته ولم يستشهد او ادعى خيلاء الصلح فيقبل **الثالثة**
 بان يد صلح ثم وجد، انتم **المسئلة الاولى** في المختصر
 هي الثانية في التوضيح **والثالثة** في يمينه هي الثانية من
 الاربع **والاخر** في التوضيح **والثالثة** فيه هي الاولى **والارابعة**
 هي الثالثة في التوضيح **والخامسة** هي الاولى من الاربعة
والاخر **والسادسة** هي الارابعة من الاربعة **والاول** وقوله
 في اثر كلام التوضيح وهذه هي ايداع الشهادة **قلت**
 هي التي تسمى في عرفنا الاستشهاد او تقع ان يكون الحرف على طالع
 لم ينصف ولا تثبت له اهل الحكم يستحق صاحب الحرف ان يكون
 الزمان ويضيع حقه فيشهد من او خفية انه على حقه
 غير تار له بان يقع به ان امكنه ذلك وقد اشيع الكلام طالع

المعيار في نواز الاصح عز الماع ايه الخصي انزع ثمان انزع حبة
الوانشع في لاسيل عز قول انزع الحبيب انزع الاصح وان السلف
تستعدوا انفعولان فعليلا به عز قوله كتم الوفوع لا يبعها في
عز الزم ان حاله في الحجة له فليس له يد على موتا ولم يوج
بمولود واخذ فلنا منه حبة صالحة في حيا المسمى بفتنه
العلم اخلاو في شح لافية ان فاق في شح قولها ايه او ان
ولا تكسب طوعا تعيب مريب الايات انك لا **هـ**
والتزكيات ما تكون الصالح مع علم مفدا **ارلما يصح**
يعني ان اثره قد يصح ويجوز الصالح فيها ان يثبت كاتت عينها
او غير ظا او جهو انا او كعادما او ملحقا من البعض او الكل
او غير ذلك لا في شح ط علم مفدا ارلما لاي الصالح من منع حبل
مفدا ارلما لا تميز الغر ان في منع منه الشارح في ابواب المعاد
و خاتمة نقل الشارح في ابواب الامام ايه تعبير بترك عن صام
... تركت وقع فيها حبل فالاما الجمل فبالا اهل الوثا اية
سقط من العقد ذكر معقته الفرر وادى الحدة المتعافدين من
الجمل لم يصررو ولا يميز له ما حجه به وجه من الوجوه ان ايه
وجه واخر وهو ان يدعي ارض حجه كان على الجمل فبالحج
له ايميز على صاحبه انما علم بجمله اذا انكره لا بان حبل تم
ابعد وان نكل ورد ايميز على الا ان حبل لقد كان حيا فلما
اخرج عنه وبسبب العقد ارتسا قد امع عدم قوت جمل
بفرذ لا اما لو ثبت لا او اعني به الخصان لثبت به اختيار
لما لم يبع البس في بان اعني الخص ان كان على الجمل حجه
عند العقد وجب البس بكل حال ابعاء، حينئذ ولما

الجمع

واما العلم بالعين بما فيه معلوم فليراجع بين محله
ولا يجوز الصالح باقتسام ما في قوله وان اعز الغرما
والزرع قبل ذروء والشر ما دام صبيح يوم روتر الشجر
ولا باعطاء من الدوران للعين في الكمال والميراث
وحيث لا عين ولا دين ولا ... كاليه **فصاع** امر ان يذلا
اشتملت الايات على اربع مضامير ثلاثة متنوعة وواحدة
جائزة الاولى من الثلاثة اذا كانت التركة يجوز انما شتر
بلا يجوز للورثة قسم الا ان يكون بان يخرج واحد بعينه وان
بغيره اخرها كذا او اخص الغرما باخرها بالدين بل يبيع الدين
بينهم مما اقتضوا منها شيئا اقتسموه ولا تقسم الامم
ويكفي الاثر الشري عزالفة ومراقض من شتر من ذلك
او صالح عز نصيبه فله دخل معه ساير الورثة في الا ان يملوا
له بعله او من شتره **المتفق** ويتبعون الغريم بحصصه كزانقلا
الشارح عز المتيقن **والمتفق** ان الشارح بالتقيد الاول
بقوله من كانه اراد الجنس بدليل حقه الجمع في الغرما واين
منه ايه لو قال بجمع وان افتر الغرما التايفه قسم الزرع قبل ذروء
والشر في يوم روتر الشجر قبل حيا اذ بهارة لا يجوز لما فيه
من الغرر والمخالفة من غير ضرورة تدعي لالا فالالميتك كانه
النقل المتقدم عنه وكذا لالا او رتوا زرع او ارضا وشتر فيها
شارا اقتسموا الارض واحول الشجر ويبيع الزرع والشر ينقسم على
موارثهم حتى يحصروا الزرع ويبيع حيا وفي الغرر فيقسموه
بلا كيلا ولا يجوز اقتسامهم الزرع في ادين ولا قنا ولا حرما
ولا الشر في الشجر وهو من المزاينة بان اقتسموا ولا جهلا ثم

عشر عليه فاستجاب بان نزلت الحاجة فيما قبضه اخرج به في
من جميعهم ويكون الجميع الصالح من الحاجة من ثمر او زرع بينهم
انتم محل الحاجة **والتي قد اشار الله** بقروله والزرع قبل
ذروه اليه فبقروله والزرع هو بالحق على ما هو مشهور
فصل **والتي** على الزرع وبيعهم فبمستحق خبر دام
الثالث في الخطاء الورثة عينا للزوجة في كل حصة
ومع انهم من زوجها فان لا لا يجوز ايضا للمطل بما يقضي
من التركة بعد بيع ما يقضي به الدين منها لان الدين مقدم على الميراث
قال المتكلم ولا يجوز ان ينفذ الصلح بدنايش او بدراهم في
صفقة واحدة غير الكاين والميراث لان الجعل بدخله اذا لم يمت
الا بعد اداء الدين والكاين من الدين **وبين** ان يباع من التركة
بقدر الدين ويؤخذ ويعرف ما يقضي به ولا ينفذ الصلح على
نصيبها منه ولعله يباع في الكاين ثلثه اطار او ربعه او
سدس او من العبد والاموال والحل وعني لا ما يدق بياض
المال فلا يتراكم يباع في الدين من التركة باذالم يعز وفع
الجعل في نصيبها واصلها عند الخطا في لا الماحول
والصلح بيع من السوء وما اذا انقل عن الشق وفاته ابن
العطار ابن زيب وفصل لمصلحة وعني من الموثق انتم
والتي قد اشار الله بقروله ولا ياعطى من الوارث البيت
بقوله ولا ياعطى هو معطوي على قوله باقسام ومن الوارث
يتفق على عطا ومعه في الكاين والميراث في مقابلتها ومعنى
المسئلة ان اربعة الجائزة اذا لم يكن في التركة غير ولاديني
ولا كالت البيت **تتميم** مما يناسب المسئلة الثالثة

المقدمة

المقدمة انما مضى بل في المرونة نفلها الاما المواتع
الشيخ خليل وعزارة زوجة من غرور وذهب يدق من
التركة فتر مورثها منه باقل الميراث وانه كان دينه وكيفية
راية اثباتها هنا تكميل للباقي وان كان فيها حصول لم يغير
ما متحان في الطالب بها ورفع نوع منع ما هو منها
وجوان ما هو مصنوع وبيان وجهه الجائز ما هو منها
والمصنوع فالرثة الله من المرونة قال ابن القاسم من مات
عزوله وزوجة وترك دنائير ودرهم خاص وعرض
خاص وعمانية ومغفار اصبحت المولى الزوجة على درهم
من التركة فان كان قد مورثها من الدرهم باقل جاز وان
كانت اكثر فلا يجوز لانها باقية عرض خاص وعمانية
ودنايش ودرهم نقد او لا حرام انتم بماذا كانت الدرهم
نقدان بها نصفها بفضة درهم وقد اخذت واجمعها
منها وهو عشرة وسلمت في واجمعها من غير ما من الدنايش
والعرض وكذا ان صاحبها بثمانية درهم وقد تركت
من خفيها من الدرهم درهمين وتركته جميع خفيها من الدنايش
والعرض ولا مخرج في ذلك وان صاحبها باكثر من خفيها
من الدرهم لم يكن كما يبر وجهه بقوله لانها باقية عرض
الخ ولا يجوز ان ينفذ بشرط في بيع الغايب الا ان يقر
مكاته او يجوز مما يو من من غير **و** فيه ايضا اجتماع
البيع والعرض لان مال من الدرهم على واجمعها من خفيها
بعضه في مقابلة الذبح والوعرض وبعضه في مقابلة
العرض الخاص والغايب وهو بيع بريد الا ان تكون الدرهم

الزائدة على نصيبها منها يسير في دينار وتنفق
 على اجتماع البيع والمصرف في أكثر من دينار **ثم قال**
 في المرونة انما يتقدم وانما في الولد عز دينار او درهم
 من غير ان يكون **قلت** او كثر في انفق وانفق في
 ما انما باعته ذهب وقضة لان الفاعلة انه اذا بيع الذهب
 بالذهب والفضة بالذهب والذهب بالدينار ان يكون **مع**
 احد العوضين او معهما عرض بيمينات الفان في الوجع
 الاولين والاجتماع البيع والمصرف في الوجه الثالث
ثم قال في المرونة انما يتقدم باما على عروض من ماله
 نقد اقله لا جائز بعد مع فتنها جميع ان يكون حضور
 اصحابها وحضور من عليها العرض الذي على طاهها
 فما بال العرض في انما على العرض فما بال ان يتقدم على
 مع فتنه لا كذا لم يكن انظر قوله بعد مع فتنها جميع
 الشركة بار حطها او او اخرتها ويزو الوجع في فتنها
 والنظر اذا احاطها بعرض من الشركة مع وجود الفتن وط
 التي ذكر من مع فتنها جميع اخرتها التي انما باعته
 جائز والله اعلم **قال** انما في فتنه صلح التوارث بقرينة
 من صنف ما اخذ واخذه لانه لا سواء والحب ويزاد عن
 حصة عيب باي بيع حصة مع عيب بايزايد فيعني البيع
 والمصرف وتعميل فتنها معده وشك في بيع الدين بغير حضور
 المدين وافراره وعجالة المرونة انما في دينار او درهم وعرضا
 وذلك كذا حاض لا يزيده ولا ينقص عما يبايضا كذا الولد
 على دينار من الشركة بزيادة اكثر من حصة من ماله دينار

لعله
 عليه

وذلك جائز

في الاجازة ان كانت الدراهم يسيرة الخفي وان كانت الانا في
 في المصلحة المذكورة ثمانية فاعلى عشرة دينار من ماله دينار
 بافل جاز واختلف اذا اخطوها عشرة من ماله بمفعده
 ابن القاسم وراه ربا وكانها باعته نصيبها من الدين
 والدرهم والعروض بعشرة العشرة وان اخذت من الدين التي
 فليصلها الميت احد عشر دينارا جاز لا تصرف ويبيع في دينار
 واخر وهو جائز انفق دينار وجميع جواز ان العشرة دينار
 هم واجبها في الثمانية دينار او الدينار الحادي عشر
 وذلك جائز في دينار ودينار او الدينار الحادي عشر
 درهم وعرضا بصلحها الولد على دينار من ماله با
 كانت الدراهم من ماله يسير حطها منها اقل من صرف
 دينار جاز انما يكره في الشركة دينار وان كان في حطها
 منها صرف دينار باكثر لم يكن انفق وقوله اقل من صرف
 دينار جاز وجه جواز ان احد الدينار المصالح بها بعض
 في مقابلة واجبها من الدرهم وهو مصرف وبعضه مع فتن
 الدينار المصالح بها في مقابلة العرض وهو بيع ما يجمع
 البيع والمصرف في دينار وهو جائز وقوله ان كان يسير
 حطها صرف دينار باكثر لم يكن وجه منعه انه ان كان في
 حطها من الدرهم صرف دينار فقط كان دينار صرف بواجبها
 من الدرهم وبقا الدينار في مقابلة العرض وهو بيع ما
 يجمعها في دينار واخر وكذا ان كان واجبها من الدرهم
 صرف دينار ونصف مثلا با النصف الباقي من الدينار في
 مقابلة العرض في حطها في دينار واخر وكذا ان كان

واجبها ديناً دينها كثرته فالرو من المرونة والاعاكت في
 الفركه دين من دين او دراهم نفه ام من عند الولد وان كان الابن
 حبيباً او غريباً من جميع او غريباً او كحلماً من فرض من سلم بها
 لحظها الولد من ذلك لا على دينه او دراهم يحلها لها من عند
 فذلك لا جاز ان اذا كان الغنى من حضوراً من زوجه فذلك
 انفق **قوله** في الصلح على دينه او دراهم نفه من عند الله دينه
 نفه او دينه اليه او دراهم نفه او دراهم اليه او دراهم نفه
وان كان الدين حبيباً انما قوله في ذلك جازاً ووجه جواز
 انه الترخي في دينها من عرض او كحلماً في دينه المدين دينه
 او دراهم محله ولا محذور فيه الا ان كان الطعام من بيع
 فلا يجوز بيعه قبل قبضه فذلك لا فال من فرض من سلم
وكذا لا يشتري طبع جواز حضور الغنى وان ارادهم ووجه
 المبيع على ما عرفت بيع الدين والله اعلم **وان يقبض الصلح فيه يجلد**
لم يخرجه من بيعه يعني ان من ادعى على غيره ان غصبه
 او سره له ثوباً او عبداً او ذنباً او غير ذلك او فاته ذلك
 بيد الغاصب والسارق والموت او تغيبه عليه الغيبة
 فانه لا يقبض ان يصلح عنه الا بمحضر لانه ينقسم القوالب
 وجبت الغيبة فلا يقبض في موخر ومقصود اذ كان
 فليعلم ان يقبض فانه يجوز الصلح بمحضر ولو كان كالمبيع
 وهو يجوز للمحضر والموجل **قال ابي المجدبة** اذا ادعى
 رجل على اخيه ان غصبه ثوباً او عبداً او ما اشبه ذلك او ابداً
 والتوب فليمان فيكون ان يصلح به دينه او دراهم او بعض
 من عين صنفه ويؤخر ذلك ولا يقبله وهو وبيع شواء

فان كان

وان كان الموعى فيه ما يتاخر في الصلح الا بما يتعجل منه
 مكانه لا قيمة الشيء المقصود او مثله فصار ذلك على الغائب
 فلا يقبض عنه ذلك الا ما كان يتعجل منه الا ان يصلح عنه
 ذلك بمثل قيمة الشيء المقصود دراهم ويؤخره ويؤخر
 ذلك ولا يصلح عنه ذلك لا بد فانه هو محله لان الاشياء المستقلة
 انما تقوم بالورق ولا يجوز الصلح فيها بامان منها حتى
 تغيب قيمة الشيء المقصود ويجوز ان اذا كان فليما وان
 لم تغيب قيمته اذا طلب الصلح فيه شيء فان من ادعى او
 عرض الشيء يدبر مثله او يغيب النفقة الجارية في البلاء
 الذي يطلب فيه الصلح فانه لا يجوز الا مع القيس للقيمة
 الذي وقع به الصلح لانه يترك له الدين لا يترك انتفاعه
 من الشارح **وجاز تحلل فيما ادى** ولم تقم قيمة المديون
 يعني انه يجوز التحلل من الدعوى التي لم تقم عليه هيئته
 للمدي في الدعوى المحبوبة منها معاً واخرى المعروفة
 لها **واما** المعلومة لو اخذ المحبوبة لانه لا يجوز
 الصلح فيها ويغيب هذا الفرض على السامع **ومعنى** التحلل
 انه يصلح له شيء ويبيع له في كل **قال ابي كتاب السبق**
 من ارضاء رجل رجل في شواذع عليه دين
 داره ولم يبعد فان عفا، بكيفاً او جهلاً، بكيفاً فذلك
 جائز **وان عفا** اخرها وجهه الا في الجرح الصلح
 كما يبيع عنهما لا **وفي المرد** قلت من كان له رجل
 دراهم ثم ضلها بكيفاً عفاها بكيفاً يصنعان فان يصلحها
 على ما يشاء مردها او ورثها او عفاها او تحللها او اخر

منها ما كان له ولا يجوز في ما كان له **وقال بعض المتأخرين**
 يجوز ان يتخلل من الدعوى المحجولة على ما دفعه اهل التتابع
 انتم **والصالح هو النكاح حيث خلا به الصريح** **بما يعجز الزوج فلا**
 يقع يجوز للزوج ان يصالح عركا له زوجة في هذه
 اذا اخل اخله وكذا ان جعل عوضه كذا الصالح عركا له البعض
 فيصالح بدنا من اركان عليه درهم وبناته درهم ان كان عليه
 دنائيم اما ان لم يخل اخله فلا يجوز الصالح المذكور **فان**
بعض المتأخرين يزوي بصلاح الرجل زوجة عركا لهما اركان
 درهم بدنا من او بالعرض كذا اذا كان حلالا او كان حراما
 له بان كان موثرا فلا يجوز **ولا** كذا اركان هو يدعي
 النكاح والزوج قد دعى خلو له لانه من ميسر في
 نحو الزوج **ويجوز** لا على قول اصبح **انتق**
باب النكاح وما يتعلق به خبر الامام ابن عبيد
 رحمه الله بقوله عفر على في منقعة النكاح بدنا دمية يعني
 موجب قيمتها ببيعة قبله غير عالم عا فداها منقعا
 او منقعا الكتاب على الميسر او الامام على الارض فان
 شارح الحرد الامام الرضا **قوله** عفر عمن بالفق لا
 النكاح فيه اجاب وبقول من جابني العفر فيه لزوم
 العاقر على نفسه امر الامام **واصل العقد** في اللغة الرجا
 ومنه عقد ازار **وقد يستعان للمعاني** كهذا **قوله** على
 في هو المعقد وعليه وهو اسم مفعول وهو عقد
 قبل الاضافة للمنفعة الجزية بمعنى اذها المقصودة من غير اضافة
 شئ اليها واخر زب من العقد على المتابع وهي الاجارة

فق

والنكاح

والنكاح وعلى الذوات وهو البيع المنفعة معلومة مستحقة
 فلا لا عرف بها وهو المثل لان المنفعة يكون مضمونا وحسبها
 كبيع الماء والولاية وتمتع الركوب والاكل والمقدمة والنفقة
 يجوز بيع الامور الثابتة في اخرج الامور المعنوية بقوله
 النكاح في اخرج من الحصة النكاح بالطلاق والنكاح بقوله
 بادمية وزعم بعض المتأخرين انما اخرج به العقد على الحصة وفيه خبر
وقوله موجب قيمتها اخرج به تحليل الامة اذا وقع ببيعة
 بانه يصير وعليه ان العقد على محرم النكاح بدنا دمية بدنية
 موجب لانه النكاح قيمة الادمية والقيمة في المصلحة توجب
 بالنكاح وفيها القيمة على المصلحة والاملا ومنفعة النكاح
 يوجب ادخال نكاح الحضي والمحبوب وهو طاهر **وقوله**
 ببيعة حال من النكاح ومعنى حال كذا النكاح ويكون ببيعة
 خلو وجوده اخرج به حرد الامام الرضا **وكيف عليه** سيما
 شيخنا ابو محمد عبد الواحد ابن عاشر رحمه الله اعني على قول الرضا
 ببيعة حال من النكاح ما دفعه هذا كلام غير واضح لان المقصود
 للبيعة تنوع عقد النكاح انتفى ثم قال الرضا **قوله** يعني
 على النكاح ان يكون حال من المنفعة وهو المحذور عليه وكان قد قال
 عقد على المنفعة بادمية في حال كذا المنفعة على عالم عا فداها
 منقعا ببيع حال جزئيا غير مرتفع له ولغيره عن الرضا على النكاح
 وهو ينطوي على كثير من الشيوخ واخرج بدلا صورة العقد على
 ادمية بالقيود المذكورة **واذا عقد على** ببيع المنفعة مثلا
 الادمية كالعقد على الاشياء والعمدة وغيره لا من الميراث في
 كتاب الله تعالى وان لا يبر نكاح بل حكمه حكم الرضا من الصغار

والزوجة والولي ونحوه **قال** ابن الجلباب الحاجب اركان الولي
 والصفة والزوج والروضة والصدرا والفقير والفقير ما
 قاله الامام الخطيب ان الظاهر ان الزوج والروضة وكذا الولي
 والصفة من الجاهل واما السقود والصدرا فلا ينبغي ان يرد
 في الاكابر ولا في الشروط لوجوه النكاح السري بزوجهما
 غلبة الامانة بشرط في هذه النكاح ان يشترط فيه سقوط
 الصداق بشرط في جواز الرخوال الاستهاد بقا ملوكه
 تقدم الاستهاد في العقر مستحب **قال** الصداق بقا الرية
 يوتى بغيره في قول الرية انه وصدرا من شرط الجاهل العقد
 لانه لو سكت عنه لم يضر كما في الموقوفين او نقر حوا
 لا سفاكه في النكاح وفيه قبل الرخوال **قال** في
 وعلم منه ان ذكر الصداق من نكاح الموقوفين **قال**
وفي الدخول الحنفية للاستهاد وهو مثل في الاستهاد
 يعني ان الاستهاد بالنكاح شرط في الرخوال ونحوه كما ان
 في الاستهاد جاز في كل من غير استهاد بغير النكاح بل في
 بل في النكاح ولا حرج على الزوجين ان كان النكاح باثبات ولو علم
 بوجود الاستهاد وان لم يكن فاثباتا وجها لا وجود الاستهاد
قال ايضا لا حرج في الاستهاد في النكاح بل في كل من
ولها المراجعة ارضا **قال** في المهر **قال** سمعون
 قلت لابن القاسم ارايت الرجل يعقد نكاح ابنته ولا يخطب
 سقودا ان تكون هذه العقود صحيحة فانزع وبشهادة ان
 فيما يستقبل هذه الالام **قال** في خطوبتها من الوضحة **قال**
 ما لا يوزن ذلك ولا يشك في بغيره لكن لا ينبغي في بعض **قال**

التدريج

التدريج ان المتأخر قد موافق الاستهاد ان شرط في الدخول
 ولا يعقب من الشقة التي هي خاصية النكاح في نظر الاقبيس ونحوه
 المتأخر ونحوه في حصول هذا الشرط في كفاية عنه ثم ركن الماهية
 وخلافه في الاستحسان مع وجود الشقة مما نفع به البلوى
 فيحدث مرة لا فواز الكيفية **وفي كلام** المتقدم من ما يشترط في بعض
 انصاره انصر في النكاح الماهية والشقة ولا خلاف ان الرخوال
 في جواهره ولم تكن الكفة السلب بالاستهاد وجوبه جوابا لا
 تستلزم ان يرب عن محال بل من هذا المعنى ان الاستهاد في النكاح
وفي المراجعة من المطلق ما نعه في كل من المذهب اقل
 الاستهاد بالنكاح وشك في مع علم الزوجين والولي في لا يبرح
 وان لم يحصل الاستهاد وهناك اذا كانت الكفة من السلب وهذا
 المعنى قد حكم في ابن القاسم انفق في الخطار ومما يثبت هذا
 الحال للمصلحة الكثيرة الوقوع في كل بلاد وكل موضع **وفي**
 فيل عنها جماعة من الفقهاء واجابوا عن ما جوبه فخلق
 ومن قبلهم ان الاستهاد وقضاء العزل يعقب النوازل في سيرة
 ابراهيم بن حنيفة الدمشقي في ما عتق بالمصلحة وجمع ما استعمر
 فيها والبيعة لا تأييدها في المصلحة الاملية في الغيبة
 كما ان السؤال او رد من بلاد غير مصر والاملية في التزويج لا يجرها
 لفظ السؤال فيلقت **قال** في جوابه ان قوله في قوله في قوله
 وهو ان يوجه الرجل والمرأة من خطبة امرأة لغيره او لغيره من
 المرأة او وليها خطبا رجلا او امرأة فيجب بالقبول ويقتضون
 للعقد الشرعي في ليلة البتة ثم يبعث المرأة او وليها خطبا وخواجه
 تترتب بها وتعاقر ابني المواضع وبولول النساء عند الخطبة

ويصحوا الجيران فلا تزوج فلا تتوب بشيء لا عنهم ثم لم يلحق
 قبل النكاح والعقد تنازع وتنازع بينهما او موت احدهما الزوجين
 قبل ثبوت الزوجية فلا العادة ولا يحكم بختها على المذكرة التي تب
 عليها احكامها من الارث وتولي من كونه حات الا بالاولاد والابن
 الا بناء ونحو ذلك من غير ذلك كالحاق التوقيف والاثبات فيقول
 ذلك بناءا فتبايا ولم لا الج والصلح انتهى **وي** عوايد اهل
 فام زبادة مثل ما ذكرناه اذ حصل الاجاب من اول الزوجية
 بقول اهل الزوج والزوجية ليس فيتموز فيه فيصمونه كان
 العلينة وبيان اهل الزوجية معتم على وجاهة من السرفاء
 وغيرهم معتم على وجاهة ولا يتموز في المصموز فيصمونه اذا
 ضر من زوجي الزوجية النكاح وليفه بعلان ويصحون من والد
 الزوج او من زوجة العتول ويعينون الصرا او اما جهارا
 او ايماء من اولياء الزوجين وغيره من العاقبة وينصموز في بعض
 الزوج حياء ولا يشهد عليه ثم يقع موت واحد الزوجين او
 ويصح الزوج او ورثته بانه لم يحضر ويبدى الله بواو فبدا
 جاب فيثبت ابراهيم المذكور بانصه واختصار ما مكر اختصاره
 وذلك ان العادة المذكورة ان كانت بطلت فيسند ثم جرى العقد
 المصطلح عليه عن اهل التوقيف حيث يرقون على تلك الامور
 احسن سارا الحنا وغيرهما ان النكاح وجدة الاحكام عندهم بولا
 ونفرت وان لا يشهد الوافع منهم ليلة الرخول بيقين هو **لا**
 للمحصن من الزنا في فرز للمهر واجله وحلوله وبيان ما فيه
 من المهر وما لم يقين وان قول السائل وقول العتول للعقد السري
 في ليلة البناء ان ذلك هو عرفنا هو للمحصن المذكور وهذا ان كان

تقار

اشكال فيه عند القابل ان ذلك العادة قد تم ويلزم المنع اذ ان بها
 وان كانت العادة المذكورة انما هي عندهم فوحيات العفة
 الشريعة التي تقوا عتروا اليها ليلة البناء وانتم بانيه فينتقم
 ما يقع من الاحوال المذكورة وان لم يجمع ذلك لعمارات على سائر
 من المحصن الى الاخرى وان لم يجمع ذلك لا يقع فينتقم الا عند الاشهاد
 الذي يقع ليلة الرخول وعلى غيره الحالة تقرب عاداتهم بغيرها
 الظاهر والعام بهذا الاشكال ايضا في عدم الزوج بذلك وان
 قلنا ان الغرائز والاوصاف انما هي امارات على العفة المنهي وعلى
 الشيء في غير ذلك الشيء. مطبقا واذا كانت العادة هناك
 ولا يخفى ان ذلك يوجب في عدم الزوج في تلك العوايد وعدم ترقب
 الاثار عليها **واما** ان جعلت عادة ليلة النكاح ان تلك الامور
 تقع حينئذ كما وصف بان سبيلها عاداتهم فلهذا انهم العقد
 المنهي عن اللان او العادة والامارات **واما** الاخير لما يقع
 ليلة البناء ثم يخرج حينئذ عاداتهم وهذا هو كل الاشكال
 على ما ذكره من الاخير او الخلو لعل هذا القسم هو محل الخلاف
 كما ياتي من خارج ان هذا من لة العقد المنهي **ويقول**
 ان الاركان المذكورة في النكاح كلها حاصلة في الواقع
 بينهم بالمعنى وان ذلك لا أقوى في الدلالة على الاجاب والقبول
 تكون الدلالة البعلية اخص من الدلالة العولية **ويقول**
 ان اشهاد على الصفة المذكورة لا يقع وعينه ما يقع مقامه
 ويدل على مضاه دلالته واخذ مقامه ولا بد من تلك الصفة
 المعقودة بقبول الاوصاف المذكورة وعينه العقد فلا يثبت
 عليها حكم وعلى جهة ايقن الخلاف في قنا وبالشيوخ جافين

جماعة يلزم النكاح منهم السيد الشريف المزدني قال
 في المعيار وسيل عن بنته عقد عليها الخوها النكاح
 يقع وكذا منه له غير ان النام شخص او له له او
 عتصموا واكلوا طعاما في الوقت وكانت تدل منه
 عامين ولم ينفخوا من البنت المذكورة انكارا ولا قبوله التي
 الماز وقيل بغيره اذ كان ذلك وقالت او فوفيا لها زوجها
 الذي اراد تزويجها الرسل اليه الخنا. والجائز في
 الجائز والاعتماد على عادة النام غير ضروري ويكون
 في الامام كذا فيقول اذ البنت هاد او تسعد عليها
 انها كانت تعلم ان الخنا من عجزه وكذا الجائز يكون
 سكوتها رضا منها بالزوج او لا حتى يسمع منها الشهوة
 بالموافقة والرضا بالتمتع نكح وكذا به فيمنوا النكاح
 قبل يمانا فاما مشكورين من الجورين فاجاب
 الجواب والله الهادي التي الخو وللوفيا في الضوابط اذا
 كان الامام كما ذكر العلماء ان البنت المذكورة ان اكلت من ثلث
 الجائز وعلمت بذلك الجائز وصفت قبل الخنا
 وصكت حول المرة المذكورة فلا كذا به على قولها
 النكاح مع تقية لها مع سكوتها وتسميتها بامانة
 بلان ولم تنزل في ذلك وفيما ذكر زوجة والله الموفق
 الى الصواب وكتب محمد بن محمد المصنف طب الله
 انتم واقفي جماعة يعجز اللزوم منهم الامام ابو العباس
 المغيرة قال في المعيار وسيل ابو العباس شيخنا المير المغيرة
 رحمه الله عز وجل خفي بشا يتيمة من اخيها واقفوا على

ان
 كذا

١٤٦
 التزوج بعد معلوم وهو الجعفة وحضر المجلس واحد
 وعمل في طعاما واكلوا من ارتفع بينهم شهادته واعلمها
 والفتها به راسها وعمل عليها طعاما ايضا ومضى
 الى جامع البصر من بين الشعر للمعز
 ومن كلف به عليه وقيل انه اسر وقام لان اهل البيت يتردد
 تزويجها لغيرها فالحكم بينه لا يجوز ان الشعر فيقول يصح العقد
 عليها لغيرها او لا اجاب فقال بعد الصبر فاملت مكتوبكم
 الذي يكون عليه كذا في المصلحة انما نكاح بينهما وبها
 من تعادة المعيشة في فترة المصلحة وانما اذا ارتفع اشتداد
 فلا نكاح بوجه ولا توازن ولا عزة وذلك كله انما هو
 بالاشهاد فاذا لم يقع اشتداد فلا نكاح وقد كان شيخنا
 سيبويه ايراهيم بن قتيبة يستشكل فترة المصلحة ولا سيما اذا
 عظم اثر اخر فيها مثل فترة المصلحة بعد اما عجز في
 المصلحة والسلام على سيدنا ورتبة الله وبركاته من كذا
 المير المغيرة وفيه الله بفضل انتم بوجه قوله رحمه الله
 ونهية اجرة تعادة المعيشة في فترة المصلحة هو كذا كما تقدم
 عز ابن سراج والشئ فسد ولما قوله اذا لم يقع اشتداد
 فلا نكاح فليست مع قوله ان الاشهاد مصابى عقد
 العقر من طبع الرخو وفقد المعيشة لم يعللوا انه لا ينزل
 الاشهاد والما عللوه بغير الحقيقة فاما ما لا انتهى
 وبانه ذلك في شئ البيت بعد قرا ما امكن عليه في قرا المحل
 ومما زاد تتبع المصلحة واجوبتها وما قيل فيها فليراجع
 انما ليعب المذكور المصنف بالمصلحة الشهادة الامامية في

في الانكحة المعفوفة في اعادة البلاء الغريبة ليس ابراهيم
 الجليلي رحمه الله ونجح به وفوقنا ليعجب نحو حكمة عشر ورقة
 في الغالب الكبير **ف** المغيرة تقرأ الشرح فيهم الله له وقد
 قيل شيئا الامام العالم الفاضل ابو العباس محمد بن المظفر النعماني
 ثم العباس بن محمد بن النازلة في شرحه في السور من الزواج جعل اعادة
 اهله من حكمة يد يدوجا. العبد فيعتك للزوجة كبتا وكان
 عازما على النسا. والعزم ما حرم منه المنية **فاجاب**
 ما زعمه ازهره النازلة اختلف فيها ارا. الائمة وقنا وبيع
 والنزاع في به الشريف المزدني از مثل هذه النكاح مجيب والحكامه
 ثابتة والنزاع في به الشيخ البغية انه لا يبر من الاستحاضة ولا يقع
 عمة القدر فيوا كفا والتقنية وفوقها فلا يلا انه النزاع في به
 لا قيل وان استشكل الامام ابن قتيوب ما قال **الا ان نقل**
 يحكي انعقاد النكاح والله اعلم وكنته الحر بن محمد بن المظفر انقضى
 والطاهر ما افق به الشريف من لزوم النكاح وترتب احكامه وهو
 الموافق لقولهم من زوى انتم الباطل او الجنب ما يقع نقل **في**
 التوضيح عرطايي التفت واليهم انه ان طار صكوة بعد عقد
 النكاح وزاد اليهم وقبل التفتية على حرج العادة لزوم النكاح
 قال اليهم ويغني تصبا الصراف ولا يمل منها كذا في اراءها انما غلب
 رويته قال طاحما التفت وعرضته في بعض شيو حنا وصوبه انتم
 والى الزوج في بعض النازلة وما استيقظها اشار الشيخ خليل
 بقوله ولزها كثير الزم **والصفة التكوينا كما نكحها**
من قتيوب تابدأ مستوفحا لا عدا الاركان بله والحو بها
 ما هو في الركون لا في حجة العفر رجع الى الكلام على قوله

الاركون

الاركان تبصلا فاجاب ان الصفة التي هي اركان الاركان الخمسة هي
 التلطف بانكحة او زوجة وفوقها ما يقع في تملكها مستوفيا
 في التلطف لئلا كرها وادخال الكافي في انكحة الشارة التي عدم
 فصرها في صفة مخصوصة قال الفاضل عبد الوهاب بن عفة
 بخر بظنه على التلطف ايد اكل البيع وقار ابن الحاجب الصيغة
 من الوالي لفظ يد على التلطف مرة ما الحيوة كالتلطف وزوجته
 وملاكتها وتفت وكثلا وتفت بتسمية الصراف ومن الزوج ما
 يد على العنوا وقار اللغ في كلياته العنيفة كل عقد والمعنى
 في انعقاد ما يد على معناه لا صيغة مخصوصة وتختلف في العمل
 حيث يقع النكاح وقار الشارح لم تزل انما اعادة من شيئا
 ابي الفاضل بر سر اجاب الله بركة بعد التوارث متما مان
 اخذ الزوجين في الانكحة المنقولة في الحصة الشرعية التي
 يتاخر فيها الكتب والانعقاد للركن وتقدمون فيها اذكارا
 واخر من الصراف وصيغته المزروو ويغني لقوله بعد الميراث
 في لانه فانت منه الصيغة وما زال الكتاب يراجهونه في
 ذللا بالبعث وهو على اوله في قضا، بذله واذ ارفع قول المظفر
 المنقول اخ او قول عبد الوهاب المنقول او لا يلحق ان تلة الانكحة
 غير خالصة عن الصيغة انتم **ويجوز انما اقل المصروق**
وليس للاكثر حجة ما ارتفع وما به قوم او دارهم
تلا فيهم له تفاوم وفرد لها با درهم السبعين
فومن العشر تر في التيسير وينبغي في المالا كذا
تجنته بقدرتها كذا تكلم في الاما في بعض ما يتعلق
 بالصراف اخر الاركان المذكورة وقد اشتملت على متلئين كان

فخر الصراوة في قولنا اعتبار اقله واكثر والبرهان والعرفان
 ان اقله ربع دينار في مائة او ثلثة دراهم في مائة ايضا
 من العشرة او مائة او ربع دينار في مائة او ثلثة دراهم ايضا
 من العشرة او مائة او ثلثة دراهم في مائة او ثلثة دراهم ايضا
 فطرا او على قدره ثمة بالبرهان الاولين الثمانية بيان في ثلثة
 دراهم في مائة من الدراهم التجارية اذ في المائة لانه ثمة
 واما من العشرة من مائة او ثلثة دراهم في مائة او ثلثة دراهم ايضا
 عينة ومائة لا يصح الاحتياط بزيادة مائة دراهم على العشرة
 لانه مائة دراهم في مائة او ثلثة دراهم في مائة او ثلثة دراهم ايضا
 او عشر في مائة او ثلثة دراهم في مائة او ثلثة دراهم ايضا
 الزيادة في قولنا او مائة او ربع دينار وهو مائة دراهم
 وقوله او دراهم عطف على مائة او ثلثة دراهم وضمي مائة
 لثلاثة وضمي له ربع دينار وهي مائة او ربع دينار او ربع دينار
 في كونها اقل الصراوة وضمي قدرها لثلاثة دراهم وضمي
 مائة اجماع نحو الاشارة بذلك للصراوة الذي يثقل الدرهم
 عليه السبب او خمسة يتعلق بها غناط على ضرب من مائة الزيادة
 خمسة على العشرة و قدرها يتعلق بها غناط وضمي مائة دراهم
 الثلاثة وذايت غناط الخمس والعشرة في مائة او ربع دينار
 ثمانية اقل الموان اقل الصراوة من اقل ربع دينار ومن العشرة
 ثمانية دراهم لو تزوج بغيره واما اقل الاكثر ان يزوجها فافضل
 ربع دينار وان جعل كذا النكاح بغيره او بغير الزوج المثل لها
 ربع دينار فان رضى والابسح النكاح ان يزوجها فان
 دخل بها لم يزوجها ربع دينار ان يزوجها وان دخل بها فان

على

بما ذكره لعموم مفسر على اقل ما تقطع فيه اليد في العشرة مائة
 اربعة مائة و اقله المقتصر ربع دينار او ثلثة دراهم او مائة
 اربعة مائة او مائة او مائة في مائة ثلثة دراهم وفضلها في مائة
 الشئ في مائة العشرة ربع دينار في مائة او ثلثة دراهم او مائة
 اذ لا قابلية لا في مائة على تقويم على العشرة ربع دينار وانما هو
 فوله في جميع التقويم ربع دينار او ثلثة دراهم او مائة
 التقويم بالدرهم في مائة او ثلثة دراهم او مائة او مائة
 تقويم نصاب الزكاة في مائة او ثلثة دراهم او مائة او مائة
 الشئ في مائة او ثلثة دراهم او مائة او ثلثة دراهم او مائة
 فيه من مائة او ثلثة دراهم او مائة او ثلثة دراهم او مائة
 ولا شك ان الاصل في مائة او ثلثة دراهم او مائة او مائة
 الخارج عما فيه عشرة مائة او ثلثة دراهم او مائة او مائة
 لا يثقل الدرهم عشر وثلثه في مائة او ثلثة دراهم او مائة

ومنه ما يسمى او ما يوصف فيه وكذا في قولنا

يعني ان النكاح يكون على وجهين نكاح تسمية وتعاون يسمى
 الصراوة في العقد كما يسمى الثمن في البيع الا انه يجوز فيه
 من المكارهة وعدم الاستعانة ما لا يجوز في الثمن الوفاء
 الثاني نكاح التقدير وهو ما افادنا في مائة او ثلثة دراهم او مائة
 تسمية مائة ولا الصفاة ولا المدة في مائة او ثلثة دراهم او مائة
 المسمى نكاح التخييم قال الرضا في مائة او ثلثة دراهم او مائة
 عادة بمائة مائة ووقع العقد ولم تقع تسمية فيلزم ان
 يكون ذلك من التقويم ونقله لا عن المسمى ونقله عن المسمى
 او لم يكن ذلك التسمية التخييم في مائة او ثلثة دراهم او مائة

جازان بعداه ولا يذرا من عذرا فاقول في غير الصداق فيه بالقول
 ولا يدخل الا بغيره من خد وتقديره وعلى هذا فيه بقوله وحاشا
 للقول في هذا وفي الرسالة انما تقدم لا بد من خد بغيره
 لصا وفي الخبر بان تزوجها على عشرين ابل ومن البطل او العقم
 فاللهها وملكها من الاثمان وكذا ان تزوجها على غير نفق
 عينة ولم يصعب ولم يضر له اكله فعليه عيبه وملكه لا وقو
 قول ما لا بان سمى في السر من اوفى العلاءية مقرا فان لا جاز
 عنده ما لا ويؤخذ بغير السر ان كان الشك في عليم عذرا ولا وفي
 المغرب ايضا قلنت بمن تزوج امرأة ولم يعرفها عذرا فالجوز
 لا فان نعم وهو قول ما لا ويعرفها عذرا فملكها ان دخل
 بها قبل ان يعرفها وان كان لها قبل ان يتراضيا على صداق ولا
 صداق لها ولها المتعة وان مات قبل ان يتراضيا فلا متعة لها
 ولا صداق لها الميراث وفيه قلنت **ولي شيء التقوية**
 عنده لا فان ان يقول الرجل قد انكحنا لم ولم يصمو الصراف
قلنت له بان تزوج امرأة ولم يعرفها وفان لا يعرف
 الا بغير البنا فقال ما لا ليس له ان يبيع حتى يعرفها صداق
 مثلها الا ان تزوج منه بدون لا بان لم تزوج الا بصداق مثلها
 لزمه لا ان اراد امساكها اتقى **وفي** الرسالة
 ان دخل بها لزمه صداق المثل وان لم يدخل بها وفرض لها صداق
 مثلها لزمها وان عرفها ولم ينفق فخير وفي مختصر الشيخ
 ومثل المثل ما يريد به مثله فيما لا يختار بينه وبين المثل وحسب
 وما اوبلر واقت شقيقة اولاب لا الام والحقه ابن الحبيب
 وينبغي الرجل بعد تزوج وفي الغرابة والجنس لما له وليس مقرا ما سوا

٢٠

وكلاما يصح ملكا يمين **الا اذا كان فيه عذر**
 يعني ان كلاما يصح ملكه فانه يصح ان يكون مع الا اذا كان
 فيه عذر كالقيد والابن والبيع الشاردا والتمتع قبل بدو ولا
 حاشا ولا مولا لا يمين بعد فكل لا يمين كونه عدا
 وقد يمين من التفتت اليه ما فيه عذر ان ما شاركه في كونه
 لا يباع لا يمين كونه عدا وان لا يمين فيه عذر كالقيد
 وان الولد والنزلة المصنعة من جلد المينة ونحوه لا فان
 ابن زرعون مع المتبوع الصلح لا ولا يمين ان يكون عدا
 لا ما يمين ملكه ويبيعه فقال ان يري قد وشر كنه متبعا
 للزوجة متمولا اتقى ويعق كونه متبعا لمتبوع
 من تحته يد اقل الصداق كما تقدم فانه متبوع به متمولا
 يوخر كونه متمولا لان قوله كلما يصح ملكا لان للملا اعم
 وقد يكون ما لا وغير ما لا كحصة الزوجة فانها ملكا للزوج
 وليست ما لا **وفي** **المع والصلح او ما قد اصدقا**
وفي **الكتاب بالماجان الحلفا**
 يعني ان العرض يعصيما الزوج للزوجة ويصيرها ايا يمين
 في العرض مع او يمين صداق او اما الطلاق والضرل في الكتاب
 اي المكتوب بالزوجة الشهادته في النكاح فاما هو
 بغيره المجاز لا الحقيقة قال الله تعالى واتوا النساء عدا
 فانقرن بملحة قال ابن سلعون والصداق ما يميز له الزوج
 للزوجة في غير النكاح وهو المع ايضا وقد يمين بعض
 الكتاب المكتوب بالزوجة تقع فيه الشهادته بالنكاح عذرا
 قد لا يمين ولا والله فيمنع في كتاب الصداق او كتاب النكاح

٢١

في ولاية الاسلام في كل حال من المسلمين بعد ذلك
وبين هذا المصداق في كل حال من المسلمين بعد ذلك
 المرأة غير من له تزوجها بما ان ينفذ على اجنبا او ولي الغير
 منه والى الذي تقدم عليه اما عجم او عجمي في كل حال من المسلمين
وبين هذا المصداق في كل حال من المسلمين بعد ذلك
 نقابا جوازا في كل حال من المسلمين بعد ذلك
 از صفة زوجها كما انهما مع وجود صفين لها وعلى ما في النكاح
 وبهم من الرضى به ولا ينفذ، فهو لا وكل في عقد، والصفة
 دينية وبين زوجها زوجها وفاق معها فوارفة استقرت طلبها
 كصفته واخذة ثم اراد من اجتنابا عن الطلاق في الزنا
 معسوق بعد المرأة التي من هذا او قبلها والى الطلاق والواقع
 فلم ينفذ به **فاجاب** باز من النكاح عقده ولم
 علم مع وجوده في عام فالاولى المختار بدخول العم اذا لم يتول
 العقد ولا فاع من غيره، ذكره لا ابن الخراج في نوازله في
 نكاح عقد الخاتم مع حضور الالا الضيقين ورضا، دون تفرق
 منه فبالرسم حضور الالا عقد النكاح ورضا، بعقد الخاتم
 مشي حضور، كصفتها اذا لم يتول العقد ولا ينفذ، انما يريد
 او يتول العقد او ينفذ، عجمي، واما ان تولي غيره، فيستلزم كلا
 قد قبلوا وان كان هو شاعرا وهو كعدمه **ثم ذكر** انها اذا
 كانت قد بلغت والسنن من في المصلحة مسته افوا
 في المرتبة المختار للولي في امط. النكاح او يصح له حسب
 ملبها، لوليتة الا ان يكون وتلد الاولاد ببعض النكاح
 مدخر بالنفقة. يصح وان كانت الولي الزكوات في بعض

ابدا وان تطاول ولدت الاولاد من النكاح في غير الدية يصح
 وينظر في ان الفرز واختار الشيخ ابو الحسن النعماني النكاح
 صحيح العقد بولاية جمة لكن يقولون في قولنا ان وعما
 يوجد في النكاح في الاما المستفاد من قوله في النكاحية وغيره
 فينفذ هذا الزلا في ذات المصنف من قولنا لا من قولنا
 تعلم بان حيث ينفذها فيمن هو كقولنا في امم ذكاتها
ونفذ صحت النكاح في غيره، انما لا تملأه او جدها
 ان المرأة كذبت الثانية ان الخال قد قبل به انه ولي من اوليا
 النسب وكذا الالا للام ذكر انهما رواية في نزيله والثالثة
 ان رضا الولي الاقرب وعلى ما يصفط خیار، على القول بان
 له الخیار فلا ينفذ في النكاح مع ان العلم به ورضاه
 في غيره في القول بالجموعة وعينها النظر في كلامه ونقل
 في الزنا من ابن عمه الذم ابن حبيب اذا كان الولي الاول شاعرا
 يعلم ان غيره عقد على وليته فلم ينكح ولا يغير فان لا يملكه
 على الرضا والتمسك وهو خلاف ما تقدم لابن الخراج **وبين**
فخص الشيخ خليل وصحبه في دية مع شاعر الخمر في بعض
 بادصة يودون بعد جوان الافاع عليه ابتداء وعين بها
 في كلامه للولاية العاقبة **والوصي** العقد قبل الاوليا
وقيل بعد ثم وما ان رضى **ونقص** النكاح للوصي
ان يستند العقد للمولى **يعني** ان وصي الاب اولي بالعقد
 على معصوم ثم من اوليا بها وهو مقدم عليه وقيل انهم مقدمون
 عليه فالنكاح وهو قولنا لا جهوره استجاب بعضهم وهو
 ابن الصليم للوصي ان يستند العقد للولي حتى يخرج من قولنا الخلاب

تزوج بغير اذن سيده والمجور ان البالغ برئ من ذنبه
 اذا تزوج بغير اذن وصيه علم السيد والدم بذلك فان النكاح
 بفسخه ومطامه ان الفسخ متعين لا خيار للمطامه فيه اما في
 مسئلة العبد فبغيرها قولان المشهور ان السيد مختار بين فسخ
 النكاح وامضائه **وقال ابو العرج** انما امر الفسخ لانه
 نكاح فيه خيار ومطامه كان الخلاف في الخيار الحكيمة فلهذا
 كان من له اول **الباحي** وقول ابو العرج عند قوله اصح
 وانظر قل يتزوج الفلاني في السعيه فانه في التوضيح **واما**
 مسئلة المالك مجور فله في بيع التوضيح الا ان له الخيار يقول
 الشيخ فان يصاح وصفا يقع ان شاء وان شاء امض بقرا
 في المختلفين مع الا ان **في الاول** قولنا منصوصا لا ما اشار
 اليه من تزوج الفلاني في عقد السعيه فيتم الفسخ فاذا ارد
 السيد او الدم النكاح بان كان يفسخه بغير الزوج
 او والعبد قبل فسخ النكاح فيتعين الفسخ ويسقط
 الطراز ولا اثر للزوج منه وعلم ذلك بقوله **بقوله** بالارث
 فقرر على انه انما يتزوج الارث في حوزة المجور لا في حوزة
 العبد لانه لا يرث ولا يورث واذا ماتت زوجة المالك مجور
 وهو مراد بالانعكاس فينقض حبان بالاصح له فان اراد
 يرث منها اكثر مما يعطى من الصراف فيمضي النكاح ولا
 يرثه وان اراد ان يرث اقل مما يعطى من الصراف فيفسخ
 النكاح ويرث اما المصلحة للمجور في امضائه ولم يتكلم
 على ما اذا ماتت زوجته العبد التي تزوج بغير اذن سيده
 قبل ان يفسخ السيد او يبيع لان العبد لا يرث ولا يورث وفي

لعله
 في الزوج

امضائه

امضائه والله اعلم **قال في المنتخب** قال سحنون قلت لابن القاسم
 بان تزوج الصغير بغير اذنه فاجاز الابد المجوز فانزع اذا
 كان على وجه النظر له وان فروا الواجب بينهما بغير علم
 الصداق سمي وان كان مثله يقع على الجماع **قال ابو ابي** زمين
 والسعيه التي ينفذ المالك مجور الصغير اذ تزوج ابنته اياها
 جابر عليه رضى لا للسعيه او سقط وكذا وصايه وخليفه
 السلطان عليه الرب يوكله على النظر في ماله وهو من اصل
 قول المالك وفي جماع ابي حنيفة قيل ان القاسم غرضه فيكم
 بغير اذنه ولعله ما اذا انوار ثمان قال ان مات فهو بلا اثره وان
 ماتت هي فانظر لوليه ان اراد ان يثبت النكاح ويأخذ المهر
 اخذ وان اراد ان يرد رده وتركه **ومن المنتخب** ايضا قلت
 له بغير ابن القاسم بل وان عيدا تزوج بغير اذن سيده فاجاز
 السيد المجوز فانزع قلت فان يملكه بالثبوت ان يكون
 له لا فانزع لانه لما نكح بغير اذن السيد صار الطلاق بيد
 السيد انتهى **وفي التوضيح** في شرح قول ابن الحاجب فلو
 تزوج العبد بغير اذن السيد ما نكح باختصار وعلى المشهور
 بفسخ بطلان نصيحتة وعلى قول ابن العرج بغير طلاق **قال**
الشيخ وعلى الطلاق فله عندما لا ازاله فيؤخذ على واحدة
 واختلاف قوله اذا اطلق لطفين ففاز مرة ذل له وفالمرء
 لا يبرئ من الا واحدة لان الواحدة بينهما وهو الاحسن واستحسن
 ان تكون له الرجعة ان عتق في العدة انتهى **وذكر ابو يوسف**
 ان اكثر الروايات روى الزوج واحدة فقط فالجيب وهو
 اختيار المشهور انتهى وفي بحث الشيخ خليل والسيد

كمال ذل لا يع صغار : فبانه وبالغ الابكار **في**
ويستحب اذا نكحوا السيد : فبالجس مكلفا له **تفرد** **في**
 تخرج لمن له الاجبار من الاولياء. ومعلوم ان الاب من جنس
 ولما كان الجس في الغلب من الصور فذلك الكلام عليه يتفرع
 اصور الجبر فبالجس من الاب يمتنع اجباره. في صورته
 اجرا لها السبب بكناح عجم او باسده كما يصرح به
 بمر قوله وكان صحيح ما يقف باسده مع كونها حرة
 بالغة فلا جبر للاب عليها اثنا ثمانية الامة اما لغة
 السبب بوضع السيد اذا اعتقت ولها اب حر فلا جبر لها
 ايضا وعلى تها فيز المستلزم **في** باليتة الاول بقوله
 والملا فوبالجس مكلف على الانكاح مرثول الثبوت
 وضمير بها للثبوت والبا معن مع وذكر اثنا ثمانية
 بعد الاول ويظهر انه قليل الجدوى ويختل ان يرفع
 بالخطب على ثبوت والمعن ان الملا منع الاب من الاجبار
 فيها كانت او بذكر الجس لانه بنت مملوكة لا جسد
 عليها والما جسد حرة كما يصرح به في قوله
 والسيد فبالجس مكلفا له تفرد وضمير بها على من
 الاحتمال هو ذل على الثبوت والملا لثنا وبديها معا
 بالصفة وقوله كمال ذل لا يع صغار فبانه الامارة
 للاجبار يعني ان للاب ان يجبر بنته الصغيرة ان ينع لم تبلغ
 سواء كانت نجرا ولا اشكارا او ثيبا باي شيء كانت
 ثبوتها وقوله وبالغ الابكار اي وتلك للاب جسد
 البكر البالغ فانه يستحب ان ينظر ان الجس ان السيد ان الملا لا

١٥٦
 انفرد انفرد بوجع عن صابر الاولياء. وهو الجس للمملوكة طعنا
 اي لجس الذل والاثني بالغير او غير بالغير بذكر كانت او ثيبا
 وهذا مراد بالاطلاق **وفي طر ابن عات** الثبوتة التي
 بها الاجبار على النكاح ما كانت عن نكاح صحيح او فاسد
 فخلع فيه او جمع على فساد او على وجه الملا يوجد صحيح
 او فاسد **وفي بعض الحكماء** لابن عبيد الله في بيع الثيب الصغيرة
 اذا رجعت للاب قبل البلوغ فله اجبارها على النكاح و
 يزوجهما كما يزوج البكر وفي المرونة فان سمعوا
 قلت لابن القاسم ايجوز للرجل ان يجس ابنة البكر
 على النكاح وايضا امرها فان نعم وهو قول ما لا كانت
 بالغ او غير بالغ **ابن الخليل** ويجس الصغيرة النواضع
 طاهر بذكر كانت او ثيبا والملا في البكر واما السبب
 الصغيرة فيبيها ثلاثة احوال الجسد وعمره وفان ابن القاسم
 واشتد لجسها ان كان زوجه فله قبل البلوغ ولا يجر لها
 بعد لانها حرة ثيبا بالغ فابن الخليل والبالغ
 البكر يعني ان الصغيرة انفس **وفي** الوثائق المجمعة
 وغيرها استحبوا بمتسورة الاب ابنة البكر في النكاح
 ويظهر من اطلاق الشيخ الطول بالجس في بالغ الابكار انهما
 وان غنست اي كالت افاحتها قبل التزويج فان له جسد
 وهو كولد على ما روي ابن القاسم عن مالك **وقال ابن عات**
 الملا ولو تعدد بغير عمة وامه وفي الجواهر للسيد
 اجبار العبد والامة ولا يجبر قولها ابن الخليل وتوكل
 الملا الذي في ائمتها وليها او غير ويوكل المكاتب في اهتد

وان كره تبيده، بشرط انتفاء الفضل والدم بزواج رقيق
 الموم بالمصلحة ومنعه خراجه، ولا كذا كما لا يجمع
 في الخلافة والرد ومنه في خبره، **باب** في النكاح
 والاعتقاد بحرية من له انتفاع ماله انتقم فعوله لا كفه
 اي ماله الانتقم كما لا يجمع مع الولاية على الامة وفي
 نكاح العبد والامة ان تزوجا فغيره ان استبرأ انتقم
والاب ان تزوجها من غير وهو من اجب ذوقه **باب**
 يعني ان الاب وان كان له جيرة ابنة البكر فاما له ولا يما
 ضرر ولا مضرة اماما فيبذل فلا يجمع ما عليه فان جرها
 فهو منع ولا يجمع في غير، **باب** في الميعة وامان تزويجها
 يعني البكر من العبد يجمع على كل حال لان جرها لا تضار
 وقال ابن عمر الرقيق في معة ليس للاب ان يزوجه ابنة
 من عبد لما يملكها في ذلك من المعة وقال السكوني في
 التسليم ابنة اذا اراد الاب ان يزوجه ابنة البكر فمخونا او
 مجذوما او ابرع او اسود ومن ليس لها بغير وان ابنة
 ذلة كان للسلطان منع لانه في انتقم ولو ادخل الكتاب
 على عبد لم يدخل على غيره، **باب** في نكاح الحرة **باب**
 الميعة انما تقدم عنه من منع الاب انكاح ابنة من عبد
 بان يجمع عليه الاب والامة وليس بشرة ولا عصبنة
 لها زوجة منه وان كانت بركا او ثيبا صبيحة ولها
 عصبنة فريية منعها وللعصبنة منعها من ذلك انتقم
وكذا لان الموم فيما جعل **باب** له ميسرة ما بعد
 يعني ان الموم كالاب فيما جعل له الاب من انكاح فباقة

بغير اقبل البلوغ وبعده من غير كسب ولا ائتمار بماذا
 جعل له لا تنزل من تحت جميع ذلة وفار اصنع واذ اقال
 للموم زوج ابنة من بلان بعد عشر سنين او بعد ان يبلغ ذلة
 ببلان اذ ابدل صدا والمثل وليس لها ولا للموم ان ياتي ذلة
 الا ان يجد ببلان فسوا وتلصص **باب** في الوصية
 او سقم في رجل الوصية سواء اجبت او كرهت وان لم يترك
 منه الا انه تزوج وكان خلوا او اخرا لغيره اربعا فجاء
 ليعاذ لا فالما لا واذا اومى الاب بتزويج البكر فممنون
 لزمها ما اومى به وان كرهت وبلغت فدار الخارج من الملاق
 صرة الروايات وامثالها اخذ اقل كتب الاختلاف جعل
 الاجبار للموم وان انتقم عليه برفع حكم اختلاف الزوج
 فيه انتقم **باب** في نكاح الشيع خليل وجير وص امره
 ان يداو غير الزوج والاب بغيره **باب** في الميراث
 وللوم ان يزوجه البكر البالغ بغير جاهها وان كره الوالي ولو
 رخصت هي ووليها بغيره **باب** في الميراث الوصية
 وان اختلفوا انظر السد طان **باب** في نكاح الوصية
 او من الوالي وبها او الوالي وبزوج الوالي الشيع بجاهها وان
 كره الوالي ايضا بجاهها وان كره الوالي ليس بالاجيب
 فيها وليس لها حدان تزوج البطلنة قبل بلوغها من فاض
 او وصي الاب وحرة انتقم من التوقيع وحدها ان اومى
 في البكر فممنوع على الوالي وامان في الشيع ولها ميراث
وحيتها زوج بغيره غير الاب **باب** في بلوغ نكاح الشيع
وحيتها العقر بفاخر **باب** في جمع كعبه بغيره والمثل

يقع ان البكر اذا زوجهها غير ايمها كالجارية وعملها ونحوها
 كالوصي اذا لم يجعل له الاب اجارا عليها على اخر قولين
 مشهورين فلا يزوجه خطا الا اذا بلغت وقت تزوج نسب
 تزويجهم زها لكونها لاب لها اولها اب ميعود او ايم
 به بلاء العرو وعين ذل من الاسباء التي تزكر املا
 اشترط البلوغ فلا زها الا يزوجه غير الاب الابن زها
 ولا عينة بزم غير البالغ **واما ثبوت النسب فبأن**
 ذوات الاب اذا زوجهها عيني بعينه كالجارية والاسباء
 كما يترتب فيها ولا يشترط قوله غير الاب الوصي الذي جعل
 له الاب الاجارا قبل البلوغ وغيره لا تدعى له في الابن سواء
 والكل قبل ثبوت اب ادكاه لها الا على ثبوت كوندوها
 من قبل الاب فلا لا ينسخ رجم الا ايضا على الصداق
 والصداق اشبه وقرأوا ولا يقطع بغيره ويقول الموثق
 في رجم الصداق انكح ابنتها الزوج من قبل ايمها وهو
 فبأن نسبها لا يقع علم تشهد به او تشهداة شاهد به
 وكذا لا ينفرد القاضي ذكاح بذكر الكون لها اولها
 من النسب ولا وصي عليها ولا خال او عم ابوها الحية
 بعينه كما ينبغي من محض لا تزوج ايضا الا بعد البلوغ
 وثبوت النسب ان من قبله كناية الزوج لها وكون
 ما يزل لها هو صرا ومثلها من مثله ويشترط قوله
 عيني الاب القاضي وانما ذكره وان كل من عجب خاص
 على علم برفع ثوبه بصرا على علم ولي النسب والوصي
 وصرح ان القاضي يعلم بصرح القاضي اشترط البلوغ

في ادكاح القاضي وما جزمه بل هو احول بالنسبة لولي
 النسب وبما في المتن من به والله اعلم **قال في النوادر**
 قال ابن القاسم واذا رفعت امارة الى الامام امرها التكم
 كشف عنها فان يكون لها ولي يزوجهها بغير رضاها اذا
 دعت التي كفوي الحال والمنازل والفقير وقال في المروءة
 ولا يجوز للوصي ولا للخلطان ولا لخدم من الاولياء ان
 يزوجهها باقلم من صرا ومثلها **ويعني المتكيفة** وان كانت
 الزوجية بغير ايمها ان ثبتت بحكم بالعرف والظاهر بيمينه
 ذكر بالغ في نفسها خلوم من زوج وفي عيني عمره منه
 وان لا ولي لها ينفذ عليها في علمه وان الزوج كفوها
 في ماله وحاله وان التي بذل لها من المهر مهر مثلها
 وقد اشترط كلام النوادر وما بعده على خمسة اشياء
 ان لا يكون لها ولي ورضاها بالزوج وبالصداق والزوج
 كفوها وان ما يذل من الصداق هو صرا ومثلها وانها
 بيمينه بغير بالغ خلوم من زوج **وزاد الخولي** كونها حية
 بالغة عيني حرة ولا حرة على الزوج وانها حرة فان
 الخطاب فان زوجهها القاضي من عيني اقبالة ما ذكره القاضي
 انه لا ينعى حتى ثبت ما يوجب فساده فان لم اربى لا
 نصا انتقم **وتأذني النسب بالاصح** والهمة اذ البكر هي ادكاح
والاستطقت لزأير في الهرة كقبض على خرافة عجة
 تدفع ان النسب البالغ الحرة لا تجزى وانما تزوج ببلذنها
 ورضاها وكذا لا يبرأ عيني ذوات الاب وعين ذوات الوص
 الذي جعل له الاجارا لا تجزى ايضا وابدا القاضي هذا

امر از ابد ای مطلق الاذن والرض وهو ان اذن النبي يكون
 بالخطو والاصح بالرض ولا يقع فيها الصحة وان اذن
 النبي صحتها بان تغطي باولى وان هذا الشارح بالبيت
 الاول والاصح في قوله **صل الله عليه وسلم** النبي يستامر
 واذنها صحتها والنبي تعرف عن نفسها في ذكر وفي
 الثاني ان النبي تستنطق وان يحلب نطفها في مصابل
 ولا تها في معوض الاستثناء من قوله وادعت اذن النبي
 في النكاح قال الشارح ووجه لا طاهر فان مطلق
 النكاح الجارية على حد العادة هو التي اختلف فيه الشا
 رح بصفت النبي رد ليل على رضاها المثل لها حكم
 انقضاء عليها واما ما زاد على ذلك من حكم المعاودة
 في الصداق تكونه واما عن المعناه من اذنا في والرض
 راتم او من كون الزوج عبدا او من كذا وليس ذلك بمحمل
 يكتفي فيه بالصحة بل على الرض فيرجع في ذلك
 الى الاصل الذي هو النكاح المعبر عما ينطوي عليه
 الضمير قال في المنهاج الصالح والمفسر اذنا في
 النكاح على قسمين ايكار وثيب فاذا في الايكار يكون بالعت
 ويجوز بالقول واذن النبي لا يكون الا بالقول وقوله
 استغص الامام القاضي ابو عمير في المذهب كل من يلهيها
 النكاح من الايكار فقال في كلياته البغية جلد
 بخر تستامر فاذا تها صحتها الا المرشدة والعتقة
 والمصرفة عمرها والمعلمة هي العدة بالقرن والمزوجة
 مفرقة عمرها وعيب والصيغة المنكحة لحوب عليها

هو

بعد العتق ومما عتد الحائز والمثلية بالعتق انتفى
 ولا ين القاصم الحزيب ان المرشدة يكتفي في اذنها بالعت
 وان الاذن للبا لقة انتفى **في التوضيح** في بحث
 هذه النواير الثانية المرشدة فان الابن كذا في نسخة
 منه وفي نسخة اخرى كان لها اب **لا والمغنة** في ان
 كانت اذنها بعت ايضا حتى عرفت مصالحتها
 قال ابن القاسم وسنها اربعون و قال ابن زويب ثلثا
 ثور وهو المراد بالمغنة واما ان الاب قد نفذ
 ان الاب يجبرها فلا يحتاج لاذنها **في التوضيح**
 المصرفة عمرها بالبيعة التي لا وصي لها والمعلمة
 بعد العتق بالقرن هي التي عقر عليها وليها قبل
 ان تاذن له في بلغها الا ورضيت بالقرن وهو اطلاق
 في انها ببيعة ايضا اذ لو كانت اذنا لم يفتح
 لاذنها وكن المروجة بزوج او عيب ببيعة ايضا
 والحاصل ان هذا السبع كلها في البيعة الا المرشدة
 والتي عطلها الولي فلا فرق بين ان تكون ببيعة او ان
 ابها الشيخ ابن عطار في شفاء الغليل وقد استوفينا
 الكلام على هذا في تحصيل التقييد وتحليل التعقيب
 ونضمنا في ر. وهو سبع من الايكار بالخطو خليف
 من زوجة ذاعا هذه او من ميو او عوت او عتقت
 او اسندت او معرفة العرض لها او ردت او رعت
 كما علم الولي او رعت ما بالنفذ فدولي **قال**
في هذا الشرح عبا الله عنه وقد يلىتها ببيت

وهو وكل من ذواته ينح ما سوى من رتبه او عطلت فيه
 سوى اي بقي ممن ينطق سوا كانت فيه او ذواتا
 والساعلم **وذكر الشيخ خليل** هذه النظم بروسق
 منها المعينة فقال والقيت تعرب كبطر رتبه او
 عضلت اوز وكتبت بعرض اوز او عيب او بنته او اجبت
 عليها **قسي** **عنان** الاول قال ابن الحاجب فان قلت
 ما علمت ان الصمت رخص لم يقبل على الا مع فاري التوفيق
 ما ندع شتم ولعل مقابل الا مع مبيع ع وجوب اعلا
 مطا والا فلو كان استيتد انها مستحب فلا خلاف
 لما مع ان تعذر بها جمل واختار عبد الحميد ان ينظر الي
 هذه الصيغة فان علم منها السر وقلت الموقفة قبل
 منها والا فلا **باب ثمة** مسائل لا يعذر فيها بالجمل
 منها هذه ثم عر منها نحو الاربعين مسئلة وقرنت
 نضمها الخارج بغير في الخبي ونضمها عشر
 كسيرة في الزف او في المنهج المنائب حيث فان
 قريعة ربا جمل او **باب** **والذي** قد حققنا ان تمام
 تسعة ابيات **الثاني** في دفع من جمل هذه النظم
 المرأة التي عذر عليها وليها قبل ان تاذن له وهو
 يفتي ان ابلا يذول المرأة فلا يعذر عليها الوصي
 لا يتقوى من المرأة عا ذلا وهو كذا لاخر ذلا فيما
 عدل الا وهو قول ابن الفاسم بخواتم او قبيح
 والخذلة ابن حبيب وقال هو خوله فداست خلفه الله
 عليه والي اخويه منها واما فولان ذكرها في التوفيق

في
 في

في فتح قوله وبقيته الاوليا. يزوج **سوز**؟
وتيب تعارض كالبكر **وبالجماع الخلف فيها**
كوافع قبل البلوغ الوارد **وكما يصح ما يعقن باليد**
 يعني ان الثبوت الحاصلة بالمر عارض كعمله في ثقب او افعة
 او يكتفي الضمك بانها كانه وكما انها ما زالت بكر اقلية
 العذر ويستمر عليها حكم الجم الرق على البكر واما ان حصلت
 البكارة لجماع اي يزنا او غصب في بقاء الجم عليها وانقطاعه
 فولان التوفيق والجم بالبكر مرتبة المرونة والفواقره
 في الجلاء ثم تبين في الختم السابق وهو استمرار الجم وعد
 انقطاعه ما اذا حصلت الثبوتة بنكاح واقع قبل البلوغ
 ثم ما ان الزوج او طلق ورعت قبل البلوغ ولا اشكال والا
 كبار رقتا متفق عليه وان رعت بعد البلوغ في الجم فولان
 كافر انظم الجم بالطلاق في النكاح الحاصل قبل البلوغ
 واما الثبوتة بالنكاح الفاسد بانها كاصح كاجب
 معها **فان في المفضل** المحرم والثبوتة عيني مشفحة
 للاجبار ان كانتا من عيني نكاح او من نكاح برعت اليه
 قبل البلوغ واختلف ان بلغت قبل استمرار الاجبار او برتفع
وقال ابن علقم في طهر واختلف ان كانت الا حادثة من
 زنا او غصب فقام في المرونة لجم كالبكر فان عذر الوهاب
 الغصب والجموع سوا لجم **وقال** ابن الجلاء **التي**
 بنكاح او زنا سوا لا لجم **وقال** في جماع عيسى **قال** ابن الفاسم
 واذا زوج البكر فبايتنا بها زوجها قبل ان تبلغ
 الحبل ثم طلقها او ماتت مكنها وهي عيني بالغ فترتج

به الولد او تثنى وج المرأة ثم يقرأ فيها خامسة او يقرأها
وهو يعلم انها لا تزل له بنسب او رخلع مع علمه بعد
حليته ولا يجر ويحوي به الولد في المصداق للامانة واليه
اشارة فيسرى على الزفاف بقوله ونسب واخذ
ان يكتفوا **الا** بزوجته تلاما فامعها **مبتوتة** خامسة
ومخرج **وامتني** ترتيبا على **فالزوجة** التلام هي
تعد والامانة الختان كما ان الشري اخذ او من يفتو
عليه ويؤاخذها في يقر في نفسها وشراها مع علمه في
يقتها **واما قوله** ولغة تازدها استمتاع البيت
يقع بذلك ان الرجل اذا دخل المرأة في النكاح ابعاد
النكاح يعيى ولود خلوها من لفظا صرا فاما مالا ان كان
نكاح تسمية وان كان يقويضا فصر او **المثل وقوله**
نقد قوله في المختص وما يبيع بعد عقره بالمتهم
والا فصر او المثل والمراد بالامانة استمتاع في البيت او حتى
بدليل وجوب الصداق كاملا واما مفرماته فلا يجيب
بها كل الصداق **والعقر للنكاح** **في السر المختص**
هـ **ولو بالامتناع** **والبيع** **في**
يعني ان نكاح السر موقوف في اجتنابه ويعيى ازواج
وتوكلان السر فيه بالامتناع الشهود فان يبيع المنيق
فلن **ولو ان جلا نكح** بيمينه وامرهم ان يكتفوا
ولا يعموز هذا النكاح **فالاول** وان كثر البيعة والنكاح

بلا مفسوخ اذا كان مالا على الاستحسان وامر الشهود
انه المتواصا بكماله وان شقرا يبيع ويبيع في البناء
وان كان على المشهور وقيل هو الذي دخل في بيعة فيه
التوضيح المستحسور من لقب المرونة ان نكاح السر هو
المتواص بكلمة وان كان امانة فتا هرتي قال وانما يعيى
على المستحسور اذا اوصى بالامانة قبل العقر **واما** لو اوصى
الشهود بالامانة بعد العقر فانه صحيح ويومرون
بالشهادة المتلقب وهذا اذا لم تكن له بيعة وان نكح
مع بيعة المتكلم بعد العقر فليعازرو **وقال** **البيع** لا يرى
ان يبيعه اذا لم يكن الا حصي في بيعه لانه لا باشر في تزوج
وبيعة ان يعازرو **البيع بالبيع هو الشغار** **هـ**
وعقره ليس له فسران **هـ**
فالبيع التوضيح اصل الشغار في اللغة الرفع من قولهم
شغل الكلب رجليه اذا رقبها للبول ثم استعملوا بهما
يشبهه فصار شغل الرجل المرأة اذا فعل بها ذلك الجماع
ثم استعملوا به النكاح يعني مهر اذا كان وكيا بوطي
وقيل يفعل فكذا الرجل يقول لآخر شاعري ان انكحني
وليته واذكك وليتي مهر فاني في المقدمات كما وانما
معنى لا الشغار خلوه عز الصداق من قولهم بكرة شاعري
اي خالتي من اهلها ونكاح الشغار على وجهين من الشغار
ووجه الشغار وحش الشغار هو لا يدر فيه صداق وشراي
ابتداء على ان الزوج لا يبيعه يكون صداق كل واحد بضع الاخرى
ويبيعه ابتداء وان دخل وكالاولى الاولاد ووجه الشغار

فقه
نكاح الشغار

ونحو ان يذبح خرافا واخرى. كان مما تلا الصراف الاخرى
 او فحشا كذا وحين اختلما يقع على ازار ويدا الخبيثية او
 تخمين وبيع فيل البناء. ويثبت بعد، بعدا والمثل ان
 يكون خرافا مثلها اقل مما سمى فلا نقص من المسمى فان سموا
 لواخرة ذورا لآخرى كذا وحين اختلما يقع على ازار ويدا
 فهو مركب من الوحيين وكل واخرة على حكمها فالتعدي
 لها ببيع نكاحها قبل البناء. ويثبت بعد، بعدا والمثل
 والتعدي لم يسم لها ببيع ايد قبل البناء. **وتفرد**
الشارح فخر العفة عن المهر وفيه فلت وان فاز زوج
 اختلما بلامه وان ويدا اختلما بلامه فقال **فاما** الشغار
 بين القبيد مثل الشغار بين الاشرا وبيعها وان دخل بها
 وكذا لا لو فاز زوج عير اختلما بلامه على ازار عير بلامه
 مهر فخر اكله شغار كما يجوز وان رضي النساء به انتقم
وقوله وعفة ليس له فرار بيدا اما لان ازار كان ضررا
 فلا يفرم خلافا دخل او لم يدخل واذا كان زوجها بلامه فرار له
 قبل الدخول واما بعد، فيفر انتقم **واجمل الكالي** **مما** **المعلا**
فيل البناء **لبيع** **فيها** **اعلا** اذا كان بعض الصراف
 مولدا وهو الذي سمي بالكالي فلا يدر من تعين قدرنا خير
 فاذ لم يعين بان كان لا لتعيين او علة فالدكاح كالحج
 ويخير له من الاجل حسب عرف البلد من الكوالي فيا **فما**
 على بيع الخيار اذ لم يخر الخيار اجل بانه يخره اجل الخيار
 مع تلا الشفعة المبيعة على خيار والبيع جائز وان تدر تعين
 قدرنا خير فخر ايها اموال الذي يبيع قبل البناء. ويثبت

بعد، بعدا والمثل وعلى فخر اجل فوله في الوثائق المجموعة **قال**
المرتب **سعيد** فان لم يورخ اجل الكالي ببيع النكاح قبل
 الدخول وبعد، وكان لها صدا والمثل **مجلد** **في المنطقية**
 فان بعض الفرويين وهو ليل المرونة وهو المشهور من
 مذهب مالكا واصحابه وعليه العمل وبه الحكم انتقم
وبع تعين البناء بالاعفا من مائة لار العفة والاقول
 لا يثبت عطفها كتم خفي ببيع النكاح من اجلها **لقوله**
 عليه الصلاة والسلام **رفع عذارته الخطا** والتعيين
 ثم ذكر الشارح اذا اختلما الزوج والولي في اجل الكالي
 وقال الشافعي فسيما انكم فيه انتقم
وما **ياد** **في** **العقد** **ليس** **يجوز** **من** **الحا** **وعين** **بالحوم** **يقبل**
 مراد بالبيت الكلي على شروط النكاح وتسمى هذا التي
 ينادي العقد فلا يجوز جعله شرط لها في عقد النكاح والى
 ما ينادي فيه يجوز جعله طوعا بعد العقد ولغيره انشأ الحد
 في العقد فالري التوجيه حاصله ان الشرط في النكاح
 على ثلاثة اقسام ما ياد فخر مقتضاها خيل ازار لا يسمع لها
 او يوتر عليها او لا تعقد لها او كما هو في حكم الصراف
 الباقية اي يسمع قبل البناء ويثبت بعد على المشهور وهذا
 فالري الجواز اير عير السلام نقل بضمه لا يوافق على لا
واشار **العبد** **ونقل** **عز** **ان** **القاسم** **فيما** **اذا** **انزوح** **على** **ان**
 تعقد وكما هو انما انه يبيع بعد البناء انتقم ونقل الشارح
 عز انزوح في ما دعه وشرط ما ياد فخره فالانتمى كسر
 اولا ياد فخره اولا ولا تدر عليها ولا يعطيهما الولي ولا ينفق

لها ولا اذن ينظرها وفيه وضاع مطلقا او قبل البناء **قالوا**
 خبر المرأة ولو بنى ما سفاك فيمضى والتمسك به فيستحق
 نفقته المحي ونفقه عزراين زياد انفق فإليه التوقيع **الفصل**
الثاني ما لا ينافيه بل يكون العقد يقتضيه وان لم يزل
 كشر كذا ان ينقض عليها او يثبت غيرها او لا يتر عليها
 ونحوه لا ووجهه هذا وعنده سواء ولا يقع فيه العقد
 خلا ولا يحكم به ان تركه او تركه الا انه شر كذا ان لا يضر بها
 مثلاً ان التمسك الضرر بها ان تطلق نفسها من غير
 رجع كالم وان لم يشر كذا في حق الزوج للملك وعمن
 انشر كذا قولان كما يفعله الناطق في فعل الضرر وقت
 الحكيمة وحيثما الزوجية اثبتت ضرر النفس **الثالث**
 ما لا يعلق له بالنفقة فلا يقتضيه ولا ينعيد **والمرأة**
بعد عرض كشر كذا لا يزوج عليها فذكر ان الحاجب
 انه مكره، يلغى انفق **والمرأة** **الفصل** **الثالث**
 اشار ان الحاجب بقوله واذا شر كذا ما ينافي نظر النفقة
 مثل ان لا يفسم لها او يوتر عليها بكا الصراف العاشر
 وما لا ينافيه يلغى فان كان لها فيه عرض مثل ان لا يزوج
 عليها او لا يفسم او لا يتر عليها من يلد او يثبت بمكره
فاما ما لا فقد انترت على الفاضل ان ينقض انما سعى لا
 وليس بلان النفس غير الزوج عز الشروط ولا يلغى
 الوفا به بل يستحب ثم فإليه التوقيع وقول المصنف
في النفس الثالث مكره، نسب الكراهية فيه واضح
 لان فيه تعويت عرض المرأة ولهذا اقال ابن شهاب وغيره

بلزوم الشرط لقنا انفق بقوله **وما ينافي** **الفصل**
 ليس يجعل شر كذا فيه ولا طوعا ونفقة انما النفس المولود قوله
 وغيره بطوع يجعل بشرط النفس الثاني والثالث والارثان
 يجوز جعله شر كذا في العقد وطوعا بغيره **واما الثالث**
 ويجوز طوعا بعد العقد وطوعا بغيره، والثالث يجوز
 بعد العقد وبغيره انشر كذا كما نفع فالنشر هو كل ما لا
 ينافيه السحاب الموقوف كقوله عز الطوع انفق **وقد اشار**
الشيخ خليل للنفس الاول بقوله وما قصد لضرره او على
 شر كذا فافترى العقد كذا بنفس لها او يوتر عليها والى
 الثالث اشار بقوله وجاز شر كذا ان لا يضر بها في
 كسوة او كسوة ونحوها **والثالث** بقوله فلا ينافي
 الب وان اخرجها من بلد لها او تزوج عليها ما لم ينافي
 الشرط وكذا، ولا ينافي الثاني ان خاف **وبه التوافق**
 المجموعه وان ما لا الشرط وقال كذا ان يكتب شهادته
 في كتاب فيه شرط ويلغى النكاح ان كانت نفقة مميّزة
قوله انرا خلة كذا ان امرها جدها والطوع فيها
 المستمن من ان ينفق بشرط وهي محمولة على الطوع حتى ثبت
 انما كانت مشتتة في عقد النكاح **والاختلف** **الفصل**
 العلم في النكاح بالشرط كذا بغيره البعض وضاع واما لا
 ومردت مندقة ان النكاح بها مكره، بان نزل بها لزم
 وجاز النكاح ونفقة الاختلاف يكتب نوع من الموقوف بشرط
 فلان لزوجة بلان شر وكذا طاع بها ان ملا حفنة نكاحها
انشر **وبعض النكاح** **بالاقتناع** **في** **عقده** **وهو على الطبع اقبى**

المانع اعطاه الزوج او ابوها شيئا للزوج **اما بيع عقد**
 النكاح او غيره كاشاعه يسكنه ارضا او اشتغل بالارضها
 فان كان لا يفي بمقتضى النكاح فبطل النكاح وان كان محولا
 بعد العقد جاز **قال الامام ابو عبد الله المازني**
المنع وبطلان النكاح لان بطلان امر الزوجية بين الزوجين
 يحصل اذا لا بد من منع ما يقع الطلاق والموت فان كان محولا
 وفاز العقد والصراف المبدول من الزوج بغير عوض عما
 هذا الا تسكان المحصول للزوج السكنى من الاعواض المالية
 وهي الطهر في كونها عوضا ما ليا من الزوج وكذا ان يجعل
 لها حصصا من ارضه او ما اذا ثبت ان ذلك معاينة في عليه
 الزوج وهو يحصل بفسد العقد فيه ووجب بفسد النكاح
 المعقود عليه قبل ان يتناول المفسرور الارواية شاذة
واما ازواج الرخول بغيره اختلاف مشهور ولما
 وقف الخليل السجعي ابو القاسم بن جزي على جواب الاما
 زواج المنفق اجاب بان لا باس من ذلك اوجبه
 الاول ما ذكره المازني من الجمل بين الاول ما يقابل من
 الصداق الثاني اني انه يجمع نكاح وبيع واجتماعهما
 ممنوع وذلك لان الزوج يبرر بعض الصداق بغير مقابلة الزوج
 وهو النكاح ويقصد به مقابلة ما يجمع بينه من المال وهو
 البيع الثالث انه يوجب ان يبيع بعض صداق جاز الذي
 يتتبع به الزوج من الاستعمال والسكنى وما يكون مثل الصداق
 او اكثر ولا سيما اركانها مرة الامناع من كل مقدار
 للعقد وان كان تطوعا بعد انعقاد العقد لم يمنع من صحة

الزوج

الوكيل لا بد ان المرأة اعطته خطا من مالها وذلك جاز
 بشرط ان لا تنفق عليه الفلوس حتى العقد **ويجوز** ان يعطى
 ان يكون مفاونا للعقد ان كان الامناع به ماله من غير
 ملك الزوجية لا تزويج ما روي عن ما لا انداجل ان يقول
 الرجل لآخر تزوج ابنتي على ان اعطيه ما يذنيه فان
 الما يذنيه من مال والرا الزوجية من مالها وهذا
 اشهد من الامناع انتهى **فصل في مصلاب من النكاح** **ففي**
والعبد والمراة ولها وصية **وعقد على جميع امضيا**
 يعني ان العبد والمراة اذا كان كل واحد منهما وصيا على
 محو ذكرو عقد النكاح فانه يلغى ولو كان المحو
 صيدا صغيرا لانه وان كان الا صغيرا فيصح منه العقد
 يوما ما **ومقصود** قوله في جميع ان العبد والمراة الوحيين
 في صيته ان يبيع عقد على ما يبيعها فيكون كذا كما تقدم
 في قولنا النكاح في فصل الاول والمراة الولي ليست تفقد
 الا بتفدي امر بيقعد لانها لا يبيع لها ان تفقد على
 نفسها يوما ما **ففي كل امر عات** ان العبد والكافر
 وجاز بينهما وبيع من اوصيهما اليهما الذي ان فالصالح
 لم يتغير الشيء **وقد اختلف** في بيع الكافر على من اوصيه
 به اليه بعد ورايها **وفي الوثائق المحمودة** وللمراة
 الوصية عقد نكاح كلف المنيحها من ايتامها وعبيدها
 الزكشور وان هو خلاف يتبعها وامايها لا يجوز لها
 العقد عليها لا يتوكل على رجل بعقد انتهى
والاب لا يبيع اتصاع حاله كذا في بيع من ماله

من المنيحها

وإذا انقضت فمعه إذا تعال الزوج يستحقها وأما ثقتها
فإن كان العقد بطلاناً لم يفسد منه ما لم يقض به القاضي ولا يلزم

فوائد

نواز اللفظ ويب للزوج الخبار من ان يبيع النكاح على
ان يحقر نكاحه بغيره خاصة او بطلوه ولا حتى عليه وان
كان بعد الرخول في المحل من الصداق الزيادة التي زادها
لا الجواز على الجواز على الاصح عندنا اذا كان الموضع
من الجواز في حكم البيع لا شتما حدة البضع كمن اشترى
سلفين فاستغوا دنائهما بازال البيع فيتعقر به فان
المستغوا انتقموا قال ابن عاتق انظر شفاء الغليل في
شرح قوله ولو كسوت بصرها فبطلت البع بغير ان جوازها
لم يلبس على المفور **وتبوا الصدق ليس يلزم** في
تجيز السب من الحكم يعني ان الفاضل يلبس السب
ان يحقر بغيره خاصة او بطلوه خاصة واما بغيره
ولا يلزم ولا يساغ كما بان في الساطع فيلزم بغيره الياء من خارج
الزوج ومن حكم بيع الكاف باعل يلزم وتحقر مفعوله
ويشعر متعلق بتجيز **فاريه** ابن عاتق وكذا السب
لا يلزمها ان تجيز بغير الصدق **وفي مصابيل النكاح**
من ابرز له غير ابن عاتق ان ابان الزوج زوجته ثم راجعها
لم يلزمها ان تجيز اليه الا لما قبضته في المراجعة
خاصة واما انصب فقد دعا والزوج قبضتها قبل البناء فلما
انتموا **اشتم القبول ان يحقر** له بكالي لها قد خوزا
يعني ان اذا احل الكالي على الزوج قبل الرخول وقبضته
فاشتم القبولين انها يلزمها ان تجيز به والله حار من جملة
انفذ الذي يلزمها التبعين به والمستحور المقابل لا شتم
لا يلزمها ذلك بالاشتم قول ابن عاتق ومقابل له قول ابن عاتق

كما يلحق فالرجوع الوفاة بالجموعه والكلية اذا اخل اجله
فيلاب البناء كان من لة التقدير دعوى الزوج فيضه وكان للزوج
الامتناع من البناء حتى يقضى النفذ والكل معا اذا قبضت
لزمها ان تتجوز الى زوجها لجمع ما قبضت بنفذه وكالي
فالاضارح فيمانه للناظر النضر بان القول قول الزوج
بعد البناء وان للزوج الامتناع حتى يدفع رها الكالي
الحاريج في قوله والقول واليمين للزوج انتم في الامتناع
انتم لا تود ولا قبل فصل ما يهد به الزوج ثم يقع الطلاق
وبه مسائل الزجر بالوخل الكالي قبل البناء قد عاها
الزوج التي قبضه والتمتع به مع النفذ بايت هي من
قبضه حتى يصح بها ليل يلزمها التمتع به فان تمعير
على اخره وان تتجوز به **دشرة** ابنه قبل الاضارح وكذا
يظهر قول جلاله في قول ابنه فرعون انه ليس على المرأة ان
تتجوز بكاليها وان قبضه قبل البناء اذا اراد الزوج
دفعه وكان عينا يلزمها قبوله قبل اجله ويلزمها
قبوله وزا التمتع به **وفيرة** باليمين لا زغير العين لا يلزمها
قبوله قبل اجله **واما على قول** ابن زرب انه يلزمها ان تتجوز
به بلا يمين لها قبوله لانها ان قبضته لزمها ان تتجوز
به ولا لا يمين لانهم يقولون المعجل بعد مصلح يستوع
بالاحراز من الاضارح بالمعنى مما جعد ان تبيت ومقابل
الاشتم عند الناضح **حكا** في الطهر ان يفتح انه ليس
على المرأة ان تتجوز بكاليها وان قبضته قبل البناء
وللوم ينبغي للاب تشويرها بما لها والشيخ

هذه ان ينبغي للاب والوم تشوير البكر بما لها من الاضارح
واما الاضارح فقد تقدم انها تشوير به والتمتع بها الاضارح
لا يزم ويقع مصلح **وعليه تكلم في البيت** وكذا ينبغي
للشيخ ان تشوير نفسها بما لها من الاضارح وقد تقدم
انه لا يلزمها ان تتجوز بغير حرافها واولادها انما استجاب
دلا فغوله والشيخ عطف على الوصاي ينبغي للشيخ دلا
ولولا ايراد الضمير في قوله بما لها لا يمكن عطف الشيخ
على ضمير تشويرها من غير إعادة الخافض **وبه مسائل** ان
وينبغي للاب ان تشوير البكر بما لها وكذا الوص في البتة
ويشترط ان لها كسوة وخليلا لان لا نظير لها وصلاح
ان يرغب الناس فيهما ولا يجر ان على لا انتفى
وزاير في المهر بعد العقد يستغنى عن زاده ان خلا
وتصعد يمينها بالطلاق من قبل الامتناع كما اضراف
وموته للمنع منه مقتضى فانه كهيئة لم تقبض
ينبغي ان من عقد على امارة بضراف مضمي ثم زادها بعد العقد
على ما سمع لها جزا العقد فانه ان دخلت منه فلا الزيادة
كاملة كحلوا ولم يطلو عاشر اومات وان طلقها قبل البناء
لزمه نصفها وان مات قبل البناء سقطت الزيادة لانها
كسنة لم تقبض **فالرجوع المرفوع** قلت بان تزوجها على
ضراف مضمي ثم زادها بعد ذلك في حرافها من قبل نفسه
ثم طلقها فادها نصف الزيادة بخلاف ما لو طلقها انقوم
به عليه وان مات قبل ان تقبضه فلا شيء لها لانها كسنة
لم تقبض انتهى **وبه المسئلة** ومن تزوج بغير مضمي ثم زادها

فيه كسوعا لم يقبض حتى مات او طلق قبل البناء. ثم بعد النصف
ما زاد في الطلاق وسقط كسوعا الموت **وبين ابن الحاجب** وما
زاد في طرافها طوعا هذا العقد بان طاهر، ولو دخل في نكاحه
منه في الموت شيئا لانها حقيقة لم تقبض وتاخذ او تضع
في الطلاق والتوضيح اي تاخر، كسوعا ارفع الطلاق بعد
البناء. او نضعه ارفع قبله انتقم **وبين ختم الشيخ**
خيل وتسطح ومزيد بعد العقد كسوعا الطلاق قبل المصير
ثم قال وسقط المزدحم في الموت بفتح التثنية
وان اتى الصانع في المهر على الملائكة بالحل صرح محمدا:
يعني ان مزوج عيم، كتابة او خادمة او صاحبه وفرض عنه
الصراق في نفس عقد النكاح بان له حمل على الحمل على ان له حمل
به وتبرع به من ماله ولا يرجع به على الزوج كانه خرج خرج الصلة
والصرفة وكرا اذا زوج اشته ومن لها الصراق هلزمه ولا يرجع
به على الزوج ولا يحمل على الملائكة يعني ختمه ويرجع به عليه على
فاعة من غزو غزو عن المحضون فانه يرجع عليه ولا اشتكال
قال في المهر: قال المحققون قلنا ان الفاسم اراية لو ان رجلا
زوج اشته ومن لها الصراق اياهم ولا قال نزع وهو موقوف
مالا ولا يثبت ان تاخذ بغيرها اباها ولا يكون للاب ان يرجع
به على الزوج لان ضمانه عنه في هذا الموضع على وجه الصلة
له والصدقة فيه ايضا فانما لا يري الرجل الشريك في زوج
الرجل ويضمن عند الصراق ان لا يتيهه شيء **وقال المصنف**
ولو ذكر في عقد الصراق ان فلان بن فلان يضمن عن الزوج النكاح
ولم يشر قبله على الحمل او على الملائكة قال بعض من ذهب ابن القاسم

فب
عنه الخلق في الصراق

في المرونة على انه على الحمل حتى تتراد الملائكة نصا **وقال ابن**
المناجستون في العاقبة قال غير واخر من الموت غير وبه الخ
انتقم فان مفيد هذا النص في عفا الله عنه والمهر من الملائكة
في مطلق الحمل يكتب الموتون المبيع وبان لم يولد الزوج
عزولته لجميع النفقة لماله وذمته كسوعا الملائكة خارج عن
معنى الحمل الذي تبسببها وان الزوج يرضى منها فقط
قال النصارى **وقال ابن الكرم** في عقد الزوج هذا الحمل الحمل
عاشر او مائة الا ان ينفسخ النكاح بوجه من وجوه البينة
ولزم النصف في الطلاق وفي الخلق الخلاف قبل ينفذ
عزاقامل الصراق كسوعا او يكون النصف المختص به للزوج
المخالف **وقال ابن الحارث** في اقباقاته وان يقطع في الرجل
يتزوج المرأة ويحمل عند رجل الصراق في عقد النكاح ان الصراق
على الحامل عاشر او مائة وان ينفسخ النكاح بوجه من الوجوه
ولا يثبت على الحامل وان يخلق الزوج قبل الاصول علم ان نص
دلا الصراق ويصفى عن الحامل النصف ولا يكون للزوجة
ان تتبعه شيء. واختلفوا اذا قال الزوج امراته قبل الاصول
وهو ابن حبيب في كتابه ان ابن القاسم يقول يصفى عن الحامل
جميع الصراق ولا يرجع الزوج عليه شيء. وقال ابن المناجستون
انما يرجع الى الحامل نصف الزوج **واما النصف الثاني** كان
يحب للمرأة فيقول للزوج **وقال النصارى** افول كان يجب في
البحث عند البينة رتبة الله ازوجها العوا الاول المختص
لان الما حمل المتحمل الصراق على ان يصير للمحمل عنه ذاروجة
ولم يشر عليه مطلقا انتقم **فهر** قال ابن قاسم وللزوجة

الافتناع من الدخول حتى يقبضه فان اعترض الحامل من الدخول
 قبل ان يها حتى يبعه ويقبض به الحامل ان يبعه فان اباخت
 له الدخول من ضمن لم ينج لها قبل زواجها فيه. وتنبع به الحامل
 اذا لا يطلب الزوج بها قبل عن غير. في عقد النكاح قال ابن
 عتاب حتى ان ينفيت انه ان كان للابن مال او ثمن عنده الاله الصراف
 كانت المرأة مخيرة ان شاءت اخذت به الحامل او الحمل عنده
تنبيه قال ابن سلقون هذا كله اذا كان الحمل في بطن المرأة
 واما ارفع الحمل بعد عقد النكاح كان حكمه حكم الهمنة
 فيكرها لو كانت ان تقبض في قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون
 تلزمه على كل حال انتهى **وتأخذة يقسم لها ابتداء**
التي خياره وقد اختلفوا: وينفذ المنع والحقير مع:
الخير في الشك ان يزوج: النحلة ما يعكبه والثر
 الزوج لو لم يبعه عقد النكاح او والثر الزوجية اجته
 في عقد نكاحها ولا يقفد ذلك النكاح باذ ارفع
 ولا يهي لادمة النكاح في مال له وادمة يوحزدها في
 حياته وبعد موته لا يبريه منها الا الذي قاله في المتكينة
 فان مات الاب قبل ان تنجز النحلة صكينة ناقرة على
 القول المختار عند العلماء كذلك ان ماتت الامة المأثولة
 من حق الزوج ميراثه في النحلة ابن سلقون واذا انقعد
 النكاح على هذه النحلة لم تنقض التي خياره وقبل ما يبعها
 من الخيار وبالأول العمل بها لما انقعد النكاح عليها
 صارت بمنزلة البيع انتهى **ومن كتاب** ابن ابي زهير ومن تزوج
 وهو كبير ما لا لنفسه ونحله ابوه فحله انقعد عليها النكاح

عامة

ثم مات الاب قبل ان يقبض النحلة يبعه ما لبعض العلماء اذ
 النحلة تامة وان لم يقبضها الاب انتهى والقول بعدم افتقارها
 للحوز ولا تبطل المونة المعطى قبل القبض قال المنية
 هو المشهور وعليه العمل وبه الحكم عند الجمهور انتهى
والى هذا الشارح بالبيت الاول والشارح بالبيت الثاني الى
 قوله في كتابه لا تستغنا ان حذر رجل ابنة اليمن في عقد
 نكاحه وحل معه ابنا صغيرا املا كما مضى كذا ثم مات الاب
 قبل بلوغ الصغير نفذ ذلك لانهما ان حازا الخير وان لم يجرها
 حاز نصيب الخير الذي انقعد عليه النكاح وبطل نصيب
 الصغير وقسم بينهما قال واجب اليمن ان ينفذ جميع
 ذلك لان عقد النكاح في يبعه كالحجارة بجميعه الا اختلاف
 فيه ذلك كمن تصد في علم كسب وصغير انتهى من ابن سلقون
وتفله الشارح ايضا **فقرع** قال ابن سلقون ولا شفعة
 في هذه النحلة على من لم يبعها الا لثبوتها وهي بمنزلة
 انقعد عليها واختلف في ذلك لا الشيوخ وهي بمنزلة
 اللقنة والصدقة ولا شفعة فيهما وان كان قد روي ابن
 عبد الحكم عزما لا ان يبعها اي في الهمنة الشفعة وقال
 به بعض الشيوخ في النحلة على رواية ابن عبد الحكم في
 الهمنة وليس عليها كحل انتهى **فقرع** انما اعترض
 به والثر الزوجية المذكورة فاذ لم يبعها لا من مالها ولا
 من املاكها اظهر تمام كلامه في الشارح وانظر ابن سلقون ايضا
ومع كذا في الايتام: يثبت والفسخ مع البناء:
والثب فيهما مع وقوع الفسخ في: فالح قبل البناء باع:

يعني ان النكاح اذا ائتمن على فحلته وفقت العرقه فان
 كان اطلاق قبل البناء فان الحمله تثبت واحرقوا النكاح
 ان تثبت مع اطلاق بعد البناء وان كانت العرقه بالبعثه
 لبعثه وحوه فان كان بعد البناء بانها تثبت ايضا وان
 كان البعثه قبل البناء فيع بطلانها وكفها فوكان ابن
 سلمون وان طلق الزوجه قبل البناء بالحمله جائزه
 المأخوله نافرته وان بعثه هذا النكاح قبل البناء لبعثه
 فيه فيع لا فوكان الحزنهما ان الحمله تبطل وتعود
 التي انما حل قاله ابن العطار والظاهر انهما اذا لم تبطل
 وتكون نافرته انقضت وقد اختلفوا في النكاح فبناؤه
 وختمه بمسئله من زوج البنت او قتلها او عيم فحلته
 صلت قبل البناء وسكن والرضا عرطها ما فعلت به مرة
 بغير قاضيه ما فعلت به ولا يضر سكوت والرضا عرطها
فاجاب الاستناد ابو سعيد ابن ابي ابي ابي
 الشهاده بالحمل على انما حل في عطره النكاح فيعد
 حلالا للزوجه البتة المأخول من غير افتقار الي
 خياره في القول المشهور المعمول به في **فصل**
في تداعي الزوجين وما ياتى في
 الزوج والزوجه من قبل الاختلاف في قدرته والنكاح
 بان يكره له من قبل البناء بالقول للزوجه قد تعين
 مع البتة انما تكرر في وعاء قد يعبر بها بغير
 وبعد ذلك يعلف زوج الكرايه يكون هوها خيرا
 في دفع ما كان عليه الفسخ او البراق وزيه يلزم

وان

وان تراعى على النكاح في بعض الاحوال الرجوع للنكاح
 وفي بعض اشياء حيث يقع الرضا بخلق واخره ج الاقضاء
 وتاخر الزوجه مع نكوله ما يقتضيه الحلف في نكوله
 والرجوع في نكوله كالمثلها : ما يد بعد البتة حثما
 وقيل بل نكوله مخرق : لما ادعت زوجة حثقا
 قوله تداعي الزوجين انما اختلافهما وذكروا في الاختلاف
 في قدره انصرفوا عليه كالمثل في الايات العشر
 والثلثه بعد وعلى الاختلاف في النوع والصفة
 وذكر انه اذا اتفق الزوجان على النكاح ولا تكرر
 بينهما فيد والما اختلافهما في قدر البتة ففان
 الزوجه ماية متفقا وفاق الزوج مما نزل فان كان
 اختلافهما قبل البناء ولم يقع موت ولا في او ما قول
 قول الزوجه مع عيمتها ان كانت رشيده واما ان
 كانت مجنونة فيكلف حارسها انما هو الزوج
 تولى العهد عليها وفي طبع الاستشهاد بان الحلف
 ونظر عزم البتة عزم المرأة الزايد فانما فالزوج
 وهو عسر ونقص المثل المذكور نكوله وخصمه
 الاستشهاد والى هذا اشار الناطق بالايات الثلاثة
 الاول بقوله بان يكره لاي الاختلاف من قبل البناء
 يعني ولم يقع موت ولا في او ولا الاصل في القسطنطيني
 الاول من البتة الثاني فيقبل كما ان كان قبل البتة
 والبناء وقوله وعاء في حثها حثا اي والعاقبة
 على المرأة النكاح الخارج لها حثا في حثها اي بان

يخلعها الله انما تزوج بها بشرط يكون خيرا فيزويها
 به دمع ما وقع عليه الفسخ من المرأة او الملاء او يعارق
 ولا شيء عليه ولها ان تزوج او من تحتها انما تجوز بعد خلع
 فالإختارح وهو كذا في ما في واضحه ابن حبيب
 دون ما في التفرير اي من تفيد في غير ما على يمينه وان
 اذا خلعت الزوجة تخير فيها كخبر في ان يخلع هو
 فان دمع ما خلعت هم عليه تزوج النكاح بزل لا وال
 ما زامن من دمع ما خلعت عليه خلع على ما ادعى
 واقتراها ولا شيء عليه ولقد اطلع الشارح البيت
 الرابع فقال زهد قوله: وعما قد تجر لها بها حرج
 ثم يكون زوجهما محبداً به دمع الملاء التي فرائر
 او اليمين واذا لم يقسم: كان العاقد ورقيق يدرج
 فالإختارح ثم يبرر يزداد فينا يكون نصه: او كان
 يهدمونها او يفرقة: بالقول قول الزوج وهو زوج
 فاروى هذا النفي بربك يكن نفق شيئا من مع المروءة
 في هذا الفصل الا انه اعلمه قول ابن حبيب ونفق على
 نكاح المصلحة التي اذا كان الاختلاف فيها قبل البناء
 وتعد موتا او حلاقا ولا حسب استدرج القول فيها
 اتفق قوله وان تراخيا في النكاح البيت يعني ان الز
 وحين الاختلاف في نكاح الملاء والاختلاف اذا تراخيا
 بعد ثابتهما على النكاح ولا اذا ارضى الزوج بما خلعت
 عليه الزوجة بما خلع عليه الزوج او تراخيا بعد ذلك
 بالقول الاصح اراد لا يصح فبالقول بان النكاح

في قوله

ينقح بينهما الا الحكم الحاكم بالبيعة وقيل الحكم ما زال
 في نكاحهما ومقابل الاصح ان النكاح ينقح بينهما
 بنقض التمثال من غير ايقاع حكم وعليه اذا تراخيا
 في النكاح بعد التمثال فلا بد من شرط ابتداء النكاح
 لا يفسخ الاول واذا اختلفا ولم يبرح احدهما بما قال
 الاخر وبفسخ النكاح بينهما فان يفسخ يكون بطلان
 واخره وعلى ذلك بقوله وفي النكاح حيث يفسخ
 الرض وهو تصح بمقتضى قوله وان تراخيا على
 النكاح واذا خلعت الزوج وتكلم هو وانقح من الخلع
 وان لم يلمه ما خلعت وعلى ذلك بقوله وتذاخر الزوج
 مع نكاح البيت ولم يتكلم الناطق على عكس هذه الصور
 وهو اذا نكحت الزوجة وخلع الزوج فان النكاح يلمح
 بما خلع عليه الزوج والناظر اعلم واقتارح اما اذا نكح
 معا بقوله والحق في نكاح كل منهما البيت وعمله
 انهم لا قولين احدهما اراد لا بالحق بينهما
 التمثال من تخيير الزوج ودمع ما ادعت الزوجة
 او البوا ودون شيء يلمح والى ذلك اشار بقوله والحق
 في نكاح كل منهما البيت القول الثاني اني ان الزوج
 يلمح ما ادعت لان نكاحه عن اليمين محقق لا دعواه
 عليه ولا ذلك اشار بقوله وقيل بل نكاحه مصروف
 البيت فالاستطاعه فاذا اختلفا في الصراف فان كان
 اختلافا في عردة قبل البناء من غير موت ولا حلاق
 بالقول قول المرأة مع يمينها ان كانت ما لكه امر يفسخها

وقول من عقر النكاح عليها من اب او وص او ولي ان كانت
محجورا عليها على المصنف من الاقوال المصنف **باب** المهر
او ابوها او هو المصنف من مذهب ما لا والحاج به وفي
كتاب ابن الموار ان الاب يلج في صداق ائمة البكر فاما الزوج
في والحنة في يكون الزوج بالخيار في ان يلج في تكوي
المرأة او تكوي ابيها في ان يتقدم على ما خلقت عليه المرأة
او ابوها او ينكح النكاح ولا يلج فيه حتى من الصداق ولم يرد
النكاح منقضا بينهما بقصر النكاح حتى يجرى بعده
بمزايد مع ابها ما خلقت عليه ويدخل بها فكل ما اوت
وبمزايد يخلو ولا يلج فيه شي **وقاله القاضيان** ابو الحسن
ابن ابي صار وابو محمد عبد الوهاب ولحقوا للمنفقة ان لكل
منهما بعد النكاح من الخيار لصاحبه في امضاء النكاح
على اداء الاخر او رد ما زانها من ذلك فصحة بينهما بالخلقة وقيل
بغير طلاق وقال الشارح القول الذي حكاه المصنف اولا
انه بعضه بطلقة قواله ذكره الشيخ رحمه الله انه به
جرت القضية فالمنكح وقال يسمون اذا قالها لنفسه
النكاح بينهما قال القائل عمير الخوفي كتابه عز بن عيسى
اذا اختلفا في الصداق قبل البناء فتعاقبا بعد النكاح
وقيل بفسخ النكاح رضى اخرهما بما قال الاخر ان لا يفسخ
لمزاد، وليس ذلك قبل البيوع على مذهب ابن القاسم لان
النكاح باب يفسخ ان لم يملك فيه وهو قال القائل تمام
النكاح بفسخ كما قال يسمون وقد ذكر عن الشيخ في عمران
او لا مثل البيوع جرب فيه الخلاف في البيع فاروقه فصح

عند

على ذلك المعينة انه اذا رضى اخرهما بما قال الاخر في النكاح
الشيخ ابو القاسم بن محرز وهو الصواب وما حكاه المصنف
عزايه عزايه صوبه ابن محرز هو الذي عثر عليه الشيخ بالام
ثم قال الشارح هذه الاية ان المصنف عليها حتى اختلفا
على ما نقله المصنف انه المذهب وتبعه الشيخ وبمزايد
المرونة معايرة ما في التخيير فيجوز مع نكاح المرونة خير
للزوج في ان يعطى ما خلقت الزوجت عليه وبمزايد في
ويحل عقر النكاح وهو فيها على المصنف وغيره عزواحدة
ابن حبيب يكون الزوج بالخيار بعد ان يلج في تكوي
المرأة او تكوي ابيها ففارق ان لا يفسخ واذا اختلف
الزوجان في الصداق بعد الطلاق قبل البناء قالوا قول
الزوج مع يمينه فان نكل خلقت واخرتها ما ندع وكذا لان
ما ن قبل البناء فادعي ورثتها تنصيته وادعي الزوج تفويضا
بالقول قوله مع يمينه وان اختلفا في الصداق من غير موت
ولا طلاق فادع المرأة اكثر مما اقر به الزوج في القول قوله
وبخير الزوج في تمام ما ادعته والا فالحل بفسخ النكاح
ولا صداق لها قال الشارح قول المرونة بالتخيير قبل النكاح
اجري على النظر وقد لا خلاف ابن القاسم ابن حبيب في انهما
التخيير فيما بعد الخلع لانها مشتقة اخر وهو بما اذا
يتقرر الفسخ قبل بفسخ الخلع او حتى يوقع فتأمل ثم قال
في قوله والحكم في نكاح كل منهما البتة قال المصنف
واختلف اذا اختلفا جميعا عز الاية وقيل لا يفسخ لهما
لو حلعا وقيل قول المرأة قال الشيخ ابو الحسن والاول الحسن

وكذا ذكر في كتاب الصلح انتهى **وحينما ادعى ما قد ينشأ**
تعدد الامام بعبه بوقر: فقال ليلماز والنكاح
بينهما العصبه له بباح: وجعل القول المزوجا بعبه:
ينشبه وان نساء بعض العلماء: يعني انه اذا ادعى احد
 الزوجين ما يستنكر ولا يشبه من الصراخ في الفلة او اكثر
 يعني وادعى الاخر ما يشبه فان الامام ما لكارضه النكاح
 تردد في ذلك **فوله** فقال مرة بعبه ليلماز وبعبه النكاح
 بينهما وقال مرة القول مرادعي منهما ما يشبه كعبه ابرابوا
 الوجود فالمنطقي واختلف ايضا اذا اتى اخرهما يعني
 الزوجين بما يشبه واتى الاخر بما يشبه ولم يكن ما يشبه
 فقال ما لا مرة بعبه ليلماز وبعبه ليلماز وقال مرة القول
 من اني بما يشبه دون الاخر **قال الشيخ** ابو الحسن وهذا هو
 لان ذلك دليل كالتصايد خلف معه من فام له ذلك الدليل فان
 ابن حبيب وسواء كان اختلافا في عدد الصراخ او في نوعه
 كان مما يصرفه النكاح او مما لا يصرفه انتهى **ومراد**
ببعض العلماء الشيخ ابو الحسن النعماني **فانه** الشيخ **قريبه**
 مراد الناطق اذا ادعى اخرهما ما يشبه وادعى الاخر ما لا يشبه
 بعبه او كثر في دليل قوله **وحينما ادعى ما قد ينشأ** وقوله
 وجعل القول المزوجا بما يشبه وذلك لا يدل على ان الكلام المنقول
 قبل هذه الايام حيث يدعيان معاهما يشبه او يدعيان
 معاهما لا يشبه وانما علم **والنوع او وجها اذا ما اختلفا**
فيه للاختلاف في العذر اذ قلنا: يعني ان الزوجين اذا اختلفا
 قبل البناء في نوع الصراخ كان يقول بثوب وتقول بما يشبه وفيه

قوله

تصاويره او التفرقا على النوع واختلفا في الوصف فان ربي
 التوضيح كان يقول بعبه ترمي وتقول بعبه بعبه في بيان ذلك
 في ذلك كان في الاختلاف في العذر المتعدد صر هذا
 الفصل وحاصله ان يرضي اخرهما بقول الاخر كما لعل وتباينا
 ابن حبيب في الزوجين في اختلاف في عذر المهر او نوعه في
 عيسى ابن القاسم في رواية الغيبة ان كان قبل البناء ما قول
 قول الاول او الثاني او ثالثا يكره خلف اذ ليس لها الرض
 بالمهر فان علم الزوج ما خلف عليه والا خلف وانفسه
 النكاح **وقال** ربي موضع اخر وان اختلفا في نوعه قبل
 البناء فليأخذ مع ما تقدم لا يتردد كما لعل وبعبه انتهى
ابن الحاجب واذا اختلفا في عذر المهر او حقه قبل البناء
 من غير موت ولا طلاق كما لعل وتباينا في الرجوع الى
 الاقرب وانفسه النكاح تمام التمايل وغيره كالبيع
 التوضيح اخبر بعبه البناء من بعده وبعبه كعبه وقوله
 من غير موت ولا طلاق مما لو حصل اخرهما وتبين ذلك
 المصنف ان الحكم التمايل والتباين فان خلفا اخرهما
 ونكح الاخر كعبه النكاح **ولم** انما لم خلف عليه الاخر
وقوله كما لعل بعبه ان تكون ما لك ام نفسها والى
 فيما علم من عذر النكاح عليها من ان او وى او وى ان كانت
 محجورة فانه المنطقي انتهى **وبانه** هذا لا بد من التمايل
 مع قوله واذا اختلفا في الوكيل والنكاح كما لعل ولا خلاف
 فيها التوضيح من قوله **وتجرب الرجوع الى** انما ربه انه
 انما يصح الاول اذا ادعى اخرهما ما يشبه بعبه يكون القول

قوله او يتبع العان لما لا يجه فوكان النكح الاول هو الصواب
لأنه لا كالشاهد بل مع من طاع له وانما ثبته فليرجع
النكاح بتمام النكاح كاللعان وهو قول السكوني ولا ينعى
ولكل منهما الرجوع الى قول الآخر وهو قول ابن حبيب
والفاحي بن ابن الفصار وعبد الوهاب وبه جزم عمل الاندلس
ليس بنكاح كزرو وهو الصواب ولا شك في قول ابن حبيب
انه ينعى بطلان وانظر على قول السكوني الذي يقول انه
ينعى بتمام النكاح كاللعان فليرجع بغير طلاق
ما انما لم يقدّم فيه الزوجة لانها باقية ولما لا ينعى المختص
انه يبدى الزوج **الرد** انه اذا نكحها فان النكح قبل ولا
يخفى انه لو خلع او قبل الفلانة فلهذا كذا دخل تحت
قوله وغيره كما يبيح انفسهم وقوله في البيت اي المذكور
من النوع والوصف ويجوز ان اذا الضمير اذ كان الخطب باق
القول في قول الزوج فيما بينهما من فراقه مع خلعها بقولنا
ولعل الزوج ان لم يخلع: وتعتق ما عنت يا حبيب:
لما قدم الكلام على حكم الاختلاف في الفراق قبل البناء. ان بعد
بالكلام عليه بعد البناء وهو تخرج بموجوع قوله في
البيت الثاني من الفصل بان يكره لا من قبل البناء واجه هنا
ان القول في قول الزوج مع يمينه بان نكح خلع الزوج
واخرت ما خلف عليه قال المتنطق وان كان اختلافا
بعد البناء في عدد الفراق في قول الزوج مع يمينه
قال ابن القاسم لانها مكنته من نفسها فصارتا مدعية
وهو يعرف لها بد ين في القول قوله مع يمينه وان نكح ما القول مؤل

المرأة

المرأة مع يمينها ويكون لها ما خلفت عليه قال المتنطق
فهو قول المتنطق من مذنب ما لا واصحابه انفسهم ابن الحاي
بان تنازع بعد البناء ما القول قول الزوج لا بد موت وفان
ابن حبيب يتبع العان مع بقا العصفه وجب صدا المثل
وقيل ان الاختلاف في حقيقة ما قال ابن حبيب وان الاختلاف
في الفراق ما القول قول الزوج مع يمينه التوجيه بان تنازعا
بعد البناء في الفراق او الصفه والاوام مذنب المردود
فان في التوجيه **ق** بان الاختلاف في المختص بعد
البناء فيمكن النكح والمنطق كذا في قول الاول يتبع العان
وينعى النكاح اركان تنازعتهما قبل البناء. كما ومما
يصدق منه النص. او لا وان كان بعد البناء ثبت النكاح
ونزد المرأة الى صدا فمثلها ما لم يكن فهو وما ادعت ودون
ما ادعى الزوج الا ان يدعى الزوج ان يعطيها ما ادعت
وهذا كله مؤثر في الفراق وانما بالتمالك ورددت المرأة
الى صدا والمثل قبل ثبت النكاح وهو المعروف في المذهب
ورواه ابن زويب عزما لا او ينعى وهو الذي في الجلاب
انفسهم واليه هذا العقد يمينه انما راسا طم بقوله
وانما خابا في نوع ما: اصدقا كان خلعاً لزماً:
وفي الاصح: ثبت النكاح: ومقر مثلها هذا المتاح:
بقوله وانما اي الزوجان خابا في نوع الصداق يعني وكان
في لاهد البناء. بدليل قوله في البيت قبله مع خلع بعد البناء
وقوله ما كان اي كان ما بعد هذا النص. او لا وانما
للتبينة اي الزما معا بالخلع وبقي ثبوت النكاح وهو الاصح

ووصفه فولاو على كل من القولين بلها خذوا مثلها وتقدم
في التوضيح اذا قلنا بالثقال ورد المرأة الخ **فصل**
في الاختلاف في القبر وانما قبل البناء **اختلعا**
في القبر للنفق الذي قد وصفا بالقول للزوج **والنفق**
او للزوجة في حجر تكسوف يعني ان الزوج حين اذا اختلفا
قبل البناء باذعي الزوج انه دفع الخا من الصداق واذا ركن
الزوجة وركعتا الصداق تقبضها بقول **لا قول الزوج**
مع يمينها او يمين خا من كانا مكسورة فالزوجة
التقديس واذا ادعى الزوج انه دفع الصداق واذا ركن
وخته او ما من الزوج باذعت الزوجة الصداق تقبض
صداقها او ما من الزوج جاز وتدا على ورقتها في دفع
الصداق فلا قول للمدخول بها ولا لورقتها وان لم يدخل
صداق في او ورقتها **التقضي** وفي نحر التقديس زيادة
فلا يزل على المحتاج اليه من قبل البتة والاعلم
والقول قول الزوج بعد ما بنا ويدعي الربع لها قبل البناء
وقولها فيما ادعى من بعد ان بها ضا والعرع عبيد حسن
يعني اذا اختلف الزوج جاز في دفع الخا من الصداق وكان
اختلفا قبل البناء باذعي الزوج دفعه قبل البناء
بالقول قوله مع يمينه وان ادعى دفعه بعد البناء بالقول
قوله مع يمينها ايضا وتقدم نحر التقديس بها اذا
فالاضارح بعض القول الناطق والعرع عبيد حسن
وللعري في هذه المصايل فلا يشر بالخوض ما كانه فالوقرة
المصلحة الاولى في هذا بين البتة فالوا من باب ارتفاع

هو

اصل الثقال كان الزوج او الزوجة خذوا ليل عندهم لصحة
دعوى الزوج انه دفع نفق المهر قبله لانه انما لب
عادة ما رتب به اصل كرامة الزوجة خذوا دعوا الزوج
بعد البناء فلا ثقال مع يمينه فيجب النفا مع الاصل
اذا لمعارض له **التقضي** **والقول** **والنفق للزوج البتة**
في دفع الثقال قبل البناء ان كان دفعه خلو في الزوجة قبل
تقد ضا لها القول **يجعل** في لها امتناعها ان قد فلا
او تقبض الخا من ما اختلفا يعني ان الزوج اذا بنا
بزوجة واعى انه دفع لها او خا من الثقال قبل
البناء وانكرت ذلك فانه ان كان قد دخل عليه قبل البناء
بالقول قوله مع يمينه وان لم يدخل الا بعد البناء بالقول
قوله مع يمينها والى هذا اشار بالبشر الاولين
واشار بالبشر الثالث ان كان اذ دخل
قبل البناء فلم يراه ان تمتنع من الدخول حتى تقبضه
لانه صار من جملة الخا **فالقول في المهر** قلت ما تزويجها
بصداق قبضه موخيل وقبضه معجل ودخل بها واختلفا
في قبض الموهل فقال قيل ما لا غزو خلو الزوج بما ينة
دينار وخادع التي لستة فبذبحها الما ينة ودخل عليها
بعد الستة مزبوع تزوج بها ثم اختلفا في قبض الخا
فقال قال ما لا ان كان دخل بها بعد مضى الستة بالقول
قول الزوج وان كان دخل بها قبل مضى الستة بالقول
قول المرأة وفي النوا من كتاب ابن الموائن قال ما لا
لا تقبل دعوى المرأة بعد البناء انما تقبض خا اوها

الاية ما لم يجل قبل البناء. وفي النوادر من كتاب ابن الموان
عزرواية اشعب من نزوج بها جلا ولا قبل البناء.
يدفع المجل بان لا يخرج حتى جل الموكل ولها مفعه
حتى تقسم جميعا انتهى **فصل فيما يهر به الزوج له**
وجته في دفع الطلاق بغيره او لنفسه
وكما يرسله الزوج الي زوجته من الثياب والطلا
فان تكرهه في صماها فلا يسوغ اخذها اياها.
الا بغيره قبل ان يتيها. فانه مستعلم ما بغيره.
وان تكره جارية واشتد ان من قبل سر ابله ما وجد.
ومدع ارسلها اليه كمن يتسبب. مرفوعا الخلف عليه فزوجي
ثم لها الخيار به صرف وفي امساكها من الصراق جاء في
ومدعي الارسل للنواب. فلما قدر العرف بطلان ثياب
بغيره ان ما يرسله ويبيعه الزوج للزوجة قبل البناء.
من الثياب والخم وغيره لان دفع الزوج اياها بطلاق او بغيره
وقيل يرجع ذلك للخروج او تستبد به المرأة في ذلك
تفصيل فان ضمن ذلك فريه بغيره ان جاءه وكان للزوجة
الا ان يفسخ النكاح بينهما قبل البناء. فوجه مزوجوه
الفسخ بغيره حينئذ استعلم ما دفعه دون ما ضاع
منها فلا تطالب به وعلى هذا وجه بالانكاح الفلانة
الاول وان اشتد الزوج صرفا بان لا عارية للزوجة
بله استعلم ما وجد منها في الطلاق والفسخ
وبقا. الفحقة وان ادعى ارسلها لتفككت له من
المهر كما زعم الزوج خلف على ذلك وكانت الزوجة هي

تتم

بصرف ذلك للزوج ورده له وتقسيم من المهر كما زعم الزوج
وان ادعى ارذل لقبة للنواب رجوع في ذلك للمهر فان شهد
له العرف صدق به دعواه والا فلا فالرجوع النوادر من
الغنية روي عيسى واصبح عز ابن القاسم في من اهدى
تعدية لزوجته ثم طلو قبل البناء. والعدية فائدة فلا
شع. نه فيها ولو عمن على فساد النكاح ففسخ. وما
ادرأمتها اخذ. وما جاتا فلا شع. له فيه قاله اصبح
ولو طلق عليه بعد النفقة وتقسيم تعدا فبموجب طوعه
بالطلاق فلا يفسخ له وكذا افلا ابن شيب اذا اهدى ثم
طلو قبل البناء. وفي النوادر من كتاب ابن الموان قال
ابن القاسم من يهدى الزوجته مائة مائة وخمسين واشتد
انه عارية ولم يعلم اوليا. فلما قد لا على ما اشتد ان
ادركه اخذ. وان تلبا ولم تكن علمت بما اشتد حتى
تقبل على العارية فلا ضمان عليها وفي النوادر ايضا
من الواحدة وما اهدى النكاح من حلي وثياب ثم اراد ان يتسبب
في ذلك الصداق وليس له ذلك اذا عمل. تعدية خلف
ما ارسله تعديته وقاله اصبح عز ابن القاسم وقاله
عيسى من احاب ما لا ويبي المهر. فالمرأة وليس من
الرجل والمرأة ثواب في الهدية الا ان يعلم انها ارادت
بهذا الثواب مثل ان يكون الرجل الموصى تكون لامرأة
جارية باخرة فيكسبها منها فيعطيه اياها ليتشفر
عكبة وكذا لا الرجل فيما اعطى لزوجته **وفي** الوثائق
المجموعة بان لم يسمع تعدية ولا اعطى بها وادعى انه ارسل

البها ثوابا ليكافا عليها فانه ينظر الى حال الرجل البها
 فان كان المتعارفين من ان الرجل انما يتعد من السي
 نفسا بغير ليكافوا على ذلك كان القول قوله بان يكون
 مع البها في ذلك المكالفة في الذهب والاريا من الزوج
 اذ قد كان منه على جلب المكافاة ولا ذكر وجها على
 طلبه المكافاة ولم يرجع وقت التهنية ما يدعي ارادته
 ان ينفذ ذلك بغيرها فيقال ان شاء الله
وقيل كسوة من المحضور: للزوج في العقر على المشهور
 يعني ان اشترط الزوج على زوجته كسوة له في كل
 عند النكاح محض وممنوع على منتهى المحض
 لانه جمع بين النكاح والبيع وذلك ممنوع لا يقتضي الحكا
 منها لان البيع مبني على المكايمة ويجوز فيه اذينة
 والنكاح على المكايمة ولا يجوز فيه اذينة باقتضا
 فاذا اجتمع في يد ما يتوب البضع ولا ما يتوب الكسوة
 مثلا مما اعطى الزوج فتارة لا التي تجزى بهما
 وجوز الكسوة والذرية لا ممنوع وقيل يبي
 وجد المنع ايضا ان الكسوة قد تشاوب ما اعطى الزوج
 بكل البضع غير العوض والفايل بهذ المنع لا ولو
 كان فيما اعطى الزوج بطل كثير على ما اعطت المرأة
 حماية للزرايع فيمنع ان يصح انما من هذا ان لا يصح
 من غيرهما فان وقع ذلك فيمنع قبل وبت هرة بغير اذ
 المثل فيهم من قوله وقيل ان لا يجوز كسوة بغير
 العقد وللزوجة فيقول قيل فان الشارح في وتأني

البها

البها سمون تقرير هذه المسئلة وكما انك فيها على
 المختصم والاعلم وتقدم كونه المسئلة في قول الشيخ
 وبعض النكاح بالامتناع في عقدته وتوعد الطبع افيق
 فراجع ان حيث **فصل في الاختلاف في الشوار المودة بنت البها**
والاب ان اوردت بنت من بنتا: بالبنت البكر شوار لا بقتاة
وقام ببيع اعارة لها: زاد على نقد اليه صلها:
بالقول قوله يعني بينة: ما لم يجل بعد البناء والتمت
وان يكرها اعارة لنفسها: قيل الاخوان له ما وجد:
وفي نسوا البكر ومن غير اب: قيل قول دون الشهاد اب
ولا تخيار في نسوا الكفت: ما لكه تام لها العلم افيق
 يعني ان من زوج ابنة البكر واوردها شوارها ابنتها
 الزوج بها اي ارسل الشوار وهو ما اشترى لها فيقدها
 من ثياب وحلي وعقدا وكحا. ويعني لا لبنت البنت المذكورة
 وكما ان لا تحت يد هاتم الذي الاب ان الشوار المذكور او
 يقصد عارية بيد هاتم فانه ينظر فان كانت في هذه الشوار
 مثلا فبغير من هذا ابنة او اقل فلا تقبل دعواه ولا يلبق
 اليها وان زاد فيمنع على ما في غير فبقيل دعواه العارية
 مع ذلك انما يد مع يمينه ان ادعى ذلك داخل البنت من بيع
 البها. بالبت المذكورة فان انقضت البنت لم تقبل
 دعواه وانم هذا الاشارة بالايات الثلاثة **الاول**
 بعد اذا كانت العارية المذكورة لمجرد دعوى الاب واما
 ان استشهد بالعارية قبل البها. بالبت يعني او بعد بانق
 بعد الاب من قلة العارية ما وجد منها دون ما تلقى فلا

تضمنه البيت ان تعلم بالعارية كما بينت والى هذا اشار
 بقوله وان يكرها العار استشهد البيت ثم صرح بمقصود
 وصف البيت بقوله والاب ما خير من الزوج اذا كانت
 ثيبا فلا تقبل دعوى الاب العارية لها الا اذا خال السنة
 ولا بعد ما واخرى عدم قبولها من غير الاب كالم او غيرهما
 كالزوج والولي وان مدعى العارية ان كان غير اب كالم او و
 او ولي لم تقبل دعواه لا للبر ولا لغيرها والى هذا يترتب
 اشار بقوله وفيه شوي البر ومن غير اب البيت ثم بين
 ما يضمن من العارية وما لا يضمن منها فقال ولا ضمان
 في شوي ما انزلت فيه اذا كانت العارية ووجده المكار
 فلا يكرها او بعضه فلا ضمان على الشف المذكرة فيما تلب
 الاب وجده واحد وهي اذا علمت العارية وكانت رشيقة
 اما انما تلب بالعارية فلا ضمان عليها ولور رشيقة وكذا
 العامة بها وهي محجورة فلا غم عليها ايضا **فصل**
في شعا الاحكام قال ابن جيب واذا ادعى الاب بعض ما
 حفر به البر فهو دخول الزوج انما عاره اباها بالقول
 قوله مع يمينه اذا كان فيما صافى الزوجها وعلما
 اعطاهما شوي هذا الذي به عيب الاب وهو ان عرف له
 قبل ذلك اولم يعرفه الا بشف او انزلته ما لم يخل زمان
 ولا جده او ليست السنة حولا ولا يكون هذا الاباب
 ايشم البر لان ما لها في البر والى قوله **واما** الابنة
 التيب فلا لانه لا فضا تلب في ما لها وانما هو في يدها
 وكذا سائر الاولياء في البر والى ليس لهم ولا وانما جاز

ذلالا في البر خاصة كزلا او صريح من كاشف من اكل
 ما لا انظر اذا كان قد استشهد على الشوزة قبل ذلك وقال
 استشهد على انها عارية بيد ايشم ثم فلم يخلبها فلهذا
 يكرها كانت او ثيبا **قال في شعا** اصبح وعلى هذا يكون
 حكم سائر الاولياء مع الاستشهاد اذا ادخله بيتها بيت
 وان تلب ذلالا ايشم وكانت در ابلما ضمان عليها الا في
 علمت بالعارية الا ان يكون هلاكه بعد از رشيقة فتضمن
 الا ان تقوم لها يمينه بالتلب من غير شيعها وان لم تعلم
 فلا شيع عليها وان كانت رشيقة وان كانت ثيبا يوم
 ان حفرها وعلمت علمت وان لم تعلم لم تضمن انفسه قال الشارح
 رحمه الله ففره الابيات الست من الابيات الجامعة ثم قال
 ولم يضمن نقل من متنفذ الاحكام شيع لم يضمن عليه انفسه
 رحمه الله تعالى ما عدى عدم ضمان الرشيقة ما فاضت لها
 ايشم على تلبه من غير شيعها هذا انتهى **فصل**
في الاختلاف في فضا البيت
 وان فضا البيت فيه اختلاف اولم تقع يمينه فتفتحا
 بالقول قول الزوج مع يمين فيما يدلي به كالسكين
 وما يدين بالفسا كالحلج فتقول زوجة اذا ما تانك
 وان يكرها وتكرها **قال في شعا** مثل الرشيقة حلفا وافترقا
 فيما لا يذالك للزوج فضا مع اليمين بقوله القضا
 وتقولن تلب مع تكول **قال في شعا** ما شهد من غير ما تفصيل
 يعني اذا اختلف الزوجان في فضا البيت واذا تداخلا
 تلو اخر منهما لنفسه بان يفضل في ذلك كما كان منه يمين

بالرجال كالصبي والرجل والرجل والرجل
 مع يمينه ما لم تقع له يمينه فلا يمين عليه وما يليق بالمرأة كالحج
 وما يليق به الرجل يمينه به المرأة مع يمينها ما لم تقع لها
 يمينه فتقع وما يليق بكل منهما كالرفيق والشيء الذي
 يليقها الرجل والنساء يمينه فلو كان أحدهما يمينها
 لكان يمين يمينها أيضا وانما في التشاكس وهو المستحق
 ان يمين به للزوج ايضا بيمينه وبهذه الأقوال والذم والفضا
 والتمهات من القولين اشار بالبيت الرابع والخامس
 واستار بالبيت السادس من المزمع من الزوجين ما يليق
 به ولا يمين له وقلنا القول فلو لم يمينه في كل من يمين
 وخلف الآخر باز لا يكون للمالك ان يقول المدي كما
 لتأقر عليه في كل المدي عليه ويساخر ولا في يمين
 ولا يمين الرجل والمرأة وعلى ذلك لا يمين فلو لم يمين
 واليمين من الزوجين على البيت ومزورة الزوجين على العلم
 نقله الضارح في سياق كلام النوادر عزنا والحمد لله رب العالمين
 وفي اختلافها في منافع البيت حرير وعبد بن او مختلفين
 ولا يمينه فخر المرأة بما يعرب للنساء كالخصف والمناظر
 والعباد والعمارة والبرق والبسط والحمل والرجل
 بما يعرب للرجال وما يعرب في ذلك لا يمينه وعزنا انما
 ان يمينها التوضيح بان فاخت المرأة يمينه بما يعرب للنساء
 فخر لها به من غير يمين وكذا هو وان لم تقع له يمينه
 وابيه اشار بقوله ولا يمينه بما لا يعرب للمرأة بما يعرب
 للنساء وللرجل وفقد القول المشهور وروى عن ابن القاسم

مثله

مثله الا بما يعرب لها فانه قال يكون يمينها فخر لها
 وابيه اشار ابن الخايمي بقوله وعزنا انما يمينها
 لما الضم عاين اليها ما يصلح لها من فخرها واذا جردنا على
 المستحور فبقول يمينه وهو قول ابن حبيب ان يمينه المستحور
 وهو مذنب المروءة عند له اولا يحتاج اليها وهو قول
 محمود وروى اصحاب البيان انه لا يختلف في نوبته اليمين
 والخصف اذا مضى الطاع معطوف على الاطراف
 يعمل في الغالب من الخافض يمين الغالب لفصل اليد بين
 والمناظر الشيء الذي يوضع فيه الشراخ والعباد جمع
 فناء والحجارة قال بعض العلماء هي المستور وفار الجوف
 الحجة بالتمديد واخره الحجارة العروضة وهي بيت يزين
 بالتياب والاشعة والمستور اصبغ وابو عمران وعجينة
 وهذا محمول على العرب جازية لان كان العرب في شيعين
 مما يذكر ان الرجل فخر له به وما ذكره المصنف في
 بصله تقع فيه المروءة وتكون جازية على العرب فخره بلصق
 لما المرأة بيمينها واما ان كان الامام جازي الرجل هو ان يمينه
 ابن القاسم عمننا انهما معروفة بل جازية في المروءة
 ويخص المرأة بجميع الحمل الى السيف والمنطقة والخاصة
 بالرجل والرجل بجميع الرمي وخرانا وانا ثا واما
 اصناف الماشية وما في الخوايط من خيل وبغال وان جاز
 ذلك قبل وان لم يكن يجوز للمالك ان يمينه فخر له في
 المروءة الخاتم ابن يوسف البصري يمينه واما الذهب فهو
 للمرأة خليل وحرمة العادة عمننا بان صباغ خاتم الرجل

ما نقض به صباع خاتم المرأة في جميع النسخ لا واما ان قيل
 قال مع المرونة الزكورية واما الاوقات فقد يكون للنفس
 وقد يكون للمرجع اما لا في المرونة فمض بها الى جملته ذكر
 بر غير الاول اذا اخلفها او عليها ثيابا وحلفت بالسكوة
 فقال لها ما عليها فحوت و قالت قوله او عار فحلفت
 ثلثة احوال قيل الفوار قول الزوج وقيل قول الزوج
 وقيل ان كانت من كسوة البذلة قال الفوار مع يمينه
 والله يقولها مع يمينها فاذا اخلفت كسائها ارفع اليدين
 اذا اثنى في زوجه ثيابا فليست بها مع يمين البذلة ثم
 بارفها واذا عر انما عارية وانكرته فقال انك اودى
 ان كان مثله يشترى ذللا لزوجه على وجه العارية قال
 قوله مع يمينه والله يقولها وصوابا كان لباسها او لا
 قليلا كان او كثيرا او بعد او قبل **وقال عيني** الفوار قوله
 مكلفا انتم **كلام النوح** وانكرته وفيه المختص
 وان افعل الرجل يمينه على امر ما لها حلف وضم له به
 كما لعكس **وفي حديثها** تاويلان المواو ان البنت
 انكسها الرجل زوجته كسوة ثم اخلفها فاراد اخذ كسوته
 بار مض لها ثلثة اشهر فمض المرأة وان كانت افلا وهي
 للرجل وقع هذا في المرونة فكل ما فيها مشهور
 ثلثة اشهر ويخفى النظم في ثياب عيني الممثلة اذا لم
 يشهد لها انما زينة **ففي خبر** **انزلت** قال ابن الجار
 الفوار قول الزوج ان الثياب التي لا تشاكل ان تكون
 من ثيابها لا رتعا عنها محملها ومثلا عنها انما ضي

بلع

انها عارية

انها عارية و قال ان هذا هو مفتاح ما في النكاح الثاني
 من المرونة وفيه نواز ابن الجار ان وجد ذهب نافر فيه
 تركت الزوج فاذا عرفت المرأة بان افعل له ليل حلف ان تكون
 من ثياب عيني ببيع اصل الفوار قولها مع يمينها قال ابن
 منبر و اذا كان الفوار قولها فلا بد من يمينها وان لم يكن
 الزينة الا اولها اذا ليس قد اوردت عن الطبراني
 المدعيه في كتم البسمة بان حلف وانظر اذا اخلعها في
 الا جرح فبلا ان يفرض بها الزوج مع يمينه **وسمع**
الشيخ ان ثياب عيني بغير الفوار قولها بعد حلفها انكرته
 ان كان الزوج من الحائكة وانصبه عن له وغير لها فمستكر
 والا فهو لمن انصبه عن له من ثياب المنيعة ان عرفت البسمة
 ان الكتمان للرجل ولو عرفت المرأة ما ناسى بغير الغزل
 الرجل بغيره كذا في قوله وللأمة بغيره كذا في التفسير من المواو
 وتقدم وتاخر **فصل في اثبات الضر والقيام به وقت الحكمين**
وبينة الاثر او بالسقود او بسماع شاع في الوجود
 بغير اضرار الزوج بزوجه بنية باخذ امر من اياها بشهادة
 السقود به ومعافيتهم اياها **ليحاور** يتم بغير وجوب
 اولي البنت منهم ولو بالاذن **اما** بالسماع الباعث
 المستعفي عن البسمة الجبر ان واخره وعيني لها قال في
 ثياب السقود ان من الغيبة لا يصح عن ابن القاسم انه
 سئل عن الشاهد من العدلين يشهد ان في ضر الزوج
 بزوجه على السماع الباعث من الجبر ان والا فليتم فقال
 السماع الباعث والسقود الكثير عليه اوجب اليه وان

يكن غيرهما نفذ لا اذا لم يكن عند الزوج مدفع ومي
 المعيد فالابن القاسم ان شهادة الشهود على معرفة
 الضرر بالبنات فيبطل بعض النكاح لا بالزوج **و**
 الشهود مع فيه ثامة وقال الامع ان لا جازم اذا خلت
 فيه عليهم اذ اى حواذ لا مع فيه يغني انتفى وقال ابن ع
 قلت شهادة في علم بضر الزوجين كما حلت قاله الامع
 وغيره عن المذهب ابن رشد اتفاقا قلت في سماع ائبع
 ابن القاسم في الشهادة انما يجوز في بعضها على التمساع انتفى
وان نكح في خالفه وانبت: اضراره في اختلافه و
وباليمين التي في المرونة: وقال ابو ما اليمين يمينه
 يعني ان المرأة اذا خالعت زوجها بان اعطته شيئا على ان
 يخلعها بطلت نكاحه انبت ان كان بضرها اتم ان خالعت
 فبأنها ترجع عليه بما اعطته واقلع لان له في الطلاق
 وقلب انها انما استوفيت ذ لا الا لاضرر اذ كثر ذ لا ابن
 بتموز في وثا بقد تقلد القسارح وانظره مع نقل المولى
 ذ لا عن المرونة وكما في الخلاف في اليمين ابن الحاجب
 ولو خالعت لظلمه او ضرره بطلت استن جاعه ويغني
 الطلاق التوضيح يعني اذا خالعت ثم ادعت انها انما
 خالعت لظلمه في بدنها او لضرره بطلت كما لو كان يمينها
 مزر بارة والا فاعلم ان الظلم والضرر عالم اذ فير بان
 انبت ذ لا بطلت استن جاع ما لها وينبت الطلاق بانها
 لان الله تعالى شر كحد في حلية ما تر بعه ان يكون عز كيب
عند فقال عز من قائل وان كذبتم نسيح من بعدا جكلو، نقيحا

مرقا

مرقا ابن القاسم ولبس من الاضرار البغض لها وانما الذي
 بضر وايضا انتفى في غير جوا او اخر ما او المتساوية ما لا
 وليس عندنا في فلة الضرر وكفى في شيء مع وفي **و**
 القاسم يمين علم من امراته ان لا يلبس ثوبا يضرها الحق
 نفذ وقال ابن القاسم في انما ضر نفوا الا اصله ولا افوه ولا
 اختل من خيانة لا يمين علم في اضرها ان ثوبا يضرها وخره
 ما افند ذ **قال في البيان** ولدان يود بضره على نكاح الطلاء
 ويمسكها قال في المقدمات ولا ليل ان يضمن عليها وان
 انتبعا حشمة مزرنا او نفورا مزار قال ولا خلاف بيننا لا
 وجميع اصحابه في ذلك وعز ابن القاسم ان لا يجوز له المضارة
 في نكاح الطلاء حتى خالعه انتفى ببعض اختصار **و**
الوثائق المجموعة ولم يضرها ما عفت عن نفسها من انها
 بعلة للطقة النقص ولا الصفاطها اليمينات المستعانت
 وثبوت الاراء بسفلة لا عنها انتفى التوضيح وان اغترفت
 في عقد الخلع بالرجوع وكانت استغنت بطلها الرجوع
 بالانفا وقوله لا ازل تنسج وفامت لها يمينه ما تحقق
 علمت بها واما ان علمت بها في نظر والرب قال ابن القاسم
 وابن العطار وغيرهما ان لها الرجوع ولا يضرها ذ لا ولا
 يضرها ايضا الصفاط اليمينات المستعانت وغيرهما وهو
 اصوله لا ضرر بها فخلصها عن نكاحه بالرجوع **ف**
 واذا خالعتا واخر منهنها جيل بالادب فيا ابن العطار
 واذا ثبت الضرر لا تسفد التباغة عز الجبل لا نكح مكره وقد
 ادخل الزوج في رواة العصفه ولا في جبه الجبل عليها بشي

والتي ذهب بعض فقهاءنا الصقليين وخرابن يوسف في ذلك
 خلافاً لما بين الغفر وبينهم من يقول لها كذا ومنهم من يقول
 اذا اثبتت المرأة الضر يصح الطلاق لا اذا سقط
 المال من الاصل سقطت عزا الحمل المباح **باب**
تكرار الاقرار بالضرر **باب** **رد المخلع من الحب اعتد**
مازدا اراجع للمال **باب** **في فقه ماضي بكل حال**
 فيه انه اذا اثبتت الضر بعد لزوم ولا ينشأ عنه ائتماع وانما
 يشترطه كمالاً وخرابن المرأة فليست مع الشاهد ويرد الزوج
 المال ان الشراء في ما لو هو يثبت بالشاهد واليمين وامّا
 الطلاق فيمنعه وتكرار اذا اثبتت الضر بشهادة امرأتين ابن
 الحجاب وان شفعه وخرابن امرأتان بالضر خلعت واشتد طعن
 لا انه على ما لو فارق قبله ويغيب الطلاق ابن القاسم الجرجاني وان
 قام لها بعد الخلع شاهد واحد بالضر وخلعت معه استحققت
 الرجوع **باب** **تقريب الطالب** اذا اشهد امرأتان فخر الخلع
 في انهما خالفت لاجل الضر خلعت ورد ما اعطته انتهي
باب **المختص** ويعينها مع شاهد او امرأتان بعد قوله ورد
 المال بشهادة ائتماع في الضر انتقم **باب**
وجبة الزوجية تثبت الضر **باب** **في كراهية شرط صرون**
فيل لها الطلاق كما ملتم **باب** **في قوله بعد للمحكم**
ويخرج القايح بما يشاء **باب** **في الطلاق ان بعد فضاوة**
 تقدم في قوله وما يليه العقد ليس يجعل شرط البيت ان الشرط
 في الشكاح في ثلاثة اقسام اخرها ما لا ينافي العقد
 بل يقتضيه ومن مثله شرطه ان لا يرضى بها ووجهه مثل هذا

كما

الشرط وعنده سوا لا يفيك به خرا او نزلوا انما يلحق اثر
 اشترط احد فيما اثبتت الضر فان كان شرط طابع العقد فلهما
 تطلق نفسها من غير رفع الحاكم ولم يفرق انما يلحق هذا
 وانما يجوز من مضمون كلامه وان لا يخرص طابع افتقار
 تطلق نفسها بنفسها برفع الحاكم وعدم افتقاره فلو قيل
 لهذا لا من غير رفع كما لو شرط كنفه في عقد زكاهما وقيل
 لا تطلق نفسها الا بعد الرفع للحاكم وعلى ذلك لا عني حيث
 لا يرضى طابعه باليمين الاولى وعلى انه لا يرضى الرفع للقايح
 بالتحكم ان الجزر ابتداء بما يقتضيه اجتهاد من توبيخ
 او سحر او غير ذلك فان عاد لمضارتهما فاض عليه بالطلاق وعلى
 ذلك لا يثبت بالبيت الثالث بقوله ويرجى بالنصب على
 قوله ويرفع الحاكم من باب قوله وان على اصح خلاصه على
 الخلق اي وقيل انما تطلق نفسها بعد الرفع والجزر
 معاد بان عاد لضررها لم يخلعت عليه قال ابن القاسم الجرجاني
 بعد وثيقة الماسم على بالضر اذا اثبت هذا العقد وجب
 للمرأة الاخرى بشرط كنفه الا عذار للزوج واختلف اذا
 لم يخر لها شرط وقيل لها ان تطلق نفسها الثانية وهذا
 شرط وقيل ليس لها ذلك وانما يرفع امرها التي استلطان
 يخرجه ولا يخلو عليه مرة بعد اخرى فان تكرر ضره طلق
 عليه انتقم واستثنى الشاذ في هذا القول بعوانه انما عذر
 للزوج واثبات الزوج بالطلاق وقد تسيل القايح ايو
 العمل امر المرأة الغيب وله العذر مرة المستلذ وهي اذا

مختصر

وان لم ينفذ في حقها اصلاحا فان كان العدة وازمنة
 في حقها التوضيح اي خبره الحائض واما ان كان العدة وازمنتهما
 فان رجعي الحائض اصلاحا في حق الزوج كما تقدم والآخرها
 فهو وان كان العدة وازمنتهما فان كان المانع في حقها انما
 فان اشكل وكاينة ولم يفد على الاصلاح اقل الحائض او
 الزوجان من بيع عليهما كمين في حق من عده لغير مقيض
 بذلك كما من ان ينفذها وكما من ان ينفذها فان لم يوجد اخرها
 او كلاهما لم ينفذ عنهما ويستحب ان يكونا جارا ونزولهما كمان
 ما وكما ان على الاصح فينفذ كلاهما من غير اذن الزوج
 وانه الحائض عليه ان ينفذها فان لم يفد رافا فان كان المانع
 الزوج في فكاينتهما وان كانت الزوجية استنامنا، فلهما
 او خالفاه بنظرهما بقول ابن الحايث فان اشكل وكاينة
 هي مسئلة الفاحش التوضيح قوله وكاينة لانه لو فاضت
 له يئنة ان ينفذها فان لها ان ينفذها فان لم ينفذ
 ودعي كل واحد اخر اخر صاحبه حتى رافا فان تكرر نزولهما
 امره الفاحش ان ينفذها من فروع ما يجوز وكل يوم ينفذ
 حتى لم ينفذ ينفذ في حقها فان كان يكون الاسماء منه او
 منها او منها البر، في ما تقدم والى اعلم وقولنا في
 الموضع ولا اعذر للزوجين فيما جعلنا فارق المقدمات ووجه
 التميز بين الزوجين في هذا اربعة الى اخرها لانها لا يمكن
 باستشادة الفاحش في حقها وانما في حقها ان ينفذها من
 علم احوالها بعد النظر والكشف انفسها من
 في الزنا **فصل** في الزنا **فصل** في الزنا **فصل** في الزنا

كل مضنة عند انقضاء النحر في السحوط والحفنة ولا دليل
 المصطفى الرضاع ويغادر الرضاع بغير الرأ وكسها وكردا الى
 طاعة ويغادر رضع رضعاً وهو الغياض ويغادر رضع
 الرضا على الجوف ويغادر رضع الصبي امه يرضعها رضعاً
 مثل سمع يسمع مما عاوا وقل في يوفو لوز رضع يرضع
 رضعاً مثل رضع يرضعها وارضعته امه وامراه
 يرضعها لها ولز رضعه بار ورضعته بار رضع الولد
 قلنت **م** رضعه فاربع الكافيه وما من الصغيات
 بالاثني عشر عن ثناء استغن عن اللفظ حتى وحيث معنى
 الاصل فيكون انما ترد: كذا امر رضعه لعلها ولز
 وما حلت له ان اريد انها ترضع بالقوة في كل دمائها
 وان اريد انها ترضع بالفعل فتثبت التوضيح وذكر اهل
 اللغة انه كما يغار في ثناء ادم ليز والما يغار في يقص
 ليز ولز لساير الحيوان غير **وجاء في الحزب** كثير
 خلاف قوله انفس **وكل ما في شجاعتها** **بالتنقيب** **في**
مثلها من الرضاع **بالتنقيب** **بغيره** ان كل امراه حرمها
 الرضاع بالتنقيب كالماء والبنه ونحوهما فان مثلها
 من الرضاع حرام ايضاً وعرضتها على من يتنقب كان الحرام
 يتنقب اجتنابه والا صريح في قوله تعالى **وامما**
 التي ارضعتم واخوانكم من الرضاع عنه وقوله **صالحه**
عليه وسلم **في** من الرضاع ما لم يرضع من النسب **رواه**
البخاري ومسلم **وعني** في اربع التوجيه والمحيات
 من النسب سبع الامهات والبنات والاخوان والعمات

والخلفاء

والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت بالرضاع كالنسب
 فاما من الرضعة وارضعته من ولد براسه او غيرها
 وامها لها وبنته كل من ارضعته زوجته لبنه او ارضعته
 ابنته من نسب او رضعه قلنت وكل من ارضعته زوجته
 ابنته من نسب او رضعه التوجيه واخوانه كل من ولده
 من ارضعته او ولد لبعدها قلنت وكل من ارضعته
 من ارضعته التوجيه فان انتم من امه ومحلها ولز وهو
 شقيق من الرضاع واز ولده امه وله من غير لا يعمل
 وهو اخ لامه واز ولده امه من غير امه فيموا بنزوجة
 اخري او من غير بنه فيموا اخوة لا يبدوا اخوات العمل
 للرضيع واخوانه ام الرضيع خالاته ولا تجمع عليه بنات
 الاخ وبنات الاخت انتفى **وكل ما في** **بالرضاع** ما لم يرضع
 بالرضع كزوجات الاء من الرضاع وزوجة الابن من الرضاع
وكل ما في **الزوجات من الرضاع** **اي** من ارضعته زوجته راجع
 تقسيم ابن حبه والكوكبية **وكل ما في** **الجميع** **من الاقارب**
 من الرضاع ابن صلب من الرضاع كالنسب في كل من
 ما لم يرضع من الوالد فاذ ارضعت امراه صبياً حن عليه
 كاذها امه وحى عليه جميع بناتها التي ارضعته قبله
 او معه او بعده لا تفر اخواته **وكل ما في** **فرايتهم**
 هم منه بمنزلة فرايتهم امه من النسب وحاجب البنه
 بمنزلة ابيه لحيه عليه اخواته لا تفر كانه وامه لانها
 حن له وبناته وان كن من غير بنات المرأة المرضعة لا تفر
 اخواته لا يبدوا **وكل ما في** **فرايتهم** **اي** **فرايتهم** **اي**

من النسب وفسر علمه **ويكون** ان تزوج ابني الطفل الموضع
 من النسب اخته واهمه من الرضاع كانهما اختي وانما يفرق
 الطفل الموضع فاخته ولد الصاحبة اللبن وما جده والي
 ضاع الذي يجي هو ما يكون في الحولين وما قاربهما كما
 لستهم والنسب من جاز حكم في بعض الحولين او يفرقها
 واستغن بالنعاع ثم وقع الرضاع بعد ذلك فلا يجز
 انتم **ابن الخايب** جرح من الرضاع ما يجز من النسب
 فيغدر الطفل فاخته ولد الصاحبة اللبن وصاحبه
 ان كان ولد لا جاز ان تزوج اخوة اخته واهمه من الرضا
 ابن الصغار تعميم ما يجز ويجوز ان ينظر بان الخايب
 لم يرضع ام المخطوبة ولا ما رضع المخطوبة انتم
 ولا رضعتم لهما امه واخوة وان اذرا ما لواحدة
 منها ولا ارضعا بلبن فجل واحد وان اختلف المراضع
 مثل ان يكون رجل امرأتان فترضع واحدة ثيبا والاخرى
 حبيبة فلا يثبتا كان هذا عدا لا فلا يضر به من قول
 ما اذا انتقم من المؤمن **قلت** وهذا الضابط
 اما يشمل الاخت من الرضاع فاخته وز من عداها
 من جرح بالرضاع لتي هي نظيم من النسب **تنبية**
 ابن عمر في ان تفي الذين يستغن من قوم فولد صلى
 الله عليه وسلم **جرح من الرضاع** ما يجز من النسب
 حيلة نسوة جرح من النسب وقد جرح من الرضاع الاول
 ام اخيه واخته من النسب هي امه او زوجة ابيل كذا
 حرام فلا يرضع اخيه واخته **الثانية** ام ولد ولده

جرح من النسب

١٨٦
 هم من النسب خليله ولده فلا يرضع ولده ولا
 وكذا لا جرح ولد له هم من النسب امه وام زوجته كذا
 حرام خليله فلا يرضع ولد له من الرضاع وكذا لا
 وكذا هم من النسب جدته او خليله جد كذا
 حرام خليله فلا يرضع من الرضاع وكذا لا ولد له
 هم من النسب جدته للاه او خليله ام ولد امه كذا
 حرام خليله فلا يرضع من الرضاع وقال ابن عمر في هذا
 من تفي الذين مع جلاله قروا وخلوه بالمعنى الرفيعة
 في الاصول والبروع غلط واضح ان الاستثناء من
 النعام في اداة الله وتبعوا التعصيم اذا اندرج تحت
 النعام كما فيهما يندرج تحت النعام كما فيهما يندرج تحت
 والنعام به مستلقتا هو قوله صلى الله عليه وسلم
 ما جرح من النسب والنسوة المذكورة في الحديث تعصيم
 النعام المذكور لا يبي منهن ما يندرج تحت ما يجز من
 النسب كما لو اعلم من ذلك المقتضى على انها
 مخصصة للمحدث كما روي انها الصار ابن رشد الذي
 بيان اختلاف في معنى اللفظ الا حايه اذ في المفردة
فان من الزوج بالرضاع وهو الذي يرضع النكاح **داع**
وبلغتم الصواب بالبناء ونصحه من قبل **الابتناء**
كذا الجبال لا فرار منها معا لا باعتراف زوجة وفعلا
 يعني ان كان متزوجا بامرأة ثم ثبت اذها اختا او
 ثبت اخيه مثلا من الرضاع فان كان لا النسوة بالحق
 كذا هو وان النكاح يوضع بينهما ثم ان كان البعثة

قبل البناء فلا شيء فيه على الزوج وان كان بعد، فعليه
 التصرف بالمستحق على فاعلة الا نكحة الباصرة
 بنفسه قبل البناء او بعد، وهذا اعني ثبوت الرضا
 بالبينه هو الاتي في البيت بعد هذا، الثلاث مع قوله
 ويعرض النكاح، وانها قد منه توكيده لثبوت النكاح
 هنا وهي ثبوت الرضا بالافراغ الا فرارها ان يكون
 من الزوجين معا او الزوج فقط او الزوجة فقط
 ثلاثة اوجه والم اوجه الاول انكار بقوله كذا
 بالافراغ منها معا فلا شيء فيه للزوجة ان يقسم
 قبل البناء، وفيه المص من يقسم بعد، فبالافراغ الزوج
 المذكور قبله انه كالمطلوق والم هو الزوج اشارة الى
 الحاجب بقوله واذا اتفق الزوجان على الرضا بنفسه
 ولا صراف قبل الدخول والمص بعد، التوجيه وتحرر ابن
 عبد السلام، قول المصنف ولها المص بعد، على ما اذا
 لم تكن عاتمة فاروا ما ان كان في عاتمة كانت كاتبة
 فالواو لها ربع دينار اقصى وحاصلها انما يكون
 لها المص على حر ابن عبد السلام، اذا لم تكن الزوجة
 عاتمة بالرضا حين العقد اما ان علمت بليس لها الاربع
 دينار اذا كان الزوج عتق علمت ان النكاح الم الموجد
 انك اني وهو اذا افراغ الزوج فقط بقوله فان افراغ الزوج
 البينته ودكر ان الحكم بنسبه النكاح بان يقسم قبل البناء
 بعينه تكفي التصرف بالنكاح ان تكون افراغ، يسفك عنه
 نصها اصرا وان يقسم بعد، فعليه المص كاملا والم هو

ان

اشارة الى الحاجب بقوله وان ادعى ما ذكرنا اخذ باقراره
 وله نص بعد التوجيه اخذ باقراره، اي يعرف بينهما الاقرار
 بذلك كالمطلوق قبله لا كان لها نص بعد ان كان اقراره
 بذلك قبل البناء، ويجمعه ان كان له بعد، انقضى في اشارة
 الم اوجه الثالث، وهو اذا افراغ الزوج فقط
 بقوله ما اعني ان زوجة او وقع اي لا يقسم النكاح باقرارها
 وحدها والم هو الزوج اشارة الى الحاجب بقوله فان
 ادعى ما ذكره لم يندفع ولا يقد على جلب المص قبل
 الدخول التوجيه يعني ان ادعت المرأة اذها اخوان من
 الرضا، واذا ذكر الرجل الدخول يسمع منه ما لا لا ذها
 تنقم على يقسم النكاح فلا يقسم، وهو معنى قوله لم
 يندفع ولا يقد على جلب المص ولا شيء منه قبل البناء
 لا فرارها بعصا العقد انقضى يعني بعد كون النكاح
 لا يقسم وان لم يخلفها فلا النكاح وان خلفها بعد
 البناء قبلها حرافها وان خلفها قبل البناء، فلا شيء
 لها لا فرارها بعصا العقد فيكون كالنكاح قبل البناء
قوله فان فاعلة بينة على افراغها قبل العقد بنسبه
 النكاح، قاله ابن الحاجب وفيه اشارة في تيسر وكلام
 المنعجم ولو ثبتت اقرارها او اخوانها لا يثبت النكاح
 باله بنفسه النكاح وليس عليه من المص شيء ويسفك
 عنه ذهب اصرا وان وقع البين قبل البناء لا يثبت له شيء
 ويعرض النكاح بالقرين، لاصحة الموضع شافعيين
 ولا تشتر ان يعرفوها، من قبل عقد فيشأ وعلم

ورجل وامرأة كل واحد في نفسه واخره خلف وفي الاول التبع

يعني ان النكاح يقع اذ اشهد شاهدان على ان يصح
الرضاع بين الزوجين واذنهما مفرأ فلا يكون له يوسم
بشهادة امرأتين مع كذا من ان يشهد الا وعلم وشاع
من قولها قبل عقد النكاح وعلى هذا في ما يستبرأ الاولين
وقوله ورجل وامرأة كذا هو مرجوع بالابتداء على كذا في
مضاف والجنس الجار والمجرور ههنا والاختارة هذا ان يشهد
المرأتين او يشهد رجل وامرأة واحدة كقوله الشهادة
اجبة شهادة المرأتين في ان النكاح يقع بهما مع الغير
المذكور ولو كان هذا الرضاع فاشيا فاشيا قبل عقد
النكاح فالتشديد في القسمة والعقود انما كان
المرأة فيصحب بشهادة امرأة واحدة في ذلك فلا خلاف في
مع العتق او في ذلك كذا في ان كذا في مع شهادة
امرأتين ومع شهادة الرجل والمرأة فاحرم ان يشهد
في شهادة امرأة واحدة واحدة ويقيم من بين النكاح بههنا
الشهادة ان الرضاع ثبت بها اذ لو كانت ما بين
النكاح ابن الحامى وثبت الرضاع بشاهد وامرأتين
از كان فاشيا من قولها قبل العقد والم ثبت على
المستحور والرجل والمرأة مثلها التوضيح ان يشهد
العشوة المستحور واختلف **العتق** هل يشهد
العرا لزم العتق او انما تشهد مع عدم العتق على مدعيين
وان لم تكن ذهب حاجب البيان والاول مقتضى كلام التلمي
ابن عبد السلام وهو كذا في الملاحق ابن الحامى وفي الواحدة

والتبني

ما عينا من قولها فوكان التوضيح عدم العتق ويستحب العتق
وهو مذهب المروية وفي التشارح عز القبيصة وقال مكي واذ
الما جثون وابتزوت وابتزوت وابتزوت وابتزوت وشهادة
المرأتين في ذلك والاول والرجل والمرأة وان لم يقع ذلك من قولها
بشهادة امرأتين مع العتق يعمون بالتبني وشهادة المرأة
الواحدة دون عتق ومزيج من العتق في شهادة في ذلك
يشهد العرا التوضيح ان يشهد العتق في العتق وقد
مضى القول في هذا في رسم جاء بياض امر التوضيح عيسى
مركبات النكاح انتم في قولها في الرضاع فيقولون
تدبروا تشبه عطفها بالعتق ليزول جلد في شجر كذا
ومن قبل عقد يفتقون بعتق وقوله وفي الاول افتح اي
افتح في القول الاول اي لا تشهدوا في الاول او كونه

فصل في عيوب الزوجين وما يردان بد منه

عكها ما يردان على عيوب من عكها كذا في علم اذ كلما
يردان به عيب وليس كل عيب يردان به ومن منها للعبوة والله اعلم

من الجنون والجزاء والبصر والبرص والبرص والبرص والبرص

بغير ثبوت العيب او امره بدور مع الامر في المختار

يعني ان العيوب التي توجب الخيار واحدة الزوجين في الاخر
اربع الجنون والجزاء والبصر وداية العرج يختلف فيه باختار
النساء والرجال كقوله والمات ثبت الخيار للمسلم من الزوجين
في الاخر الذي به العيب بغير ثبوت العيب اما بشهادة اهل
البصر والمعرفة به لا واما باقرار المعيب بههنا **ويعد**
الربيع للمحرم على القول المختار في ذلك **ابن الحامى** ولكل

از تبیین اسمی و قول و قد یفصل العین بالمعنی غر و قد
 یطلق الی محار لفظ العین و یكون مراد به المعنی و انتمی
 باختصار **ان الحاکم** یفعل الحی و الخصال و القصد الخیار
 و فی الاصل انما المراد ان لا ان یكون مفطوع الحقیقة التو
 حید و فی المأمور من لا ذکر له البتة اوله ذکر عین هر چه
 الی العین فوله و قد یفصل ابن عباس الحضور بالذی
 فی الزمان و فتاده و كما قد بالذی لا یبلغ النساء التمس
و بالذی الکلام علی المعنی من بها ان شاء الله
و حیث یجب الزوج باعنی ان او بره و فی عین انفا
 اجلا الی تمام عام :: کذا فی الجنون و الجنان
و بعد الذی بالطلاق ان تعد البر علی الخلاف
والعین فی الاصل کما فی الزمان و فی الاصل فی الظاهر
 یعنی اذا کان عیب الزوج بر جی زواله و یطعم به بره و فافت
 حقیقه عین الفایح فلا یطلق علیه من حیثه بل یوجز حلیه
 فانه الا علی ان و انی و الحیاء و الجنون و ان یزجی
 السنه فلا اشتکار و انتمت و لم یبر فی الخیار للزوج و قد
 ان یقیم معه و یعارف و انما جیل فی ذلک السنه و انتم
 و اختلاف فی العین ففی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل
 السنه سنه السنه و ذکره الخلاف فی العین و یطاع من
 زوجته و یمنع من التمس فی کل عام الاصل و فی الاصل
 ارفقه السنه کما فی و فی الاصل فی کل عام الاصل
 و انتم انما یقولون کما ذکره و انتم انما یقولون
 فی ان عین المعنی و الجنون و الجنان و انتم انما یقولون

تعو

فی ابتداء و یوجز من به قدره العین علی المعنی منه ان کان یفصل
 فی ان التمس و الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 و فی السنه السنه و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 کما فی الزمان و فتاده و كما قد بالذی لا یبلغ النساء التمس
 عینها الا و قد لا یفصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 و بد الحکم فاما التمس ابوا الحضر التمس و الاصل فی کل عام الاصل
 جعلت لیتمن فی الاصل و الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 مزبور و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 ان السنه مزبور و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 عبارة اصحابنا و حقیقه لا یفصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 یتم السلطان بها اذا لم یفصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 و قد یطوّر اما فی الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
فی هذه الثلاثة الادواء و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
لنراها ما یزجی المویج یعنی ان المایة فوجز فی هذه الاما
 الثلاثة ای فی الجنون و الجنان و الجنان و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 ما یزجی المویج و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 ذلک الا و انما یفصل عود الاشارة الی ما عدا الاعراض و انتم
 عذوه من الاعراض الخاضعة بالاجل و الکلام الان فی التمس و الادواء
 جمع و انتم انتم و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 او حید و او بره و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 فی ذلک العین انما فوجز فی التمس و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام
 فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام الاصل و فی الاصل فی کل عام

وجدها رجعي برهما سنة ثم قال واحلت الرثا للزواج بالاختصاص
ويمنع الميرور والجزام من: بناءه وذو الجوز والمسنن:
وذو الحنأض وخرة الرثا من: وهو مصروف إذا لم يتركها:
وان يغلو حنأض النسا اما من: فقول مع الميرور المعتمد:
اشتملت قرأ الايات في ثلاث مسائل الاولى من خرب له الاجل
من الرجل على الحجة ابيه قبل البناء وكلم البناء وكلمه أثناء الاجل
المضروب بانه يمنح مزايا وكذا الا الجوز والمجنون والميرور
كما تقدم مرضى بالاجل لهم من قوله وحيت عيب الزوج
البيتن الا المقتضى بانه لا يمنح وله البناء. **في النسا الاجل**
والرثا النسا بالبيت الاول وتشطر الثاني في طريق طراني
عائد ويمنع المجنوز من البناء. **المقتضى منه عليها وكذا المجنوز**
والميرور اذا كانت الرأية منها تؤذي ذخره لا يترك مجنوز
وقال المنبسط مثله سواء **في طريق الرثا** ولا يمنح المقتضى
من النسا. **وقال المنبسط** مثله وزاد ما زوج في خلا السنة
والا يزوجينها عند انقضائها قوله وهو مصروف اذا ما
توزع خرة المسئلة الثانية مما اشتملت عليه الايات
يعني اذا اذنت المرأة على الرجل الا على ارض وانقرصه بانه
مصروف في نعم الا على ارض وهذا من الموانع التي اطلق فيها
العنة على الا على ارض انقص وعمل كذا في مظاير ان في نعيبي
العنة **في النسا** اذا انزل الزوج ما اذنت عليه من المقتضى
بحسب مصروف **وقد نزلت** بالمرثية **وفي ابن الحنفية** ارضا
والقول قوله في الولي مع يمينه بعد ان توفيها حين نزلت
بالمرثية **وفي المختصر** صروف في الا على ارضي من نعيبي

المقتضى

الا على ارض المسئلة الثانية مما اشتملت عليها الايات
المقتضى في بصره لا لا جمل في نعيبي في النسا بانه وطع بل تعون
فوله مع يمينه وايه النسا بالبيت الثالث التوضيح
تخرج قول ابن الحنفية والقول قوله في الولي مع يمينه
فان في المروءة وان قال المقتضى في الاجل جمل معنهما
دبر وكلف فان ذكر وكلف في نعيبيهما فان نكل
بقيت زوجته وتوفي بينهما لا مرة اذا نزلت بالمرثية
وابن عيسى ان يجعل الا صوفيه في فليها وقال ابن عاصم
يجعل النسا معها انقص **في نعيبي** مختصر النسي خليل
وصرفوا زاد في فيها الولي يمينه وان نكل خلفت
والا بقيت فقول خلفت اي ان في نعيبيهما وان نكل
بقيت اي زوجته **ويمنع الا بقاء ان لم تدخل:**
ان كلبته في خلا الاجل:
تقدم ان المجنوز والمجنون والميرور وحده لكل واحد
منهم سنة ويمتنع من الا خول فلا نفقة لها لا ذها
في مقابلته الاستمتاع وقد منعت نفقة نفسها السبب
المرثية له في دفعه فكان في الامعة ورا وهذا في غير
المقتضى فقد تقدم انه لا يمنح من النسا بزوجته باذنه
طلبت بالنفقة لزمته دكونه من النسا من الاستمتاع
بها **قال ابن رشد** في ربيع الصلاة من صمداء في من كتاب
الاطلاق وقال ابو اسحاق التوفيق واذا حضر آخر
للمجنوز اجل سنة قبل ان يخولها لها نفقة اذا دعت
للرخول مع امتناعها من الا يجنونه كما اذا اعصى

بالصراف انه يوم مر بها في البقعة مع امتناعها منه لعدم
 النظر فزرت على صرافها بما خروا ولم يسمع به الا شيئا والظاهر
 انه لا ينفذ لها لانها منقته بنفسها لسبب كافرته
 له على رقبته وكان يذ لا معزورا فيلزم ان لا ينفذ
 بنفسها حتى يودي لها اذ فعله ما لا يكرهه انتقم
 فالشيخ ابن عاري ولا يصح قيام المعنى في المحن
 لان المحن يمنع منها كما قال في المرونة والمعنى
 مرسل عليها انتقم ونحوه في نكاح الزوج وانظر
 اذا اخلت الزوجة تجوز او خدام او يدعي قبل البناء
 هل لها نفقة لان الامتناع ليس من قبلها ولا نفقة
 لها لانها وان لم تنفذ هي فانه ان الامتناع سقط
 خيار والعيب في الحال من قبل البناء وبعد الرد بدعي
 الا ان كان قد كان نفقا دخل والوطء منه فبطل
 ونفقه الزوج والكثير يردوا الحادث ويسمي
 الحادث من منزور فلا طلاق فيه في المستحسن
 وزوجة لسابق العفر... وهو لزوج اية من بعده
 اعلم ان وقع نفقة الايات يتوقف على معرفة نفقة المصلحة
 في الجملة وذلك لان العيب الموجود في احد الزوجين
 اما ان يكون ما ينافي على عفر النكاح او حادثا بعد
 عفره فان كان ما ينافي العفر ثبت به الخيار ولا في
 ما صاحب العيب مثل سرقة كتم ولم يبصر وهو
 كان العيب بالزوج او بالزوجة وان كان حادثا بعد
 العفر جاز حدث بالمرأة فلا مفار للزوج وهي مصيبة

لن

نزلت بدلائه فادر على البر او بالطلاق وسبقوا النكاح
 بعد وزوجته بساكنة العفر البيت وان حدث بالرجل فحين
 ابن الحاجب في ذلك الاربعة اقوال الاول انها الخيار في كل
 عيب حدث بالرجل بعد العفر بن اوم بين لان العفر بشر بها
 فلا فحل لها الا ان خسر **الثاني** بالخيار كانه حدث
 بالزوجة **الثالث** لها الخيار الا ان حدث به يدعي فلا
 خيار **الرابع** لها الخيار الا في العيب البصير فلا
 خيار لها **الخامس** الحاجب والعيب المقتضي للخيار ما وجد
 قبل العفر **السادس** وفيه ثبوت الخيار للمرأة كخاتمة بغيرها
 الا في العيب عور البصير **السابع** في الغلب من انتقم فنكح
 النكاح مع البصير الاول يرد العيب الحادث بالرجل بعد
 العفر ثانيا اول بين والمرأة الخيار بسببه الا اذا كان العيب
 اعنى اذا حدث بعد الوطء ولو مرة واحدة فلا خيار لها
 ونفقه **ابن الحاجب** حتى في ذلك الاربعة اقوال ذهب النكاح
 في نكاح البيت في الاول منها ثم تكلم على نظير وهو حروف
 العيب بالزوجة بعد عفر النكاح حيث قال وهو لزوج
 اية من بعده اي حدثت العيب بالزوجة بعد العفر اية
 نزلت بالزوج فلا خيار له بل ما امسك او طلق ثم تكلم
 في الرد بالعيب القديم السالك بنوع العفر بانكار الرد الزوج
 به بقوله وبالفرد الزوج البيت الاول ان قوله والحادث
 ام بعد العفر وهو تكرار مع قوله اول والعيب في الرجال
 البصير كانه كرر ليستقيم منه حروف البصير بالزوج
 فانه لا يوجب للمرأة خيارا وهو القول **الرابع** عند ابن

الحجاب كما تفرغ ومعه قوم من الكثر يوجب لها الحجاب
 وكذا الجزاء البسيط اذا هو امر من غير وهذا المعصوم هو
 منكم وفوق الصبي خليل ولها فقط الرد بالجزاء البسيط
 والبر من المضي الحادثين بعد، فيخلص من كلامه انه يستثنى
 من العيب الحادث بالزوج بعد العقد فثبت ان العاقبة
 بعد الوطء والبر من البسيط فلا خيار بينهما للزوج بقوله
 الا اعني اذا كان البت وقوله الا حديث بر من منزور فلا
 خلافا في خيار فريد للمرأة ولو عجزنا خيار بدر الطلاق
 وكان اولي والله اعلم **تكملة** على رد المرأة بالعيب العديم
 فصار وزوجه تصان بعقد، وتخلص من كلامه ايضا انه في
 في المستلقة التي هي ان الحجاب فيها اربعة اقوال وهي
 خروج العيب بالرجل بعد العقد فثبت منها الاول في البت
 الاول من هذه **الرابع** في قوله الا حديث بر من منزور وفوق
 النكاح والعيب في الرجل من قبل النكاح، معناه ان العيب
 الحادث بالرجل بعد العقد النكاح سواء حدث قبل النكاح او بعده
 بان للزوجة الرد به وهذا هو القول الاول غير ان الحجاب ولما
 دخل في قوله وجده عيب الا عني اخى الحادث بعد النكاح والوطء
 وهو لا يرد به استثناء النكاح فصار ان العاقبة اذا كان
 بعد الوطء ولو مرة واحدة فانه لا يرد به وهو مصبنة تزلت
 بالزوج وقوله وبالعقد الزوج البسيط يعني ان العيب
 اذا كان بالزوج فانه يرد به قليلا كان او كثيرا فدلما كان اي
 قبل العقد او عاده ثامره الا اذا كان الحادث بعد، يد حاسم
 فلا يرد به عمل المشهور وهذا هو القول الرابع غير ان الحجاب

لا تفرغ

كما تفرغ فكان النكاح حتى القول الاول الرابع مما عثر ابن الحجاب
 وزاد ابن الحجاب بعد ذلك بقوله الاول الرابع مما عثر ابن الحجاب
 خفونه الحادثين بين السنة فان سمع والابن في بينهما وفيل ان
 كان يود بينهما وعزم الا والجزء البسيط كذا التوضيح اي
 بين السنة اذا رجم يود سمع بين بينهما ان شاء، والمطاع
 القول **الرابع** انما يحدث بالرجل بعد العقد فلا خيار للمرأة
 الا في البر من البسيط والجزاء البسيط والجزء اذا حدث بعد العقد
 قبل النكاح اما بعد النكاح فلا خيار لهما به وعلى من اقصى من
 المختص بقوله ولها فقط الرد بالجزاء البسيط والبر من المضي
 الحادثين بعد، لا يكسرها عني اخى ونحو ذلك ما اراد به في النكاح
 قبل الدخول وبعد، اي بعد العقد **و** حتى ان عني فثبت من
 تامر زوجته اذا، ثلثة اقوال الاول القائل لا يرد من عني
 سمع زونا من العيب وانزول **الثاني** ان العيب لهما به
 عيني راي ابن القاسم ورواية الثالث ان حدث بعد النكاح
 العيب والاقوال **الثاني** وقوله زوجة تصان بعقد، يعني
 ان الزوجة تزد بالعيب السابق على العقد ولا اشكال في هذا
 واما ما حدثت بالمرة بعد العقد فمصبنة بالزوج ولا خيار له
 بان شاء، امس او يارو بان يارو قبل النكاح لزمه نصب الصراف
 وان يارو بعث، لزمه الصراف كاملا وعم ذلك بقوله وهو
 اي خروج العيب بالمرة من بعد العقد اربعة تزلت بالزوج
 فلا رده به **وقيل** في المواقف غير ابن عيسى فثبت بالمرأة من
 عيب بعد العقد لم يرد به بالزوج ابن رشد ما حدث بالرجل
 بعد العقد من جزاء ثلثة اقوال **الثاني** ابن القاسم لهما الخيار

از كا وينا الا از رجى بره، فلا يعزب عنهما الا بقران جلد
 تهنه ابن عرفة والى ثم اذا حدثت بالرجل بعد العقد فقال ابن
 رشد يسمي امرأته فافا وسند يد، او كثر، سمع ابن القاسم
 يرد به وقال المتن كج حرقته جنون الرجل بعد العقد وقبل
 الدخول كجودة قبل العقد فافا وكذا الجزاء ففلا وجه
 اذا حدثت قبل الدخول او بعد انقضى والعيب مبتدأ ويص
 الرجل ومن قبل البناء في محل الصفة للعيب وجملة الرد تقينا
 به جيز المعيب والى ابط جملة الجمل بالمبتدأ ضم به العايد
 على العيب والزواج مبتدأ وضمي، يردوا العقد ثم يتفق ببرد
 وزوجة مبتدأ جمل، محذوف اي يردو بها ثم يتفق بكذا
 المحذوف **والرئى العرج في النساء: كالنكاح والعقل والافضل**
 بين ههنا ابرج المرأة فهو نكح قوله في بيان ذلك العرج يبي
 الرجال ودا ابرج الزوج بالعضا كما يجب الخ يعني ان ذاء
 برج المرأة هو الرتو والعز والعقل والافضل ابن الحاجب
 ودا ابرج المرأة يمنع الوطى او لرتة كارتو والعز والعقل
 وزيد النكح والافضل النكح عياض الرتو يقع الرأ **و**
 النكاح النكاح موضع الوطى والتمامه والعقل يقع العين
 المصرفة وفتح العايد في النساء كالادارة في الرجل وهو
 جروحه في العرج والعز يقع القاب وسكون الرأ مثله
 لانه قد يكون خلفه عايدا ويكون عظماء وقد يكون في
 قال عجمي **والما العز يقع الرأ** وهو المصير وهو الا حسن
 هنا يكون موافقا ليا في العيوب بل كلها كلها صاد
 ومن عدا يقع فن الخطا قوله وزيد النكح والافضل اذ

هنا

هنا في الجمل والكن من العرج لازا للمصنف اجن ذالا
 عودا، جرح انقضى والافضل اختلاط محل الجماع ومجرى الميول
 اي زوال الخابل الرقوى الرب يبينه او اذا وقع ذالا لا يفسد
 بكونه ولا يفسد والبخار والافضل يمنعان لذة الجماع
 لا مطلقا الجماع فالافضل والافضل وسكون الفصح وجملة النكاح
 الرتو ضرورة الوزر اوله انقضى لم يصدر اقول لا رتقت
 النكح **رتقا ولا تزد منكم ولا تطل: وله، لا يثبت ط يثبت**
 يعني ان المرأة لا تزد من الصوب المذكورة قبل ولا تزد من غير
 كالنكح واهي العور والتطل وفتح عضو وكذا لا الا لدا الزوج
 على شرط السلامة فيعزل بالشرط ويرد بفهم ما تقدم **قال**
في المعرف قلت بان تزويجها ونكاحها يعرف بها فاذا اتممت
 او عور او فطعا او تشلا او مفعدة او مزولة من ذنبي
 او سودا فافا فالام لا ولا تزد النساء في النكاح الامن
 العيوب بالاربعة التي وصفت **ومن كتاب ابن يوسف**
وسئل ابو محمد ان زيدا كما يكتب النساء في صدقاتهم
 وهي صبيحة العقل والبدن او وجد طالعها لا سيما او تشلا
 فله ان يرد بها هذه التي كتبت في الصدقات فقال لا ينفعه ذلك
 وليس كما شرط حتى يبين فيقول لا عا ولا تشلا فان ولو كان في
 موضع صبيحة البدن سليمة البدن لراثة له ان يرد بها
 اذا وجد بها عا او تشلا او غير ذلك وهذا اكلان يعني علمانا
 ونعني نحن فالافضل والافضل واشتق كل ابرج من الرد بالهواء
 اذا انقضت السلامة لعدم اندراجها عيبا، فن العيوب
 التي يرد بها اذا انقضت السلامة ونكح طام انقضى

ومن المرونة ان وجدها سودا او عورا او عيبا لم تزول ولم يرد
 يعني العيوب الاربع الا ان يفتقر الى السلامة قلت بان شرط
 انها لم يمتد باذاتهم عيبا او شللا او مفقرة ابردها فان لم
 اذا اشترطه على من انكحه اياها لقولنا لا يمتد بزواج امرأة
 باذاتهم لغيت ازواجهم على منسب فله رد ها ولا جلا
 عيبا غير ان يفتقر اي يفتقر نكاح كما قال في موضع اخر بقاء
 عكس هذه الرخصة لا ان ينجون فتح الرأفنا ان يرد من اجاب
 الولي الخاطب عند قوله فيل يوليت سودا او عورا بقوله
 من قاله هي ايضا الكذا فلا خلاف ان هذه امر لا يوجب
 رد لها ازواجها بعض الا واما الخلاف ازواجها الولي
 عند الخليفة باليساخفة العيب ابتداء من غير منسب وهي
 سودا او عيبا في لغو، وتكون من كفا فولا والمنسب قولنا
 صحيحة في جتمها فيل هو كسر ط السلامة من غير عيب
 وحكي عن عبد الحفوع عني عن النبي انه لا يوجب له ذلك الا في
 طاهر المذهب انها لا ترد بها حتى النوع كما جره خلافا لاجن
 حبيب ابن ربيعة ابن حبيب يرد الف عاوا السودا ابن ربيعة
 نقله عن ابن النجيم بشرط كونها من غير **وبسبب** الخلاف
 نزد بالبحر والحقن وتوثر انما في الارزاق اولي بالردة انتهى
والزواج حيث لم يجرها بدل **لم يرجع الا بالاشراط عندنا**
ما لم يزل عذرتها نكاحا **مكتنجا فانه يرد مقتنجا**
 يعني ان تزوج على انها جاز بوجودها ثيبا فلا رجوع له
 لا ابل في اللغز هي التي لم ينعقد عليها النكاح فقط
 وحده كزلا ولا يرد لفظ ابل على كونها عذرا وهي انثى

كنا تم ربا عذرا لفظ القدرح فان كان زوال عذرتها فكلح
 كنموه عذرا الزوج ولم يعلم به فله رد ها اذ ليست ببل الحنية
 وعلى هذا فيه بقوله والزوج حيث لم يجرها بدل لم يرجع ثم قال
 بطل عذرتها البيت ولها من تزوج امرأة على انها عذرا او غيرها
 ثيبا عني عذرا فله الرجوع وعلى ذلك بقوله فلا باس بشرط
 عذرا المسواو عن ابن ربيعة لو شرط ان يكون عذرا او غيرها ثيبا
 فله رد ها اتفاقا **وبسبب** من شرط كونها بكر كزلا ولغو
 فولا زوالا عذرا عليه ان يفتقرن وصوبه واخذ بديها عند مف
 المتأخرين **رواه ابن حبيب** عذرا لا واما العيب ان لا يرد له
 بذا لا افتقر **الخطاب** **وعلى عدم** رد ها بالثبوت في الزوج على
 انما بدل **قال ابن ربيعة** عذرا المنسب وان يفتقرن بوبان انما
 ثيب من زوج نكاح الزوج الردا فني في قال المواقف ابن ربيعة على رد ها
 بالثبوت ان كثر فيه دعواه انه وجرها ثيبا فله عليها العيب
 اذ كانت لها ام يوصفها وعلى ابيها ان كانت ثيبا انما ابني
 حبيب ولا ينطرحها النساء ولا تكشف الحرة في مثل هذا انظر اذا
 فلا لم اجزها من العذرة فوقي بغير جماع انظر نواز ابن الحاج
 بغير ما ذكره عن شيخه الشيخ ابن ربيعة فان كان يفتقرها القوابل
 ويشدد فيه ذلك **ومن نواز ابن ربيعة** فيل العايب عني ان شرط
 عذرا او غيرها ثيبا فله الرجوع اي في كل من تزوج الزوج وطهر وفتن
 بطل على المرأة ولا فتن من لعب او فتن ومن نشر الجعفر فبأنه
 الحينة ويؤول الحجاب وليس يوجب على كل حال الفهم وانظر نواز
 انما يفسر نواز ما تقدم عن ابن ربيعة ان الردا اتفاقا في قال
 المواقف المنسب ان شرط ان يكون عذرا او غيرها على غير ذلك

رد له **رواه ابن حبيب عن نبالا** قاله الشيخ ابو بكر عبد الرحمن
 قال لا زال العزلة تزهد من الفجرة والحيضة كما قال الشيخ
 وقد تكون العزلة تذهب بغير عقر النكاح فلا يلزم علم الزوج
 شي **وسئل الشيخ ابو محمد** اي زوجة تزوج دكا بعد ثبوت
 هذه نازلة نزلت بالزوج وبلي من جميع الصراوات دخل وخرج
 از لحلق قبل الدخول **وفي المروءة** يظهر بها حمل قبل ان يذلل
 دها قال ابن الفقيه من زوجت ارضا طلقوا ارضا امسكوا ولا
 بالمحرمه الولد وكذا هي **المنيعة** يمنعها وليا المرأة تزهد
 عذرتها بغير حمل ان يشيعوا ذلك او يشيعوا دابة لم يقع
 عذرها العار عند ذكائها فان اوجبت في اللوا ان يعلم الزوج
 عند ذكائها ما جرى عليها بان يعلمه قال الشيخ لا مطلق
 للزوج **وقال الشيخ** للزوج الرد والرجوع على الاب قال ابن
 العطار وهو الصواب عند الشيخ **كلام الموازين** تنبيهات
 الاول قال مفيد هذا الفصل مما لا بد منه بعضه تلخيصا من
 بعضه تنويعا منه الله ان الخلاف المتقدم في الرد اذا لم يجرها
 دكا انما هو بين عري غير اهل باهر وامام عريها اليوم بل ان اشترط
 البكارة كما اشترط كونها عذرا ولا يبرؤ بينهما في عريها
 فانهم يفتنون بالبكارة كونها عذرا لا عري قبله زوج الرد اذا
 وجد ما يثبتها سواء قالوا دكا او عذرا **الثاني** اني تنبه
 العري غير قوله وجرت لها مفتضة او وجرت لها ثيابا او عمل
 انعجب بالافتقار وما به معنى وهو قاب عيار انهم جرد
 حقه الفدي **الثالث** يقع من قولهم ان العزلة تزداد الفجرة
 وغيرها كمنكر الخي فبالله الحيضة ويزول الحجاب ان العزلة

هذا هو
 قوله

كما تزداد في محلها ولباذي شي وهو الذي عني عند
 الشارح كما تقدم فخالج ردها **الرابع** فيهم من قولهم
 مع نوبته عدم الزم في انتم اذ كونها عذرا او قد تكون
 العزلة ذهبت بعد عقر النكاح اخ ان اراد الزوج حتى
 يثبت ان زوالها كان قبل العقد عليها كان لا حل لا اشتراط
 في حمل زوالها على الحروف حتى يثبت ثلثا بعد انتم
الثام من انظر قوله فيمن حضر بها حمل قبل النكاح ولا
 بالمحرمه الولد بالزوج طاهر ولو انت بدستة اشهر
 فاكث من يوم العقد عليها وليس كولا بل بالمحرمه اذا
 انت بدستة ولا ولا يمنع الا باللعان وانما لا يلحق اذا
 انت بدستة من ستة اشهر والما علم الله **سادس**
 قول المنيعة يمنعها وليا المرأة قد عذرتها من عري
 جماع ان يشيعوا ذلك **الاربع** قلت علم الله عند ذلك
 عمل العامة قلت **فيما يقع لهم من ذلك** وكذا الموقوفون
 حتى عقروا **اي** ذلك الا الوثائق والسجلات وفرو وقعت
 في ذلك العلم وثيقة بخط الامام العالم الحسن بن علي
 ابن عبيد الله النعماني الشافعي بالواشع يسب وقد تقطع
 بعض اهل اقبها فقدمها ونصر ما وجدته من ذلك الا
 هذا كتاب حصص لرفع ما عسى ان يكون من الخنوع عقره
 فليكن لا ينتم ثلاثة الصغرة في حجره وولاية امره لما
 جرى عليه من اقرار الرب لا يعاقب بالحرر وذا لانها
 مشتت في الارض متبينة الصبيان ولعن لعن امنا لها
 من الولد ان يمس فكتا على حجر احباب ومها واسفط عذارتها

وعلم من يوقع العقد عرف تارة اذها من يشوب الرجال
 اليها الصغر فما يضع سننها في رفع الاكتمال فيمكن
 الزايب التي تكادها طيب البعض زعم اليها وان راجع
 حجابها يرفع لفضاء رب الارباب واذا ذكر عذرا لم يكتف
 انفس قبله ولا جاز ويتشبه بغيره الوثيق من علم
 صغر الكنت المذكورة على الحقيقة في كل انفس
والقول قول الزوج قبل البتة في قول العيب الزايب
والقول بقول الزوج قبل البتة في قول الزوج اذ لا يباين
 يعني اذا طهر بالزوج عيب واختلف مع الزوج فادعى الزوج
 ان العيب قديم بوجوب له التحار وادعى الزوجية خروجه
 فيكون مصيبة بالزوج فان كان اختلافا فلما قبل البتة
 بالقول قول الزوج في قدره وعلى الزوجية يكون خادما
 وان كان بعد البتة بالقول قول الزوجية خروجه او قول
 ايضا وعلى الزوج بياض يكون قد علم وعليه تبديف
 والزوج اذ لا يباين بوجوب يقع طهر ابرع ان افطن اذا
 طهر بالزوجية فادعى الزوج ان لا يباين فديما
 وقال الاب بل حدث بها فان كان قبل البتة بالقول قول الزوج
 وعلى البتة البتة ام خروجه وان كان بعد البتة بالقول قول
 الاب وعلى الزوج البتة فياها على اليسوع فيما وجد
 من عيب بالصلقة باختلاف فيه الحكم فيما سوا ذلك لا
 ابرهت في صماعة عيسى والشح وقد وقع ابرهت في
 الله في غيره المصلحة ونحو هذا العقب في المواضع
 ابرهت في قال الشارح قل بوجوب البتة اقامته شهادة

فيهما

اذ العيب

ان العيب بغير فريخ او حادث او شهادة اهل المعرفة بانه
 قديم افاد من امر العقد او حادث بعد العقد او كتمل بالشهادة
 في الرقبة وبقية الثواب فزاد ما يحتمل ولم ارفيد شيئا انفس
وقوله والقول بقول الزوج بعد البتة بيل قوله قبل البتة
 ولطفه اياه ان الزوجية يقرأ بغير ركة اللهم لك فيما
 للوزن والاشارة في كونه اذ لا تكون الا خلافا بغير البتة
كذا يرد في النكاح العيب كغيبته او مسنن فاقصيا
 يعني كما يفرض للزوجية خروجه عيبها المتنازع فيه بعد
 البتة كذا لا يفرض لها بريد الزوج اذا تزوجت على انه ذو نسب
 بوجوبه لا نسب له اي ولد زني وهو معنى قوله لغيره ام لغيره
 وهو بغيره العقب المعجمة وتشتد بداليا من انفس ويحكم
 بقول اللغويز في كسر العقب او تزوجته وهي حرة على
 انه حر بوجوبه كعبه او فيه شتاينة رؤيتها الحيا
 في رده والرضاء في الوجهين وكذا لا عكس المصلتين تزوج
 امرأة على انها اذ ان نسب بوجوبها انت زني وهو محلي
 ايضا وكذا لا من تزوج امرأة على انها حرة بوجوبها انت
 اما مسئلة وجود احد الزوجين ولا زني في المفرق
 وجود المرأة فتزني ما لا **يل** عن رجل تزوج بها عابها
 الزلية فقال اززوجها منه على النسب فادعى له التحار وان
 كان نوال يزوجهها منه على نسب فلا خيار له قال ابن القاسم
 وادى لها المهر اذ دخل بها ويكون ذلك على مزرعة الا ان يكون
 عمره مثلها احد وهي التي عمره من نفسه فيكون ذلك
 عليها انفس وفيه ايضا وجود الرجل ابرهت في كذا لا

تزوجت على نسب ففرما بهما بالخير فقلت **فان كان الرجل**
لعينة وتزوجها على النسب وعلمت بفعلها ان نزلها ان كانت
الما تزوجته على نسب اقم **واما وجود الزوج** عيبا **فبني**
العينة من جماع عيس انما القامع سبيل عا الرجل فيزوج الحرة
عنه ان جازا فهو عيب كل يكون لها الخيار قبل ان يزوج ذالا
الى السلطان وتلق بموضع ايها السلطان اذا رجع ذالا اليه
امرها ان يوسعها فمطلقا ما كانت قال اما الذي عزم من
نفسه فلما مرته ان يختار قبل ان يزوج ذالا اليه السلطان بما
كلقت به فبعضها جاز عليها قال ابن رشد يربوا ذالا
ان فعلت جازا ذالا ان كان الزوج يفر بانه عرها وبي
العينة **سبيل** انما القامع عزمها ان تزوج حرة بطانت
معه نسبي ثم ادعتا انه عرها من نفسه ويحكم انهما نفعل حين
ذلك انه مكاتب قال ابن القاسم انما ان خلع الطهال نفعل
ويكون لها الخيار من العبيد من يكون في تجارتها ومنظرة
حالا الحرة في امره في حررها من نفعل بالقول فلوها مع يمينها
ازاد على عليها انما علمت اقم **واما وجود الزوج** امة
فقال ابن الحاجب ويصير في امة تغربا في ذالا فلما حرها او
المثل والمستمى التوجيه وانكح بالافل انما هو اذا لم يمسكها
واما اذا امسكها بالمسمى ذكره في الجواهر **فبني**
المواو عن المرونة من تزوج امرأة اجنت ذالا في علم
بعد ان يزوجها انما اذن لها السيد ان تستخلف رجلا
على انكحها بغيرها المسمى الا ان يريها صراوا المثل ففرما
زاد ابن يوسف فيما ان لها الا فلما المسمى او صراوا المثل وله

تزوج

ان نسب على نكاحها انفق **لعينة** يفعلون باليما وتوفي في كل
المفعول الثاني اليها يعني وجرو مستم فاما مخطوب على كل
لعينة **فصل في الايلاء والظهار** **له** **له** **له**
ومن لو طلع يمين متعده : لزوجه فهو مستفاد او بعد
فهذا الاكوالع وتلك الوجب : له الذي في نفسه لما اجتنبت
ان يجر ذالا يلاء خلع زوج مما نزل وكذا زوج يوجب
خيارها في طلاقه الرضاع قال الشيخ في اعظم من علم ان الحاجب
يعرجه في قوله الخلع يمين يتضمّن ترك وكذا الزوجية غير
المرضع اكثر من اربع اشهر بغير الحنث فيها كما يقول
خلع الايلاء في اللغة هو اليمر مطلقا وقيل مع الاحتياج
ثم استعمل في امتناع خاص وكان الشيخ ابن الحاجب يعلم ان
الا يلاء اللعوبة استعمل في عا به يعرض له لوله بفعل او تخصيص
وقوله يتضمّن اشار الى التضمن اللعوبة التي يعا الدلائل
الطلاق وقوله ترك وكذا الزوجية اخرج به اذا خلع على عي
ترك الوط **وزاد** عي للرضع يخرج به صورة الرضاع بان لم
يرد ضررا على قول ما لا واكثر من اربعة اشهر اخرج به ما اذا
خلع على اربعة اشهر بماد وكذا وقوله بغير الحنث فيها
كما اخرج به ان زوجة بغير ايامه انما هو انما هو عي
ذالا لاياليه من عا في ذكره تحت ابن عمر في مع ابن الحاجب
واظهاره في ذالا بعد ان ثبتت في قال الرضاع في حر ابن
عرفة المنفرد **قوله** بوجب خيارها في طلاقه اخرج
به ما لا خلع على ترك الوط اربعة اشهر باقرا فبان في خيار
لها في ذالا والله اعلم **ابن الحاجب** وشي ط المولى ان يكون زوجها

مسلماء كلبا فيصور وقاعه وقال اصنع لا يصح ايللا الخصى
 والمحبون ويصح من الخواهد والاصحح والمريض انقص
 والى الايللا وبعضها كما اشار الناطح باليسين وبنات
 الخلق مع حرانظها ان كسا الله يفي ان من حلقها
 تبرا وطا، زوجته اكثر من ان يفتق بضم مول وهذا ان
 كان حيا واما العبد فاحسن من سكر نزل الحكم ان وقع ذالا
 بوجل الزوج كما ياتي فان جاء اي رجح لما حلف على تركه
 ونحو الوك وكذا داخل الاجل العمل عند الايللا وكبر
 عز يمينه ان كانتا مما تكبر وان انقض الاجل ولم يوف
 وفعي الناطح بما جاء والا حلق عليه قال المنطلي
 واذا اال حن من ان ارقتا شق فزون او غير سكر بزوجون
 بلا حكم له فان زاد ايللا الخ او العبد مع ما ذكرنا، او
 كان مدد الم بوقفة بكرة او قدم مخر له فخذ لا فبالزوجة
 فحقة في الصم عليه او كلب الواب لها في البعثة او
 الخلاق وهذا اذا لم يمين من الوك مع نفع الله
 وفي المختص اكثر من ان يفتق اسكر او سكر بزوج
واجل الايللا من يوم الخلب: وحاشا من يوم رجب
 يفي ان من ابتداء من الاجل للمول فوصيلا وهو انه ان كانت
 يمينه على برك كلبا وكهنته فابتداء الاجل له من يوم الخلب
 وان كانت على خشت فاليمين التوضيح كما لو قال ازل اذ خل الرار فانت
 طالو بابتداء من يوم الرجوع والحكم التوضيح اي كل من كانت يمينه
 على خشت كما لو قال ازل اذ خل الرار فانت طالت وقبر تقدم هنا
 عند قوله في الطلاق وان كان نبيها اي كمن يستوجب تخفيفه الخ حكرا

في

كان شيئا بخنا بفقر هذا الحلو وهو ان يوف من كلامه في الجواهر
 وقول ابن رشد من منع منها عند ما اذا او خا صله ان المول حقيقته
 اجله من يوم اليمين واما من الخواص اجله من يوم الرجوع ونقداهو
 المستثمر وقيل اجله من يوم اليمين كالا والى الحاجب ويكفي
 بالموالي من منع منها السد بها اذا قال لا امر اتيه كما خلق
 وقال يوتي واشرة معينة ونسيت عينها فانه يوف بها جاء
 ان يفتق ان جاز كمال او فاضنا عليه وكالمول ثم قال ابن الحاجب
 عما طبعها عمل المالحو بالمول ومن امتنع من الوك، بالعلقة وعرف
 منه خاضا او مضاهي التوضيح عرف بالقر لم يمتنع لعله في خاوما
 ذكر، المصنف مروي عز ما لا كنه خلاص المستثمر والمستثمر
 تمولد لقب المروني ان لها ان تقوم بالعرف او واذا اقبض ضره
 طلفت عليه من عجزه بابل قال ابن الحاجب عما طبعها عمل ما ذكر
 ومن احتملت مرة يمينه اقل كما هو قال ان حقيقته حتى يكون
 زير وخود الا فاله في المروني ابن الحاجب ان امتنع اجله من يوم الرجوع
 وايه افول من يوم الخلب التوضيح الضيق مع اجله على ان المول من
 الخو بالمول وهو لم يوف يوم الخلب اي من حلف على تركه الوك
 وعلم ما قال ابن الحاجب باسقاط من امتنع من الوك بغير علة
 لو كتم طلو عليه بل من اجل في المستثمر ذهب الشيخ خليل
 حيث قال والا فليمن ان كانت يمينه صلي في تركه الوك بان
 احتملت مرة اليمين اقل او حلف على حقت بمن الرجوع والحكم
ويفع الطلاق حيث لا يبي: الا على ذب العذر في ان الخلب
 يفي انه اذا انقض اجل المول ولم يفي اي لم يها فبان الطلاق يفع
 عليه الا اذا كان له عذر كالمرغ والمحبون والغاي بلا تطلق

بنقص فضا الا بطلانها حتى يكف هذا الا بان امكنه ولم يفعل طلق
 عليه ابن الخايب وللوجه المطالب اذا مضت الاربعة اشهر في
 مرة الحاكم بما يعينه او الطلاق بان ابا طلق عليه التوضيح
 وفي المولى فله طمان الاول ان يقول الطاو الخكم فيها ان يخلق
 عليه مرغى تلووم **والثانية** ان يقول الخايب تلووم له فيها
 ولجتمرة بمرمرة بان ينز كند طلو عليه والبعة هي تقي
 الحصة مع التيب فالابن الخايب ثم قال ابن الخايب وان كان
 مريضا او مجنونا او غايبا قبل ان يمين على المستور ان كانت
 مما تكبر قبل الحث كما يمين بالة او تجمل الحث كفتوا بعد
 وايا نة الزوجة المخلوف بها بان ابا طلق عليه وان كانت
 معالا تكبر تكبر قبله كصوم له بانه او يمين لا ينفع تجمل
 الحث فيه كطلاؤه بمرمرة فيها او غيرهما ما يعينه او غير
 ويغت ان ابن الخايب ولو على مغيرة شترين وقال صحون
 الا كثر ان الوعد كافي ان يكتف الوعد بان ابا طلق
 عليه ان تقضي انظر التوضيح **ومما دعي للوكم للنفس**
ليس له كالشيخ من ابله يعني ان العاين عن الوعد كافي
 العاين عن الجماعة لا ابله له وخرق الحث الكتاب الخيم والحيون
 ومن فطح ذكره فالرجوع المرفق قلت **اراية الشيخ**
 اليك الذي يقرر على الجماعة اذا اوامر امراته ابوف بعد
 الاربعة اشهر فاله وانما الا بطلان على من يستخير ابينة
 بالجماع وكذا الخيم الذي لا يطل ومثلهما الذي يولي امراته
 ثم يفصح ذكره وليس على واحد منهما ابله توقف اشترى **ويش**
ابن الخايب في عدد شروط الوعد المولى ان يكون يتصور وقاعد

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية
 في مدينة تونس

وقال اصبح

وقال اصبح يصح ابله الخيم والحيون التوضيح لان للزوجة
 منعقة فيما الا عنه من المصاحفة والمباشرة ولا الا
 تزوجته فاذا انقطع عنها ذلا وجب ان توقف فان
 واما الشيخ فلما اذا افترء الكم لا ان يكون فيه
 حرا فيقصعد عنها اشهر **واجمل المولى** تسو رارفة
والشرك انما للوكم معه **بمع** الة حب التي قصر اللعز
 من بعد زجر حاكم وما اردت **بعد طلق** وفي الطهارة
 لمزاجي التكفير **الم جاز** **واجمل المظاهر** الماخوون
 من يوم ربيعة **الم المستور** من بعد ان يوم ربيعة
وهي على ان تيب **التكفير** اشملت الايات على خمس
 مسائل **الاول** ان يلبس على ترك الوعد اكثر من اربعة اشهر
 لقوله تعالى لا يكون من سابعك **ثاني** ان يلبس على ترك
 الالة قصر التكفير لقوله وتاجيل وجب **ثالث** ان يفصل الاجتنب
وهذا الحرج **واما** العبد باجل ابله تسهر ان كما يانه
 للمولى **الثانية** من امتنع من الوعد من غير عذر قبل
 قصره اضربا تزوجة بقرع امرها **الم السلطان**
 فيزجره عن فعله بان يزجر تلووم له ثم ضرب له اجل المولى
والثالثة انما يقول **والثالثة** انما يقول **اللوكم** معه
 ام مع المولى **الاول** وهو انما جيل بالربعة اشهر والى هذا
 اشترى ابن الخايب لقوله ويلجوب المولى من منع منها
 تسلا **ومما امتنع** من الوعد من غير عذر الخ فيه حب انما
 على هذا القوال وانما يكون المولى ويحب له الا جيل الخزعة
 التمر وقد تقدم ان هذا خلافا للمستور وان المستور

مرقب المرونة انما تطلو عليه بعد تلوم من غير ضرب اجل
 فاربع المرونة فارما له وتروا وكم من وجهه من غير ضرب
 ايللا لم ينزل اما وكم او كلون يريد تلوم له بمقدار اجل الايللا
 واكثر انتم انتم الله المطامير زوجه اذا اقتنع من
 التكيف فانه يدخل عليه الايللا ويحلون عليه بعد اجله
 وانه لا رتبة للمرونة وان للعبه **والتي هذا النصار يقولون**
 في الطهارات لمن ايم التكيف في الجارية والاشارة بزالا
 لتناجيل المعروف **قلت** هل يدخل الايللا على الطهار
 فان نعم اذا كان يقر على الكفارة فلم يكن ومضت اربعة
 او اكثر وفيها ما ان يكبر واما ان كلون عليه اذا املت
 زوجة فلا لانه في ترك الكفارة وهو يقر عليه
 مضاربها وهو قول الاشراف في خلافه في ابتداء
 اجله عليه اقتصر امرا اذ في وعين المرونة وفي المصلحة
 قولنا ان الايللا من يوم تميز الاضرو وهو مرقب المرونة
 وقد حكي صاحب المحقق في الايللا في حيث قال وبعد
 المطامير ان قدر على التكيف واقتنع كالاول وعليه اختصرت
 او كالتاليين وهو الاربع او من تميز الاضرو عليه ثوبت
 اقوال الخ **مسألة** ان كفارة الطهار على ان تميز على
 التكيف **قوله** فعل **والرأي المحققون** من قضاة دينهم ان يعودون
 لما اتوا به من رتبة من قبل ان يتماضوا الا انه التوجيه
 لا خلاف في ترتيبها العتق ولا في الصيام ثم لا خلاف
 في قوله في ذلك انما جيل ومزجه زجر حاكم وغير تلوم
 يتغلغلان في هذا من قوله اذا ان استقر انما في اللوح

مع المولى

مع المولى في التناجيل كايضا او حاله كذلك التناجيل هذه
 تسمى في هذا زجر حاكم وبعد تلوم **كذلك ايضا ما له طهار**
منه على الوطى له اقتدار في قوله كذا البيت تصور اجمع
 لقوله ومما دم الوطى للنفس البيت فينه كما ان التكيف
 ومن يشبهه من زجر قرة له على الوطى لا يدخل عليه الايللا
 فيكون ذلك الطهار لا يصح منه وهو قول المحققين وفيه يصح
 منه وله صدر ابن الحاجب فقال ويصح طهار الطاهر عن
 الوطى لما نفع فيه وفيها كالمجبوب والرتقا وقال المحققون
 لا يصح التكيف وكذلك الناطق ذهب عن قول المحققين والله اعلم
وان يكره المطامير او مولى غير ابو جيل نصف هذا التناجيل
في الطلاق في انقضاء الاجل في قوله نصف الموجهة الاول
 يعني اذا كان المطامير الذي اقتنع من التكيف ودخل عليه
 الايللا غير او المولى من اولا وقبله غير ايا كان واحدا
 منهما ابو جيل نصف هذا التناجيل المتقد في قوله
 واجل المولى يتصور اربعة ونصف وهو يتصور ان ما اذا انقضت
 التناجيل وان لم يبق كلون عليه لغيره ثبوت المرونة
 والاطهار ولا امتناع من التكيف والايللا والايللا من العينة
 والى ثبوت هذه الاشياء انما يقول بعد دفع الموجهات
 الاول في البيت الاول من هذا **قوله** واجل المولى يتصور
 اربعة والثاني في قوله في التطبيق على الخ **قوله**
 لا جرو يقع الطلاق حيث لا يبق الصبي وقوله **قوله**
 في انقضاء الاجل في بعض مع فهم للمطامير في احواد خلوا
 في اعم **قوله** ان كان احقر الزوجين ضعيفا كان كاز الزوج

حرأضربه له أربعة أشهر وإن كانت الرخصة منه وإن كان
عبد أمستصواب وإن كانت الرخصة حرة فإنها من باب
الطلاق وهو معتق بالرجل في ذل العرة فإدخالها معتقة
بالنفس **وعلى الرخصة فيما أوردناه من باب العرة أو من كذا**
فيه أن المولى إذا طلق عليه فإدخالها المولى أو من كذا
من أربعة ثم راجع الزوجية في عدة الطلاق المذكور وبها
أي وضع في العرة أيضا فإن رخصته تم وتصح وبالنفس
غير أن الحاجب والشيء فليحل وكذا المظاهر إذا امتنع
من التكفير مع العرة عليه ودخل عليه الأيلاء يخلو
عليه ثم راجع الزوجية في العرة وكبر عزها كبر
الظهار المعلوم وذلك في العرة أيضا فإن رخصته
تم أيضا وكذا المولى إذا كانت يمينه مما تكبر قبل
الحث كاليمين بالله قطعا ثم طلق عليه ثم كبر عز يمينه
في العرة وراجع فإن رخصته تم وحسوا والله أعلم
راجع تل منقما ثم كبر أو كبر ثم راجع فإدخالها المعتقة
لأنها تكون مهر المراجعة لأنها مطلقة لا يجوز الاستمتاع
بها بغير الوطء إلا بعد المراجعة فبطلانها عزها ثم راجع
منقبة على الخطبة إن جاء تحت رخصته والخطبة قوله
مرجاء في العرة هو خام بالمولى إذا كانت يمينه بطلاق
ونحوه أو من كذا يصح رجوع المولى إذا كانت يمينه بالله
وللمظاهر والله أعلم **باب في التوفيق**
أعلم أن كل طلاق جو فعدا الحام فإنه يانر الأطلاق
طلاق المولى وطلاق المعسر بالنعقة ثم الرجعة في المولى

مستحق

مستحق كذا في كذا اليمين في العرة فإنها الماطقة عليه
للأضرار المأخوذة عنها في الجماع بسبب اليمين فيو عاده عليه
بدون الأطلاق ليعقده إلا العز على كذا له انتقم ولا جمل
انتقم أطلاقا فلا تلي يمينه رخصة فقال المولى من
بها العرة أو من كذا وإذا كان يكون طلاق المولى رجعا إذا
كان بعد البناء أما إن كان قبله فبأنه صرح به غير واحد
منهم ابن الحاجب حيث قال إن الأيلاء ولا رجعت به غير
المردود بها انتقم **فصل في اللعان** إن عرفت اللعان
حلب الزوج عن زنى زوجته أو نفي حملها الملائم له
وحلبها على نكر يمينه أو وجب نكوتها حدها الحكم
فأقر **الرخصة** قوله أو نفي حملها بصريحه فيقول
والجمل لا من نفي حملها بقدرها الولد وكذا العكس وقوله
الملائم له فإنه تعارض بها إذا اتت به فلا فله من يمينه
استقر من يوم العقد وكذا إذا كان الزوج خنثيا أو مجنونا
أو عيما أو أوبى خلا ما إذا وضعت وسكت فإنه لا راع له
وقوله وحلبها على نكر يمينه إن وجب إذا عصى
بأنكر ولرها وثبت القصب بلعان عليها وأما اللعان
عليه وحده وهنر الصورة على ابن الحاجب لأنه يصح إيمان
بغير مدعيان وزينة الشيء خرج حرة الصورة وإن جلدوها
معا مضمون وكان يكون نكوتها حدها **وقوله** في
فأقر خرج به لعان الزوجية والزوج من غير ذلك فإنه ليس بلعان
سريعي وخرج به السكوت فلم يقع المولى فلا يرد على الشيء
حلبها مرة راجع ابن عرفة لأن الغاي لا يجزى إلا ليس بلعان

منزع عن انتفى ومعنى قول الرضا ع وخرج به السكون
 ان وضعت زوجة وسكت ولم يبعث ثم اراد نجيم باللعان
 فانه لا يلاعن وخرج هذه الصورة من قوله في الخبر لاغلا
 الفاضل بالجمع باللعان فانه هذه السكون على الموضع
 وكذا قوله حلف الزوج وحلف الزوجة بصرفهما اذا
 حلف على ما ذكرنا واخره وحلفت هي على تكذيبه
 يمينا واخره ايضا فخرج هذا لا يقول في حق ما لا يلاعن
 باللعان على الوجه المقتضى فيه والله اعلم
وانما الزوج ان يلبس يعني **بغير حمل او بروية الزنى**
مع ادعيائه للاسنى ... **وحقيقة بينة الاجراء**
 يعني ان الزوج الما يلاعن زوجته باحد وجهين اما ان يلبس
 حمل يطهر بها ويدينها في نفسه واما ان يكون قالمرد
 في المكحلة واما يلاعن بغير حمل طهر بها اذا اعتمد
 على اسنى ايها الحيضة باكن يعني او بغير الامايبان
 ويصح في هذا الاسنى حيضة واخره **سائر**
 مع من قوله وانما الزوج ان يلبس ان السيد لا يلاعن امته
 وهو كذا ويستطاع في الملاعن من وطاير الحاجب وقوله
 ان يكون زواجا مسلما مكلفا يلاعن الحرة والامنة والفتاة
 بينة وكذا للعبد يمين انتم وما ذكره من انه يعقد بين
 نعم الحمل على الاسنى انما هو المستحور فانه عياض وقيل لا
 يعتمد على ذلك الا في خلاف هل يعتمد مع نعم الحمل
 على الروية واخرها ثم يطهر حمل لا او كذا لا الخلف
 على يعتمد عليها معا اعني اسنى ايها من وجهه ثم رايها

بعد

بعد الا تفرق ثم طهر حمل والمستحور اعتمادا على الاسنى
 والروية كما ذكر المولى واخر طهور الحمل مع الروية
 وروية وخرها جلا يعتمد عليها مع نعم الحمل على
 المستحور التوضيح والاطمئنان لا يعتمد على اخرها
 بل المستحور ولا عليها الا اذا كانت الحامل حية فكيف
 يصح له النجس والقول بالاعتماد على حجة الروية لا يصح
 لان الحيف على امه مضمرة على براءة الرحم فيلحق رويته
 فانه لا يرد على نعم الحمل البتة انتم وقال قبل يقول
 يهتدي نعم الولد او الحمل على ثلاثة اشياء واختلف
في رابع ومعنى اعتمادا انه يجوز له بالنسبة ان
 ينعى الولد الاول الا الاول الى طهارتها بعد وضع يمينه
 وقد ظاهرا من الوضع بحيث لا يكون الولد الثاني
 من بنية الاول الثاني ان يكون وحدها بعد الوضع
 ولقريه هذا الحمل والاصابة مرة ما يناتى فيها ولذا ما
 لقلة الزمان كخدمة اسنم وكحوها واما كخرقة لمس
 حنين ما كن **الف** اذا اسنى ايها من وجهه ثم رايها
 بعد الا تفرق فيعتمد على الذي المستحور **وذكر ابن**
قتاد **سرو غنم** عز السبوري انه ليس له نجس بهما قال
 وذكر ابن ابي عمير عن المغيرة مثله ثم ذكر ما تقدم من الخلاف
 مع الاعتماد على اخرها فقط على الاسنى والروية ونحو
 الوجد **سرايع** وما ذكره المولى من الاعتقاد الاسنى
 في حقه هو المستحور ابن الحاجب والاسنى حيضة وقيل
 ثلاثة التوضيح قال الحاجب ولما عده بالمستحورية الاول

والقول بانها لا للمعينة **وروي ايضا عنهما** **وقال**
ابن المايشون وان كانت امه مخيصة وان كانت حرة
فقلنا نعم **قال** **ابن** ليس عننا حرة تستبي الخيضة
الاغتناء وليس لنا امه تستبي الخيضة الا على قول
المعينة نعم وفي مزاد عن صاحبها وطيبها فانك بولس
فبقا، وادعي انه كان استبرأها القضي **قوله**
ليس عننا حرة تستبي الخيضة الاغتناء قبله غيلة
لان المرأة اذا ارتدت او زنت ولها زوج فلا تغفل واخذ
الاغتناء خيضة خوف كونه حاملًا وفيه لا يقول بعض
شيء هنا تستبي الخيضة مثل الامة من الغنا والرفق
والردة **قال** القاطن رحمه الله **ويسجد العايب حتى يلتصق**
وان ابي بالخروج يفتقر يعني من فدي زوجته فرماها
بانتهى او نهي حملها بانتهى بلا عن من استمتع من اللعان
سجد حتى يلتصق بان ابي عليه حر الفدي يعني طرأ ابن
عانه **قال** المالك رحمه الله يجب على الزوج اذا نهي ولها او
ادعي روية ان يسجد حتى يلتصق **وفي المقرب** قلت له بل راي
احد الزوجين ان يلتصق ففان كان الرجل اقيم عليه الحد
للغزو وان كانت المرأة اقيم عليها حر الزنى وهو قول
وما حمل بشيء قد دفع **وقرأته عن مالك** **حتى تضع**
يعني ان اللعان اذا كان اقيم الرجل والنساء يتلأعن انما ايت
الحمل اذا لم يولد يورخ لها نكاح حتى تضع خوف ان ينجس
الحمل بعد اللعان **قال** في المتكينة ولد ان يلا عنها وهي
حامل وقد قيل انه ليس له ان يلا عنها حتى تضع **وروي**

ذال عن مالك وهو قول ابن المايشون واية خفيفة وبرده
الانرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن من العجلاي
وزوجته وهي حامل **قال** القاض **هذا** القول الاول الصمد
بالانرا والقول الثاني راجح في النظر الا ان يقال انه
مبنى على صورة نادرة والصورة النادرة لا تراعى في الاحكام
انتهى ابن الحاجب ومنع غير الملا بالجل الجوان ان يقتضيه
ورداً على العجلاي وعين، لا عن من الحمل الطهورة كالحجاب بغيره
والرد بالعب القويح اي كما يفيض للمطرفة بغيره الحمل
اذا طهر حملها وكما يجب الرد للمستبرأ اذا اشترى حرة
وطهر حملها ولا يورخ حملها ولا يورخ فيما امر الله به ومنع
عنه الملا اللعان قبل الوضع خشية ان ينجس **وروي** عز
مالا والبر وعرف قوله من اللعان قبل عليه امور عظام
من منع النكاح والحرمة على النكاح ووجوب الحرائق
خبر اربع الايمان **الثبات** **او نفيها على ما وجب**
فمنها **البقرة** **ان كذب** **وتلف الزوج بعد اربع**
لنرا **الحرث** **ما ادعي** **فمنها** **بعضها** **ان حرها**
ثم اذا لم اللعان اقبل **فما** **وتيسر** **الحر** **وتيسر** **الحر**
وخرج **العقد** **الطول** **الايد** **واليسع** **من بعد اللعان** **ما**
دور **طلاق** **ولي** **العايب** **تعرض** **في** **هذه** **الايات**
لصفة اللعان ما جنى ان الزوج هو الذي يحد باللعان **قال**
ابن الحاجب وصفته ان يقول اربع مرات الشكوى **قال**
فيكون ان المرأة باللعان **قال** ابن القاسم لا يجاد وفاء الشك
يجاد التوفيق لا خلاف ان الرجل يحد باللعان وهو الذي يحد

عليه الآية ووقع في حديث عويم بن قيس قال وجعل في البيان
من هذا الخلف من تقييد الرجل واجبا لا انتفى وقوله
مع حراش ربه التي هي ما يتم بها اللعان وهو سقوط
حراش في على الرجل ان كانت الزوجة في مسلة وربع
الماذب عن ان كانت امه او كفاية فاري التوضيح اعلم انه
يترتب على اللعان ستة احكام ثلاثة على العان وثلاثة على
لعانها باثلاثة الاول سقوط الحر عنه ووجوب حراش الزنى
عليه واو فلعن القصب والثلثة اما في سقوط الحر عنها
والعراش وتأييد الحرمة وقيل في الاخير ينالها حراش على
لعانها **قوله** اربع اياتا او ثعبا على ما ذهب اليه
وهو بيان كيفية لعان الزوج **قوله** اربع الايات لان
بدل اللعان اربع الحاجب وصحة ان يقول اربع مرات اشهد
بالله **قوله** قال محمد بن زيد بن الله الاصول لم يثبتها تزني وقيل
ويصح كالشكوك وقيل يكفي لزنا او ما هذا الخبر من يقول
في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين انتفى
قال ابن قتيوب في الوثائق المجموع على ذلك الزوج مستغفر
القبلة فليما يقول بالله الذي لا اله الا هو زنت فلانة
تفره يثبت اليها او ما هذا الخبر من ان لا ينفك مطلقا الزنت
ولا نه تفره ولم يرد على هذا وقيل في قولوا اشهد بالله
الذي لا اله الا هو ثم تجلس باللعن ثم تجوف المرأة بالة باثلاث
على ايمين حلفت اربع ايمان على ما تقدم لعان زنت وان هذا
العمل منه بالخمسة بالغضب تفوز غضب الله عليها ان كان
مراصد في انتفى **قوله** اياتا او ثعبا تقدم ان الايات

قوله

قوله ما هذا العمل منه قوله وتلف الزوجة بعد اربع
هذا ايميل وكيفية لعانها **ابن الحاجب** وتقول المرأة اربع
مرات اشهد بالله ما رايتني ان كان لا واثبتها تزني
وما زنت وقد كذب الجميع وفي بعض النسخ ما زنت والله لئنه
وفي الخامسة ان غضب الله عليها ان كان مراصد في يوثق
بوقت الشهادة واللعن والغضب بعد هذا التوضيح يعني
يقين ان يقول الرجل والغضب في حواله واما حراش الزنى
الوثاب في شرح الرصالة ان النظم يقتضي ان لا يجرى اذا
ابدل اللعنة بالغضب وبالعكس ثم ذكر وجدا اختصار خامسة
الرجال باللعنة وخامسة المرأة بالغضب فانظر ان ثبتت
قوله وتلف الزوجة جفد حلف الزوج وتقدم كون الزوج
هو الذي ينفذ ابا الحلف **قوله** ثمة واري لتدفع حراش الزنى
عنهما ان دخلت ولم تحلف فتقدم ان هذا الحد ما يتم تقييد
لعانها امر الاحكام **قوله** فوله يعني ما ادعى يجوز ان يتعلق بحلف
والبا المجاوزة لمعنى عزايه يحلف الزوج عز يعني ما ادعى
وجوز ان يتعلق بتدرا والبا نسبية **قوله** ثم اذا تم
اللعان اقرارا وبسقوط الحراش لعانها ايميل لعان يمين على
اللعان وذلك العراش الزنى حراش وسقوط الحر عنه وعنها
في سقط حراش الغد بعنه وعنها حد الزنى وقطع النسب
وابن الحاجب قوله ونعم الولد وتأييد الحر ثم وتقدم ذالا
عز التوضيح **قوله** والعنف من بعد اللعان ما عز اليه اشتمل
على مصنفين **قوله** ان رقة الملاءم من يمين يمين خلاف
التوضيح **قوله** والعرف في اللعان يمين يمين لا وفاري ايمان

هذا مذهب ما لا يجمع الحلال والمحرّم من الصلوات
 على بقية يمينه وفي الصلاة ان الملاعة قبل البناء لا صواب لها
 خلاف قولنا لا في المروءة والمواظبة ان لها نصب الصرافين
 وبناء اللحية ان فرقة الملاعين قبل مواسم بلائها
 او لحاؤها وبيد نظرها ان المروءة ان لها النصب وان فرقة
 الملاعين يمين ولا خلاف ان كمالا تعلم صروا للزوج ولعله اراد
 في يمينها واصفاها خوفها من نصب الصرافين انهم يمين لا الزوج
 نصب الصرافين او يمين ان يكون لها الزمة النصب مراعات
 لغوا من قال هو لحاها انتقم **قلت** وقد اشتمل كلام
 التوضيح على ما ياتي من اخرى وهي للزوج نصب الصرافين
 تلاعن قبل البناء وان قلنا ان فرقتهم يمين لحاها للزوجة
وقد قلت في ذلك وان تلاعنوا ولم يميزوا لفرقة
 نصب صرافين علم وان شئت بقوله نصب صرافين قد علم
 ان انما اذا عقد النكاح على وجه التعويض فلا يلزم شي
 لا تنبأ التهمة المفسدة الثانية مما اشتمل عليه البيت
 الاخر فرقة الملاعين قبل تنفع بنفس اللعان او حتى يحكم
 بها القاضي ومن التبصر واختلاف في وقوع الجوارح في
 ما لا وان القاضي يقع الجوارح بنفس اللعان وما قبله الا
وفي المتكيفة فان بعض الموثقين لا ينجح الجوارح فيستلزم ذلك
 ابن القاسم لا الحكم القاضي في ذلك والخجة لهذا القول **قوله**
صلى الله عليه وسلم لعومير وزوجته بعد النكاحها فوما
 بعد فرقة بينهما ووجبت النار لحرمتها والول للزوجة وفي
 التوضيح ووقع الجوارح في ذلك النكاح هو المرفق خلاف ما

في

خفيفة في قوله لا تنفع الجوارح بلعنا انما حتى يعزى الخلع
 بينهما انتقم ويؤخذ القول من النكاح فيؤخذ القول بان
 العرف قد تنفع بنفس اللعان من قوله ان اذا تم اللعان اقبل
 ويؤخذ القول بان يفترا فيهما الحكم الخلع من قوله وفي القاضي وهذا صريح
ومكره لنفسه بعد التمسق ولعله وحده والفرق **خوف**
وراجع قبل النكاح منها والخروج والنكاح **لزوجها**
 يعني ان من لا عز وزوجته وتم اللعان بينهما اذا الكذب بنفس
 فان الولد يكون له ولحقه الزوج للزوجة واما في الزوجة
 فامر ما عدا ذلك لا ايدأ ولا سبيل لها فيقتضها بان كان زوجا
 وتكره نفسه قبل تمام اللعان فانه يجوز ان يحلها بان
 لم يصبه فالمتكفي فان رجوع الزوج بعد الا والكره نفسه
 جلد آخر ولو لم يولد ولم يولد هذا الا بما ان رجوعا حرما
 قبل تمام اللعان بكلمة بما يؤلفها فانه ثبت نكاحها
 ولما راجع منها انتقم **قوله** وراجع قبل النكاح
 هو نكاح بمقصود قوله ومكره لنفسه بعد اي بعد اللعان
 اي هو تمامه ابن الحاجب ولو اكره احدهما نفسه قبل تمام
 نكاحها حر وبقيت زوجة وفيه اركان وان رجمت انتقم
وساكت والحر لم يبين **بمعظم مطلقا ولا يلتزم**
ومثله القاضي بعد الدولة **وبلحوا الولد حر العرية**
 يعني ان من رزق زوجته مملا يمينها وصكت ثم نكحها واراد
 ان يلاعن فانه لا يلاعن ولا حر حر العرية وهو الذي غير عنه
 في البيت الثاني تجد العرية والعرية الكذبة واليكف
 به الولد سواء صكت كثير او لا اشكال او قليلا كما يؤمن

وعلم ان لا ينفذ الا بالاطلاق والاعمال فيجوز ارجاع لقوله وتساكن
وتكره الزوج وقت تزويجه ثم وطأها ثم اراد ان يطلقها عن فاذ يجد
وكا يلقح فالرجع المرفوع قلت فلو ان رجلا نظر الى امراته
حاملًا وفيه مسلمة حرة او نصرانية او امة فسكت ولم يشفع
من الحمل ولا ادعاء، فلما وضعت اتفق منه فالامانة لا اذارة
الحمل فيه سكت حتى وضعت فليس له ان يشفع منه وان اتفق منه
حينئذ له جلد اخر ان كانت زوجته حرة مسلمة وكا حرة عليه
في الكفارة والامانة فاذا وجه الحمل **قلت** بان
والحمل فيه سكت يومه او يومين فاكثر من ذلك اتفق منه
بهذا لا فان اذا اشقرت البينة انه قد رآه فلم يفرق او افترق
ثم جاء به بعد ذلك فيلزم به ذلك **وقال** ابن عرفة روي ابن ابي
سمع في كتاب الرجم من المروني ان من ادعى زوينا وافرأته وطأ
بغيرها خروا نحو به الولد اقم **وان تضع بعد العان لا قل**
من سنة الشتر بالمعنى بطل وليس للفرج من تاييد
اذ النكاح كان كما المعهود يعني ان من عفر على امرأة
ولم يفرق بها ثم طفر بها حملت انتم منه وانكر ذلك ابتلاء
ثم ولدت بار ولا تقل من سنة الشتر من يوم عفر عليها
ولا صراو عليه ولم يفرق عليه بانها تدا ما سقوط الصراو
بل ان النكاح انفسه بطفر كونها معترة لا تدلي من الولادة
فيلحقه الشتر انه يوم عفر عليها النكاح كانت حاملا
والعنف قبل البنا لا شيء فيه ولولا الايمان بل لول دون
سنة الشتر لوجب ذهب الصراو في اللعان قبل البنا كحقا
كما تقدم **واما عدم تاييد التزويج بانها تدا ما تدا كانت**

بكتوبة

غير زوجة لان ذلك النكاح كانهن لكونها معترة وعلى
من البينة بالبيت الثاني فمرا مفعود النكاح وانه العايشين
وها كذا فعاد المصلحة في ابن سلمون ولا يخط في المصلحة
بمنها واذا كانت المرأة لم يفرق بها وطفر بها حمل ما دعت
عليه ونفاه فهو بانها قبل العان ولا يتبعها منه لا بطلاق
اذا ادعت ان كان في نفسها وكان ذلك يجوز وجاءت يد البينة
الشتر فاكثر من يوم تزويجها فان جاءت بدلا فلزم سنة
الشتر فلما صراو لها ولا لعان فان لا عن قبل ان تضع الحمل
فانت بدلا فلزم سنة الشتر لم يفرق بها صراو ولم يفرق عليه
بانها تدا ما تدا غير زوجة له **ف** ان ابن الما جشون
وقال ابن الما جشون اتفق ومن سنة النكاح فمرا مفعود
فان لا عن قبل ان تضع الحمل الخ وكان وجد لعانه قبل الوضع
مع انه قال قبله اذا اتت بدلا فلزم سنة الشتر فلما لعان
ان اذا علم وسكت ولم يفرق له ولد الولد والله اعلم
ومعنى قوله بان جاء بدلا فلزم سنة الشتر الخ ان لم يعلم
به حتى ولد فلما صراو ولا لعان والوجد الذي يفرقه علم
فلا الوضع فلم يكن السكون فلما عن ثم ولدت وهي معترة
النكاح والله اعلم **باب** **الطلاق وما يتعلق به**
ابن عرفة الكلا وحقة حكمية ترتفع حليلة معتدة الزوج
تزوجتهما جيا تكررها من قبل الزوج ومرة الزوج منها
عليه قبل الزوج **ف** قوله حكمية لان الطلاق يقع برفع
حليلة الزوج به كالطهارة وما يشا بهما **وقوله** حكمية
لان مذكرها لان المعتدة لا ترفع وانما يرفع المفعول بها

ف

يكثر منها انما هي من شرط النفس في غير المداخل انما
 فقط يكون واحدة وان يكون في حكم واحد اما كونه لم يخصص
 فيه مجموع من المصلحة لان الكلام في غير المداخل فيها
 واما عند ارتداد اخي فلا يحتاج اليه لان الارتداد
 انما يكون في الرجعي وكلاهما غير المداخل جلا بان يروى
الرد انما انما يقع في غير المداخل جلا بان يروى
 التي صادفت. اخر التلوات فيكون سببا باينا والند
 سببا نداعلم فال مفيد هذا الفتح في معنى الله لا يفسد
 وقد كنت قلت في هذا التفسير والتفسير ايات
 هي هاء. مراد الطلاق ستة ويدعي. والكل اما بان
 او رجعي. سبب في كل واحد اخر. من غير مضم وار تدا
 زائدة. في غير مداخل ومن ينف على واحدة ان بالحق وط
 حلال. فيما يرضى ورجع السنة. بعد البناء. فهو
 متة مملوكا ومحلل الاصل. بدعي وبان فلا فساد.
 رجعي وبدعي ان تسلم هو واخر. بعد البناء. فيمن ط يوجد
 وضمير سببه الطلاق من حيث هو بان او رجعي وقوله
 مداخل هو انما هو انما. فساد. الار كفة فيها
 للشارح وتقليد الله وقوله بالحق وط حلال راجع
 لطلاق من ينف على واحدة فقط وصفت معناه. في
 وافض الطلاق هو التلوات وتلوة يوجد عفة اخرى
 لواخر في صفة يوجع اخر يبرز كونه بعد البناء وكونه
 يوجع عفة سبب السبب والمرجع الذي حل الباطل
 التا كنه قوله الى عید المعروفة عنه البفها. فان يبي

التوضيح

التوضيح وليس المراد بالصفة انه راجع البعل كما هو المتبادر
 الى الذنوب والصفة التي التفتة بل ينعى انه الذي اذنت
 فيه التفتة مقابل اليد في وجوه لعبد الوهاب وغيره
 وكلاهما اليد عند موها وقع على غير الوجه المفسر والطلاق
 صياح من حيث التلوة وقال بعض التفتة مذكورة لما في
 ايه داود انه على الله عليه وسلم قال ان ابغض الخلال
 الى الله تعلق الطلاق والاشكال انه قد يعزله الوجوه
 والاشكال والمركب وثبت ان الله عليه وسلم خلق
 حصة واحدة ثم راجعها وخلق الفانية بنت سببان
 وهم التي تدعى المصاحف وذكر المصنف لطلاق السنة
 اربعة قبود الاول ان يخلق في كل واحد من طلاقها في
 حيز كان مطلقا للبدعة غير الوهاب وهو في اجماع
 واختلف في المنع في الحيز قيد او الحول العدة عليها
 وهو المشهور لانها اذا خلقت في حيز لا تقيد بدقل
 بغية ايام حينها القيد الثاني ان لا يجمعها في ذالا
 الحول فان جامعها كان مطلقا للبدعة وليس مصنوعا
 كطلاق الحيز فقد صرح في المروءة وغيرهما بكونه
 قال غير الوهاب لانه ليس عليها العدة فلم تدر هل هي
 تقيد بالوضع او الاخر **الثالث** ان يخلقها واحدة
 الجميع وايضا لا تميز مشروءا والتلوات مصنوع **قوله تعلق**
ما تعلق الله يحدد بعد الامور التي الرجعة في المراجعة
 والند على العرا ونظر ابن عمير البر وغيره الاجماع على لزوم
 التلوات وعرض بعض المينة عكة انما يلمع من اوقع التلوات

واحدة وعزها الطاهر في كماله من شيء. **وقد ذكر التلمذ**
 ان عندنا قولاً بأنه اذا اوقع التلاوة في كلمة انما تلي منه
 واحدة الفيد **الـ** رابع ان تكون عين معتدة منه لبعض
 زمرا ان يخلطها في كل طهر طرفة فان فعلها الاول للتسند
 والاول بان للبدعة وهذا قد ثبت المروى انتم فقول
 الناطح من غير طهر اختار للفعل الثاني متقدم عز التوضيح
 وقوله وارتد اي زائدة هو اختار ان الفعل الرابع
 في التوضيح انتقم يا خصار **وقد** في الرسالة مباح
 وتوان يطلوها في طهر في يدها فيه كلفه في لا يتبعها
 طلاقا حتى تنقض العدة انتقم فقولته لا يتبعها طلاقا
 هو الفيد الرابع في التوضيح وهو مراد الناطح بقوله
 وارتد اي زائدة اي مرجع ان يرد في الكلفة ولا كلفة
 زائدة عليها حتى تنقض العدة كما في الرسالة وقوله
 من ذلك بان اي من الطلاق التي ما هو بان ومنه ما هو
 رجي كما تقدم بمثل قوله وما عدى الهني وهو يري
 وقوله منه مملأ ومنه خلع اي من الطلاق الذي يفي
 البان مملأ وخليع وقوله وذلك التلاك مملأ على
 على مملأ واختار بذي الطلاق في التلاك التي كونها يكون
 سببا بوجه فانه التلاح يفي في طلاق من يفت على
 واحدة فانه وان كان باينا فهو فيه ان كان في طهر في
 بها فيه كما تقدم وقوله رجي اي من الطلاق الذي يفي
 هو رجي اي مملأ بل قوله مملأ ومنه خلع وهذا يدل على
 ان معنى قوله منه مملأ وخليع وهو بان انتقم

بني

وبلذ الرعدة بين الرجعي قبل انقضائه **لامد المدي**
والافتقار بعد للصراوة والاذن والولي بالانفاق
 يعني ان من كل وزو حنة طلاقا رجعا سواء كان حيا او يمينا
 فانه يملك رجعتها ما لم تنقض عرتها والعدة هي مراد
 بالامد المدي باذرا رجعتها فلا يفتقر لصراوة ولا اذن
 الزوج ولا زوجة ولا لولي الانفاق وقا في المنقح السال بالزوج
 يملك رجعة زوجته بالطلاق الرجعي ما لم تنقض عرتها
 من غير اعتبار رضاها وتصح الرجعة بالفول وتصح
 ايضا بالبعث الخال للفول والاداء في العدة على الارجاع
 كالوكم والقبلة وما انتبه لا يشترط الفصول الارجاع
 واختلاف المرتب اذا ابرؤن النية في ذلك دون الخط
 فقبل انضاح الرجعة في الاول في تصح وهو الصواب انتقم
وموقع الرجعي دون طهر **بمنعهم رجوعه بالانقض**
 يعني ان من كل وزو حنة طلاقا رجعا سواء كان حيا او يمينا
 انه فعل منه وعاد وليم على الرجعة فاذا ارجع امسكها
 حتى تطهر ثم يغير ثم تطهر ثم انشأ طلق وانشأ امسكها
وقال في المشايخ ومن كل وزو حنة طلاقا رجعا سواء كان حيا او يمينا
 اجم على رجعتها وامسكها حتى تطهر من رجوع حيا او يمينا
 او نكاحا سطر ثم يغير ثم تطهر ثم انشأ طلق وانشأ امسكها
 ان اراد انتقم ابن الحـ **كما** جيا واذا اوقع في حيا او يمينا
 ابتداء او حنثا اجم على الرجعة بغير من العدة شيء. وقال
 اشعب ما لم تطهر من الثانية بل ان اجم الحائض بالادب
 وان اجم ارجع الحائض عليه والمشتب ان يفسد حيا حتى تطهر

ثم يخبر في تطهر التوضيح لانه لما طهر في الموضع الذي بقي
 عنه ليلة انكحوا العدة امر بالمراجعة لموقع الطلاق على
 سنة وهو ايضاً له ان يخلق اذا كثر من تلك كانت
 في معنى الطلقة قبل البناء وكانت فيه عدة لها فيتم
 مقصودها بما مر بالوكم يقع في الطلاق الاول واذا كثر
 لم يكثر من طلاقها في ذلك الا انكحها **لان الله عليه**
وسلم يعني ان يخلقها في كل منسها فيه انتهى
وفي الممثلة الخلاء والفضاء بطلقة بانه في المخرج
 فالانقارح الطلاق الممثلة هو لخلق الخلق وفيه الخلاء
 بين ابن القاسم وعنه ما بين القاسم يقول هو طلقة بانه
 ويقود الفضاء وهو قول ابيهم وحكي يسمون عز عني
 انها البنت وهو قول ابن القاسم وهو الذي عنه بالمرئ
 في بيان العمل به **وفي** التوابع انما عده قال محمد بن
 الحر والمبارات اذا انفقتا بقيت شي ياخذ الزوج
 من المرأة حتى طلقة ثم لا ينها المرأة نفسها ولا يراجعها
 الزوج في العدة ويقدرها الا يولي وصر او وشهود ورضاعا
 في قول ابن القاسم وعليه العمل انتهى كلام الساج وتقع
 عز النصارح من امثلة البدء الباين الطلاق الممثلة قال
 وهو طلاق الخلق من غير خلق اي من غير عوض وكانهم
 ارادوا بالخلق البينة بالطلاق الباين من غير عوض
 هو الممثلة **وبان كل طلاق او فعا قبل البناء** كيف ما قد فعا
 يعني ان كل طلاق وقع قبل البناء فانه باين قال النصارح كيف
 ما وقع من كونه شياً او يدعيها قال ابن مامون الطلاق قبل البناء

كذا ينفق

كذا ينفق وقع على الصفا او غيره ومما ينهاه ان ينفق
 هنا الطلاق الذي يوقعه الحائض وهو كذا ينفق من قبل فعا
 الا الطلاق على المولى وفي عده النفقة انتهى في نقل فقي
 يعني الفتيوح يثون طلاق منبته الضرر وجبها وهو طلاق
فعا امفيد لقرا الله في عفا الله عنه وقد كتبت قلت
 به لانه يملك القول الناطق وبان كل طلاق او فعا ينها
 وهو كذا الذي يوقعه الفاضل عدا كذا في مولى رجب ادا
 فان الناطق وكذا الله وبان ثلثه لا الحائض من بعد زواج **ثلاثا**
وليس في منسقى الطلاق وكلمتها في بعد الطلاق
فعا انتهى في كلمة فريقتا او طلقة من بعد اخرى وقعت
وموقع ما دللها معزود يعنيهما ان قضى اليه يد
 يعني ان من طلق زوجته ثلثا فبأنها لا تحل له الا من بعد
 زوج وهذا معنى البين الاول والذين خلا عنها فوايد
 طلقها ثلثا فبأنها لا ينفقها حتى ينفقها ثلثا فبأنها لا ينفقها
 بشرط الاول ان يكون الزوج الذي تزوجته بالطلاق الزوج
 مكيفه للوكم فلا تحل فكاك عن البالغ ولا يوطى البالغ
 من لا تطيق الوطى بازواجها كالعقد ولا ينفقها بطل
 عفا بل ان تطيق الوطى فقط الثاني ان ينهاها وكذا
 ما خلا بان طلقها قبل البناء وبعد وطى غير مباح كما
 لو طهر في الدبر او في ثماره رخصان وفي الحيض فلا تحل
 بذاته **الثالث** ان ينفقها الزوجان على الوطى **ابن**
الحاجب فلو ادعت الوطى بعد الزكوال وادعى الزوج قبل
 لنهاه ابن القاسم وان كان بعد الطلاق فالقول فوايد

وقا ابن الحجاب ايضا قبله ويكي ابلج الخسفة
 او قتلها من مخطوعها في القبل ولو كان خصباً على
 المنصوع التوضيح وقوله ويكي ابلج الخسفة اي ولا
 يتوضعا في الانزال ويضم اليه الموازية العسيلة
 المختلطة بابلج الخسفة وقوله في القبل طاهر اذا
 لا تة ووالعسيلة اي القبل وبهم من قوله ويكي ابلج
 الخسفة انما دون ذلك لا يكي ابن القاسم ولو وضع فوق
 العرج ما نزل او دخل ما و في برجها وانزلت هي قبل
 يصفها ولا يجلها وقوله ولو كان خصباً فيه فام الزر
 مخطوع الخسفة الرابع الا تشاور في الوهم اي
 فيما الزر كان العسيلة لا فصل الا بدعرا هو المخطوع
 وانما ذكرا ابن القاسم في الموازية الخسفة علم الزوجة
 كما حثها الوهم وتوضيح ابن القاسم وقال الشيخ علم
 الزوج وقال ابن الما جحشون لو كانا جحشون في ذلك فانه
 ابن الحجاب التوضيح ورا الذي ادخله في الابان يكون
 عالمين لقوله **حل الله عليه وسلم** حتى تدوفي عسيلته
 وبذو عسيلته **الف** ادعرا يكون النكاح نجها
 ابن الحجاب ولا يخل بكنكاح غير صحيح ككنكاح المحلل قال
 ولا يخل الا مية بكنكاح الذم مع البقاء على المخطوع والرا
 بع او يكون النكاح لازماً ابن الحجاب ولا بكنكاح غير لازم
 ككنكاح العبد المعترة وكنكاح اذا العيب والمغرة
 او ذوى العيب او المغرور الا اذا الزم باجازه السيد ورضي
 الزوج او الزوجة ووطي بعد الزوج التوضيح قوله

الف

المغرة

المغرور والمغرة اي بالخربة وقوله الا اذا الزم بالاجازة
 السيد راجع الي العبد وقوله ورضي الزوج او الزوجة
 راجع الي صورة العيب او الغرور وقوله ووطي بعد الزوج
 في الخسفة انتهى ابن الحجاب ولا يخل بكنكاح ولا يوطي ماله قوله
 وهي في الثلاث تنص واما العبد فطلقاً وقوله وطى
 اي في الثلاث تنص في الزوج الا بعد الزوج وطى ويضم
 ماله في البيت بقره وعليه انه لا يفي من ان يوطيها طلاً تامي
 كلمة كقوله انت طالق ثلاثاً او يوطيها في برجها في
 يوطيها في الثلاث الخ والرا الا انه في ثلاث مرات جمع
 عليه وفي كلمة فيه خلاص ضعيف ابن الحجاب قد هبنا الزوج
 الثلاث وقيل بل في طلقه واحدة اذ طهر تمام كلامه وانطى
 العاين في الحجاب او ثابن في بيت الحرا الوافق صحيح بعد اطلال
 في المسئلة بكونه ورفيقه ولا قبل ترجمته خوار التطلو وبركه
 قوله وموقع ما ودعها البيت المعنى انما وقع من اطلاق
 ما دون الثلاث من واحدة او اثنتين فاقا او فعد معه وعليه
 ومحسوب عليه ان قرر الله تعالى بجمدة يد النكاح بينهما
 اذا طلقها في راجعها في بيت عترة على طلقها اذا طلقها
 طلقها في راجعها في بيت عترة على طلقها ولو تزوجت غيم
 في خلاص الائمة راجعها في بيت عترة عليه ما كان طلقها
 قبل تزوجها في بيت لا يوطيها الا في بيت لا يوطيها الا الثلاث
 فيلور اذا طلقها بعد قوله وموقع ما ودعها معزوة البيت
 قوله بقره ولو تزوجت بعد ولا يوطيها الا الثلاث في بيت
 ومقن في بيتا مطلقاً والمعنى ان نكاح الاجنب بعد الثلاث

كانت في كلمة واحدة او كلمتان **فصل في الخلع صايع والافتراف**
والاقتداء بالزنى تشايع والخلع باللائم في الصداق
وتحل او عزة او انفاق: وليس للاب أم أمه الولد
صبي. وذاته الفضا. ذب المرد: الذراع لم يعي
التي في الخلع ووقع لبعض الشيوخ من تلامذته انه قد
يقول له عقد معاودة في النكاح فله المدة فقصها
وبلده بها الرجل العوض في قال في النكاح ان يقال في رجمه
صحة وكيفية تزويج خلية متعة الزوج بسبب عروجه في التطليق
والخلع صايع الخ يعني الخلع جائز والافتراف كذا الجائز
ثم فيهم كلاما منقلا في بعض الافتراف بالافتراف الروحية
ببعض ما لها وقسم الافتراف بالافتراف في الصداق ويؤتى
بمخرج عزة والافتراف في الصداق في الصداق ويؤتى
لا يخلو في الافتراف ومعه قول الموثق في كيفية اطلاق
وتحلت له في خروج عزة في كراه مستكنها عزة العزة
على بلزمها في الاوان كانت الرار بكرة او التزمت عن
الكره ان كانت الرار له فاله في وثائق البعثان فاذا
مات الولد الرار التزمت الروحة لا انفاق عليه فلا يلزم
لا يبع لموتها في كراه ما جرى به الخلع والافتراف
في كراهه اللازمة وعلى ذلك لا ينفذ بقوله وليس للاب
اذا ما ان الولد الرار في كراه في المغرب قلت في المبادر ان
وما الخلع وما العدة في كراه المبادر ان تقول المرأة له
وجها في كراه ما العجنتي وانكيتي والخلع ان يخلع بكل
الزنى والمقتد في ان ينفذ في بعضه في بعضه قلت

اي عمل الزوج

قلت اي عمل الزوج ما العجنتي قال نعم اذ لم يكن عراضه
بها وفارما لا وما رأت احد امهر يقتضي بد بكرة ان يقتضي
المرأة باكثر من صرافها وفار تفل ولا جناح عليها فيما
اقتد به وهو اذ لم يكن عراضه من الزوج بها ولا
تضييق عليها قال الشارح رحمه الله ذكر المبادر ان وتبين
في المرد في الخلع والافتراف في نكاحه واخر في المغرب قلت
له بان اختلفت على انه لا يمكن في الزوج في كراه ان كان انفا
من طبعها في الميزان الذي يقتضي فيه كراه في كراه ان
تكون في مستكن بكرة وكراه ان كانت في مستكن
الزوج في كراه طبعها كراه وكراه في كراه في كراه
في كراه في كراه وان كان انفا في كراه في كراه من
الميزان الذي يقتضي فيه في كراه في كراه في كراه
في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
ان نفقة الزوج ونفقة عليها التي يطامد في كراه في كراه
يقول اذا اختلفت المرأة من زوجها ان ترضع وتنفق عليها
التي يطامد ان كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
الولي قبل الجوز في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
احد طبعه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
ايه حتى يقطعها وان ذهب في كراه في كراه في كراه في كراه
انتم في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
وزمالة تزد في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه
في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه في كراه

وباللائم الخي الخلع مبتدأ وباللائم خبره انما هو مفعول لهامن
صراوا لم يقبضوا ولم يخلعوا على الصراوا وقرئوا باللائم اي باللائم
في الخلع من النفقة عليه وباللائم مع العدة اي من الخلع المستحق
كما تقدم **عنوان الثاني في النفقة** وباللائم لانفاق في النفقة
على الولد بقرو وضعه وقوله وليس للاب الولد شيء على المرأة اذا
ماتت ان تولد قبل انقضاء المرأة الزمان نفقة فينفقها **النفقة**
والخلع بالانفاق في رد الابل بعد الرضاع تجاوزا العمل
وجاز قولنا وانما اجبت النكاح **ذالم وانما جاز به عدم**
يقع ان العمل على جواز الخلع ان نفق المرأة على الولد اجملا
فجروا بعد خولم الرضاع وبلي مضافا له ومذهب المروني نفق
نفقة الزاير على الخولم النفقة في ذالم الخروص والمعيرة
وابن الملاحضون واستحبوا ابن زنايع وسكنون لا تنفق وتو
ارصواب عند جماعة الشيوخ حتى قالوا ان لبنانة ان حل على
خلاف قول ابن الفاسم ورواية المتكلمين فانهم واخرون من
المؤتلفين والعمل على قول الفراء وجهه ظاهر لان لبنانة غرر
والفرج جازي قضا وقمع المستقلة فوهان اخر ان الاول ابدع
ما لا انه يجوز في العامين بها فاربها لا فيما كنز والسنة
فان اصبحت اخره ابتداء جاز وقع امضيتة انفق فوهة
وجاز قولنا واخر البيت منه بوجه ان ما قبله فخلع فيه ولو
كزلا وقد تقدم في ما ازيه اربعة اقوال واضار بهذا البيت
الذي فولد في التوضيح انما تقدم متصلا به فان الخلع في
وهذا الخلق بالانما هو اذا وقع الخلع في ذالم ولم يفسخ ط
اثباته الا ان ماتت الولد ولا سقوطه واما لو شرط الابل

توفي

نفقة الولد مرة معلومة عما شتر الولد وماذا يجوز عن ابن الفاسم
وعنه جاز مات الولد اخر الاب ذالامنه ما مضى فوهة حتى يقع
الاخر وكذا الاب انفق وفيه الوثائق المجموعة جاز ما ذالابن
في المرة لم يجوز للزوج رجوع فيما يقع لانها تملكه دفع
موتة ولو ماتت هي وفي من ماتها قدر موتة الابن **النفقة**
انقضاء المرأة بان ماتت الابن قبل انقضاءها ما بقى من ما وفي
الموتة المرأة واما ان فسدت المرأة رجوع ذالم التي الغرمه اركان
بغير شيء مردبونهم اذ للزوج في ملكة الغرمه با نفقة واما
لو انقضت الزوج نفقة الصبي مرة معلومة عما شتر اومات
وذاللاب للزوم على الام لجاز ذالاب في قول ابن الفاسم وعنه
انفق ومراد الناطق بالانفاق به الولد مع عدم مان
وما حل جاز بقوله في الخلع وذلك اضارة لنفقة الوتر
وللاب التي لم من الصراف او وضعه للبر في الطلاق
يقع انه يجوز للاب ان يزوج غير من صاير الاولياء اذ ازوج ابنة
البر ان يضع من صرافها ما يراه صد اذ او طهر الابنة ولد
ايضا ان يضع جيعه في الطلاق قبل المصير **فان في الوثائق**
المجموعة فان محمد بن اثير قال ابن الفاسم للاب ان يضع من زوج
ابنة البر التي في حجره وولاية نظره من مغل متهها ووجه
ما يراه صد اذ او نظر الابنة ولد ايضا ان يزوج به وليس له
او يضع جميع المهر لا على الطلاق وليس يوجب وة لو لم
وفي النوازل من كتاب محمد بن اثير اما الاول للاب ان يزوج البر
بما لم يصر صرافا من المهر ولا يخط من الصراف **بطل**
انفق لا على الطلاق او بعد وفوه الطلاق قبل المهر

للزوج فبالاجابة عليها وفي ان الحجاب وعقود البكر
 نصب الصرا والطلاق ما هو فبطل وعز ان القاصم
 بوجه نظر التوضيح **فصل** في تعلق وان طلقوا فممن قبل
 مقصودهم وقدره من حقهم في حقه فنصب ما فرضه **الان** يعنون
 او يعنون الذي فيه عفة النكاح **الان** يعنون النساء لما
 دكان لا مفر من على النصب والى الذي انما او يعنون الذي فيه
 عفة النكاح من قبل ما لا ان الذي فيه عفة النكاح هو
 الابن في البنت والسيد في امته ومذق ابوك خيفة والسابع
 ان الزوج ينبغي له ان يكمل الصرا وان يكمل من القوم ثلاثة
وتبعه الطلاق بالتفريق **وبالكتابان في الصالح**
 انما بالبيت التي ان الطلاق يلزم بالذوط الصريح وبالكتاب
 واللفظ احرار كان الطلاق له فوالا ارفد الاول والاهل
 وهو الزوج والمحل وهو الزوج وحده والفصل واللفظ والى
 صل مصلح مكلب فلا ينبغي طلاق الكافر ولا الصبي ولا
 المجنون فبالا الفصل ان يمتنع طلاقه والمحل من كذا لا
 الزوج قبل الطلاق والاملا اما تخفيفا او تعليفا فلو قال
 لا جنية اريد قلت الرار فانت طالق فنتكمتها بدخت
 الرار فبلا شئ عليه **الان** منى ان فكنته فلو قال اني
 فكنته وانت طالق فبالمشهور والاعتبار وتطلق عليه
 عيب العقر عليها وبل من نصب الصرا وان دخل
 بها باصر او كاملا او الفصروا ففصل الطلاق ولا
 اثر لسبب اللسان ان جاء مستقبلا ولا اثر للفظ
 محمل معناه كما اذا قيل لا اجمع فلز وجيء طالق ففانه

فبالبينة

٢١٥
 فلا يلزم لعدم الفصل ولا اثر للطلاق الا ان وعقود ونحوه
 لعدم الفصل واللفظ صريح وكنا فيه وعقودها الصريح ما
 فيه صفة طلاق مثل انت طالق وان طالق فلا يقبل قوله
 لم يرد به الطلاق اذا فافت عليه القينة وكذا لا يقبل
 منه في القينة ان اقر على نفسه ان انت بهذا اللفظ فافدا
 التي انكحوا فوالا لم ارد به الطلاق وبل من **والكتاب** في
 فمما ان طاهر ومحل بالطاهر ما هو من العرب مثل من قبل
 وفارقته وانت حرام وقت وثبلة وخليفة وبرية
 وجلا في غار يذونوها وهم كالصريح فبالتا يقبل
 منه لم يرد الطلاق واختلاف في اللام في ذلك على
 ستة اقوال حكاهما انما الحجاب فاف في التوضيح وهي
 واشعة المثلثة اقوال الاول انها ثلث واختلاف
 على قول القول هي الثلث في المدخول بها ونحوها
 ولا ينبغي او الثلثات وينبغي فيهما او ينبغي في المدخول
 بها فقط **والقول الثاني** ان طلاقا طلقا واختلاف
 عليه فيقبل بالبينة وقبل رجوع **والقول الثالث** اذا
 ثلاث في المدخول بها وواحدة في غير المدخول بها انفس
والكتاب في المحتملة مثل اذ هي واصر في وانت حرة
 ومعتقة والخفي بالاملا او كنت لي بامرأة او لا نكاح
 بيني وبينك فبقوله عواء بان لم يرد به الطلاق وفي عدة
 اذا لم اردد به الطلاق فصدت واحدة او اكثر فبالتا
 منه فالاصح وان نوى به الطلاق ولم فهو عدا بغير
 البينة مدخولا بها **القول الرابع** في التوضيح والضم الثلاث

وهو ما يسمى بصرح ولا كناية في هذا المثل اسفية الماء جاز وفرد
 به الطلاق وهو كطلاق انتقم جميع هذا الامر انما الخائب وجاء
 باللفظ وقد ثبت في التوضيح في بعض الاوقات المثل بها
 فليبرأ بعد مراراة ونقل الشارح عز الكافي اذ في الطلاق
 ما ذكره في الفرع ان العجيج في الطلاق الصراح والبرافقان
 نقل بغيره من بعد تنقذ فانما هو من مجموع ما
 يسمى خوف من زوج وفار في الآية الاخرى او بارفوق من مجموع
 ثم قال ابن منظور في منتهج السالكين في الطلاق
 ولو كان صريح وكناية فالصريح ما جاء به في الطلاق
 كقوله انت طالق ونحوه والاولى كناية عن ثلاثة احرار
 كناية طاهرة كناية وبرية وحرام وكناية غاربه وقبي
 ثلاثة في المأخوذ بها وينبغي في اقلها غير المدخول بها
 وكناية المحتملة كقوله انت كفي وانص في وثبة ذالا
 وكناية ما يقص لفظها طلاقا كقوله اسفية ماء
 والبقي كناية بالاسم عليه الا ان يسمى الطلاق انتقم
 فجعل الكناية ثلاثة اقسام وازداد الطلاق بالاسفية
 الماء ونحوه كناية وتقدم ان ابن الخائب جعل قسمات كناية
 ليس من الصريح ولا من الكناية فالشارح قولنا انما لم
 وبالكناية بل لفظ الجمع يبرز اقر بها الثلاثة التي
 وصلها ابن زرقون اليها اذا اراد بها الطلاق انتقم
 وهو كما في الا انه يعني النطق في مقابل الصحيح ما هو
 والله اعلم قال الرضا في شرح الكافي التي قبله
 المطلقة ثلاثة للزك كلفها والعز من التقرض ومن

تعد
 زرقون

الحجة

الكناية ان الكناية تتركز في الشيء بتركها زعمه كقولنا
 فلان هو بل النكاح والتقرض يتركز كلاما محتملا مقصود
 وغير مقصود والفرع ان تقييد المقصود
 وتقييد الواقع من سكران فخلط كالقنق والامان
 ومن غيرهم ومنهم من الرخص ما ان للزوج الا ان المقتض
 ما لم يكره في نفسه وتخييس او من غير ليس من المحذور
 تقدم ان من اراد طلاق الزوج والله يشترط فيه
 العقل وان يقصد فيه العقل ليس وكان فخلط ما عني كالحج
 فان كناية يقصد وكذا عتقته ان الله انق حب بها جميع
 ذالا بغيره وعلى ذالا تقييد بالبيت الاول التوضيح فارق
 الجواهر اما السرا ان في او يبينه بالمستحور طلاقه فانه
 المازي وقد روي عن ابن رواحة شاذة انه لا يلزم وفا
 فمرا ابن عبد الملا لا يلزم طلاق ولا اختلا في وتزل الصبيح
 ابو الوليد يعني ابن رستم الخلف في الاختلاف الذي معه
 يقية من عقلة الا انه لا يملك الا اختلاط من نفسه في الخطي
 ويصيب **فـ** او اما السرا ان الربا يجوز في الارض من
 السماء ولا الرجل من المرأة فلا اختلا في انه كان مجنون في
 جميع افعاله واحواله فيما بينه وبين الناس وبما بينه
 وبين الله تعالى فيما يذهب وقته من اهلها وان قيل
 انما لا تستفك عنه فليلاي المجنون من اجل انه باذخاله
 السرا على نفسه كما يقر بتركها حتى خرج وقتها انتقم
ابن عبد السلام ويظهر من كلامه غير واحد من الشيوخ ان
 العلوة يوضحه السكران سواء كان مطلقا لا والله

وتترتبه انما تفرق الا المرغلا في الملاقاة من قبله **ابن عريفة**
 خلق المربط تلام وورقة انما تفرق الا المرغلا في الملاقاة من قبله
 الذي اعلمته انتهى واجاب الشارح بان السامع اعلم
 به امتثالا لخلق خرج ابن عريفة **ويسمى امتثالا**
 التجميع وانما يراه في المملوك في المرغلا في الملاقاة وانما تفرق
 بتخرج ابن عريفة في الخلق فانما لان الملاقاة من قبلها
 فكانها اختار عدم الارث انتهى باختصار وهذا الجواب
 ضعيف وقد نصوا على ان القول المخرج لا يعمل به في فضا
 ولا يفتى والمأخذ في تفرقها وتفرقها فضا واضعف منه
 فالف المروءة والعملي وانما يراه في مملوك التجميع والله
 اعلم وبقية الواقع اي الملاقاة الواقع وقوله فخلق هو
 الذي بعد بقية من عقلت هذا قول القلاب في طريفة الزينة
 المستحور لزوم كلفة ومقصود فخلق ان غير المخلق وهو
 الرب لا يعرف الارض من السماء بل من انما فانا وهو كذا
 هذه الصيغة وحريفة ابن عريفة عكس قوله ان كان في حال
 تجميع لزوم الملاقاة بالاتباع وان كان معزول بالمستحور
 اللزوم ونظر بعضهم في الاعراب في صبيان وعياد التوجيه
 ولها هو كلام الكلي ان القلاب في السر ان ان خلق هو
 كان بعد صغارهم لا وتزلا **كس** ابن عريفة عن المازي انما قال
 المستحور لزوم كلفه وانما عدم لزومه ولم يحصل التفرق
 وهذه طريفة ثالثة التوجيه فيحصل في المصلحة ثلثة
 طر و**ف** قوله بل وخب الارث المفضل عن المبرور في
 شرعا مزيج وثمن وقوله مله بل ان الملاقاة في جمع اي في

تتر

تترتبه وتفرق ان غير تفرق من ووب والمبرور وهو مزيج
 المروءة اذها تترتبه والاعلم **تبيين** تفرق انما كان
 الملاقاة المفضل في الاعلم يلقى المجنون والمبرور الذي لا
 يفرق والمزيج المفضل في غفلة ونظر العاقل في عياضه
 مداركه عن بعض الاية انه سئل عن طلاق اهل بقر السائل
 ايا فاجابوا بالاناء بعلمه **وارب** اعلم بالنعق والفضل بل
 في ينة قبل ينة الملاقاة اهل **بر** فوات اليوم فكتب المصنف
باب اذ كان في غفلة فخلق وجه **فقد** تفرق النطق
 يا غير سائل **وان** كان مضمونها ولا غفلة غير **بقي** اولا
 ينعق طلاق اهل **انتهى** من شرح التفتاة التفتاة
 التفتاة في علم الرضا انه وتفرق انما تفرق الملاقاة البقر ان
 وان اختل فيه فضا لانه كما المتعمد لا كذا له في بقية اختيار
والخلق في مطلق من لزوم **ثالثها** ان الملاقاة
 يقع انما اختل في مطلق من لزوم الملاقاة واللعب في ثلثة
 اقوال قيل يلزمه وهو المستحور وقيل لا يلزمه ثلثة
 ان انقض الملاقاة وبان يلزم **وان** يقع في **ابن الحاي**
 وفي الملاقاة التفتاة والطلاق والعتاق ثلثة
 ان يقع عليه دليل يلزم التوجيه ويحوي بالثلاث التوجيه
 المستحور اللزوم لما في الترمذي من حديثه اي هو برة
فانما رسول الله صا السعيد **وس** ثلثة تجهد من
 جده النكاح والطلاق والرجعة فاما وهو حسن غريب
 والقول بعدم اللزوم في السليمانية لكن انما ذكره في
 النكاح والقول الثالث في كلام المصنف فله انما شاع

بحر النجى ابن عبد السلام والن حكا، عني واخرنا هو لوقان
 وما ذكره من القول **التي** وتوسط فيام الديل على عدم
 اللزوم بعد وند من تمام القول الثاني لان القول لا يثبت بحج
 الدعوى انتم وكلام ابن عبد السلام كما هو بل متغير لا بعد
 عفو الله تعالى اعلم **وما لا ينس له بملزم بلخره في**
العمل او في النفس يعني ان من مخلوق من غير ما عني كايح بل
 كحوي على ما له اول ولد اي خلف بالطلاق على ذلك ما له تحت
 فان الامام ما الارض التي لا يملكها غيره خلافا في الوجوه وغير
 له الطلاق وله يتفق بملزم ولا يمتنع هذا الحكم بالطلاق
 ولا باليمن وكذا من اكره على بيع اوسى لو نكاح او عتق
 او غير ذلك كذا الا لا يملكه في الاكره على الاقوال والمما
 الاكره على الاعمال فهذا الشيخ ابن غاري الاعمال التي ذكرها
 في هذا الباب ضربان اخرهما ان العمل الذي يقع به الحث
 ثم جلب فعل او جلب ليعمل كذا وقت كذا فيجب فيه
 ويبرز الاخر ذهب الوقت كانت يمينه على براء وقت وقيد
 كره الاولي كره نية النجى قال اذا جلب بالطلاق لا يعمل شيئا
 باكره على فعله مثل ان يعمل ان لا يدخل دار فلان فعل حق
 ادخلها او اخر حتى دخل نفسه او جلب يدخلها
 في وقت كذا فيجب فيه ويبرز الاخر ذهب الوقت وهو يهي
 جميعه لا غير كانت قال ووجبت ان لم يجز، يبره هذا في
 كالب على فعل نفسه لا غير، الا ضرب الثاني الاعمال الممنوع
 عند شى عاود الا مثل شى الخمر والكل لم الخمر يبره استحباب
 لعين الله تعالى والذين بالمائة المختارة كذا الا او المخرقة له على

انتم

ان يتر في بها ولا زوج لها وما القينة الامم يتقون به
 حوا المخلوق وفار ابن رشد واما الاكره على الاعمال
 فاختلف فيه في المذهب على قولين اخرهما الاكره في
 الا لا يكون اكرها وهو قول الجمهور الثاني ان الاكره
 في الا لا يكون اكرها فيبيع به والم هذا ذهب ابن حبيب
 واما ما يتقون به حوا المخلوق كالقتل والفسخ ونسب ولا
 فلا اختلاف في ان الاكره على نافع في الا قول القينة
 خليل لا قتل النفس وقطع وان يرضى واذا العتق الاكره
 في الاعمال باخرى ان يفتي في الاقوال فان في الاجم
 لا المعاصد لا تتفق في الاقوال لا المخره على كلمة
 كبر معكم ورد في رد بقتله والابان صافطه الاعتبار
 في كذا في ضرب الخمر والقتل ونحوهما فان المعاصر فيها
 متفقة **وعني** ابن عبد السلام على البر ويستقر لان
 القول لا يثبت له في المعاصر ولا الزوان خلاف العمل
 فانه موثر انفس وفي التوضيح في قول ابن الحبيب
 ولا اثر طلاق الاكره **سرو** معبرة فراجع
 ان نسبت في كلام في هذا الاكره او ليس باكره فان
 ابن الحبيب ويحكم في الاكره الواضح بما جزم من قتل
 او ضرب او صرع او بمرودة من سلطان او غير ذلك
 التخييب يقتل اجنب فوه في خلاف قتل الولد **ويستقر**
 التخييب بالملا ان لا يقتل ان كان كتم الحق وانفس
ويستقر الموقر فلهذا بالطلاق المخره وعنفه وذكاه
 فان لا يملك شى من ذلك **فان** ابن رشد انفسه لا والحاجه

ان المخرجه على اليمين للابل مد اليمين اذا كان اظرافه في
 يمينه في بدنه من قبل او من ورائه او من فوقه او من تحته وكله
 يمينه في ما كان له فيه معصية او في ما ليس له فيه
 صاعته ولا معصية وسواء بعد وقبله ان يخلع فعل
 به كذا وكذا او يمسك به ولم يبعد ذلك من فامره لا
 ما لم يخلع فهو منطوع باليمين قبل ان يستعملها انتهى
 والتخويل بما ذكرنا مما هو في غير الاطراف على احوال
 ونسب النبي **صلى الله عليه وسلم** والعباد باله ووقفي
 المصلح المأخوذ من الملائكة فلا يعنى الاطراف فيها
 الا بالافضل لا بالارض والسموات ونحوها وفي ذلك يقول
 النبي خليل واما الجوع في نسبه عليه الصلاة والسلام
 وقد في المصلح فلا يجوز للقتل **وكل من يمسك باليمين**
له الثلاث في الاصح نومه: وقيل بكونه اخره رجعية
مع جفلة وقدر للثب: وقيل بل بانه وقيل بل
جميع الاليمان وما به عمل: يعنى ان من كلف بالاليمان
 الملازمة فقال مثلا والاليمان تلزمه او الاليمان السبعة
 تلزمه كذا في بعض نسخ ابن الحاجب او قال الاليمان
 الملازمة او جميع الاليمان او الاليمان كلها تلزمه وقد
 اختلف فيما يلزمه من اربعة اقوال الاول تلزمه ثلاث
 وفي المنع ثلث في حق النبي غير الجوع عزايه بذكر ابن
 عمر الرضائي انها ثلاث قال وهو طامع عمر بن الخطاب
 ما لا ولا ستم طعنا اصارا انما لم يلائم الله في
 تلزمه كلقة رجعية اذا لم تكن له ثبته **الثلاث** تلزمه

ط

كلقة بانه التوضيح في باب الاليمان واذا قلنا بلزوم
 كلقة فهي بانه او رجعية في بعض نسخ في ذلك قولنا وال
 كان يقع به الشيء ابو محمد لزوم الثلاث وهو الصحيح
 عن التوضيح واليمين وعبد الجبر والمأزب وغيره
 حتى ان السيوبي اقر بتمنع في حاله اقر بالواحدة
وقيل ان يمسك فولا في العز ويزان يكون فوضعه
 الاليمان تلزمه العموم يلزمه الثلاث وان اذكر له مفسر
 في ذلك الزمته واخره القول **الرابع** معاذ في الناطق
 لزوم جميع الاليمان ابن الحاجب ولو قال الاليمان تلزمه
 او الاليمان السبعة ولا يثبت تخصيص جميع اتفاقا وفي لزوم
 كلقة او ثلاث قولان فليمنه عن كون من يلائم الحنث
 والمسلم الميثاق الله وحرفه ثلث ما لا وصياح حسنة
 ان كان معتادا اليمين بها التوضيح قال الاطراف طوحت
 ليس لالا ولا لا محاب في نوره المصلحة قول ابو ثروانما
 ذكر في المصنف المأزب ونحوها اربعة اقوال في المذهب
 نقل عن الاربعة انه لا يلزمه غير الاستعفاء وغير الطوطي
 وابن العربي والاصح ان عليه ثلاثه كفاية ان الطوطي
 ولا يدخل في يمينه طلاء ولا حناء ولا ان يمسك في الا او يكون
 العز بغير رايه وعز ابن عمر المراد عليه كفاية يمين
 وعلى هذا فلا اتفاق والذكر ابن الحاجب تبع لابن
 بشير يمين جبره انتهى فما ارجع في عا الله عنه وقد
 وفقت في سوال في المصلحة رفع للشيخين الامامين العالين
 الشيخين بن سينا في زلزال الفرس وسبيل في غير

الواحد الجبري ركنهم الله ما تقولون فيما قال الابنوع الرب
 يقول الابنوع. في قوله اليمين هو الاستغفار او قول ابن عمر
 البر الرب يقول انه لا يجب عليه صوابا كقوله يمين نفي لغيره مما
 مع الله تعالى لا فاجاب ابن الجبري بان قال الرب يعني به الامام
 ابن الصراح يجمع اللزوم واختاره جماعة من المتأخرين قال
 وهو الرب مختاره وترتبه تبعاً لثبوت الامام العظيم واجاب
 الصراح وقال ما نقله الصابون عن الابنوع وابن عمر ان
 صحيح **وقد نقلت** لا يجوز ما لا ركن الله يمين قلده الا وهو
 فليس بان من قلده ما لم يركن الله له ما وثقه عبد الله تعالى
 بن محمد الصراح انتقم وانظر قولنا نحن في القول الرابع
 انما يدل على ان الله المستور عن الناس خفي **وحكم عليه**
 ابن الحاجب لا ينافي وان كنت معدي الاثبات وكما تقدم و
 قال الصراح بعد ان ذكر فتوى عن الاستناد اليه **سعيد**
 نزل فيمن خلفه بالامان الملازمة على امره بقصد، فظهر
 خلافاً وانما يدل على الخلاوة وزعم كونه ثلاثاً قالوا كلامه
 اقول انما تزل الفتوى على عهد شيخنا ابن الفاضل بن صراح
 ركنه الصادقة بكونه الواحد في الترخيص كما قال باللائمة
 اذا احتسب ولم تزل تفتي في الثلاث على وفوا لا شياخ
 الثلاث ابن الحسن القاسبي وايه دلي ابن عمر الركن الثاني
 ومن وافق على الامر الاشياخ الا انه ليسين وربما استظهر
 بتعليق الحاشية على عمر علمه ان في بعضها حتى كاد ان لا
 يؤثر في ذلك الابنوع المستوفى فيها فربما **انتقم**
البيد ان المطالب لا يخلع الا باذن حاج وممنوع

وجاز

وجاز ان ابن عليهما **الحكمة** كذا على الشيب بعد الاذن له
 يعني ان البيد اذا الابن يجرى خلفها الا باذن حاجها ونمو
 ابوها وتمنع من الخلع يعني اذنه بان صالح ابوها عنها جاز
 ذالايه البيد وكذا يجرى صلحه على ابنته الشيب لخر باذنها
 له اما صالح البيد او صالح ابوها عنها جاز ان يصرحوا وان
 كانت الزوجة محجورة لوالدها فلا يجوز خلفها الا باذن
 ابوها قالوا ويجوز لابن علي الخلع عليها دون اذنها
 اذا كانت دلي او قال ابن قيس المنيكي للمحجورة ان قال
 باذن وليها او وصيها ونقول بعد اذنه لما رآه من الغيبة
 ابن الحاجب وصالح الابنوع المحجورة بالصراف كله جاز في الترخيص
 اما صالح الابنوع ابنته البيد الصغيرة والبالغ فما ابن الحاجب
 بلا خلاف والخواليج بها البيد المرخول بها اذا لم تطل
 اقامتها وصلقت قبل المسير لان له الجبر على النكاح والصغيرة
 التي تبيت قبل البلوغ على القول بجبرها ولعل المصنف يعني
 ابن الحاجب غير بالجمية لقاعدة انتقم واما صالح الابنوع الشيب
 باذنها فبما قال في التوضيح وفي صالح الابنوع ابنته البالغ
 الشيب الصغيرة قولان الاول لابن العكاوي وابن الصغري
 وغيرهم من الموثقين لا يجوز له الا الا باذنها **قال ابن**
 ابي زهير وابن بياتة جاز في الفتوى من السيوخ لجواز ذلك وراوها
 بمنزلة البيد مادامت في ولايته النكح وهو الجواب على قول
 ما لا في المرونة ابن الصغري والاول قول الجمهور له ابن عمر السلام
 وهو اصل المذهب انتقم وفي المختصر وفي جملع الابنوع
 الصغيرة خلاص يعني غير اذنها واما باذنها بما ابن الحاجب

والله اعلم وذهب الناحي على القول الاول لما تقدم عزائش
رقتد وابن عبد السلام فقال له في اذا الاب وحيثما تكلم
الناحي واما اذا الوصي فقال ابن عرفة وفيه خلع الوصي
عن بنته ومن اذا نكحها انما نكحها من قبله وفيه خلع الوصي
الواحدة فان وصل فالابن الفاضل في المرونة يجوز بها
راذ الوصي عن ابن عمر بن الخطاب قلت بالناحي عقره
في الوصي بن ضاها لا عليها باذنه خلا في غيره بعض
عليها باذن الوصي اقبأ عامة للفظ الموقوف وقبي
التوجيه قوله خلا في الوصي اب وليس له ان يخلع عن
ابن عمر المشهور بالناحي وهو مشهور في ابن الفاضل
هم ورواية عزماله ومقابل المشهور ورواه ابن ماجه
عزماله ان الوصي يخلع عن البنتية وهو ابن الفاضل اي
انفس ابنه لم يزل يخلعها جازر باذنه وصيها سواء
كان من قبل الاب او من قبل الناحي اذا كان في الالة وجد
المنظر لها ما جرى به العرف وروي عن ابن ابي شيون
انفسه وافتق الخلع عن المجبور **باب اذا نكح المشهور**
والخلع جازر على الاصل مع اخره **باب او حالي**
يعني ان الزوج اذا كان مجبوراً في النكاح لا يجوز له
ولا وصيه ان يخلع عنه الا باذنه على ذلك في البيت الثاني
وقوله في المجبور يعني البالغ بزيادة كلامه في البيت الثاني
على الصغير ومقابل المشهور انه يجوز خلعها عنه وقوله
لان يخلع جازر والمراد بالناحي الوصي ووصي الوصي ووصي
الناحي **قال ابن سلعون** وان كان الزوج في مكانه فاما ان

يكون

ان يكون كبير او صغير اذ من البلوغ كان كبيراً فخلعه
جائز ان كان صغيراً اذ وصيه لا يخلع فيه ويلزمه
اذا اوقفه ونزل رجعي الفقه موافقة الوصي او الاب ان
خص على الخلع وتضمن الشهادة على الجميع فخره مقصد
الناحي ولا يجوز خلع الاب والوصي عليه فيمن اذنه على
المستور وقيل يجوز خلع ما تقدم في النكاح وان كان
صغيراً يجوز خلع الاب والوصي عليه باذنه له دون امه
ويجوز على غيره الا انه لا يجوز لملاقاة الصغير ولا لغيره
ولا لملاقاة الاب والوصي الا الشك. ياخذ الله له بلا خلاف
انفسه ونحوه بقول الناحي عزالهم **باب اذا نكح**
ابن الفاضل **باب اذا نكح** **باب اذا نكح** **باب اذا نكح**
على ان يخلع بنته وله ان يخلعها من قبله او بعد النكاح
او قبله او قبل النكاح او بعد النكاح او قبله او بعد النكاح
ثانية فلا تعود نفقة الولي عليها الا ان يخلعها في
الخلع الثاني في كل ركن من ركنيها من قبله او بعد النكاح
اذا جاوزت في ان يخلع بنته ابنتها من الزوج التي العلم
ثم ان يخلعها عنها ما يخلع من نفقة الله ورعت
على الاب ولا تعود على المرأة الا ان يخلعها في الثانية **باب اذا نكح**
وفي ابن سلعون وتكرار ان يخلعها باذنها تسقط عنها
ما يخلع من نفقة فيرجع على الاب ولا تعود عليها ان يخلع
ثانية الا ان تسقط عنها ما يخلع من نفقة فيرجع على الاب
ولا تعود عليها ان يخلعها ثانية الا ان يخلعها انفسه

وارتقت ذات الخملاء وقبلا من الطامات في الدبر وما
للأمر الذي عليه التزمل: وهو مشارك في الغرماء
 يعني ان من خالع زوجته ارتقت له بغيره ولزها منه مرة
 معلومة ثم ماتت في أثناء تلك المرة الممروية فان كان على
 المرأة دبر غير ما التزمت من البقرة فان للزوج خاصة من
 ما لها بها التزمت من بغيره ولزها في الوثاقين المجموعين
 فان سمحوا بغيرها التزمت ان استحققت عليها تخمير خمس
 سنة بايمان الا ان يزوج المرأة بل للزوج رجوع فيها يعني
 ما اذا خملت له ربع مائة سنة ولو ماتت لم يوجب مزاها
 فز من مائة الا ان يزوجها مرة التزمت بها بايمان
 الا ان يزوجها انقضائها رجوع ما بقي مما وقف ميراثا المورث
 المرأة وان اقلست رجوع الا الموقوف الي الغرماء ان كان
 بقي لهم شيء من ذلك الزوج فخاصة الغرماء بالتبقة
 انتم والامر بيقين بوجوبه وثايب وفي قوله وهو اي
 الزوج مشارك في الغرماء المرأة في خلعها بغيرها صريح
 بغيره ولزها والغرماء يدينهم **وموقع التلا في الخلع ثبت**
خلافة والخلع رد ان ثبت يعني ان من خالعت زوجها
 بالاب مثلا ان يخلعها واحدة وتخلعها ثلثا لم يترد
 الا وان ثبت بان التلا لزمه الا بالاف فالان يخلعون
 الخلع خلفه واحدة باينة وان شرط اذها رجعت على المأثور
 بان اوقع ثلثا على الخلع بعد الطلاق وسقط الخلع ان يزوج
 روي النبي ان اعطته ما لا يخلعها واحدة وتخلعها
 ثلثا لزمه ولا قول لها واري ان كان راعيا في امساكها

كذا

فبرعت به الطلاق او لا قول لها وان كان راعيا في طلاقها
 فاعطته ان تكون واحدة ان ترجع جميع ما اعطته على اولا
 يوقع الاثني عشر نفقا لداود ولها من قبل الزوج قلت
 ولا تخرج رجوعها عليه ما اعطته مطلقا لانه بطلاقه
 اياها ثلثا يبيعها الا فتناع كثير من الناس من تزويجها
 حتى يخلعها اياها فثلاثا فتنع عشر نه ليطلقها فيجل الاول
 انتم فاد الشارح رحمه الله وجه القول بان رجوع مطلقا
 كالحاكم واياها اعطتها البقرة رحمه الله في حق البيت ويحكم
 من ان يخرجه كانه سافط نظرا من قبل نفسه ومثله منصوص
 في وثايق ابن سلعون **فخرج** وكذا لا عكس هذه المسئلة
 فخالعت على ان يخلعها ثلثا وتخلعها واحدة لا كلام لها
 لان مقصودها ان تحصل ابن الحجاب ولو قالت طلقني ثلثا
 على اب فخالع طلقني واحدة او باللعكس دفع واستخو
 ذلك على المنصوص بيقين لان مقصودها حصول **فان رجعي**
 ايضا ح المصدا لا والمذهب ان لا كلام لها وحج ابن سلعون
 في خروج الخلع على الفاعلة يعني فاعلة الخلع ان
 ما لا يغير قبل يجب الوفاء به او لا واختار بعضه انه شرط
 يبعد بغيره عليه الضعيفة لها في مراجعتها على كراهته
 منها انتم وعلم انه من شرطها يبعد تخرج الواحدة
 ويرد الخلع بمسئلة التلاخ والله اعلم والى المصنفين
 اقتضا والشيخ خليل وطلحي ثلثا بالاب وتخلعوا واحدة او
 باللعكس بمسئلة العكس في كلام ابن الحجاب وخيل هي
 مسئلة التلاخ والاولى في كلامهما هي مسئلة خرا اليرع

كذا
 كراهته

وموقع الطلاق ووجوبه: بطلان نكاح الزوجين
وقيل بل يلزمه اقصاء: والاول الاطلاق لا اقصاء:
 يقع ان من كل زوج وجبت له نفقة واحدة ولا تملك في غير نفقة
 طلاق واحدة لا تملك نفقة وفرد حصل بها من طلاق
 وقيل تلزمه التملك احتياطا فان التملك والاول هو
 لزوم الواحدة اتم فلن **قلت** والطلاق في حق
 الخلق واللفظ المحقق لا يملك ولا أكثر اذ لم يصح فيه
 فعل محلي اقل من صر وكما انه او عمل أكثرها ولم يستل
 ذلكا يرفع طهر ابن عمه من فاعل خلفت امراته ولا فيه
 تد وقيل انها واحدة وقيل تلك ذكره الله ابن زهد
 في كلامه السنة وقيل رتبه الله به رجل فتستاجر مع
 امراته ففاز بها انت طالق في حقها فبطلت بالنسب وفيه
 الكلام ففاز بها انت طالق فلا تأول في له فيه
 في صحيح. مذهب الايجاب **قلت** اذا كان الامر كما
 وصفت فقد بان انه من ثلثات تطليقات ولا يسيل له
 ايضا الا بهر زوج انتم وقولنا بناء على طلاق
 الاول على الرجعي فبذلك الرمة التملك التي اوقع عليها
 بعد الاول وقد تخم مر هذا ان من طلق ولا فيه في
 واحدة ولا في التملك وقلنا تلزمه الواحدة ان تملك
 الواحدة رجعية بغيره فبذلك الطلاق وكذا فيحصل
 من جواب الامام ابي بصير بربيه بمن فاعل مطلقا
 ثم بعد يومين قال نعم طالق فوقع عليه حرام الله ان اراد
 بقوله مطلقا ان طلاقه مملوكة فلا يرتد في عليها

مائة

ما ذكر من النكاح فان ارادوا بطلان نكاحه ففصل الطلاق
 المملوكة وان اراد طلاق رجعية اول مرة رجعية ولا مملوكة
 وانما نوع الطلاق ذوو صفة فانه يرتد في عليه النكاح
 الذي ذكره بعد الا فان كان ففصل النكاح بغير الطلاق
 الذي اوقعه اوله ففصل نكاحه كمن وانما النكاح اذا لم يملك
 فان التملك ما مملوكة وعمل لزوم الواحدة لم يملك به ففصل
 تكون رجعية يرتد في عليها كما ذكرنا لا تستادوبها
 فان لم يملك الا طلاق في نفقة الواحدة مع فاعل فافترج
 فلا يرتد في النكاح انتهى **وما امرؤ الزوجين بغير**
مما زما من عقد فبذلك: فبذلك المورث التملك طلاقا
زاو اربع مملوكة: مثل حضنة والابناء على
او كاهن ومثل شرط بطلان: يعني ان الزوج اذا افرج
 لزومته ما حضنة بغيره زمان العصفه كحضنة اولادها
 والنفقة عليها وكما القينة عليها والرجل والاشترار وكما
 ذا النضر السر وط المعنادة بان طلقها دون التملك فان لا
 يستعطف عنه فاذا راجعها رجع عليه ما كان له من نفقة فاذا طلقها
 ثم راجعها بعد زوج يارثه لا يعود عليه ونفقا بغيره من
 معصوم قوله فبذلك المورث التملك طلاقا اذ معصومه ان طلق
 فلا تأول راجعها لم يعود عليها وقوله مثل حضنة والابناء
 البيت فمقتضى قوله وما امرؤ الزوجين بغيره ولو جعله اثره
 فكان انفسه وفي طهر ابن عمه وتيسر يعني ابن زهد غير رجل
 تزوج امرأة وطاع لها بالنفقة ابن زهدا من غير مرة انه
 وجبة ثم طلقها وانقص عمرتها راجعها هل تقود بالنفقة

دور الكسوة بالقرآن قوله مع يمينه وحكي ان زكريا انه قال قلعه
الكسوة مع النفقة وزج ابراهيم في ارج الكسوة في النفقة
قوله فيسئل الامام ابو سعيد بن زيد عن الروضة اذا سقطت
عزروا وجهها كمن الطوع بشفقة اولادها من غير قلة لها اذا لا
ويستعج الزوج باسقاطها الا **باب** ليس للزوج
ان ينفذ طهر عزروا وجهها كمن الطوع ولا يستعج الزوج به ان ينفذ
لا زكوا الاولاد قد تعلقوا بالطوع وليس لامام اسقاط وان كانت
وصايا عليهم لا زولي المحور لا ينفذ عليه ما لا يفي عوض
وقد نظر ابراهيم في الفواز ان المرأة ليس لها ان تفسد
عزروا وجهها من السر وكذا الامام لا يعلق به نفسها كطلين
نفسها ان تزوج عليها بازكوا السر با ان تراخلة عليها
طلما وبقدرها لا ينفذ لا نه تعلق به كونه تعلق من العاينين
نفسه يسب وانظر اذا الطوع لها في نفقة ولها قدر قطع
يلو غدا فلا فادرا على التكسب كما تنقطع عز الاب اولاد
تنقطع الاموات اخر الزوجين او فراقها لغو الموتوم وثيقة
الانزاع مرة الروحية بينه وبين امره **قال الخطاب** في
الانزاع بدع قال البيهقي راية بعض الكتب ان كان الطوع
بنفقة الولد مرة الروحية بانما يلزم الزوج الانفاق على
الرجب ما دام صغيرا لا يقرر على التكسب انفسه وخرج به ابراهيم
ونصد بان الطوع لمرة الروحية بانما يلزم الزوج الانفاق
على الرجب ما دام صغيرا لا يقرر على التكسب انفسه الخطاب ونص
خلافا ما تقدم من فخصص المتيكسب ومخير الى كماله في معين
الحكم اذ الجماع الرجل بنفقة ابراهيم امر الروحية جاز به

عز

قوله

قبول العفوان كان دلا على العفوان حتى للغر ويوجب قبل
البناء وثبت فيه بصرا والمثل ويظهر الشرط انفس
كزاجر العمل في التقيع: **باب** يرجع بالرجوع
وتسكننا ابو سعيد بن زيد: فيتم اربعة ايام من تسكن
وقال قد فاسر قبا قبا قبا: فلا جعل البائز ما يلاوا اخر
لا نه كونه قد انصفه: فلا يصود وزاقت كنه
وقال لا ينفذ منه شيئا فيه: فعاد عنه ما يرامو فيه
والا كنه القود كما كنه: **باب** انتركه من رجوع
تقدم في نسخ قوله ان فصل في فاسد النكاح وما
يتعلق به ويقتض النكاح بالانقاع في: عفته وهو على
الطوع اتيقن: ان الانقاع هو ان يطمح الزوج او ابوها الزوج
دارا بصفاتها او ارضا بغيرها او لكونه لا وان لا ان كان في
نفس عفته النكاح بالانقاع فاسد وان كان طوع بغير العفد
جائز **قوله** لما ذكرنا النكاح في الايام قبل العفد حكم ما الزمه
الزوج للزوجة وانه ان خلفها نصفه عنه وازواجهها
رجع عليه الا اذا طلقها ثلثا وراجهها بغير زوج فلا يعود
عليه الا اذا التزمه فاشية في نكاحه المراجعة ذكره في الانقاع
وانه ان امتعته تسكن حادها مثل ما في طلقها فلا تسكن به
ان راجعها رجعة له تسكن الا اذا طلقها ثلثا ثم راجعها
بغير زوج لم ترجع له فلا يزوج في الحكم بغير ما التزمه الزوج للزوجة
وجبة وما التزمه تسكن له وعلى فراقه بالبيت الا وواحي
فيه ان الزوج جرم البطلان المستلزم هو اوانه لجلود والثلث
ثم راجع يرجع لها امتعته بدع اجب النكاح عن نكاحه اية سعيد

انزل ربه الله انه من غير المستلزم رد اهل من سبقوا من صاوا
 بينهم او هو الامام ابو القاسم الخزي مولى مفطر الحنابلة
 الكتب الاربعه التي في كل منها النسخة وقال ان من فاسر مسئلة
 الامتناع على مسئلة التزاع الزوج ان يقال نعم فاسر لا عمل علم
 لما يبينها من العرف وعمل فزانة بقوله وسجنا ابو سعيد
 فزانة البيهقي بقوله مفتر جعل هو فاعل فاسر وعلل فزانة
 سعيد ورد المفعول من اجله ثم بين العرف غير المستلزم في
 قوله لانه حوله من السفحة البيهقي وانه في مسئلة الامتناع
 الحول للزوج فاذا اطلق فقد اسقط حقه فلا يعود اليه طلم
 حقة الا اذا امتنع ثانياة واما التزاع الزوج لزوجة فان
 الحول للزوجة اوليتها وهو ليس في ما وجب له في غير
 ذلك الا ان اعداء نسبه وموجبه وهو الزوجية وقوله
 لا امتناع حوله للزوج وقوله وذلك لا التزاع للزوج
 ثم اجاب النسخة ان الاظهر من التبيين يعود اما امتناع بالملحة
 كما حذر به اولا وتكلم في ذلك في المسئلة المتقدمة فريلا
 وهو من التزاع لزوجة نفقة اولاءها وحسب لها من وطها
 وطلقت وز التلات فلع يعنى او يعنى خلع ثم راجعها بان
 كلما التزاع لها مما ذكر يرجع عليه كما كان واما كان لها
 على الزوج ضرر وط تسقط عنه بالاطلاق صار كانه اعطته
 شيئا لم يطلوها فبما طما فخلعة وكما علم انه استظهر
 واستفوى المستلزم ولا يلزم له العرف المتقدم وعلى هذا
 فيه بقوله من ترجع بخل ما تفي كترجى فان كان ههنا
 مراده به قوله كمن خلع الخ تكرار مع قوله كرا جى العلى

انزل

في التمتع البت وتتركه بمقتضى الفاضل اي تتركه اي سقط
 من صفاتها بالاطلاق يعود ما لم الحقة ولا يفتى والله اعلم
 انها تتركه فخلعة للزوج من المال ما اعطته له من غيرها
 او سلمته له فيه مما به ذمته في رد ما اليها اذا راجعها
 اذ قد يترا جعان على ذلك الا وفقره له بقصد وقد لا يرد لها
 شي ولا يعطيه الا ما في يد الزوج فلا يلزم في ذلك الا والله
 اعلم **وبعد الحل الخارج** قوله لم يخلع ولا يفتى
 عو انتمتع كما لخلعة التي تترك ما كان لها في غيرها
 من كل شيء وهو ما اذا اعدت الزوجة ويبرمها فها
 عاد عليه كلما تتركه له انفسه وهو غير خاص لما قلنا من
 ان يعود ما اعطته انما هو في بعض الصور كالا حنى
 بقا من عليه فارجع المفسر المممود وان اخرجت زوجة زوجها
 في دارها او غير مرة الزوجية بطلانها الزوج فبان
 راجعها بغيرت له العرس ما يقع من طلاق ولا الملاءة شي
 فلا تنفك الا بالملات ان راجعها بعد زوج لا قوله
 امر الزوجية بغيرت امر العصمة **وقد قال القاضى**
 ابو الوليد بن رشد في من تطوع لزوجة بغيرت انفسا
 من غير امد الزوجية بطلانها ثم راجعها والى من لا يباي
 ان لا يباي لان ما يقع من طلاق ولا الملاءة شي كما
 قالوا في عوده اليه من طلاق الصارح ربه الله وما اشار
 اليه اشد في النسخة ربه الله هو في قوله لا تنفك ان
 سقيت برب ربه الله يبينها بان قال في ربيعة الزوج
 تعيد كلما قد كان في عصمة ملزما من شرط او ينفك

ما يلزمه . . . وان لم ينعقد بالطلاق لعدمه . . . لانه قوله
 قد تركه وعينه من قوله قد ملكه . . . وذلك جوابي عليه . . . فلي
 يكن انقضاءه عليه . . . فانه الجواب في ما سأل فليجعل
 اليها بين يديها واخر **فصل في ابتداء بيع الطلاق** اي
 بيع التواضع عند الطلاق الزوج ان كلفا بعد **الابتداء**
ولادة عا. الوكيل رد معلنا . . . بالقول قول زوجة وتضمن
 بمرايهم قوله **فانكر** في قوله . . . وان يكن منها نكاحا الفهم
 عليهم والواجب تصديما التزم . . . ويعبر الجميع من قبل كمال
 وان يكن **الابتداء** قد قلنا . . . بالقول قول الزوج او قبل بل
لزوجته وما عليه من عمل . . . فيه ان من تزوج امرأة وقلا
 بها خلوة افتد اي حبي . . . بقا اليه ومكن منها وقلا
 بينه وبينها الجوقه هدية المرأة الزوجها صوا.
 وهي بعد تخرج كلفها وقال المامستها وقالت بل مضمين
 بالقول قولها مع يمينها ونها الصداق كاملا وعلم قدا
نفسه بقوله الزوج ان كلفا البتة وذلك لان
 السنن شاعرا في ذلك معه وقد صنفوا في ذلك
 عن اليمين خلع الزوج ولم يكن لها الا نصيب الصداق وعلى
 قد **انفسه** بقوله وان يكن منها نكاحا الفهم البتة وذلك
 لان قولها كالتواضع للزوج بيمينه معه ويستغنى عنه
 نصيب الصداق باذ انكر ايضا بعد نكاحها بيمينه
 الصداق كاملا وعلى **الابتداء** بقوله ويعبر الجميع مدعيا
فكلا وذلك لاقولهم انك قولهم النكاح انفسه بيمينه كل
 الاول وهو هذا الزوج بلطامع الصداق وقد اذا كانت

انفسه

الخلوة خلوة الفتد او اما ان كانت خلوة زيادة القول
 قول الزوجين متلفا مع يمينه بان زارتها بالقول قولها انه
 مضمينها ولها جميع الصداق وان زارتها بالقول قولها ان
 يمينها وعليه نصيب الصداق وقيل القول قول الزوجية
 صوا. زارتها او زارتها وليس العمل في هذا القول بقوله
 الزوج ان كلفا من بعد البناء من بعد الخلوة بها اذا كانت
 خلوة الفتد **اقال** **فمن** التواضع اي خلايقه وبين امراته
 وهو مراد كمالا. نأباركها. المستور ويقتصر المراد انفسه
 ولا افلا ويداد فانه انما يمين انفسه **وبالمعنى قوله**
 من بعد البناء انما اذا اختلفا في المضمين بعد العفة عليها
 ولم يثبت خلوة بينهما بان القول في ذلك الا قول الزوج نقله
 الشارح غرائب حارثا ولادعا. يعنى برده ولا يدوم معلنا
 حارثا على برده العايد على الزوج وكان في قوله بان يمينها
 نكاحا فانه واي دخلها للمنفقة اي كل مضمينها وقد خلا خبر
 كان من قوله وان يكن **الابتداء** وقوله بالقول قول الزوج
 جواب قوله وان يكن **فانكر** **فانكر** **فانكر** **فانكر**
 البر من ابر القاسم فانما لا يبر رجل تزوج امرأة وقلا بها
 وارثا. انفسه عليها كلفها وقال المامستها وقالت امين
 بالقول قولها وعليها العفة ولها الصداق كاملا اذا كان المذ
 خول عليها خول بناء وصوا. مع تعذر دخل عليها بيمينه او
 يمينها **قلت** . . . بان يمينها ودخل عليها فصارا في
 رمضان او هي طامة صبا. نذر او كفارة او تطوع ثم كلفها من
 يومه او كانت حرمة او نكاحا فلفها ان قبل من امرها

خلاص

وتقتصر من حيثها وتنازل المصنف فقال قيل ما لا يخرج
دخل على امراته وهي جارية اختها فقال الزوج لم امسها
وقال المصنف بل مصنف قال قول الزوجة اذ ارجعت الشئ
فانا اري كلاما بامراته وادعته انه امسها بالقول قولها
اذا كانت خلوة فبا واز كانت خالدة في حالة لا ينبغي له ان
يأمرها فيها انفسه وقرأ ختم ابن الفاي فقرأه المستلة بما
وجز عبارة والحب الشارة فقال والمذهب ان القول قولها
الوجه واذا خلا بها خلوة او كانت حرة او حرة او حرة او حرة
بعضها قال في خلوة الزبارة ومستحورهما قول الزبارة
للزوجة فلا يثبت الاقصد التوضيح المستحور ان زارته بالقول قولها
كأن العرب ان الرجل ينسب في بيتهم وازارها بالقول قوله
لما العرب ان الرجل لا ينسب ابدا وقد اعني **قوله** العرب
انفسه **وقال المصنف** القول قولها رقيقة كانت او سقيمة
كانت البنا في دار او في دارها او في الطلاق عرف من السا
او هو ولها المهر كله ولا رجعة له لانكارة واختلاف في يمينه
فمكت عز اليمين في المرونة **وقال في كتاب** محمد وكتاب ابن
الجمع عليها اليمين انفسه وعلم وجوب اليمين اعظم الناطق لان
ارضا السمت شاة عمر في حكمه في العمام والوكلاء في اللقمة
والمستحور ان العادة والعرف كحكم هروا حرة بلا يمين
معد وقبل كالمستحور بلا يمين **وقال المصنف** اذ قال الفاي
ابو محمد فاعتره كل من ذكره بقوله بلا يمينه انفسه **وقال ابن**
حازم وروي ابو حازم انه قال رجع ما لا يخرج من القول قول الزبارة
ان الزبارة قول المرأة حينئذ ارجعوا الشئ وكانت الخلوة انفسه

وعنه

وعلى قول الرواية فيه الناطق بقوله وقيل بل الزوجة وما عليه من
عمل ولا ينفذ الشارح وفيها يوافق قول الناطق وان ينفذ منها
نكولا بالانفس عليه والواجب نصب ما التزم به ويجمع الجميع
لانه مفسر نكلا ولا كنه جار على العقد كما ان له بدو العقد اعلم
ومر كسا الزوجة في طلقها يا خيرها مع وي عليه مطلقا
والاخذ ان ميراثها مستحور ثلاثة فصاعدا مستحور
وان يكونا اختها في الملبس بالانفس بالانفس في الملبس
والقول بالزوج ثبوت مقتضى وليس ان الملبس بالانفس
وحينئذ اخبرها في الزمق **يقال للزوجة** في يد يمين
وتحريم الميزر زوج يوجب وان اراد قلبها فقلب
انفسه لا يمان في مصايل الاول من كس زوجه في طلقها
طفا فباينا ولا يمان بها في كس عليه كسوة وارااد الزوج
اخر كسوة فان كانت كسوة لها قبل الطلاق بثلاثة اشهر
فله اخر كسوة كيف وجرها وان كانت قبل الطلاق بثلاثة
اشهر فصاعدا فلا يمان بها في اخرتها المستلقة انفسه بقوله
ومر كسا الزوجة في طلقها البين في معنى الطلاق في البيت
الاول كيف وجرها خلفه اولا والمستلقة الثانية اذا كساها
في طلقها واخرتها الكسوة الواجب عليه يستحقها ان
كان الطلاق بالغير كما ذكره في المستلقة الاولى وادعت هي
انه اشترى لها بغيره فحقه فحيزت بالقول للزوجة في الثوب
الربيع المناسب لكونها بالانفس بالانفس في ثوب المصنف
المناصب لما يرضى عليه ويلزم به والى اخره انفسه بقوله وان
يكونا اختها في الملبس بالانفس بالانفس في الملبس والقول

للزوج في ثبوت معتق المصلحة الثالثة من كلور وحته
حاملها فان لها عليه الكسوة مادامت حاملا والا انما انفق
وليس في ان الحمل بالجل افترق المصلحة الرابعة اذا اكتمل
وطرفها وانفصلت اذها الكسوة الواجبة عليه ولكن
اختلفا في فترة الزمان وفيه فادعى الزوج قرب زمركسوته
اذا لم يضمنوها منها وادعت هي كحوازمه لا تتبع لها حسب
ما تقدم فعلم الزوجية البينة بحصول الزمان لانها مذكورة بان
يجوز عنها خلاف الزوج لانه مدعى عليه بان اراد قلب اليمين
على الزوجية فله ذلك وعلى ذلك انه يقول وجبتم اخلوها في
الامر البينة فان في الوثائق المجمعة وادعى الزوج
امراته في خلافها فلا فائدة لادعاءها به بغيره ولا كسوة طاردا
اخر كسوته منها فان كان زوجها لا يتابعها لها اشهر وذل
اشهر فان وقعها الم العشرة فيقول للمرأة ولا شيء فيها
للرجل وان كان اقل من ذلك فهي للرجل بان اختلفا فادعى الزوج
انه ابتاعها منذ شهرين وادعت المرأة منه ثلاثة اشهر
وزيادة فعلم المرأة اقامة بينة على مرة لا يتبع لانها تزيد
استحقاق الكسوة بان تجوز عزائم ذلك لانها اليمين
على الزوج قال الزوج في بعد فله من المروءة استحباب ما لا
لما مات الزوج او المرأة بعد الاشهر ان لا يتبع المرأة بشيء
من الكسوة ما بعد اخر وقع في المذكور انما هو في الكسوة
التي يعرضها الفاضل واما ما اختلفا في الزوج على جفنة
الهدية فلا شيء لها فيها فليفت اهل خلق قرب عهدتها
او بعد وهي موروثة عنها بان اختلفا فقال الزوج هذه

الكسوة

الكسوة معا فصر على وفاته الزوجية بل معا العديته التي
كان القول قول الزوج بيمينه الا ان تكون الكسوة معلا يعرض
منها الفاضل فيقول القول قولها وقول رتبها وفي
المعز قلت ان دفع الزوج اليها ثوب فبانت
العديته اليه وقال هو بل معا فصر الفاضل على القول قول الزوج
الا ان يكون الثوب من الثياب لا يعرضها الفاضل لاعتبارها
بمكون القول قولها انفق بقوله في الوثائق المجمعة وان
كسر الرجل امراته الخ فهي المصلحة الاولى من النظم وقوله
فان اختلفا فادعى الزوج هي الرابعة في النظم وقوله
فان اختلفا فادعى الزوج معا فبانت عن المعز بان هي المصلحة
الثالثة في النظم وتيسر الامام ابو القاسم في الشايع
رحمته تعالى عز وجل في الثياب غير ما فادعى ورثته في بعض
الثياب بالتي هي من ثياب كذا المرأة واحتوى عليها ثوبان
اذها من ثياب تحت فبانت وادعت المرأة ان الزوج صا وثوبانها
وانها متاعها من المخلب فيقول من يقول القول واجاب
ازدحم المرأة في الثياب بالزوجين صا فبانت لاشهر
الا اذا اقامت البينة على ان ملأ الثياب بما عيادها وجعلت
الصبغة او انه وقيدها لها فعلا الخصوم بان توقع علم ذلك
بينة بالقول قول ورثته الميت مع ايمانهم انهم لا يعلمون ذلك
الثياب من ثياب كذا المرأة ولا يتابعها التي ان نضر اليمين ولا تدخل
هذه الثياب في المصلحة للاختلاف متاع البيت للزوج
النظر في لباسها ثلث الثياب وامتنعوا لها اهل بيتها
بذل الاول والاخير في المذهب ان الرجل يبرح كسوة

26

ولم يكن ارجاعها **وهي طرية ابرع** فان ابن القنفذ في مقالة
 ابرمقيث مع بلقيس وفي الوثائق الجيدة ايضا بان القنفذ
 كثر بها لغير المرة واجعلها على ما الخبث او رقت وفان المتكلم
 وان قالت قد انقضت عذتي بسيفه فيل فوله ان كان ذلك الا
 بعد الطلاق ويوم ولا يميز عليها ولا يلتفت اليه تكذيب الجحيم ان
 لها انتقم وما شكاه المؤلف من خلع المرأة هو ان شكاه
 ابرمقيث عن ابن القنفذ كما تقدم ونقل المتكلم انها
 تصر وبلا يميز وفان ازال العمل عليه وعليه اقتصر صاحب
 المختصر حيث قال وصرقت في انقضاء عذرة الفرس والوضع
 بلا يميز ما امر ولعل الشيخ اعتمد القول بيمينها بعد
 الزمان وقت الامان **ولا يطلو العبيد السيد**
اما الصغير مع شيخ يزيد: وكيف ما شاء. اليكم خلفاء
 ومستقما صلفان مصلحا: **لاخر الرجوع لا امر يبد**
دون رضاها وليها وسيد يعني ان الطلاق غير العبد
 لا يبد السيد ان يطلو زوجته عمره الا اذا كان العبد صغيرا
 عقر عليه سيد، فله ان يخلق عليه لكن بشرط ان يخرجه
 شيئا يزيد به ان يمار به وعلى هذا بقى بالبيت الاول فقول
 العبيد نصب على الصفاط الخاوض على العبيد والسيد
 ما علم مطلقا والصغير تحت الحروف (عليه قوله العبيد
 اي الا العبد الصغير فليسيد ان يخلق عليه بالخلق وقوله
 وكيف ما شاء. اليكم صلفا البيت يعني ان العبد اليكم يخلق
 كيف شاء بخلق او غير، واخره او اخر الا ان مقتضى كلامه قد
 طلقان قوله او فعلهما معا في حالت رقة او طلق واخره

في رفته غمق ملا تفتي له الا واخرة اما ان يطلق حتى غمق
فمنو كالم بالاحالة بالحوط لا وسوا. كانت روجه ح.
او امة ليس له الا طلقا لان الطلاق معتق بالزوجا والفرقة
معتق بالثبوت. وسوا. كان رفيقا كذا او بعضه وعلى فترة
الوجوه الثلاثة بنية بالاطلاق والاشارة بقوله كثر في
الرجوع الامر بغير البينة الى ان العبد اذا طلق طلاقا رجعيا
فان امره الرجعي بغيره انشا. رجوع او نزل فان رجع فلا
يحتاج لاذن بغيره ولا لاذن زولها لان العصفه ان اذن
له السيد فيها ما زالت بغيره. ولم يثبت رجعتها ابدا
فكالح حتى يحتاج الى اذن بغيره. ووليها قار في المتكاتب
و كما امره بان اذنه فلتك له الجوز للشيخ ان
يصلح مع عبيد امرته فان لا لان الطلاق فيه العبد فلتك
بأن كان العبد صغيرا لم يبلغ بر جوعه بغيره ثم اراد ان
يطلق عليه فبالا بغيره الا بشي. يا خذ له فيكون فيها
و في السواد روليس للشيخ ان يتبرأ على غيره
و قد نكح باذنه حتى يهرق العبد فان عبيد الملاء والجوز غيره
الصغير ولا يطلق عليه الا بشي. ياخذ له كما يثبت البعض
فان ابن حارثا وانفقوا في العبد انه طلاقا فلتك
و فان في الكايم وطلاقا العبد على النصف من طلاقا الح
و الا طلقا ان لا يتبع بعض فاذا اطلق روجه طلقا
في خير رفته غمق بنية له فيها طلقا واخرة **و** فان ابن
ابن زيد في فتنه وجميع طلقا العبد طلقا لان الم
عزو جلف جعل الارفا ذهب ح. ان اطلقا والعد

منه

منه عليه الحرد وفي السواد مركزا ابن الموان وكذا لا
يرجع العبد من غير اذن بغيره ولا اذ روليس روجه انقضى
والحق في العبد كالا في اربعة غايه الزوجات وكما ان غايتهما
للمر اربع نسوة وقد اختلفوا عليه في هذا الا وحقايتها
للعبد اربع زوجات ايضا على المستقور المختار ومفاد له
لا يتزوج العبد الا اثنتين **فـ ا في الموعى فلتك**
له العبد يتزوج ففان ا اما الا كمن ما سمعت فيه ان له
يتزوج اربع فلتك له انشا. ايلا. او ح. اير قار ف
ذال له وفي السواد مركزا ابن الموان فاما له وللعبد
ان يملك اربع نسوة وهذا كمن ما سمعت وقاله ربيعة
فان عبد المتكاتب وان كان له ثلث مملوكات فذال جائز
ان اذ له اقل **و** روي عبد المتكاتب فكل اربع نسوة ان لا
نفوا الا واما تدرى ما هو في قال القصار **وروي ابو ريب**
اقتصاره على اثنتين **و** فان ابن الحارثي وابن ابي ربيع
يقتنع للمر والعبد **و قال ابو ريب** اثلاثة للعبد كالحا
ملسة للمر انما ضيق لا خلا في بين اقل السنة في ثمن ما زاد
على الاربع حديث غيلان الشافعي وحوه خلافا لبعض
المبتدعة ووجه المستقور في ابا حذو الاربع للعبد قوله
فان باذنه اما طاب له من الثمن. ففتى وثلاث ورباع
و فان ابن الصنف على الاطلاق فذوي ثمن ان يكون من ثمن
الخلا في اقل الاصول في دخول العبد تحت الخطا
و في دخولهم انقضى **و** من الاخير في تيمين للعبد مع الح

اربع حالات التفتيح كالحرد والمساوان كالعبادات
 فختلف فيه كعدد الزوجات واجل الابلان وللعقود المعتبرة
 وحرا نفري فعلى النصف في جميع ذلك عند ما لا وفيل
 بالمساوان وما فظ عنه واجل عز الخ كالتزوة والحق
 انتفى ولعله يعني لا اعتنى اضر وتبع الاولاد في البس فاق
للملاب للاطلاق وكسوة الحرة والتفقد
عليه والخلع غير المقتضى وليس كانه ان ينفقا
على بنيه العبد او عتقا يعني ان الاولاد يجمعون امنع
 في الرق والحرية فان كانت امنع حرة بغير احرار وان كانت
 امنع مملوكة بغير ارقاء سواء كانوا من نكاح او من مملو
 اليمين اذا كان ابوتهم فقا وعلى ذلك فيه بلا خلاف والله
 اعلم بهذا اذا كان الاطلاق راجعا لقوله لا ويحتمل
 وتوافق ان يرجع لقوله لا ويحتمل وتوافق ان يرجع
 لقوله للملاب اي لا يجمعون ابائهم حرا كان او عبدا وعلى ذلك
 عتقا الاولاد او استثناء من ذلك الاطلاق اذا كانوا من مملو
 اليمين وابوتهم حريهم احرار ولا يجمعون امنع في الرق وفي
 وان دخلت في شأينة الحرية بالخل وسيرها الحركي لا كن
 الفاعلة ان كان فيه شأينة روقه كالحري فيؤا فالحص
 بماذا تزوج الرجل امرأة باوكاد معها تابعون لها
 في الرق والحرية سواء كان حرا او عبدا او ان كانوا من
 مملو اليمين وابوتهم عبدا بغير ارقاء كما اذا اشترى العبد امرأة
 واولادها باوكاد ارقا القسيرة وان اشترى الحرة واولادها
 باوكاد منها احرار عتقوا بغير امنع قبل ان يخلص من حصر

ان الاولاد

ان الاولاد ان كانت امنع مملوكة لا يبيع بغير تابعون لا يبيع
 وان كانت امنع زوجة لا يبيع بغير تابعون لا يبيع وهذا هو
 الاخير تكلم الناصح رحمه الله قال ابن خازن في اصول البنية قال
 محمد بن ابراهيم ما لا يبيع العبد ان يملكه في الرق والحرية
 ذلك ان كان العبد اشترى من اشراف مملو اليمين وان كان من اشراف
 ذكاح فملكه في امة في رقبته او في يده او قوله ونسوة
 حرة البيت يعني ان العبد اذا تزوج حرة فان عليه نفقتها
 وكسوة نساءها كالحرة والخلع اذا تزوج العبد امة فخلع لا
 عليه وهو المقتضى وفيل ذلك في تفسيرها وعلى هذا الخلاف
في نفقة والخلع غير المقتضى وايضا في مائة فارابي
 المتكيفة فالربع المروية في العتق له زوجة حرة عليه النفقة
 فالام لا ويغالبه انفقوا وتصلوا قال ابن الموان بالخلاف في
 ذلك ان على العبد ان ينفق على زوجته الحرة وفيها ايضا قال
 البقية ابو الحسن في خطب اذا كان عتق من فعل القول ان لا
 نفقة على العبد للحرة لا تكون لها الزكوات وعلى القول عليه
 ذلك للحرة فختلف ان كانت امة والمدة برة والمقتضى الى اجل
 كالامة قال الشارح رحمه الله يطعن من المجيب في وجوب
 النفقة للحرة الخلاف وهو خلاف ما نسبوا لابن الموان من
 انه لا خلاف في هذا الا فيما مله وقوله وليس كانه ان ينفقا
 البيت يعني ان العبد على اولاد عتبه ان كانوا احرار او على
 ذلك الا في نفقه وليس كانه في الخ وعقفا بضم العين وفيه
 انما جمع عتقوه وجمعهم كطاهر وذلك لانهم احرار احرارا
 تكون امنع حرة من نفقتهم من اهلهم ان كان لهم مال او لا وعلى

المتكلمين وان كانوا مع الله في غير امة فينفقتم على تسيير
 لهم ولا يجوز للعبد ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 التميمي لا يجوز له ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 العبد لزم امة جاز له الا ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 لا يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 يجب على سيده ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 في اولاده الا ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 التميمي انتفى **فصل في الرجعة**
وكذا انما سوا الرجعة في المهر والصلوات والولي
وواجب لم ينفذ ولا... **فصل في الرجعة**
 يعني ان الرجعة من الطلاق اربعة اقسام: انكاح في انكاح
 الا ان من الزوجات ان لم يكن في حجة والصلوات والولي والاشهاد
 عند النكاح واذا انقضت طلاقا رجوعا للمرجعة مرضا
 فحوا ولا حامل بلغت تسعة اشهر لا اذها مريضة وهو
 ادخل الباعل لا رجوع ليعلم كونه فتيحة كما قبله كان
 يميز فالرجعة الرجوع في معين الحكاه واذا ارجع الزوج
 زوجته اعطاه او المهرية فلا بد مرضا او وليا وصرا
 الا ان تكون مريضة او حاملا متفلا فبلغت تسعة اشهر
 ولا يجوز له ان يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 كما تقدم في الكلام فلا يملك ما ليس له ولا ان يملك ما ليس له
 او عيبا فيمن اذن سيده التوضيح يعني ان المهر في يمينه
 فيه ان يكون اطلاقا للكلام فلا بد ان يكون باعنا على فلا
 وقوله واليمن مرضا لا يمنع من الرجعة ما يمنع انهاء

فصل

الطلاق

البكاح قوله ولا ارجاع يريد سوا كانت حرمة او هو انتفى
 وقوله ويرجع العبد يعني اذن سيده لا اذ له ولا يبي
 البكاح فقد اذن له في توافقه ولا الرجعة زوجة انتفى
وزوجه العبد اذا ما عتقت واختار ان يزوجها منه خلعت
باعتها وملكها عتقا... **فصل في الرجعة**
 يعني اذا كان عيدا متزوجا لامة ثم عتق لامة سيدها
 عتقا فاجزا فان لها الخيار في الاقامة مع زوجها او معارفته
 فيما ارى فيه وينفقها حتى تختار البقاء فلا اشكال وان اختارت
 الطلاق وفاتت اخبرت بغيره فبقيت بائنة الا ان
 تنوي ان تنقل ما توثق به على ذلك لا بعد ما تشاؤا فان
 اختارت نفسها وخلعت ثم عتق العبد فلا رجعة له
 عليها سواء عتق في العترة او بعد وعاد الا ان ينفذ قوله
 مخلصا فالرجوع التخييب واذا عتقت لامة تحت عيب
 جيل ينفعها حتى تختار ولها الخيار بخلعة وتكون بائنة
 ولا رجعة ان عتق في العترة فان قالت حين عتقت اخبرت
 بغيره ولائته لها بقيت بخلعة بائنة الا ان تنوي ان
 يملك ما توثق به ولو خلعت نفسها اخبر من واهرة او
 البتة او بعد النكاح وما قبله ان خلعت انتفى ما كثر
 الا بعد زوج لا انه جميع طلاقا العبد وكذا ان بائنة واهرة
 وفي تقدم له فيها المصلحة واول قولها لا انه ليس لها
 ان تختار باكثر من واحدة ثم وجع المهر اذ لا لها على حديث
 زيرا ولها الخيار عند غير السلطان انتفى **فصل في...**

بلوغها ونحوها قبل ان تنكحها خيارها وكذا اذا
 اعتقها معا وكذا اذا طلقها طلاقا بائنا قبل ان تنكحها سقط
 ما استحل من فرجها ووقع الطلاق منها وهي بائنة بطلاق الرعدة
 فانها زوجة وهي المصلحة بدفع **الحكم الموقف به**
مع العيب **وقسمه** **بما هو باق** **بطلان** **تقيد بالطلاق**
ومن ثمة قبل وقوع العيب **فقد اجماع** **من نكح**
وبعد ما اجماع **في الجمع** **عليه من عيب** **كطلاق** **يفسخ**
وتلغى العدة **بالتعاقد** **لمتن بها على الاطلاق**
 المايات الماربع على اربع مسايل الاول ان النكاح الباسد
 المختلف بين العلماء في حكمه وبساده اذا اراد بفساده فانه
 يفسخ بطلاق امرأته لم ينقل بفساده وعلى خلافه بائنة
 الاول **الثانية** اذا امانت اخر الزوج في هذا النكاح
 المختلف في حكمه وبساده قبل وقوع العيب فانها يتوا
 رثان كما اصبحت مالم يكن العيب نحو الوتره في المارث
 فلامارث نكاح المريخ وعلى الاصل بائنة **الثانية**
الثالثة اذا كان البساده منقضا عليه فانه يفسخ
 بغير طلاق وهي موقوف الماولم وعلى خلافه بائنة
الرابعة المصلحة الرابعة اذا لم يفسخ النكاح قبل
 البناء فيجب فيه العدة بالتعاقد خاتمة في المتفق على
 بساده والمختلف لقوله على الاطلاق اما الاول والثانية
 وهما المختلف في طلاق وثبوت المارث فيه فقال ابن
 حنبل في اصول البتية كل نكاح كان فيه اختلاف ودخلت

٢٣٤
 ٢٣٥

كبرية الشبهة في الولي بالخروج وفساده بطلاق ومنه ان من
 الزوجين قبل الفسخ ورد الباك انفس **وحكم ابن الحاجب**
 في تعيين ما يفسخ بطلاق فانه يفسخ بغير طلاق فوقيه
 اذا اخطأ الزوجان كان نكاح الزوج او للزوج او
 للولي امضا، وفيما عدا ففساده بطلاق بائنة وكانوا
 مفلوطين على فساده ففساده بغير طلاق فالاول حكمنا
 بالاجماع رد الولي في الخيار فيه للولي واذا كان الزوج
 عيبا في الخيار للزوج او له عيب في الخيار للزوج ففسخ
 للملأين وهو ما كان مفلوطينا ففساده بولاية المرأة
 والعقد ونكاح السعد والمريخ والحرج او عمره وكذا
 لصراف الباسد قبل البناء وكما لم يفسخ على فساده القول
الثانية فان روي عجزا لا ويرجع اليه ابن القاسم
 انما اختلف في اجازته وفساده بطلاق كولاية المرأة
 والعقد ونكاح السعد ونكاح المريخ والحرج وكما لصراف
 الباسد قبل البناء وما انفرد على فساده بغير طلاق
 كالثامنة واخت المرأة او عمتها او خالتها فانها
 يفسخ بطلاق يقع بها مخرج اي يخرج المصاهرة من كونها
 حرم على ابائهم وابنائهم ونحوه عليه امهاتها وبناؤها
 ويقع فيه الطلاق اذا اوفد الزوج قبل العراف وتقع
 به الموارثة اذا امانت اخرها قبل الفسخ الا ان يكون الفسخ
 نحو الوتره في نكاح المريخ فلامارث فيد لنا لاجل الموث
 بساكننا، واما ما يفسخ بغير طلاق فلا يقع فيه طلاق
 اذا اوفد الزوج قبل العراف وكما تقع فيه موارثة انفس

بالمعنى وزاد ان تعوض الكتاب بالبيان وقد اشغل كلام
 ابن الحاجب هذا على المحال بل الملائكة هي قوله في ايضاً
 وما جسد بطلاوت تقع به الموارثة والملائكة هي قوله
 في وما لا يخلب في يسهل بعض بطلاوت وهي تضر بمعهم
 الاول وانما جلدنا كلام ابن الحاجب لما اشغل عليه من العباد
 والمغفر فارجع التوضيح ما حصله وقد تميز لك من كلام
 المصنف ان كل ما يفسد بطلاوت على القول الاول وهي ما
 لا احد الملائكة فيضحه واجازته فانه يفسد بذلك اي
 بطلاوت على القول الثاني ان من اختلف فيه يفسد بطلاوت
 كما لا احد الملائكة فيضحه وان تكاح الشغار وتكاح
 المهر مثلاً يفسد بطلاوت لكونه مختلفاً فيه وليس
 للملائكة فيه خيار لخل ما لا احد الملائكة فيضحه فختلف
 فيه وليس كل مختلف فيه لا احد الملائكة فيضحه والله اعلم
 والله المفضل البراءة وهي التكاح الباعد اذا جسد
 بعد البناء فارجع فيه العدة الا الاستبراء متعدياً
 على بصاده او مختلفاً وعلم ذلك انه بقوله وفي العدة
 بما تعافى لم يتنج بها على الاطلاوت فالرجع المرفوع قلت له ارايت
 التكاح اذا كان بائناً او دخل بها زوجها في بروجها
 وتصادفها نزل المصنف عليها فاعتره ففانزع كما
 لقطة من التكاح الصحيح بل لا تضر وعلى العدة الا ترى
 انها لو جانت بول رثيت نسبه لا ان ينجب بلعان
 ولا حوازلها لانها لم تدع ان تفسد ففوه لا تضر وعلى
 العدة ان لا تضر وفي عدم المصنف في تصفط عنها العدة

العدة

بل العدة لما كان الحولته تقلى وانما قد اخذ في انها لا
 حوازلها لانها لم تدع ان تفسد ففوه لا تضر وعلى العدة
 الشيء وتم الله والقول بلزوم العدة له مستحب بها يطهر
 انه موافق في ذلك كما تقدم عن المغرب ويظهر من قوله على
 الاطلاوت انه نسوا. كان الفتح بائناً او مختلفاً فيه او
 مجعاً عليه باما المختلف فيه بل اشكال في الاول وخص
 المغرب المتقدم بهتقد له واما الجمع عليه فيظهر من كلام
 كثير من المعطاه اعد لزوم العدة فيها والمأني فيه
 يستمر. ويظهر من المغرب ان يجب فيه لقوله وان علم بذلك
 ان بصاد الفتح كما تحته من الرضاع قبل موت زوجته
 وتبرأ منها فعليه العدة ونسبها فيها السبيل
 التكاح الصحيح في السكنى والتعفة وجميع ذلك هو ما لا
 انفس بصاد الاطلاوت النكاح وجوب العدة في البصاة
 ونسبه وعلم ما يظهر من كلام كثير من المعطاه يكون
 الاطلاوت العدة في بفسد التكاح المتزوج على بصاده فجار
 ابراد به لا يستمر. وفي الرضاع في نسج قول الزعر في
 العدة مرة منع التكاح لبعضه او موت الزوج او طلاق
 ما قصد به ان قلت اهلوا الشيء في قوله البفسد بظاهر
 ان التكاح الباعد اذا بفسد نجب فيه العدة ولو كان مجعاً
 على بصاده قلت كذا وقع في الاطلاوت ابن الحاجب وقال
 ابن الحاجب وقال شارح التومث لم يزوج لانها فيها
 وما بفسد من تكاح بائناً او فم بالعدة في الاكاد
 كالعدة في الصحيح ونقل الشيخ عن النبي انه ان كان مجعاً

على بصله، ثلاثة خيفر وفيل خيفة وان كان خيفر فيه
 قبلات ان ذالا اذا لم يكن على بالخير بالجمع عليه فانه
 ليس بنكاح والرسع يزل عليه لانه نكاح بيبسسه وانه
 اعلم انتهى كلام الرضاع **باب النفقة وما يتعلق بها**
 ابن عرفة النفقة ما به قوام معتاد حال ادمي الرضاع
 قوله ما به قوام معتاد حال ادمي اخرج به قوام
 معتاد عني لادمي وما ليس معتاد حال ادمي
 انه ليس نفقة ثم عا والخرج بقوله دون من امره
 وليس نفقة ثم عا ولا في كماله والارادة تعين
 بالنفقة النفقة التي حكم بها وفي خول الكسوة
 في النفقة خلاص المستصير وكسوة ابنه مستصير
 وعليه من التز نفقة رجل يجب عليه كسوته ولو
 قول ابن زريق ولا يجب ولو قول ابن قسطل وان رسلا
 وغيرهما قال ابن رشد لان النفقة وان كانت من
 اعيان العموم بعد تفرق عند اكثر الناس بال
 لضعاء دون الكسوة **باب النفقة** وفيه الكسوة
 ما حاصله ان النفقة موضوعة للضعاء والكسوة
 ثم خصت غيرهم في باقي الطعام فقط انتهى
 وقوله وما يتعلق بها الذي يتعلق بالنفقة
 ما يجب منها للمخلفات وما لا يجوز فيها ككسوة
 وامسكان وخدم المعسر بها **واجب الانفاق للزوجة**
 في كل حال من الحالات **والعجز عن كسولها ولو لا**
عدم ما او اتصال للامم وفي ادكول للبلوغ يتصل

فوق

وفي الحالات بالادخول يتصل **والخدم في الكسوة حكم النفقة**
 ومتى العبد نخون مطلقه **باب النفقة** في خولها
 الصبا وجوب النفقة ونس وكسوها واصبا بها كما
 قال ابن الحاجب ثلاثة النكاح والغراية والملايق
 في النكاح بالزحوا او بالدعاء الذي لا دخول وليس
 آخرهما مريضاً مرض الصبا في الزوج بالغاً والزوجة
 مكيفة للوطي ابن الحاجب وجعل ابن الحاجب السلامة
 من المرض والبلوغ في الزوج والحافة الوطى في
 الزوجة ثم كسوا الدعاء للزحوا اذا ادعى اليه
 وقد اختلفوا في كسوة الشوط ولا يجب اما ان دخل في
 النفقة بغير شرط وجعلها للمفاتيح ثم كسوا الزوج
 وفي الدعاء اليه فلا يجب نفقة الزوجة ولو دخل في
 الا اذا بلغ الزوج والحافة الزوجة الوطى ولم يعصر
 يتفرق الطاهر اذا لم يوطى في الدعاء فقط كما في
 النسخ **ابن الحاجب** وتعني حال الزوج والزوجة
 والبلر والسعر ويجب نفقتها كانت عنية او فقيرة
 حرة او امه كان الزوج حراً او عبداً وعلمه الا انه
 يقول في كل حال من الحالات **ابن صلون** وعلى العبد
 نفقة زوجته الحرة وكسوتها لحوال بقاها في
 عصمة من كسبه ولا يمنع من كسبه من ذالا وان كانت
 الزوجة امه فينفقها كرا لا على زوجها حراً كان
 او عبداً او امه السيد بينا اولاً وفار الشبهة نفقة
 لها على الزوج في حال وهي على كسبهها وفيل بالعرف بين

ان يزوج السيد تمام زوجها بينا قبل تزوج الزوج النفقة
 ولا يبرأها بتسقط عن الزوج انظر على كلامه واما
 نفقة الغراية فعلى الاولاد الصغار ان يزوجوا ما ارادهم
 على ان لا يزوجوا حتى يتكلموا ولا زمانة بهم وعلى الاكناث
 حتى يتكلموا او يدخل بهم مع الابوين العفيين بشرط
 الحرية في المنيق والمنيق عليه واما المطلوع فنفقة
 على ما لك ولا يجب عليه نفقة اولاده ولا نفقة ابويه
 اذ ليس له اطلاق ما لم يبرأ ولا يطلب ابوا او ابنة
 بالنفقة عليه لان الله في سيرة وعلى استمارة نفقة
 الاولاد الملامد المذكور **في قوله** واذن الامد
 ثم في هذا الامد بقوله في الزكوار المبلوغ يتصل
 وفي الاكناث بالادخول في **ابن الحالب** ويجب
 على الاب ان ينفق ولله العفي على قدر حاله ونفقة
 الاخر حتى يتكلم عا فلا يخرج من زمانها يمنع التكسب وقيل
 حتى يتكلم والبت حتى يدخل بها الزوج ولو اصاب بعد
 المبلوغ وبقيت كرامة ولو عادت الزمانه لكان نفقة
 ثم لعمري ان يزوجها حيث شاء الا ان لا يزوجها بميتعتها
 الاب او الولي التوضيح والحقن بوصف الاب ان يزوج
 من ان يكون الاب عيب او عيب شاذية من شوايب الحرية
 ولا نفقة لولده عليه وكره لا لا نفقة للولد الرقيق
 على ابيه بشرط في نفقة الولد ان يكون عفي واما ان
 كان له مال فالبيع المروء او يكون الكسب ما يستغني
 به فلا يجب نفقة وكذا لا ايضا اذا كان للبت مالا

استمرار

تسقط

ما تسغني به فلا يجب نفقتها وان كانت الصنعة
 لا تكفي اعطيت تمام الكفاية التي واذا اكسدت الصنعة
 عادت بالنفقة على الاب واشترط هذا العفي ولم يشترط
 في الزوجية لان نفقة الولد موات فلما لا نفقة
 الزوجية فلا زها معاوضة وقوله ولو اصاب بعد المبلوغ
 اي ولو اصاب الاب بعد بلوغ البنت البكر وبقيت عفي
 كرامة فلا تسقط نفقتها وذكرها ليلما يتزوج زوجها
 لا يتكلم الاب الا بينين وكره لا نصر النبي على الوجوب في
 عكس هذه الصورة المحيية اذا سلمت بعد بلوغها وبقيت
 موكنا لم تسقط نفقتها عنه لانه في بين مصلح وكما في
 وقوله ولو عادت بالنفقة الخ يعني بلوزوج البنت
 الصغيرة في كل طرفها زوجها او موات عنها وعادت
 الى ابنتها بعد النكاح بالنفقة لم تعد نفقتها على الاب
 ما لا فان صلتها قبل النكاح فهي على نفقتها ومعلوم
 كلام المصنف انها لو عادت عفي بالنفقة لوجب على
 الاب لا يباؤ وهو قول اصحابنا فان نفقة نفقتها ولا
 يسقطها بلوغها بل حتى تتزوج زوجها او وفار
 غيره لا نفقة اصله وقيل نفقة الاب ان تبلغ بتسقطه قال
 ولا تسقط النفقة لغيره تسقطه لا بقتله وقوله او عادت
 الزمانه للزكوار يعني ان يبلغ الاب زمانا وقلنا باستحسان
 نفقة على المستقور ثم صح وحيثما استمرار نفقة
 ثم من كان النفقة لا نفقة على الاب انتهى **وفي المروء**

فلت له اراية الصبي الضعيف اذا كان له مال و ابوه مقس
ان ينفق من مال هذا الابن فان لم لا ينفق عليها من
مال الولد فينفق الوالد برع هذا من كتاب الوضوح
لا من كتاب التكليف صغير كان او كبير اذا كان او انش
منزوجة او غير متزوجة انتفى قوله والحكم في الكسوة
حكم النفقة: في حيث يجب النفقة يجب الكسوة وحيث
لا فلا اجرة على ما تقدم وقوله ومنوز العبد تكون مطلقا
ان على سيده ومنوزة نفقة وكسوة وهذا انما اراد
التصيب الثالث من اقسام النفقة وهو المالا ابن الحام
ووجب نفقة مالا الميز والبيع عليه النفقة في ذنوه
كما في **قصر** اذا اتي بضره فبده في جوبه وتكليف
من العمل مالا يحمي وتكون له منه بيع عليه انتفى
وقصر الرضاعة وعليه ان ينفق على عبده ويكفنه
اذا ماتوا ومنفق على صغير مطلقا: **له الرجوع بالذبح فدايق**
على اب او مال الابن واب: لا يعلم المال او ليس الابا:
ورجع الدم مطلقا بما: ينفق وما الميز الرضا:
وعين موصىة الكفالة: ومع يميز يستحو ما له:
يعني ان من انفق على صغير سواء كان له اب او يتيم وهو مراد
بالا طلاقا فان له الرجوع بما انفق ويكوز رجوعه ما
الصبي ان كان له مال وعلم به المنفق او من مال الاب ان كان
موصرا وعلم بالمنفق بيسر وهذا معنى البتة الاول فان
كان اكل منهما مال رجع به مال الصبي قال ابن رشد ان كان

للصبي

للصبي ذب / **لاب** او لليتيم مال والمنفق عليها الرجوع به
ما لهما ان كانت له بالنفقة ينفق وان لم ينفق انما انفق
ليرجع به يمينه انما انفق عليها ليرجع به اموالهما
لا على وجه الحسنة وبسر اب الولد كما له **وروي** من جين
السياسة ان لا رجوع به اموالها الا ان يكون اشتبه
انما انفق ليرجع هذا لا وهذا اذا انفق وهو يعلم
ما لليتيم او يسر الاب ولو انفق عليها حاله لا كما مال
لليتيم ولا الابن ولا لابيته ثم علم ذلك بالرجوع وقيل
له الرجوع والقوله ان فلان من المرونة وسمع يحقون
ابن العاصم من كتاب اوفيقه فانفق رجل على ولده وقدم
او مائة به عينته وعلم انه كان عذبا لم يتبعه بما انفق
قال ابن رشد لان الولد اذا لم يكن لابي له مال وهو
كاليتيم انتفى عليه اختصاصا قال المنجلي بسنة
شروط ان يكون للصبي مال خيرا لا نفاق وان يكون قد
علم به المنفق وان يكون ماله غير عجز وان يكون المنفق
الرجوع بنفقة وان لم يلج على الاوان تكون النفقة
غير تصرف انتفى من شرط الرضاعة للفلان نفقة
وتاجين وبعض اختصار وفي الميز **فلت** فمركب
يتم له مال فانفق عليه ثم قال انما انتفى عليه لا رجوع
به به ماله فان ذلك له وسواء انتفى على الاول انتفى
وتوفوا **لا قلت** وهو ان رجلا غار عن اولاده
صفار فانفق عليهم رجل من غير ان يامر والتم بالنفقة
عليهم ثم قدم والتم بكون له هذا الرجل ان يتبع بما انفق

قال فعلى ان كان المأبوس يبيع النقص عليه اذا قال
 اني بعتك عليه على وجه القلب وحلف على ذلك وكانت
 بينه وبينه لا يباع وفي المواذرفا ان ابن القاسم ومرايق
 على صبي على الحسنة ثم له ابا موسى ان يبيعه بشي
 الا ان يعلم ان الاب قد عذ لا يبيع حتى يبيع على تيمم ووي
 له الرجوع عليه قبل يملك اليه من ان لم يبيعوا فانه
 من مال اليه ولا السفطه لا مكان ان يملك اليه لا من
 حيث لم يملك الفاضل ان الفضا على اليه بالفضا
 على الغاي وانظر في مسايل المأبوس من كتاب ابن سهل
 بعد ابي عيسى الوصي واما الوصي فقد يكون عليه غير الفضا
 لانه ما مور بالانفاق على اليه يرجع به في ماله فسواء
 انفق من مال نفسه او من مال اليه فهو يبيع بما انفق فله ان
 من النظر **قصر** في طر ان كان قد انفق المقتنين
 في المرأة يتزوج ويتطوع زوجها ببيعة انفسه في
 الرجوع بها على انفسه في حياته او بعد وانه وكان له
 ما اوفت الانفاق ما نكحها لا رجوع اها عليه لانه مع وبي
 من الزوج وصلة للزيب والام لم تنزل على ذلك ففها
 شيئا انفسه فامفد، عفا الله عنه وقد كنت قلت
 في الايتنا ومن بانفاق الزيب طاع لا رجوع للماع على
 الاين ما قبل **تبيين** تقدم ان المنفق على الصغير انه
 اذ لم ينفقه انه انما انفق ليرجع فان له ان يبيع على ذلك
 ويرجع واذا انفق ولم يزوجها ولا عزمه فانه يبيع
 ان لم يزوجها ولا عزم الرجوع ويرجع نفقه صاحب

المعيار

المعيار في اثناء جواب النقص وفي هذا كراير من نواز المأبوس
 ويرجع الوصي مطلقا بما **تبيين** وما اليه من الزمان
 وغير موصى شيئا الكفاية **ومع** يلزم من ماله
 بغيره ان الوصي اذا انفق على محجور، فانه يرجع عليه بما
 انفق سواء استقد انه انفق ليرجع او لا وكانوا مع حضائفة
 او لا وهو مراد، بل لا يخلو فان لم ينفقه فلا ينفقه عليه
 لانه ما مور به لا يباع عليه فيصرف في قصر الرجوع وعلى
 سقوط اليه من نفسه بغيره وما اليه من الزمان ما نأفية
 اي يلزم النقص بيمينه على ذلك قوله وعيسى هو ان ينفقه
 تفصيل الما المخرج قوله صدر المصلحة ومنفق على صغير
 مطلقا وخاصة ان المنفق على الصغير ان كان وصيا عليه
 وله الرجوع مطلقا كما نواي حضائفة او لا وان يكن
 وصيا فانه يرجع اذا اثبت انتم في كفايته وحده الله
 انفق ليرجع وان النفقة من غيره **ولم** **كتاب الاستغنا**
 قال المختار في رجل تزوج امرأة لها اولاد وكان الاولاد
 مع امهم على ما يلقى الزوج وفي يمينه وداره زمانا ولهم
 اصول وذور فلما بلغوا اقام بكمالهم بالنفقة فانكروا
 وقالوا لم ناكلوا الا ما لنا وافاء الزوج اليهم اذ لم
 كانوا ما يد تد ولا يعلمون الا نفاقهم من كان منهم ان القول
 قول الزوج الحاضر المنفق بيمينه ويرجع على لا يبي
 غلات اموالهم وفي الاصول ان لم ينفق الغلات لا الايمان
 فصار له بعد لا عليه شيئا بكنز له انفسه به انفسه
 نفقه ان تملكه **فصل في التداي في النفقة**

ومن يغيب عن زوجها ولم يدع: نفيقة لها وبعد ان رجع
نار لها في قولها في الحين: بالقول قوله مع اليمين
ما لم تكن لامرها قد رفقت: قبل ان ينفوا ما ادعت
ببرجع القول لها مع الخلف: والرد لليمين فيهما عري
وذكر ما علم بنبيد انقيت: ذكر ما لنفسها قد وثقت
بان يكره قبل الغيب كلفا: بالقول قولها في الامام كلفا
ان علمت في ذلك اليمين: واقبقت حضنة البنيان
يعني ان الرجل اذا غاب عن زوجته مرة ولم يزل لها نفيقة
فلما قدم وطالبت بما انقيت على نفسها ادعى ان نفيقة
لها انقيت لها بان القول في: لا قول الزوج ان نفيقة
والخلف على ذلك ما لم تكن رفقت امرها للحاج في مخيطة
فتقوى دعواها ويرجع القول قولها مع يمينها ايضا
وعلى هذا فيه بقوله ومن يغيب عن زوجها التي قوله ويرجع
القول لها مع الخلف قوله والرد لليمين فيهما عري
ان من كان القول قوله من الزوجين مع يمينه فله ان يرد
اليمين على الاخر بان كان القول للزوج يرد اليمين على
المرأة خلفت وكرمت النفيقة وان كان القول للزوجة
يرد اليمين على الزوج خلف ويرى كذا فيما انقيت
على نفسها اما ما انقيت على نبيها منه فيجب على ما
تقدم من العرف من ان ترفع ذالا للقاضي قبل قدومها القول
قولها او لا بالقول قوله مع اليمين من كان القول قوله
منها وعلى هذا فيه بقوله وذكر ما علم بنبيد انقيت البنت
قد اكلت ان عابد وهي في عصمتها اما ان كلفها طلاقا

بنت

ثم غاب بان القول قوله في النفيقة رفقت للقاضي
اولم ترفع وهي معني الاطلاق في قوله ذالا كلفا او
والباخر بينة والاختارة للايقان والمما يكون القول
قولها اذا خلفت واقبقت ان الاولاد كانوا في حضنتها
فاليمين المرفوعة قلت بان رفقت امرأة عن زوجها
فادعت ان لم ينفق عليها اسبب فيها فاما لا القول
قول الزوج ان ادعى الايقان وكان مع امرام موصها
بالبلد وان كان غائبا فله ادفع فاقبت عليه فدار قد
ثقت انقيت اليها ما نفيقة بالقول قوله الا ان يكون
المرأة قد رفقت ذالا التي السد كان والتمتع قد عليه
في مخيطة بان ذالا يلزم من زوج رفقت ولا يبريه
الا ان ياتي بحج مرد لا وفيه ايضا فان حرجوا اذا انقيت
المرأة عن اولادها صغار في مخيطة زوجها قد
وطالبت بذلا كما لها فيما نذري من الايقان عليه
من ما لها كان ما نذري انها انقيت على نفسها
نزل روي يحيى عن ابن القاسم **و** في البو ثاب
المجموعة فان كانت المرأة مطلقة كان القول قولها
في نفيقتها ونفيقة بنيتها ان كانت حاضنة لها
انتمى ابن الحبيب وان قمار عا في اعطائها او ارضاها
فما نفيقتها المشهور ان كانت رفقت امرها التي الحاج
بالقول قولها من يمينه واما الخاضر بالقول قوله
للزوجة ولها عليه عن ربيع المستقبل في بعدا لها
او يفيج كفيلا يجر بها عليها ان **م**

وان كان قد عيا حال القدم: كقول مغيبة وحالة انبسط
في حالة القدم لا ابن الفاسم: مستندة الها فضا. الحام
بمعنى مع اليمين صدقا: وموسى دعواه كاذبا صدقا
وقيل لا اعتبار وقت الفجر: والحق بالتعجب كانه
وقيل بالحق على البصار: والقول بالصدق بواحد احوار
يقع اذا قدم الزوج من مغيبة بطليته بالنعقة مرة
القيمة فزوج انه كان مع بعض الاشياء عليه في مرة
القيمة شيئا وانكرت ذلة المرأة فلا تجلو الا ان
تجمل حاله يوم خ وجدا ويعلم بان جمل حاله يوم
خروج جدي ولو ثبتت كونه اذ ذكلا عليها ولا مقدما قبل
تد احوال اولها لابن الفاسم ان يستند الى كانه قدومه
على حاله غيبته فيصير مع يمينه ان قدم مقدما
ولا يصير ان قدم موسى فاليمين التوجيه لا اصل
عدم تخيم الحال فاليمين البصار وتقوم معنى المرونة
والقول في القول اشار الناطح بقوله بعد تصويره
المستندة في حالة القدم لا ابن الفاسم البين في القول
التساوي انه محمول على البصار فلا يصح فيهما ادعا
انه كان في مغيبة مقدما او قدم مقدما فاله
السارح وهو قول ابن الما جشون في الواحدة وتادله
بعض القدر النظم على معنى ما في المرونة وبي
التوجيه والقول بان القول قولها لا ابن الما جشون
وابن حبيب فلا عليه النعقة الا ان يقيم البيعة على
ذال او جسد ان الغالب الملا وكان كل غير اذما العلم

فويل

فعله البيعة على المرقب فما في البصار وقوله بعض اهل
النظر على المدونة والقول في القول اشار الناطح بقوله وقيل
بالحق على البصار والقول الثالث انه يصرف في دعواه
المعسار وحالة الغيبة سواء قدم موسى او معسار فان
الشراح وهو كمال قول معسار وابن حنيفة كذا وقيل
في التوجيه والقول بان القول قولها لا ابن حنيفة
ووجهه ان الماصل المدع والحق في القول اشار الناطح والقول
بالنظر في احوالها يوم خ وجدا ويعلم بان جمل حاله يوم
خروج جدي ولو ثبتت كونه اذ ذكلا عليها ولا مقدما قبل
تد احوال اولها لابن الفاسم ان يستند الى كانه قدومه
على حاله غيبته فيصير مع يمينه ان قدم مقدما
ولا يصير ان قدم موسى فاليمين التوجيه لا اصل
عدم تخيم الحال فاليمين البصار وتقوم معنى المرونة
والقول في القول اشار الناطح بقوله بعد تصويره
المستندة في حالة القدم لا ابن الفاسم البين في القول
التساوي انه محمول على البصار فلا يصح فيهما ادعا
انه كان في مغيبة مقدما او قدم مقدما فاله
السارح وهو قول ابن الما جشون في الواحدة وتادله
بعض القدر النظم على معنى ما في المرونة وبي
التوجيه والقول بان القول قولها لا ابن الما جشون
وابن حبيب فلا عليه النعقة الا ان يقيم البيعة على
ذال او جسد ان الغالب الملا وكان كل غير اذما العلم

٢٤١

وحي يوم كانه قضيل انهاروا بنو الفاسم وهو كمال
لانه اذا خرج موسى ثبت الاتفاق واجبا عليه فلا يسقط عنه
الا يغير واذا خرج مقدما فقد ثبت ان الاتفاق ساقط عنه
فلا يكثر الا يغير ان يقيم **والحق** ما اذا علم حاله يوم خ وجده
اشار الناطح بقوله وقيل لا اعتبار وقت الفجر كانه
شكايه في القول الذي علم حاله يوم خ وجده احوال
السلالة التي يمين جمل يوم خ وجده ممزلة لبعض لا واحد الخاتمة
فصبح الاخر والله اعلم **و** قد ثبت على لا الشراح ولله قال

وقد لا زالوا صلاحة سبطا بارين نقلوا قول الله انتم موافقة يعني
 يقدم قوله وفيل بالمل على البصار على البيت قبله ويقول اي عن
 قوله وفيل باعتبار وقت الشيع والى كنه بانفسها بها دور النور
 فالبل لولا فتص على القول على مقتضى هذا البيت المصالح وكان
 كافيا انتهى **فصل** فيما يجب للمطالعة ونعم تقرر النفع
 وما يلحق بها السكان من دخولها الى النقصان
عوتها من الكلا ومقتضا : وذلك ان زينة الانعام
 لو ضعفت والكسوة انقضا : وما لها ازمات من زينة
 وانفسه سكن ان يمت من خلفا : وفي الويات في السكن في
 به داره او ما كراهة نفقة : ونفسه الاموال اذ هو الممل
وتنقذ الاشهر في الافل ذكر في نقض الالباب ما يجب للمطالعة
 من نفقة وكسوة ولها وللمنفق في هذه من السكن مدة الممل
 لو من كلور وحقه طلاقا فاما فان عليه الاسكان الى انقضا
 عدتها فينفق في مصلحتها انما كانت تسكن فيه قبل طلاقها
 حتى تنفقه بعد طلاقها فان كانت حاملا بلها مع السكنى النفقة
 والكسوة الى ان تضع حملها فانما الممل او وضعته ميتا او
 حيا ثم ماتت منقطة بجمع ذلك فتسقط النفقة والكسوة لموت
 الممل لان له في الحقيقة ونفسه السكنى لم يوجها من العقل بموضع
 حملها وعلى ذلك بقوله السكان من دخولها الى قوله وما لها
 ازمات من زينة مما ذاب فيه ونحوها المذخوراة من السكنى
 والنفقة والكسوة قوله وانفسه سكنى ان يمت من خلفا
 ان هو كلور وحيته واسكنها ثم ماتت في عدتها فان سكنها
 لا تسقط بموتها بل تنضم الى انقضا عوتها من الكلا ولا تستقل

تقر

فترة الوفاة كان العريضة انما يترى **ولما ذكر** ازمات الممل
 بسكنى السكنى امر بالانتقال الى خارج السكنى ازمات المطلق
 با وموتها لا يسقط عنها والى قول العريضة انفسه من قبل
 بقوله وانفسه ازمات على ما قدره عليه الشيع انفسه ازمات ومدة الله
 من ازمات استمر المصنوع للمطالعة الى انقضا عدتها ازمات
 الممل في العدة **قال في النوادر** من كتاب ابن الموارز قال لا
 والميتة السكنى على زوجها في العدة وتبصر في ذلك لا يبيع
 عليه ما له ان يستيفر ان لا يبيع له فيكون لا عليه ولا يخرج
 وفيها ايضا من كتاب المذکور قال لا يبيع الممل انما نفقة لها
 الا ان تكون حاملا **وفيها** ايضا قال محمد وان كلفت الكسوة
 في الالهة وينقض التي قد رما بغير من ممل الممل فينفق بقوله لا
 من الكسوة ثم قال لا **وقال** ما لا يبيع الكسوة الدرع والتمار
 والازار وليس الجبة تحق من الكسوة قال ابن القاسم ولو ففقر
 قالها بالحيقة وفترة المصلحة كلها من النفقة من صماعة ابن
 القاسم وفي النوادر رواه اطلو ثلثا في مخرج وهو بينة
 الممل في النفقة راسما له وكذلك في الخلع والمباراة وكذلك
 ان طارذ الاثم من غير ازمات انقضا النفقة عنها **قال**
بطل برفقة هذا خلافا ما قال في طلاق السنة ان السكنى
 قد وجبت عند الطلاق ولا يفسخ الموت ما قد وجب انفسه
وعلى عدم انقضا السكنى بموت المطلق انفسه الممل في قوله
 والسنة سكنى ان يمت من خلفا قوله وفي الويات في السكنى
 في البيت يبيع ان امرأة ازمات زوجها ولم تكن حاملا فادها
 في لها السكنى اذ كانت مملوكة للميت او قد نفقها اوها بوفقة

واستكن وعلى ذلك لا ينفذ له ان ينجس **فان في المزايا** من كتاب
 ابن المازن فالعالم مزمان ولد زوجة وهو في داره او في دار
 ولها السكن وان كان له ولدان في دار واحدة او كان مكررا
 غير منفود في المرونة في دار واحدة او كان مكررا في دار
 فله الفوعة طاهر قوله في المرونة في دار واحدة او كان مكررا
 سكنها لانه لا يفرق بين الدارين يكونان كدار واحدة او بين
 ام مرة معينة وعلى هذا الكلام في الدار وغيره وفي النكاح
 عن بعض الفروغين انه حمل المرونة على المصاهرة واما الوجبة
 فادها الحوا السكن سواء في دار واحدة او في دارين او في دار
 اقصا الحمل وسمعة الماشق في الحمل اما ذكر الحمل فلهذا
 كانت حاملا في دار النكاح والكسوة والعلف فتشوق النفس
 واختار التي معرفة مرة الحمل ولما كانت في ذلك بالحوار والفض
 الجنب التي معرفة افلها واكثرها في خبر ان افلها سمعة اشهر
 واكثرها خمسة اعوام اما كون افلها سمعة اشهر **والقوله**
 وتعلمه ووجاهة فلا تؤمنه او فانه في الآية الماشق والوارث
 يرضع اولاد من حوله كل ملين وفلا ايضا ووجاهة في الآية
 الاولى اعلمت اربعة الحمل والارض معاملة تؤمنه اياها انقض
 الثلاثة في الحمل وحصل البطل وهو البطل والثانية
 والثالثة اعلمت اربعة الرضاع وحده حوله كالميلين واذا
 كانت من الرضاع وحده حوله بركة الحمل سمعة اشهر اذ هي
 الباقية بعد حكم الرضاع من الثلاثة في شهر المفاخرة **لحم**
 عنها **فان في المفاخرة** المحمود واولمدة الحمل سمعة اشهر لقوله
 تعلم وتعلمه ووجاهة فلا تؤمنه او فانه في الآية الماشق

مرة الحمل

مرة الحمل في سمعة اشهر اقصى واما كون اكثر مرة الحمل خمسة اعوام
 واعلم ان المعتمدة مزوان او طلاق اذا حصلت لها رتبة وتساوي
 كونها حاملا او ابا بان كان له رتبة الرتبة تارة في الحيض وعرفته
 فربعت سمعة تسعة اشهر اشهر ان ثلاثة اشهر وعشرة فدا
 ان تارة في غير رتبة اما ان تارة في رتبة الرضاع والمرضاها
 تنقطع المفاخرة المستحور وفي كل حيض السنة وان كان رتبة
 الرتبة خمس البطل **فان في المفاخرة** والمرونة في رتبة الحيض
 لا تنقطع الا بعد اقصا المد الوضوع وهو خمسة اعوام على المستحور
وروي اوله وتسعة وفان في المفاخرة اقل اربعة اشهر في رتبة
 من الحمل في المفاخرة في حرج قوله وتربعت ان رتبة به وتعلم
 خمس او اربعة خلافه في رتبة فاذا انقضت الخمسة او الاربعة
 على القولين حلت ولو بقيت الرتبة فان في المرونة ولا تنقطع من رتبة
 البطل الا بعد زوال الرتبة او بعد خمس اشهر في رتبة
 المحضر وان قالت انا باقية في رتبة لا في رتبة في رتبة
 ينقطع البطل الحمل انشقي فان ابرك هذا الصلح وسواء كان ذكرا
 في عدة الطلاق او عدة الوفاة انشقي وهذا اذا كانت الرتبة
 تارة في حرجه ما في بطنها حرجه ولدا او حرجه في حرجه واما ان تحق
 وجود الولد فلا حمل اذ اقله الحيض ونفله اربعة اشهر واوله
 الخامسة سمعة من المعتمدة ان المرونة في رتبة الحيض
 بموضع اقصا امه الحمل مع عدة تحققت فان الحمل
 او تحققت حاملا او في رتبة الحيض المرونة في رتبة الحيض
 فولد اربعة اشهر مع عدة تحققت مع ما نفله عن الحمل في رتبة
 في رتبة كمال المحضر والله اعلم **فان في المفاخرة**

بلا قبل المأخر وجه انتفى بتمام الحجاب **وحال ذات كلفة رقيقة:**
في عرة كماله الزوجية: من واجب عليه كما انبأ:
باب الاستمتاع بالطلاق: يقع ان المصلحة طلاقا رخصا
 حالها مع زوجها في زمن العقد كمال الزوجية غير المطلقة
 من وجود النعقة لها وتبين الميراث بينهما وارتد اب الطلاق
 عليها وانقضاء الطهر والنزوح لا يملك. وعن ذلك الحكم
 الزوجية ما عدا الاستمتاع فلا يجوز له بوكع ولا مقدماته
 بل حتى لا يلحق على وجه التلذذ وعلى الا نبيد بالطلاق فان
 المتكبر واجب النعقة على كل مكلفه مدخول بها اياها عذرها
 اذ لم يكن كمالا قابلا وكان الزوج يملك ارجلها فيه سواء
 او بعد الزوج او الزوجية او السلطان لا يملك او عدم نية
 اذا ايسر في العقد وفي الجواهر هي في التوكيد على المختار
 وقاله الشافعي وقال ابو حنيفة بانكحة التوكيد لقوله تعالى
 ويعولن من اخو يردن والسجل منزله التوكيد من الحكم
 العقد فيثبت قياسا على النعقة والميراث وجواب ان لو كان
 الرد يقتضي الخرج من الزوجية انتفى وقسم من قوله في
 عرة انها بعد انقضاء العدة ليست كالتزويج لانها
 بانته بانقضاء عدتها والله اعلم **وحيث لا عرة للمصلحة:**
فليس من سكنى ولا من نفقة: وكيس للرضيع سكنى بالانقضاء:
على ابيه والرضاع من وضع: اعادة بالبيت لا ولا ان المطلقة
 التي لا عرة عليها وهي التي طلقت قبل التناكح بها
 سكنى ولا نفقة لانها انما يجازي به المطلقة في زمن العقد
 والعمر اذ لا عرة عليها وقد بانتمنه وجاز لها ان تزوج

في

في المهر فلا معنى لو لم ينفق. لها من نوايع الفلح على الزوج
 وقد انقضت العدة فينتما وابدأ بالبيت الثاني ان من طلق
 امرأته وله معها اولاد يرضع بان لها على الزوج نفقة ولده
 لا كرا. مسكنه ما دام في زمن الرضاع وقال في المروءة اذ الرقت
 الجارية العرة لمكان الخلوة بها في الزوج السكنى ولو خلا
 بهما في بيت اهلها لم يملكها وانقضاء على عدم المسكن فعليه
 العرة ولا سكنى لها ولو كانت جامعة وهو ينكر القول فوله
 ولا سكنى لها عليه بان كانت صغيرة لا جامع مثله او دخل بها
 وكلفها البتة فلا سكنى لها لانها لا عدة عليها انتفى
 باختصار والحاصل ان كمالا انتفى العرة انتفا لا زمها
 من السكنى والنفقة واذا وجبت العرة فقد ثبتت النفقة
 والسكنى كما اذا كانت المطلقة حاملة او قد بنت حيا. كما اذا
 خلا بها في بيت اهلها او ادعت المسكن وانكره بالقول فوله
 وعليها العرة لمكان الخلوة والنفقة لها لانها لا تزوج
 حاملة ولا سكنى على الزوج لانها في حكم مكلفة قبل البناء والله
 اعلم **وفي كسر الرعات:** ولا سكنى للرضيع على ابيه مرة الرضاع
 حتى يخرج من الرضاع وحسينه يجوز عليه السكنى كذا راى في
 بعض الكتب يريد ان سكنى الرضيع مرة الرضاع انما هي كرا
 في الغالب انتفى وجب له الرضاع انقضاء حاليته وماذا فيه
ومرثعة ليس يبي مال على: ولده ما يستحق جعله:
ومع كسره الرضاع: التي تمام مرة الرضاع:
وبعد ما يبعث له: فينقض به: حتى ينفق له بوجبه:
وان تخرب مع المذات مثل زينة لها نفقة بالعدل:

بعد ثبوته وحيث بالقضاء: تؤخذ وان يرضع منها فتشترى
وان يرضع بلا سلطان: يقع رجوعه به فلو كان
ومزله ما ربيعه البرزخ خوف: وعزاي بسفه كل مضغ
تكل في الايام على بعض مسابيل الرضاع ولم يتقنه او لا
استوفى الحيد منها فلا بد مرة كرملة صالحه من ذلا
واختر ما وقفت عليه الا ان يغرب قول ابن سلعون ويطرح
المع ارضاع ايها الا ان تكون مريضة او عجميات ليس او
تشر بغيره الغد رطلها لا يرضع فيكون على الاب ان يرضع
بغيره رطلها لا يرضع على الاب فانه يوجب لها اجرة الرضاع
على قدر حاله في العسر والبسر فان لم يرضعها فبرضاها
كان للاب اخذ، ويد بعد لم يرضعها فبالم يرضعها
او كان الاب معسر الا يغد رطلها فبالم يرضعها
بالحل او بما يغد رطلها وان كان موسرا او يرضعها
بالحل من الاجرة المعروضة عليه فبالم اخذ، اه لا بد لا
فولان وان مات الاب فبالم يرضعها فبالحل فاما من
ما لا يحل فبالم يرضعها الرطلها ارضاعها بالحل واذا البت
المع ارضاعه فبالم يرضعها اليه فبالم يرضعها بالحل
حتى يجد هن يرضعها انتقمي **قوله** ومريض لبس البيت
مريض بغيره انتقم اسم معقول يعني ان الولد المريض
الذي ما زال له فانما يحتاج اليه من اجرة الرضاع وغيره
على ايده وبعد اذا كانت امه مريضة او غير ذلك او عا
لية الغد رطلها لا يرضع واما ان لم تكن كذلك فبالم
رضاع في عليها كما تقدم وكذلك اولادهم ابن سلعون

ومريض

ومريض قوله ليس بذي مال انه لو كان للولد مال ما زال له الامر
ماله كما يصح به قوله ومزله ما ربيعه البرزخ خوف هذا كله
ان كانت المرأة في عصمتها اي البصر **واما ان يرضعها** فان
لها اجرة الرضاع من مال الولد ان كان له مال او من مال ابيه ان لم
يكن له التي تملك الحول من اجرة الرضاع فان انقضت مدة الرضاع
فبغيره ما يجب للولد فبغيره من نفقة وكسوة حتى يسفها ذلا
عزايه ان كان هو الرابع لالا يكون الولد ما لا يرضع
فبغيره قول ابن سلعون فان يرضعها الاب فانه يوجب لها اجرة
الرضاع على قدر حاله في البسر والعسر انتقمي **قوله** بالضرورة
انه اذا انتقم من الرضاع والولد غير امه ان الاب لا يطالب
بنفقة الرطلها ولو مراده بما يقتضيه اي ذو مال
وعلم هذا في قوله ومع طلاق اجرة الرضاع البتة وغير
بعد لها اجرة الرضاع وان تزوجت فبالم يرضعها فبالحل
بالعول بعد ثبوته يرضع وان كانت المرأة ذات حمل مع ذلا
وتكون لها امرضا فبالم يرضعها ولا او يرضعها الا في
فانها تستحق شيئا من الاجرة الرضاع لانها بائنة كاي
عليها الرضاع **قوله** انتقم نفقة الحمل الذي في بطنها
لغوله تعلى وان كان اولادها يرضعها فبالم يرضعها فبالحل
مما لم يرضعها الا انتقم نفقه وان تزوجت فبالم يرضعها فبالحل
زادت نفقة الحمل في اجرة الرضاع بعد ثبوته
الحمل **قوله** انتقم من سمع السكيب وانما يرضع عنها له
قوله يرضعها ولو امراته حاملها وهي ترضع انتم عليه

عند

مؤكل الراجح **الفاخر** **بجانب الفوائد والاعيان**
والشهر والزمان والمكان يعني ان كل ما يرجع للعرض من
 نفقة وكسوة واهل كاز وبلمنوبة الا فانه موكل بالامر
 اجتماع الفاضل فيه فيجب جنس القوة وقدره
 ونسب كرمه ورفاهه او عليه واعتبار الصغر بزره وعلا
 وباعتبار الزمان من قسما او صيف وباعتبار المكان
 به عادة اهله وكثر لا الكسوة بلا حصر فيه ههنا الا
 بمقتضى انا والمصدر كذا الا في مختصر الشيء فليقل انه
 يجب للزوجة قوت واداء وكسوة ومهمل بالعادة بقدر
 وسعة حالها والبلد والشهر وان اكلت وتزاد اداء
 الموضع لتقوى به المبرضة وقليلة اكل بلا يلزم الا
 ما اذا كان على الاصح والابلى والحرير والملا والوعلى
 المدينة كقناعها فيعرض الماء والرفق والخصب والمالح
 والنج مرة بعد مرة وحجم ونسب واحتياج له واجرة فابله
 وزينة تستقر بتركها وكمل وذخر مقندين وحما ومثله
 واخذاه اهله وان يخرجه والابعلية الخدمة اليها كمنه من
 عجز وكسره وقرقر في ليل النسيج والغزل **وبهم ابن الحاجب**
 فهو فاروقه فالما لك المديع اليوم وقد ران الفاضل ويتبر
 وذبح في الشهر ثلاثا لان ما لك بالمدينة وان الفاضل
 في مصر فالوان اكل الفاضل الشعي التوضيح والملا بالملا
 هذا المداها التي وهو منسوب اليه فاشاء بزره ما عجل
 المحروية وكان امير بالمدينة في خلافة فاشاء بزره ما عجل
 بزره ييب وعينه وفي الرتبة اخلاق وتفسر بزره ما عجل

وفي
 الهاتين

كذا

حال الشعليه وسلم انتفى **وبهم** المداها التي مد وثلاثان
 بعد التي حال الشعليه وسلم فالان ابن الحاجب وامر المدا
 كذا الا ولا يعرض مثل الشمر والفصل واللول والبا كنه ويعرض
 الخال انتفى وعدم ودرع الشمر مفيد ببلد ليس اكله عري
 عند لم تخرج فالوامر الكسوة كذا التوضيح اي بغيره في
 جنسها وقد رعا وحالها وحاله كفاية النفقة وبغير
 ايضا الزمان والمكان مما حصل للشئ والاصيف من قيم
 وجنة وماروم نفقة وازار وشبهه مما لا غنا عنه ولو
 عكسا ووكلها ووسادة ونسب بزره احتياج اليه لعقارب او
 براحت او غير ان انتفى ثم فالان ابن الحاجب والاصل اما هو
 فتحتاج اليه يعرض وما هو زيادة في معنى الشمر ولا يعرض وما
 هو من التوضيح بالانفسية اليها ولكن عاداتها قوة وانتفى
قوله بالنسبة اليها واما بالنسبة لغيرها فمنا كثر ومع ذلك
 وهو عاداتها هذا الخال القولين ثم فالان ابن الحاجب فالعبد الملا
 ولا يلزم ما هو من شئونها التي هي من صدادها من ليس
 وعكسا ووكلها وله عليها الاستمعا معصا به انتفى
قال مغير عجا الله عنه فول عبد الملا هذا هو الاصل فيما به
 الخ كمنه ناز الزوج لا يعرض عليه للزوجة عنه المشاهدة
 اللباس والبر امر اذا كان الصرا او معتبر حتى تطول المدة
 ويغلب على النظر بغيره فتورثها في ما اذا كان الصرا
 فليلا جدا في غير غير الا عليه من جنة او ليل لا جدا في بعد
 السنة ونحوها وفي البر عفة وواجبها ما يرضيها بقدر
 يرضي قوله مقننا والمتكلمة غير صرف ولا يرضى خلافا وبهم

تعيينه لفتح قلبه وعلامة مغلالات بصفتها كونه
جرفوت مثلها ببلد لها بغيرها من الطعام ما يرى انما السبع
عما يتفقا بداهة بلدتها من البلاد ما لا ينفق اهله بغير
بال غنيمة ولا فقرهم ومنه ما من الاكثرت بغيرها وبغيرها
جز انظر كلامه ان كانت بهذا الحال في ذالعي عادة ركنه انه
وتبع به **وسمى** طررا ان عات عز المربى نضر واذا اخرج
الفا في المرأة نفقت هاراذ في الرخا في ربحه ونفقت في
الغلة المبرح من ربحه وفي مغيره ان نفقت والنفقة في الجدة
والدانة والغلة والكثرة في فترتها الزوجين وتساو
بها وفي المروءة هل تكمن سنة او تسفر في قدر حسب الزوج
كثافة وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
سنة لان الاصول في قولوا انما انما انما انما انما انما انما
الزوج موصرا ولم يود اليه ضرر بان كان الزوج موصرا بالاشهر
الثلاثة والاربعة وان كان متوسطا في الشهور والاشهر
وان كان صغيرا بالاشهر فان لم يغير فجلما ما يرى انه يستطير
ان يقدمه انفس **وسمى** ففتح النسيء خليل وفد رتبات
من زوج او بعد او تسفر او سنة وفيه ايضا ويجوز ايضا انما
النسب على الزمة وفي انما انما انما انما انما انما انما انما
بما يعرض عليه بعينه او بغيره وقال بعض المتأخرين انه ان
يعطيهما بغير جميع لو ازمها ثمن الا انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
قال مفيد هذا الشرح في القلة بغيره وقد وجدت خطه بغير
البعثه المتأخرين ان العرف في فاس في وقت الطبيب ابا الفضل

منه

فاسم بن محمد بن الورين وقد ادر كنه ما في في السنة تسعة عشر
والبيان في سائر عمر مقدار النفقة في كل شهر في المتعارفين
في ذال في الحجاب بما تصد اعلم بخطه القدر من المبالغ
ذكر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وتصا من التميز وحمل من الخلع ومن الزينة والصابون
وفي الضروريات ثلاثة ارباع الاوقية ويعلم المجتمع هذا
في كل شهر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ثلاثة ارباع الاوقية ويعلم المجتمع في كل شهر والقديم
يتساوى مع المتفرق في الرقيق والقديم بما عداه يتفرق
من البعير نصف ربيع ومن التميز نصف رطل وكذا في ما عداه
والضروريات نصف اوقية في حسيب الدماء هو معين في
الضروريات ويعلم في كل شهر واما العرا لبا في في نفقة
لهم الاوقية والصابون والزينة وما عداها بغيره ونفقة
الحواد اذا كان الولد من سفلة العوام يعلم له نصف نفقة
امه واذا كان من خمسة التي خمسة الثلث واذا كان من عشرة
التي ثلث الثلث والاربعة اوقية في السلم والخاصة
عمر الاوقية في السلم واذا كانت السنين متعددة ولم يعلم
العلم العالي من الراعي بخواص الطلاق والسداد والنفقة
الموجوب والقروض اربعة غم ومتوسط ومطلوعه بغيره
عامة الناصر عند ثار بيعه او وضيعه بغيره الاستقلال ولو
تاجر الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
والمتوسط في بغيره بغيره الا انما انما انما انما انما
خدمة النصارى في البادية فلا يعرف من النصارى الا اذا كانت

شهر

وغيره
مقتراة زينة
او لا يهاجها
استان

اجبة لا جنس لها اجرة امثالها او في الخاتمة او في
 للام من الاوجه على اهل الحاضر والسلم انتهى **فصل**
 في الطلاق والاعسار بالنفقة وما يتعلق بهما
 الزوج ان يخرج عن افاق لا اجل متعينة ولا استعفاء
 بقوله الطلاق لا امر بعله . . . وعما جاز كسوة مثله
 ولا جنتها الذي يميز في كل . . . في العجز عن نفقة او نفقة الاجل
 وهذا من نفقة ثبوت ما يجب . . . كمثل عصمة وخال من طلاق
 نفقة الزوج اذا عجز عن النفقة نفقة او الكسوة كما يقول في
 البيت الثاني فانه يصح له اكل متعينة او ما يراه الخاتم كما
 يقول في البيت الثالث فاذا انقضت اجل المحرم ولم يجد
 ما يخرج عنه ان الفاضل يطول عليه ولا الاقرار ان الطلاق ليس
 من جعل الزوج بل من جعل الخاتم ونفقة اذا انقضت الزوج من
 التطليق فان الخاتم جنيته يطول عليه وقبله بغير عاين فهو
 فعه واما ابتداء في الزوج فهو المأمور بالتطليق وقوله
 ولا جنتها الذي يميز البيت يعني ان تعيين مدة الاجل في الاجل
 عز لا يعلق او الكسوة موكلة الى اجتماع الخاتم من نفقة
 فيعذر عنه بحسب ما يظن لهم في كل فانه يقول هذا القول
 السارة الى الانفاق والثاني السارة الى الكسوة وذكره
 باعتبار اللباس وابدأ بهذا البيت ان التمدد به بالضمين
 المذكور في البيت الاول ليس لازما لا بد له بل هو من جملة الالابال
 التي هي موكلة لا جنتها انفاق فيعذر عنه وانهما يطولون
 كما قال ابن ابي عمير في اول الكتاب ولا جنتها الخاتم الاجل
 موكلة جنتها استعمال . . . وقوله وهذا من نفقة ثبوت ما يجب

از ما ذكر

از ما ذكر من التطليق على المعسر بالنفقة المأمور به ثبوت
 موجب من العصمة واعسار الزوج وعليه نفقة **فصل**
 وحال من طلق فاذا ائتت الاطلاق عليه لخر بعد طلع بقدر
 اجتماع الفاضل واما ان لم يثبت عسر فهو ما موردا حد
 امرين اما بالنفقة والكسوة واما الطلاق فهو قول الشايع
 خليل فيما مره الخاتم ان لم يثبت عسر بالنفقة او الكسوة او
 الطلاق والالتزام بالاجتماع في كل واحد فقول والابا
 لم يخر ما ذكر من حد ثبوت عسر وهذا لا ينافي ثبوت عسر فلا
 يومر جنيته الا بالطلاق اذ لا ينافي في امره بما ثبت عسر
 ونحوه عنه في كل واحد لخر بعد تلوم براه الفاضل كما تقدم
وعبر ابن الحاج وثبت لها ثلث البس بالبحر عن النفقة
 الحاضرة والا لما خيعة خير من او عيدين او فتلوم ما لم تخر علمته
 وقدر قبل العقد فيما مره الخاتم بالانفاق او الطلاق فان
 ان طلع عليه بعد التلوم وروى يسن وروى في طلاق
 ايلع والصحيح في كل واحد بالرجاء انتهى فمزدحم زوال
 بقدره قبله له اكثر من غيره وقال الشارح يسن ان يرا
 في الاجل في خوبه من الازواج فمزيد جاله الوحيد والسعة
 ولا يكون على زوج جدير مضي في البقاء معه لانه طار به
 كما انه ينفق منه الا بركا له يسن مع تضرر زوجته بالافاقة
 وزانها في نفقة بحسب اجتماع الفاضل في الايام
 امراد المصايل واما للمناجل بالمتعينة نفقة براه المستمر
 عليه العمل والفضا أكثر ما في خوبه الناصر انتهى قال ابن

الحاي ونظروا عليه بعد الفرة على الكسوة انفس الزوج
والوطا. السكيب وبيستان في الكسوة السكيب ان ونظروا
انفس **وبين ابن سلعون** بان اذ لم يخرج من النفقة وداله عن
النفقة او ما يوارى العورة من الكسوة وادعى العدم فلا يفسر
حتى تقوم عليه شبهة بظن بها الاداء وعليه اثبات ذلك
ان تكرر في الزوجية ما اذا ثبت ذلك الاصل انه لا مال له وان
الذي يرضى عليه لا يقدر عليه باذ الحلف اجل مع الكسوة
از قد رعى النفقة ويرى بينهما بعد السكيب ونظروا وان
لم يقدر على واحد منهما فلا يوجب الاداء الا اذا لا ان
اجتمعا في الحاي اذ ثبت عدمه واقربا للعج والنفقة الزوجية
على ذلك اجل الحاي مع الانفاق عليه السلم ونحوه وتكون معه
مع خلا التماجيل والتمتع بنفقة رؤى الا انهما وان علم
لما لو كان له كان للملك ان يسلمه في زوجيه خلال
الاجل ما ينفق عليه ما يملك حكمه وبقيت زوجة وان لم يجد
شيئا وادعت التي اطلوا فيك في ذلك الما ضد لما انصوح
الاجل المقيده في وهذا وحض عن الفاضل في ذلك وفيه الله
الزوجان فلا زولا انه وافرا الزوج فلا زولا انظر كسر تدوانه
لم يجد منه ما ينفق على زوجة المذكورة ولم يملك منه الزوجية
النظر بها امره باطلوا وما يملكه لا وثبتت ابا يمتكده
وكلها فها عليه طلبة واحرة يملكها رجعته ان ليس بين
عدنضا وحكم في الاوانعة بعد الا عذار اليها وتبوت
زوجيتهما لا يبدى وشهد على الفاضل وقبده الله بما فيه عند

من
الزوج

من ثبوت وحكم من السكيب الزوجان بما فيه عنهما في كذا
جاز ليس في عزتها بنفقة السلم ونحوه وما يجب من الماس
كان املا بها انفس **وبين** معيد ابن قاض ولوا عمن بيفقته
بعد الاخوان بعد ان اذ لم اعلم اليها. فلم يجد شيئا ينفق منه
عليها وارادت برفاد يزوي بينهما ان طليقت ذلك بعد ان يوجب
لها ما يراه الحاي ولا يكون ذلك الا الايام ثلثا او ثلثه وقيل
ثلاثا ثم وقيل سبعة من والتوقيت في هذا خطأ وانما فيه
اجتمعا في الحاي على ما يراه من كسوة المرأة وصبرها والجمع
لا يصح عليه والعرفه فيها كلفه زوجية جاز ليس في عذتها
فله رجعته ان كان قد دخل بها ولا يلزمه نفقة ما اكسبه به
ولا تصح رجعة الا باليسار انفس **وبين** نفقة وما البنا
وبين صراف وخر ثبينا: **فانجيله عامان وابن الفاسم**
يجعل ذلك الا اجتمعا في الحاي: يعني ان من عذ على المرأة ولم
يدخل بها حول بالصراف وخر نفقة لكنه يقدر على النفقة
بانه يوجب المستان وعز ابن الفاسم ان ذلك الامو كل الم اجتمعا
الفاضل فار في التباين الجموعة واذا الصد والرجل المرأة
صراقا ولم يجد الصراف فبلا حوله عليها والحب النفقة
بانه يخرجه في ذلك الا اجل فيل له جاز خلا لا قبل ولا ياتي فيه
فال يخرجه له اجل ان يملو فيه باذ الاستفصا التلوم
رايت ان يقدر في حقتها وليس من ترجي له تجارة ثابتة او غلة
كالزبي لا يعرف له شيء. **وبين** رواية ابن الفاسم عزما لا يوروي
عز السكيب انه يخرجه له في الصد لو اذ كان في نفقة مستتر
وفي المروية عز ابن الفاسم لا عرفه حسنة ولا مستتر ولا كفر قد قال

ما لم ينلوم له نلوما بعد نلوم والما برؤيتهما انفسا ابن الحاحب
 وللرأة منع نفسها من الدخول من الحي بعد، ومن الصبي بعد حتى تغيب
 ما وجب له من صدها فان لم يجد نلوم له باجل بعد اجل ثم يعبر ويمنعها
 بخلقة ويمنع الصداق حينئذ فوكلان التوضيح ما وجب لها من الحال
 وما حل في حال اذا طلب الزوج بالصداق فان صدقة العراة او فاقدة بيت
 على عسار، ضرب له لا حل ونلوم له قال في المدونة ويمنع النلوم في
 من يرضى ويمنع لا يرضى ابن حبه الى ان حل حوز من يرضى وغيره في المتيقن
 ويؤجله في اثبات عسر احد او عشر يوما مستتة ثم مستتة ثم مستتة
 ثم ثلثا وللرأة او تطلبه بحبل بوجهه فان عجز عنه عليها ان تسجنه
 كان الصداق من كسائر المهر ثم قال في المتيقن ان له اختاره الموثقون
 في بعد اركا حل ثلث عشر شهرا مستتة استمر ثم اربعة ثم تسع ثم
 شهر ونفله ابن سحنون ولما اطيع المختص ان يفر له السنة واليسير
 ومرويينهما وان كان في حرج النفقة افره الا حل فقال ابن حبه احتكامه
 كما بعد العدم الذي يكتب فيه الا حل خليل وكما بعد ان يخلع فيه كعقد
 التمتة وانكر ونحوهما ثم قال في شرح قوله ويمنع الصداق حينئذ فوكلان
 ابن حبه التبر وما كما عسر بالهدا او اختص والرخمة اكلها اشارة المختص
 في قوله واو لم يجد، اجل كاثبات عسر ثلث اشياء ثم نلوم بالنكاح
 مستتة وشهرين في النلوم لمن كان يرضى وعده في او يبلل ثم حل
 عليه وجب تصدق **ورؤية القريب حب املة** **جرا في رجة بنت**
وا نفقا **انما حل القلاق مع** **يمنيها وباختيارها** **بفتح** **يعني ان صرنا**
 على زوجة ولم يزل لها نفقة واداءت مراضعا شيئا فوكل من نفقا فانه انفل
 السنين خير تبع البقا والهدا في ان اختارته فانما تطلق عليه بعد
 يمينها النكاح يترى لها نفقة وكما بعد لها وروحيتهما على كونه في

ما خلت

باقتارنا الطلاق فيه نفقا وباختيارها بفتح ردحا من يقول ان الفاج
 يكلفها عليه وباتية النص في ما في كلام ابن سحنون في الويانا المحرم
 اذا رقت امرأة عن الحاحب ان زوجها لم يتركها شيئا نفقا منه كما نص
 وانبتت له ما لا اعل انما نفقا فيه فان لم تنبت له ما يعرفه بغيره
 وقد كتبت الى ان تطلق نفسها عليه بعد النفقة ونحوه او يجهل الحال
 وانه ينلوم عليه فان لم يرضى له ما او لا كلفت عليه من جهة النفقة
 من جهة البقر كما تطلق على العن الحاحب ونحوه في ذلك ان تنبت عوم
 الغاب ونحوه ثم يستأننا بعد ذلك كما يستأننا على الحاحب في نفقا عليه
 ونحوه في حاله المحبة لغيره قال ابن حبه وتعلق المرأة بالمد ما في ذلك عسر ما
 نفقة انفسه وفي كور ابن حبه ابن سحنون في ما يرضى من نلوم
 ثلثين يوما وفي ابن سحنون وكذا في غيبته قبل البقا ولم يترك ما لها
 تطلق عليه اذا عدا ذلك له الحاحب في نفقا عليه لان النفقة لا
 يجب الا حتى تطلق ويغيبته عوم في ذلك في الحاحب في وجوب ذلك
 النفقة على الزوج غاب قبل البقا وكانت غيبته في بيت دون البقرة
 فقللي ما فوكلوا حرجا ان كلفت الزوج في ذلك في نفقة السنة بانه غاب
 ولم يترك له نفقة ثم ونفقة التاجيل بالسهر ثم ونفقة التكميل بغير انقضاء
 السهر ونحوه لما نص في ما حل المقيض في كذا ولم يوف الزوج المهر في كذا
 الزوجية الزرة في بيت من الضميمة المسعود بانه كذا وسال في الزوجية
 من الغايه فلان وفيه السه التي في ذلك في نفقة نفقا احتكامه بخلقة
 بخت بجا وكما يجامعها قالت فيك بالله الذي الله راكول غاب عنه
 زوجة فلان المهر في كذا الضميمة المسعود بانه كذا وما رجع من مغيه
 من واجهه وتري في دون نفقة وانفسه وامن به نفقا وباختياره
 نفقا فوصلني وكافا في بركة كعبلا وامن نفقا عنه وكافا احرم عنه
 فزله ولا اذنت له في شهر ولا وضعت بالحق معه دون نفقه ولا
 اعلم ما اعل من جهة من الدوا ان عكة النكاح انفلتت بفتح في بيته

ان كانت

بوجه حتى بان ولما كملت منها وتبنت لربها اذ في تلك تطلق نفسها
 ان شاء الله فكلقت نفسها عليه واحرق في البناء ما ملكت لا امر نفسها او بعد
 البناء كلقت رجعية يملكها زوجها حتى ان قدم موسى اليه عزرا وامها
 عترة من امارا وجاء الحجة للغياب فخرجت ومن في البيت المنصوصة
 واستوعبت من الحادثة ويعبر بها اذن فيكون الكلاوا مستشهدة الخالصة
 بما فيه عنها وعن غيرها من الشهادة كذا في كذا واسفل ابن يقين اذن
 لا في الكلاوا وجعل عوضه وكافوا وما ذكرنا اوصاف انفس وعك التسمية
 على كذا اوصاف امار النافخ يقولون باعتبارها يقع قال ابن عاتق المعنى
 المقصود من ذلك ان المرءة هي المرافقة وان الحواشي ان المرءة خالصة
 بابعاد الكلاوا ما كثر اليها مع ابا حمة الخاذا له لا ونسب له للسلطان
 لانه الخاذا ومنه في **فسر** اختلف اذا اقبل الزوج قبل البناء ورضي
 الخاذا ما جرد في بيتها مسودة من حيث اوجع ما رآها تعطي جميع الصراق
 وفي قال المحققون ان بن بطاوة في الفضا وفي الخاذا ان تعطي نصف الصراق
 وفيه فان ثبت بعد ذلك وفاته الى الاصراف وكنى ان مضاعف من المستنصر ما
 لا يجي الا مثله وقاله ابن دينار وعبر الله من التوضيح **فسر** اذا انكح
 اقل من الزوج او اجنبه بالنفقة على زوجة الغائب **فقال** ابو الفاس
 ابن الكاتب ان تعاروا في العراق فزوجا وقال ابو بكر بن عمر الرضا فقال
 لو لا سبب العراق لموعده النفقة وفروجه من كثر ربيد الله الواسع
 عاوتابو العتلة

يعني ان الزوج اذا افرغ النفقة والكسوة وعجز عن اخراج زوجته
 اقل الاخراج في التطلق عليه بن له فوان المشهور من ان لا تكلو عليه بن له
قال في المتكسبة واختلف اذا عجز الزوج عن اخراج كل تكلو عليه
 بن له او قال ابن الفاس في رواية عيسى ايتلو عليه بن له **قال** التبييض ومن
 هو المشهور من من حيث مالها واجابته وبه الفضا عليه العمل انتهى وجملة عجز

ظاهر عن الاخراج

كذا عن اخراج طلة من الرابطة عجز وبلا كلاوا جوابا من
فصل في احكام المفقود
 جمع لانهم في اربعة اقسام من يفقد في ارضه ما سلاط ومن يفقد
 في ارض الكبر وكل منهما امانة ارضه في حيا او في حيا وكذلك ارضه في حيا

المفقود قال ابن عرفة من انقطع خبره ويكر الكسوة عنه خرج بقوله
 من انقطع خبره **الاسي** الذي علم خبره وخرج بقوله ويكر الكسوة عنه المحرم
 الذي لا يستطاع الكسوة عنه فانه لا يقع له بيع المفقود والمحرمة من
 للمي والعين فله الرضا **واعلم** ان المفقود اما ان يفقد في ارض الكبر
 او في ارض **الاسي** وبين النافخ بالذي يفقد في ارض الكبر **ففسر**
 بارض المملوك يفقد في ارضه وفيه المفقود في ارضه في ارضه في ارضه
 عجز في وعلمه تكلو في حيا **الاسي** ما باعقبار زوجته وماله مع
 في **الاسي** المجهول الجاهل باعقبار زوجته وماله ايضا فاني ان في
 المفقود بارض الكبر في حيا في **الاسي** اي الذي لم تكلو حيا من موت
 وحكمه ان الملال يورث حتى ياتى عليه من المستنصر ما يعجز عنه
 وكذا ان الزوج زوجته **ابن** انقضاء اجل التعمير والحق بوثه وكره في
 المفقود بارض الكبر في حيا لا يورث ماله ولا ثمنه ورجوعه **ابن**
 التعمير والحق بوثه **ففسر** والكلوا تمنع يعني ان زوجة المفقود
 و **الاسي** لا تطلق عليه ما دام امتا بغيره من ماله فان لم يبق له مال او لم
 يترك من امواله جازا تطلق عليه بلا عسر ولا حرج ولا حرج له بغيره وكل
 من لم يبق له مال حيا البتة فهو تسمى **ففسر** قوله تمنع ما بقي الاتفاق
 الا ان كان له مال ما بقي له مما كان عجز ما تنفق منه فله حجة الزوجة
 بتنفقون ماله ولا ثمنه ولو كانت المستنصر وليس كذلك بل هو تسمى

يا قبل الحق بوجهه اما اذا انقضا اجل النعمي وجع بوجهه بلا رغبة لا
 حقيق ولو كان له مال انما اذ لم يتوفى عنك ولا رغبة له من غيرك
 ان تزوج بعزوة الوفاة تبين بها من عذوب الحق بوجهه قال في الحقيقة
 واما الاسم ان كان لا ياتي في النكاح كونه او كونه بل ان تظفر
 بعصا به عليه وان لم يكن لا شيء واخلاق لا رغبة فاصف بعزوة كونه
 عليه ارام كما تظفر على الحاضر بان كان خيرا لا ما يتغير منه عليه ولم يكن لا
 عليه شيء فلا تزوج ابدا وينفق عليك من ماله حتى تنبت موته او تنفي
 كما بعد او تنفصض نعيم ان جعل مكانه فتتفطع النكاح عنها او غير كان
 ينفق عليه من ماله وتنفق زوجته وتزوج وينفق ماله في بيتها الموت
 او انقضا النكاح انقضى واما في النكاح على حذر النعمي وجميع النعمي
 النكاح خليل وبقيت احوالهم واما في زوجة راسي ومفقود ارض النكاح
 للنعمي والساكن لم يسلطنا اعني مفقود ارض النكاح واما في زوجة
 وزوجة راسي وزوجة مفقود ارض النكاح لم يسلطنا واما في زوجة ومفقود
 على راسي من حوزة زوجته والله اعلم قال

وعليه تكلم صاحب

تفرد ان المفقود في ارض النكاح احوالهم في حوزة واما في حوزة
 تكلم صاحبهم وتصرفهم في حوزة مفقود ارض النكاح في حوزة
 ان من فقير في ارض النكاح في حوزة النكاح واما في حوزة
 النكاح راسي واما في حوزة النكاح واما في حوزة النكاح
 ينفق ماله واما في حوزة النكاح واما في حوزة النكاح
 اشار بقوله بالمسحوق ماله والزوج النكاح في القول الثاني انه نكاح

اجل سنة بعد

له اجل سنة بعد النكاح والبعث عنه فاذا انقضت السنة وزكاه
 واعترف زوجته ماله الوفاة وهو النكاح اعترف النكاح خليل حيث
 قال في القول في المسلم والنكاح تغتفر بعزوة النكاح والحق القول
 اشار النكاح بقوله وفراش قول بغيره على وبينه العا من حوزة النكاح
 الغياض فاذا انقضا العا وجع بوجهه من ماله واعترف زوجته ماله الوفاة
 وعاد له فيه بقوله وينفق الما على ماله البقاء بقوله على ماله اي على القول
 بقوله اذ لا على القول راسي او يتغير ويغير القول انقضا ماله راسي
 من ماضي النكاح من عمل بركة فهو موصوف ومفتريه وما ذكر النكاح
 القول راسي يتغير في شيء بعض ما قبله من النكاح واخي ان فيه اقوال
 بهم لانه لم يجل منه راسي او احوال وهو يتبعون سنة وقال انه احوال
 وفي ابن الحاجب في مفقود المعترف في المسلم والنكاح ثلثة اقوال الاول
 انه كما في النكاح تزوج زوجته ولا ينفق ماله حتى يعلم موته او ياتي عليه
 من الزمان ماله يعرض له مثله **والثاني** انه كما في مفقود اي في ارض
 على اسلاف ماله وزوجته يعرض ماله ونكاح زوجته اجل اربع سنين
 ثم تغتفر عذرة الوفاة **القول الثالث** تغتفر بعزوة النكاح
 وهو القول هو الثاني في النكاح وعليه ذكرا خليل كما تقدم ونقل في التوضيح
 عن ابن رسل ان في حوزة النكاح ثلثة اقوال في حوزة النكاح فقال
 وهو يتبعون واختار السرخس ان كما في حوزة النكاح وسبعين

لما تكلم على المفقود في ارض النكاح بقسميه اي في حوزة حوزة النكاح
 على المفقود في ارض راسي في حوزة النكاح بطل بطل زوجته وماله
 فاما زوجته بغيره اي اجل اربع سنين بعد النكاح عن حوزة النكاح الوفاة
 ثم تغتفر واما في حوزة النكاح واما في حوزة النكاح
 يعرض له مثله قال في ماله والمفقود في اجل اربع سنين في زوج

ترفع ذلك وتنفق الكسب عنه ثم تقصص عورة الميت ثم تزوج ان سلك
 واثورت ما لم حتى لا تعلق في السنين ما يعجز عنه ان ينفق فقوله
 وباعتقاده الزوجية البتة ان الحق جازع المفقود بارض امسلاح
 مبعظا بسبب اعتقاده الزوجية بعن رابع سنين وحبسها للارواح
 بعزها وتعمد الما لم يعمد في الجميع واضرب له رجا جلت في الجميع بل عزم
 الما اوصى بزوجته رجا جلت بوقته باعتبار الزوجية وبما نه باختيار
 الما وكفى هو التبعية واسم اعلم

ثم ان الموالف من اقسام المفقودين وهو المفقود في ارض المسلمين
 في وقت الحرب بينهم وهو المفقود في البقر الواقعة بين المسلمين وذكور
 النكاح على كذا من لفظه ان فيه قولوا واحدا بالتفصيل ان لم يتبع املا في
 الملحمة فمكده كمن ما كان حاضر في الما او الزوجية في صورته ما لم تقصص
 زوجته واكثر له اهل وانما يتلوه راما في الزوجية يقرر اني ابا من
 اني باو انني من انني ثم تقصص وتزوج وان بعز امل في الملحمة اليه
 وفقره عن يدرى كابر يفيته ونحوها انتظمتا زوجته سنة والعز
 داخل في السنة كمن ان روى المفقود في العربة من تقبل
 منها ثم وان لم يشهد من يوفود ثم كمن هو المفقود مفعود والله اعلم
 اعلم وان كان كذا من لفظه ان الذي روى في الملحمة لم يشهد في وانما نقلت
 جميع لقول ان شهر ان قرره المفقود ورواه في وقوله من في ما في
 يدرى وماتت معناه بعز ولا يرضى عن امر العربة فيه اي داخل في الطل
 وشهر بالبناء للكتاب للمفعول الذي هو ان قرره والمفقود باعلا من
 ومن فقر مفعول وخبره في الملحمة فقال في التوضيح في المفقود في البقر

الواقعة بين المسلمين

الواقعة بين المسلمين ان المماجب حكم فيه اربعة اقوال **الاول**
 وابن القاسم ان زوجته تقصص من يوفى النقاء الصغير كان اشياء ذلك
 فيما قصص يوفى صغيرا والمماجب **الثاني** اصنع يرضي الامر انه يقرر ما
 يستقصص ما ويستمى اخبر وليس له عزم على ان يعمد الما
 وجعله المصنعا خلافا للما او جعله بعضه تقصص الما **الثالث**
 ابن القاسم ثم به زوجته سنة ثم تقصص الما رابع ان العز داخل في
 السنة **قال** في المفرمات وهو الصواب لانه انما يوفى بمماجب ان يكون
 حيا فاذا لم يوجد في حمل عاتق في العربة في القبيصة خامس
 بالعرفان ما في من الرجا يتلوه راما في الزوجية باجتهاد بعز انصرا
 من اني باو انني من انني ثم تقصص وتزوج ونحوها بعز مثل او يفيته
 ونحوها مكنت زوجته سنة فاذا قل في راما في ذلك وفي راما في
 والبقر في الموارنية ما دس ان كان بعز المماجب كالمفقود ثم يصر رابعة
 احوال المماجب من قال ان العز من يوفى النقاء الصغير ورما ما لم حتمين
 ومن جعل في زوجته القاصص وفيما ما في التقصص واختلاف في اقوال ان زوجة
 تقصص سنة وفي رورتا ما في ذلك الوقت وقيل يوفى ما في التقصص
 قال في المفرمات وكفى الخلاف انما هو اذا اشهرت السنة العادة ان
 شهر البقر وانما ان كان اراو خارج جامع العظمى ولم يروى في الما
 العربة فمكده في المفقود في رجا

هذا في الواقعة بين المسلمين

بما روي في المماجب

تتبع أربعة أحوال الخلق من حال العفة من يوم النقلة الصغرى
ورثت ما له بحيث لا يترك عمل الزوجة التي يصرف ما له
التي التقيت والمختلف على القول الزوجة تترك نصفه بقيل
يورث ما له لا الوقت وقيل يورث ما له التي التقيت فإني
المقدم ما له وهذا الخلاف إنما هو إذا استشهدت بالعدالة
أنه متقدم المهر له وأما إن كان إقراره خارجا عما العشرة
ولم يرد به المعنى في كونه حكم المعقود فيه زوجة وما له
بالتقاضي فتقضى بقوله في كونه حكم المعقود دام يورث الزوجة
أربع سنين ويورث ما له التي التقيت والله أعلم وأتم القول
الاول في التوجيه مع القول في كونه التام في تفسير الاول
والخلاف بما ذهب إليه السني فيلحق ما لا وانما يورثه معقود
المعقود بين المسلمين بعد ان يقطر انفصال الصغرى بهما يتبع
وتجوز بعد تفسير ان ورث ما له بحيث لا يعلم ما تقدم بحراين
الحالين والنوحيين غير القسمة يكون قوله في النظم وانما
الملاح من الملاح في قولنا ثانيا مستغفلا لا من تمام الاول كما
ينظر من النظم ويكون قوله ان سقط الخ في تفسير الحكم الخلاف
كما قال في المقدمات لا تترك ما له من متلفه ما اذا جددت امان
الملاح كما ينظر من النظم ايضا والله اعلم انه اعلم
فصل في الخطأ البريء هو حصول فعل الباطل في حصة
الولي في بيت وموتة طعمه وليا له ومضجعه ونفق
جميعه ان صاع المصدر مضاف للمفعول واصلا لا ان يكون
الولي وضا، المصدر من المفعول فيه وقسم الحصة للخاص في ما
ذكره فلم ينظر له في غير هذا ايا كان للمضجوع ايا ينظر له

في أربعة أحوال الدين

في غير هذا امر ماله وتعليقه الصنفه وتزويد ويجوز ان
 حتى ان اختيار المحضون يكون عنده ابيه ويرد الى الام والرفاء
 اختيار غير الفسوخ انه عند الله انفق واملا الربا لا ياتي
 لا ارضى به المحضون امهاته في ذلك التخييل والله اعلم
الحول المحض في الحضانة: وخالف في القول مستسانه
لكونه يستحقها بنفسه: وفيل بالنعكس مما انفسه
 يقع انتم اختلفوا في الحضانة هل هي للمحضر وعليه ان
 انفسه انفسه او كان كل من له حوالا انفسه بنفسه
 وفيل انها حوالا المحضون وهو مراد بالنعكس وعليه
 تنسفه انفسه او قد مرح به بقوله بما انفسه وازايرة
 وفي المصلحة فوكان ان احدهما انفسه لهما معا واطين
 انها حوالا سبحانه وتعالى وعليه فلا تنسفه ايضا ان
 انفسه الفاضل التوفيق غير التخييل لمراد كانه حوالا
 الحضانة بغيره الا بواجب عليه وهو بالتخييل في ذلك
 ايد او غير ذلك لكل حنانا وعليه خلا لا ياتلف
 تخيير ابناءه ان حوالا اوله ابنه في زوايا اب عندنا
 انه حوالا من الحضانة والمحضون فالرعي الطر عرابين
 محرز وفد اختلف في الحضانة هل هي حوالا او للول على
 الام **وفي** ابدية الطلب هو انه اذا كان حقا لها جاز
 تركها وانتقل الى غيرهما اذا كان حقا للول لمصاويل
 لها تركه الامم عند فالا ابنه في زوايا اب عندنا
 حوالا مشن في غير المحضر والمحضون فالرعي الطر عرابين
 الوفا اختياره ابنه في زوايا اب عندنا نظر دبه ابه ووع الدار دعي

نعم

هذا الباب فالقصد اما القول الاول كون المحضر لا في اجرة
 في مجرد الحضانة في القول المستحضر ولو لم تكن حقا له لغيره
 له عليه لا جازة فيما له انفق بنفسه قوله لا اجرة للحاضنة
 في المستحضر معناه لا اجرة في مجرد الحضانة واملا حذنها
 للمحضر كحجب له عامه ولخرج فينفذ وتصل ثباته بوازرها
 لا اجرة في الاول لها اذا زاد الشيخ خليل قوله لا جازة
 قوله ولا شيء للمحضر فيه بدعي ان عدم استحقاقها للام
 انما هو ان يترك لها عمل نسوا الحضانة وحدها وهي النسي
 في معناه اذا لم يحضون كما تقدم في حدة الحضانة ومقصود
 انها ان كانت تخدم المحضون فلهما عليه لا اجرة ولو كان لا
 وفيل لها النفقة وان زاد في الا اجرة انزع فتلك الحافنة
 البقية النفقة ولها البتة فان كانت موصية فبال
 ما لا لا نفقة لها وفا مرة هي لها ان قامت عليه وقال
 ايضا لم يبق بقدر حضانتها ان كان لا لها من حاضرها
 لها في هذا القول لا اجرة دون النفقة وان تاتي لاجل
 هم انفاية بامرهم كان لها النفقة وان زاد في الا اجرة لانها
 لو تزوجت انما من نفق عليها وان تاتي من اجدع او كانت
 في سفر من التزوج فلهما الا اجرة وان كان دون واز كان له
 من خدمته واستاجر من خدمته واما هي فالحرة له فلا
 شيء. اما انفق ومما يقيم في هذا الخلاف الذي يبي
 محضون بغير الام دارا اذ لا بد من حضانة ويعود له
 وانما عليه من نفقته او ارادته في له لايه حضانة على
 ان نشهر عليه من مالها ونفق له داره وفيل حدة الام او لا وفيل

جيرة الاب او الاما من ان الحول المحضنة او الممضون ومرفدا
المعوم فصيل عن ابيه صغير يربى به بشير كان في جيرة
جدة نساء الله بماذا ابو لها وادم بها التي كسيفه ولفه انشاي
راو جدها بالقرنفة العمة ذوقتها وكسوتها مرقا نكسها
مزعج رجع عليه ما ان تكون الحضانة لها واقنعت الجيرة
مزدلكه بعينها عن الجيرة ذهب ما لها **باب**
بازا الصواب نقل الحضانة الي العمة ان يعلم بني الاخر على
البيتر ولا تقم ميرة في الكعالة والقيام بالمؤنة والحرفة
الطهور المصالح العظمى للبيتر يصور ما انهما في رجع
ذالا بوجوه تغلذ الشارح في شئ قوله وهي التي لا تقار
في الزكوة **وهي التي انما لا تقرب الامور التي**
وكونت مرفوعة الرحم **شئ لا تقرب ذواتهم**
يعني ان صري الحضانة وجعلها للنساء التي مرفوعة الرحم
لان المقصود منها القيام بموز الصبر لانه خلق ضعيفا لا يقو
بنفسه بهذا الشارع الحضانة مرفوعة كغيره المرفوعة على
المحضون واراد به غيرهم وعلى تقدير انما بالبيت الاول ذكر
في البيت الثاني ان البيتر في الحضانة شئ كذا اخرها
ان تكون مرفوعة وان رجم الممضون الثاني ان تكون مرفوعة وان حارمه
فالقرابي في ذخيرته فاعمة بغير الشئ في كل ولاية
مرفوعة في صالح تلك الولاية وفي الحرب مرفوعة في
جرب بسبب من الجيوش ومن الغضا مرفوعة وفيه من غير الدين
والنعم والغيران وفي ولاية الاليتام مرفوعة عاري بتميمة
الما ومصارفه وقد يكون المرفوع في باب مؤخر في انظر امارة

الجيرة

في الامانة

مؤخرة في الامانة مقدمة في الحضانة ليعر يد شققتها
وصبرتها بغير انوم بمصالح الحضانة من الرجا اقال ابن رشد
يستحق النساء الحضانة بوصف اخرهما ان يكون ذواتهم
منه ولم يكن محرما عليه كفت الثالثة وبقت العمة ان ذكر
حضانة وان كان محرما عليه ولم يكن ذواتهم منه كالا مرفوعة
الرضا عمة والحرمات بالاصغر لم تكن الرضا حضانة انفس
وفال ابن رشد ايضا واما الرجا اقالهم يستحقون الحضانة
بجدة الولاية كانوا مرفوعة وجه الحي كالجدة والاح او مرفوعة
وجه الذي ليس بكم كالبوا لعم اول يكونوا مرفوعة وجه
الحرم كالمعا المفقود والوصي مرفعل الاب ومرفعل الجد كما
انفسه وقد ذكرهم في البيت الثاني بعد شئ وط الحاضر ان كان
امراة وباتية بعد شئ وطرحها او امراة في قوله وسرطها
الصحة والضيافة البيتر ولم يكن مرفوعة بغيره
الشروط والالتصاف **وهي التي لا تقار في المذكور**
والاختلاف الحرفي المشهور **ويعني انما كان للفرع التي**
والام اولان امط يها **بامتها لثالثه بام** **باب**
ثم ان بام مرفوعة انفس **فالاختلاف بالعم فابقت الاخ**
فابقت اخذ بام بعد ربح **والوصيات بعد الوصي**
المفوض اليه امر **يعني ان رجة الحضانة في الادل**
الالاختلاف **اي المرفوعة في القول المشهور وقبل التي لا تقار**
وتعوقوا **اي مصعب وغيره** **واما الالان فبتمت في المرفوعة**
رؤيتها **اي ذكر ترتيب الحاضرات اذا نفذ ذكر ان**
الام اولان امط وهي جيرة المحضون ثم الام **وهي جيرة**

امدح الخالقة ام الابن ام الجد وهي المراد بمن له انتسب
 له ام من انتسب له الاب له وهو الجد في الاخت في العمة في بنت
 الاخ في بنت الاخت في الموصي في العقيقة وهذا اقل والوصي
 اخو اهل العقيقة وان تعدد منقر في درجة واحدة بلا حيز
 منها فم على منقرها صغر منه بل لا فالواضحة بها مرعي
 وكذلك من تعدد من وجود الشقيق والفرع للام والفرع للاب
 قدم الشقيق في الفرع للام لان الحضنة والسقفة من جهة
 الام اكثر من الاب ويقدم عند الاستواء من كل جهة زيادة
 الصيانة والسقفة فالفرع المنبكية واختلاف قوام الام
 مع امد حضنة الابن اي من البين بفارق المروءة **الاختلاف**
 في الابن شعبان في كل العقال في جميع العقال في جميع
 مختص في جميع واي مصعب الاختلاف في رواية النفس
 عزما لا وفي المروءة والثواب في المجموعه وحضنة العلمان
 حتى يكتفوا وحضنة النفس حتى يكتفوا في كل من ازاويهم
 وفي المنبكية فالفرع المروءة الجدة للام اخو وان بعدت
 بعد الام في الخالقة في الجدة للاب وفيه ابن الخايب
 من الام حضنة التي تملكه او جد قارة في بعد النفس وتارة
 في بعد الرجل وتارة في جميع الرجال والنساء معا فاختار لا يفراد
 النفس بقوله الحضنة في النفس للام في امها في جرة الام
 لامها في الخالقة في الجدة للاب في جرة الاب في جرة الاب لابن
 في الاخت في العمة في بنت الاخت وفي الخالقة في الخالقة
 فولان واشار لا يفراد الرجال بقوله وفيه الذكر الابن في الاخ
 في الجدة في الابن في العمة في ابن العمة في المولى في الام والاسجد

على المشهور

على المشهور وفيها التوضيح قوله في المولى في الام في بنت العقيقة
 وهو المختار والاسجد في الام في الام في الام في الام في الام
 على المشهور وفيها اي في الام في الام في الام في الام في الام
 المروءة انما في الحضنة لكهما اي ومقابلته لا حول لهما في الحضنة
 في اشارة الى الوجه الثالث وهو ان الجمع مع بعد الجدة للاب
 وقيل الاب اول من الام عند اقرار الذكور وفيه النفس اول
 من يقيم الذكور التوضيح قوله اول من الجمع اي من جميع الرجال
 والنساء وقوله وقيل الاب اول اي في ما حرم ان يكون مقدما
 على غيرهما ونظر العوار في ابن حبيب عمر ما لا ووجهه ان اختار
 الولد الى ابيه بعد حسن الاقرار اكثر لانه يحتاج حينئذ الى
 التربية والتعليم اتفق ونظر اشارة عز ابن رشد في الخلاف
 في بنت الاخت في كل لها حضنة في الام والاصواب ان لها
 الحضنة بان يتحقق مع بنت الاخ في بنت الاخت وقيل بنت
 الاخت مقدمة وقيل هما سواء في كل الصلحان في اكلها لهما
 وقوله في امها اي ام الام اولها اي بالحضنة وقوله
 في امها اي ام المحدث عنها التي هي ام الام وامها او هي جرة
 له المحضون لامها المتفق **وقرئ كصفا الصلحان والصيانة**
والحرر والتكليف والايانة وفيه الاثبات عدم الفوج عزرا
جدا المحضون لها زواجها في قوله في البين شروط
 الحاضر فاجهر انه يشترط فيه كحة الجسم فيقر زبالة من
 المديح الضعيف القوة لانه لا يقوى بكحة جسمه في اخرى
 ان لا يقوى بكحة جسمه وكذا من كذا في من مرضه صورة العدا
 على طم في عداة النفس لانه من كحة عمة كذا في العدا والبصر

٩

ويشترط ايضا فيه الصيانة بحرز هذا الامر نحو المعزة بسبب
 عن الصنعة وان يكون في حوز جلا لكفة الصباغ كما ان يكون بطرف
 العمارة تحت ثياب عليه من الصباغ وتحتها او خفيه المتوقفات
 المحصورة كالخوف عليه من صار ونسب قد او يصلبه قبا له
 ونحو ذلك الاما يصيب من قلة الصون والحفظ وان يكون مكلبا
 اياها فلا يبالغا لان غير البالي والمجنون لا يتصور ان يكون
 المحصور معه في امر ولا حرز وهو نجس مقفر لمز يكلبه
 وكيف يكمل غيره وان يكون ذنبا لان العاصي واحد الكافر
 لا يؤمن على المحصور من مجور وقدر الشر وكمالة نسوا
 كان الخاضع رجلا او امرأة وزاد في شره الخاصة الخلو عز وجل
 دخل بها الا ان كان فقرا الزوج جنة المحصور كالجرة لعم
 المتروكة لو الرالاه فلا تسفك خطاقتها لان له خيانة
 وشبهة حتى قبل ان له الخيانة فالرب النواذر من كتاب ابن الموان
 عزما الا فالومزج بحرف حزا وكانت غير مأمونة او تضعف
 عنه او سبيدها او سبيدها او ضعيفة او مسنة فلا خيانة
 لها كانت جرة او غيرها فالاشارة ما عدا الشيخ من الشر و
 ما خوذ من قول الامام النواذر المنقطع ثم تبين بما هو ظاهر وفي
 المرفوع اذا كانت الامام ليست بمرتبة فيكون ايا الجارية او اولادها
 الحو بها التي تحت اليكفالة وحزر فالاشارة مرفوع المرفوع
 ومثله اخذ المتأخر من حيث الديان في الخيانة اذا كانت
 مساهمة وان الكتابية تضر ما لم يخف ان تسفكهم امر او تفديهم
 بالقتل برون في النواذر من كتاب ابن الموان ولا حول ولا قوة الا
 بوجه منقرا الا ان يكون زوج الجرة جنة الصبي فلا يصح اذ الا

الاشارة

ان يبقى من الشارح وهو يشترط في الظاهر ان يشد أولا فالاشارة
 خليل بشر وط الظاهر يشد وخرج به الصبيبة قال الشيخ
 هذا اذا كان صبيدها في غفلة لا يحضر وقلة خبيث لا يحسن
 الصباغ بل المحصور ولا اذ اياه او كان صبيدها في الملال فيكون
 يفيض قبل ان يفضا الامد فالاشارة اما ان كان صبيدها موكلا عليه
 في اجبانية وفيما بالمحصور فلا يسفك كخفة من الخيانة
 انفق ثقله الشيخ بغير امر عز ابن غاري قوله ورشد قد علمت
 كلام الشيخ فيه وقال المنيك الخلف في الصبيبة قبل لها
 الخيانة وقيل لا خيانة لها انزعة فزالت ببلد باخذ وقت
 فاضيلها الفاضل الجماعة يومئذ تنوش وتوثر وهو ابن السلام وتبين
 اليه بان لا خيانة لها برفع المحكوم عليه امره التي سلكها لها
 الاميرايه في بن الاميرايه زكريا بامر باجتماع بقها
 الوقت مع انما في المذكور فينظر وايضا في واجتماعهم في القضية
 وكان من جلسهم ابن غاري والاشارة في الاشارة جنة
 فيوش فافق الملاحض ان بعض أهل المجلس بان لا خيانة لها
 وافق ابن غاري وبعض أهل المجلس بان لها الخيانة ووجه
 في الاشارة الصلحان المذكور في خروج الامر بالعلم بيقوى ابنها
 رذن وامر فاضل الجماعة ان يكتب بذلك في باقي الاشارة
 يجعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة في
 فالاشارة فالاشارة ورواياته اولاد الصواب والعرفاء
 ومن لا قرابة له ينظر في الا الا سلطان لا صا غربا لا حول
 لهم وما يراه صلا من احد الا بون انفق والمشاورة هو ابن
 العجاء انفق كلام ابن غاري وكذا امر من له الخيانة

قوله اختلعه في الصبيبة
 يعني المولى عليه اذا كانت
 الخاضعة في رعايته وفيما
 عن ثقله لما تنقذت وكما
 ابن غاري وهو القوي
 في الخلاصة راجع ابن
 سود على الاشارة

من الرجال وجود الابل من زوجة او مملوكة تملكه في التوضيح
عز النكح فان اذ اكلت الحضانة رجل وعي مثل لا يميز
يتولى الحضانة من سائر في القيام وجمع المهر عنه انفق
هذا اذا كان الحاضر والمحضون معاً في وقت طلاق الحاضر
او يكون له من الحضر بار كان الحاضر ذكراً والمحضون انثى فقال
في التوضيح عز النكح وعز ملك الانثى في الاولياء حضانتها
على ثلاثة اقسام ثلثها مطلقاً وثلثها قيد بقيتة يهرق
بينهن وبينه حج كالانثى وابنه والخبر ينفذ في كل من ليس له
اذا كان غير مأمون او مأموناً ولا اهل ولا خلف اذا كان مأموناً
وله اهل انفق باختصار انفق وما سفلوها **هذه فريضة**
وانفع العذر بغير ابداء وهي على المستحور لا تعود ان
كان سفلوها بغير زوج فريضة بقصد ما موصولة وافية
في الحضانة يعني ان الحضانة اذا سقطت فريضة زال العذر وانها
تعود ولا كما لم يرض والتبع وانقطاع اللبس باز الحضانة
تعود بعد الصلة والخصور وجري اللبس وقد الاءه او جيت
لها الحضانة وهي اذ اذ تزوجت في طلاق الزوج او مات
باز الحضانة تعود لهما لانها معلقة بالجمع من الحضانة
بسبب كونهما تزوجت باز وجيت لهما وهي غير متزوجة
فتزوجت ثم قاتلت فلا تعود لهما لانها علم بغيرها
ما يسقط حضانتها وعلى عديم عودها في فترة الطهورة
بند بقوله وهي على المستحور لا تعود ان كان سفلوها بغير
اي باحداث التزوج واستينافه بعد ان لم يكن وقت وجوب
الحضانة فالانثى كل امرأة سفلت عنها بسبب ثم زال السبب

في

فهي على حقها اذا كان سفلو لم ينفذ اختيارها مثل ان تكون
مريضة بعد ان اوتت زوج في حين وجوب الحضانة في طلاق
او مات او سافر لجهة البريضة او سافر بها زوجها وتوجد
المصيان او عي من الاولياء او عي لها في دفع او ما انفق ذللاً
فهي تستقيم بدعته بعد ان امل اليه كتاب محمد واذا تركت ولدها
يفير عذر بار مرضها وانفصع لبيتها او عهدها ان كان لها
فدها انفق اعد فالانثى عي من انثى يستغل اليه بلده من البلاد ان
في اخذ ولده من امه ثم يرجع اليه ابله قبل يرح اليها الولد
فقال يرجع اليه حضانة الانثى فيقبل له ولو جيت اليه ميراثها
في بلد تطلبه في رجعت فقال ترجع اليها الحضانة انفق
ومقتضى ان حضانة سفلو في حال حصول العذر انفق من
حاشية اللقاني في التوضيح وفي التونا في المجموعه بان الصلة
المرأة انفسا المرضعة اليه بلما يطمح ارادتها اخذها باز كان
اسلامها له مريضة مثل ان يكون للبر لها قبل عذرها واضردت
انفسا بعد وطامد اليه حضانتها في طرر ان عات وكزلا
اذا رخت او سافرنا صير الابلون لها ثم المحضون اليه ولها
ازنا حرة اذا رخت او رخت دخره ان رخت وفي الموء فليست
باز تزوجت وهو صغير باخذ، ابوه او اولياؤه ثم ماتت عنها
زوجها او طلقها ايرد اليه فانه اذا اسلمته فلا حق
لها فيه وهو قول لا انفق والحاصل انما كان من الاعذار
اختياراً ولا اذ سلمته الا ختمه في بوعدها كالتزويج فاذها
لا تعود بعد ذهابه وما دخل عليها من الاعذار اضطر ان اجبت
او رخت فانه طاع اللبس والمراد بها تعود بعد زوال السبب

